الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جـــــامعة وهـــــــران
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي:
" الدولة السلطة، الظاهرة الانتخابية"

المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر
بين الانفتاح السياسي والضوابط الاجتماعية

دراسة ميدانية في المجلس الشعبي الولائي
حزب التجمع الوطني الديمقراطي غليزان.

إعداد الطالب:
فعفاع عواد ياسين

تحت إشراف الأستاذ:
د. مذكور مصطفى

2014/12/03

لجنة المناقشة:

- أ. د. سلاك بونوة	.....أستاذ جامعة وهران	رئيسا.
- د. مذكور مصطفى	.....أستاذ محاضر "أ"	مشرفا مقررا.
- د. بوزيدي الهواري	.....أستاذ محاضر "أ"	مناقش.
- د. شارب دليلة	..... أستاذ محاضر "أ"	مناقشة.

العام الجامعي 2013 - 2014 م

الفهرس :

محتوى الفهرس :	رقم الصفحة
الإهداء	1
كلمة شكر	2
مقدمة عامة	3
الفصل المنـهجي	9
الإشكالية تقديم .	10
الفرضيات	15
ملخص الدراسات السابقة .	16
أهمية الدراسة.	20
هدف الدراسة.	21
منهج الدراسة .	22
شرح المفاهيم الأساسية .	24
دوافع اختيار الموضوع	27
صعوبات الدراسة	28
الفصل الأول : دراسة تاريخية و قانونية لمشاركة المرأة السياسية .	29
1-1 : دراسة تاريخية لمشاركة المرأة السياسية .	31
1-1-1 : المسار التاريخي لمشاركة المرأة السياسية في العالم .	31
2-1-1 : المسار التاريخي لمشاركة المرأة السياسية في العالم العربي .	47
3-1-1 : المسار التاريخي لمشاركة المرأة السياسية في الجزائر.	58
خلاصة	67
2-1 : دراسة قانونية لمشاركة المرأة السياسية.	68
1-2-1 : المرأة و قانون الأسرة في الجزائر .	73
2-2-1 : الحقوق السياسية للمرأة في الدستور الجزائري .	79
3-2-1 : الحقوق السياسية للمرأة في قوانين الانتخابات الجزائرية.	84
خلاصة .	92
الفصل الثاني : دراسة سوسيوسياسية لمشاركة المرأة السياسية في الجزائر.	93
1-2 : المرأة الجزائرية في الفضاء العام و الخاص أي خصوصية.	95
1-1-2 : المرأة في الفضاء الخاص.	95

2-1-2 : المرأة في الفضاء العام.	104
3-1-2 : التوفيق بين الفضاء الخاص و العام عند المرأة وخصوصية المجتمع الجزائري.	113
خلاصة .	117
2-2 : المرأة الجزائرية بين المشاركة السياسية و الضوابط الاجتماعية.	118
1-2-2 : المرأة و الحياة الحزبية في عهد الأحادية والتعددية في الجزائر.	118
2-2-2 : المرأة و الانتخابات في الجزائر : المكانة و الدور.	129
3-2-2 : الإصلاحات السياسية و الخصوصية الاجتماعية في الجزائر و تأثيرها في المشاركة السياسية للمرأة .	136
خلاصة المبحث الثاني .	141
الفصل الثالث : دراسة ميدانية للمشاركة السياسية للمرأة في حزب التجمع الوطني الديمقراطي و المجلس الشعبي الولائي بغليزان.	143
1-3 : المشاركة السياسية الحزبية و التمثيلية بالمجلس الشعبي الولائي.	144
1-1-3 :ملخص الدراسة الاستطلاعية	144
- التعريف بالحزب محل الدراسة .	146
- التعريف بالمجلس الشعبي الولائي.	148
2-1-3: المشاركة السياسية الحزبية للمرأة في حزب التجمع الوطني الديمقراطي.	149
- الملاحظة الميدانية (تقرير حول وضع المرأة داخل الحزب).	149
- أرقام حول مشاركتها في الحزب.	150
: 3-1-3 المشاركة السياسية للمرأة في المجلس الشعبي الولائي.	151
- مسار المشاركة النسوية في المجلس الشعبي الولائي محل الدراسة (مقابلة مع نائب رئيس المجلس الشعبي الولائي) .	151
- تحليل نتائج المقابلة مع نساء عضوات بالمجلس .	153
2-3: المشاركة السياسية للمرأة بين الانفتاح السياسي و الضوابط الاجتماعية.	176
1-2-3: عرض نتائج الاستبيان حول المشاركة السياسية للمرأة بين الانفتاح السياسي و الضوابط الاجتماعية.	176
2-2-3 : مقارنة نتائج الاستبيان و المقابلة.	214
3-2-3 : التقرير النهائي للملاحظة الميدانية	216
- النتائج النهائية / توصيات و اقتراحات.	218
خاتمة.	222

المراجع.	232
الملاحق.	240

إهداء

أصل البداية فكرة ، وأصل الفكرة دوافع

وما أصعب تجسيد الأفكار على أرض الواقع

أهدي نتاج هذا الجهد، وعصارة هذا العمل إلى الذين

ساعدوني على جعل الفكرة واقعا

❖ إلى التي أهدتني نور الحياة وسقتني من دفقات

حبها ورعايتها وتعهدت بالرعاية خطواتي ورسمت معي

أحلام حياتي

❖ ... أمي الحبيبة

❖ إلى الذي استلهمت منه معنى الثبات

زرع في قلبي حب العلم ووضع بين جنباتي القوة والعزيمة

إلى الذي لو أهديته الدنيا بأسرها ما كافأته على عطائه....

إلى أبي العزيز حفظه الله ورعاه

إلى الإخوة نصرالدين ، أمين ، اسمهان .

.إلى كل من في ذاكرتي ولا تسعهم ورقتي ...

إلى كل من تمنى لي النجاح ولو بلسانه ... إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي.

كلمة شكر

الحمد لله ونشكره جزيل الشكر، وصلى الله على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء وبعد: أتقدم بشكري الجزيل إلى الأستاذ المؤطر**مذكور مصطفى** وإلى كل من كان سندا وعونا لنا في انجاز هذا العمل "الأستاذ رئيس المشروع زاوي مصطفى والأستاذ بوزيدي الهواري "

نشكر أيضا أساتذة قسم علم الاجتماع الذين يسهرون على مدنا بمعلوماتهم ومعارفهم القيمة.

كما نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في مساعدتنا على إنجاز هذا العمل

الحمد لله الذي سبح له ما في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم نحمده ونستعينه .

وإلى كل طلبة مشروع الماجستير علم الاجتماع السياسي – الدولة السلطة و الظاهرة الانتخابية في الجزائر دفعة 2011.

مقدمة عامة:

يرتبط مفهوم المشاركة السياسية في دلالاته السوسيوسياسية بمفهوم المواطنة في جانبه الحقوقي والسياسي والاجتماعي، فالوصول إلى مستوى مقبول من الممارسة الفعلية في الحياة السياسية يؤدي مباشرة إلى تجسيد فعلي للمواطنة الفاعلة في المجتمع، فالدستور يمنح حق الانتخاب لكل مواطن طبقا للمادة 50 من الدستور << لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية أن ينتخب وينتخب>>[1] وهنا نلاحظ أن الدستور الجزائري يمنح الحق في المشاركة السياسية لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية التي تتمثل في السن القانوني الذي هو 18 سنة وكذلك التمتع بالجنسية الجزائرية أي أنه مواطن وليس رعية، وهنا المشاركة السياسية كمنتخب وكذلك الترشح وبالتالي منتخب.

وهنا نرى أن الوصول إلى المواطنة الفعلية والفعالة يرتكز على شرط المشاركة السياسية والموضوع الذي سوف نتناوله بالدراسة يركز على فئة النساء داخل المجتمع الجزائري ووضعيتها في المشاركة السياسية وكذلك ما مدى تأثير الواقع الاجتماعي عليها

كما أن القانون العضوي رقم 12-03 المؤرخ في 12 يناير 2012 المحدد لكيفيات توسيع خط تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة والذي يأتي ليدخل تعديل على قانون الانتخابات والأحزاب .

هذا القانون العضوي المحدد لنسبة مشاركة المرأة في الانتخابات المحلية والتشريعية أو ما يسمى بقانون «الكوطا» يعد الأول من نوعه في تاريخ الجزائر المستقلة ليس فقط في تحديده لنسب مشاركة المرأة في الانتخابات بل أيضا في تحديد تواجدها في الساحة السياسية وتوضيح أكثر للمادة 31 من الدستور الجزائري، لكن المسألة لا تتوقف عند الإلزام القانوني بل في تجسيدها على أرض الواقع ومدى تطبيق الأحزاب السياسية لهذا القانون خاصة وإن كان هناك إحجام من طرف النساء في المجتمع عند المشاركة لأسباب مختلفة، وسوف نتطرق في هذه الدراسة إلى المدخل أو القراءة القانونية بإسهاب وكذلك القراءة التاريخية لهذه المشاركة في العالم و الدول الحديثة و كذلك في العالم العربي ومنه نقارنه بتاريخ

[1]-موسى بودهان، الدساتير الجزائرية، كليك للنشر، الجزائر، طبعة 2008، ص 112.

المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر لنصل إلى الدراسات النظرية السوسيوسياسية لهذه المسألة.

لقد عرفت مشاركة المرأة في النشاط السياسي تطور عبر المراحل التاريخية المختلفة في كل دول العالم ولكن هناك تفاوت واختلاف ميز المراحل التي مر بها هذا التغير في واقع مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ففي مسألة الحق في الانتخاب **<<** في المملكة المتحدة والولايات المتحدة بدأ النضال الطويل للمرأة منذ منتصف القرن 19م واستمر حتى الربع الأول من القرن 20م**>>[1]**. وهذا يبين حتى أن الدول التي كانت تسعى لتكريس مبادئ الديمقراطية وضمان الحريات والحقوق المدنية والسياسية منذ زمن بعيد لم تستطع منح حق الانتخاب للنساء إلى في بداية القرن العشرين.

هذا الواقع السياسي والاجتماعي الخاص بمشاركة المرأة ضمن المسار التاريخي يبين أن مشاركة المرأة في العالم عرفت تأخر بشكل عام فحتى الدول الديمقراطية الحديث التي عرفت ثورات من أجل بناء نظام ديمقراطي يضمن الحقوق والحريات الاجتماعية والسياسية، عرفت مشاركة متأخرة كما هو الحال في الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، أما الدول الأخرى في العالم خاصة التي كانت تحت الاستعمار جسدت حق الاقتراع حتى بعد استقلالها.

ينطبق هذا على الدول العربية ،فبعد استقلالها كانت هذه الدول تعتمد النهج الاشتراكي وفي غالبها انظمه سياسية غير منفتحة ولديها حزب واحد يحتكر النشاط السياسي والسلطة، وبالتالي فإن المرأة لم يكن لها الحظ في توسيع قاعدة مشاركتها الحزبية في ظل نظام الحزب الواحد، وأيضا بحكم أنها مجتمعات محافظة وتعتمد على أنظمة اجتماعية تقليدية.

<<وفي دول عربية أخرى لم تتمكن المرأة من الوصول إلى البرلمان حتى في السنوات الأخيرة حيث أن معظم دول العالم فازت فيها المرأة بعضوية في البرلمان بعد 1993 إلا في بعض الدول منها الكويت والإمارات العربية**>>[2]**.

[1]- هناء محمد الجوهري ، المشاركة السياسية للحياة العامة المرأة و المجتمع (وجهة نظر علماء الاجتماع) ، القاهرة ، مصر ، 2002 ، ص 109.
[2]- نفس المرجع، ص 111.

يتقارب المشهد بين الدول العربية في مسألة مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وذلك بحكم تشابه المراحل التاريخية التي مرت بها هذه الدول فكلها كانت مستعمرات سابقة، وبعد الاستقلال تأثرت بالمناخ الدولي السائد والصراع أثناء الحرب الباردة بين الو.م.أ، معسكرها والاتحاد السوفياتي ومساندتها للنموذج الاشتراكي السوفياتي وكذلك تقاربها في الظروف الاجتماعية وطبيعة مجتمعاتها المحافظة سواء من حيث الدين الإسلامي أو العرف و العادات و التقاليد و العادات المحافظة في مسألة علاقة المرأة بالفضاء العام.

هذه الدراسة في جزئها الأساسي تتعلق بمقاربة سوسيوسياسية ، تهدف إلى أبعاد الموضوع الاجتماعية والسياسية، وعلم الاجتماع السياسي يهتم في دراساته بالترابط الموجود بين أشكال الظواهر والحياة الاجتماعية والسياسية وباعتبار المرأة جزء من المجتمع وفئة تشكل قسما كبيرا من المجتمع الجزائري نريد دراستها في ارتباطها بأحد النشاطات التي تأكد فاعليتها في الفضاء العام ألا وهي المشاركة السياسية وبالتالي الترابط الموجود بين مكانة المرأة الاجتماعية وواقع مشاركتها السياسية في ظل انفتاح سياسي تعمل السلطة على تجسيده بتدعيم حضور العنصر النسوي في المشهد السياسي ومدى تجاوبه مع الواقع الاجتماعي والضوابط الاجتماعية التي تفرضها طبيعة المجتمع المحلي المحافظ تجاه هذه المسألة.

عند طرح مسألة مشاركة المرأة السياسية في علم الاجتماع السياسي يجب النظر إلى وضع المرأة الاجتماعي بصورة شاملة أي وضعها في الأسرة والتعليم والعمل أي كل حقوقها الاجتماعية لكي نتمكن من التقرب أكثر من الحقائق السوسيولوجية كوضعها في الحياة السياسية.

فالمرأة مثلا تحظى بفرص أكبر في عالم الشغل مؤخرا لكن هذا الواقع يقابل بالرفض داخل المجتمع ليس فقط من طرف الرجال ،بل حتى من طرف النساء أنفسهن خاصة أمام ما يلاقونه من إشكال في مسألة الزواج، والوضع السياسي لا يختلف كثيرا بل على العكس فحظوظ المرأة تبدو ضئيلة جدا في مشاركتها السياسية، <<النظام السياسي الجزائري، الرجولي في عمقه والمعادي للمرأة في الوقت الذي يتحدث فيه بإعجاب عن المرأة –الأم،

يرفض قبول المرأة الوجه الاجتماعي –الزوجة خاصة المتعلمة، وهو ما يؤدي إلى بروز ظاهرة المرأة، - الديكور - على المستوى السياسي >>[1].

فالمتتبع للحياة السياسية في الجزائر يكتشف أن المرأة التي حققت نجاحات أكيدة على المستوى الدراسة وحتى العمل جزئيا، لم تتمكن من ترجمة حضورها على المستوى السياسي، لا أثناء الأحادية ولا حتى بعد الإعلان عن التعددية السياسية وداخل كل ألوان الطيف السياسي، الوطني والديني وحتى ما يسمى نفسه بالديمقراطي>>[2].

لا يقتصر ضعف التمثيل النسوي في الأحزاب السياسية على تيارات معينة دون أحزاب بل كل التوجهات الحزبية وطنية كانت أم دينية أو ديمقراطية لا توجد بينها اختلافات في هذه المسألة، كما أن هناك كما ذكرنا سابقا اختلاف بين وضع المرأة في الجانب التعليمي حيث تحقق نجاحات كبيرة وحتى في الحياة المهنية حيث نجدها تبرهن على وجود نوعي ومتميز ولكنها لم تستطع أن تكون حاضرة بنفس الصورة التي تبدو عليه في أوجه الحياة العامة في وضعها السياسي.

<< قضية ولوج المرأة الفضاء العام والتي تكون أكثر حضورا عندما يتعلق الأمر بالعمل السياسي الذي ارتبط بالقيادة والزعامة والعمل العام الذي لازال ينظر إليه كعمل لصيق بالرجل وليس المرأة، في ظل تقسيم العمل المعروف بين الرجل والمرأة، في المجتمعات العربية والشرقية عموما>>[3].

"الهيمنة الذكورية " كمفهوم عام استعمله **بيار بورديو**، ليوضح تلك الهيمنة التي يفرضها المجتمع الذكوري على كامل أشكال الحياة العامة، حيث يبرر الرجال أنهم أكثر قدرة على تحمل المسؤولية ودراية بإدارة شؤون الحياة الاجتماعية . يتجسد في الجزائر في الحياة العامة بما فيها العمل السياسي ، تظهر فيه المرأة في الدرجة الثانية من حيث التعامل مع الشؤون السياسية وبالتالي تلقى صعوبة في الاندماج في الحياة السياسية بسبب عقلية أو ذهنية المجتمع الذكورية.

---

[1]- المرجع السابق ، ص 44.
[2]- ناصر جابي، لماذا تأخر الربيع الجزائري، منشورات الشهاب-الجزائر-2012، ص 211.
[3]- المرجع السابق، ص 212.

<< كما ذكرنا في بداية هذه المقدمة أن مسألة المواطنة ترتبط بالمشاركة السياسية كأحد الشروط لتوفير قاعدة تبنى عليها المواطنة الكاملة والفعالة وتحديد الهوية السياسية للمواطن، والمرأة باعتبارها فردا في المجتمع، ومواطنا كاملا ذو حقوق وواجبات فلها الحق بموجب الدستور لكي تشارك في الحياة السياسية كمنتخبة وعضو في حزب ومرشحة وكذلك أن تشارك في المجالس الشعبية والحكومة، <<وإذا كانت المشاركة السياسية للمرأة من حيث مشاركتها في صنع القرار في بلدها تعد مقياسا للديمقراطية، فمعنى ذلك أن الطريق ما زال طويلا أمام كل مجتمع للديمقراطية الحقيقية >>[1].

تنقسم هذه الدراسة إلى جانبين، الأول نظري ينقسم إلى فصلين الفصل الأول يتناول مبحثين، أحدهما يقدم قراءة تاريخية مقارنة يبين المسار التاريخي لمشاركة المرأة في مختلف المراحل التاريخية وكذلك في العالم المعاصر وفي الدول العربية والجزائر والمبحث الثاني يقدم قراءة قانونية لوضع المرأة في قانون الأسرة قبل وبعد تعديل 2005، كما يتطرق إلى قوانين الانتخابات وتطرقها لحقوق المرأة في الانتخابات وكذلك حقوق المرأة السياسية في دساتير الجزائر بعد الاستقلال.

أما الفصل الثاني من الجانب الأول للدراسة، فيختص في الدراسة السوسيوسياسية للمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر ولكن قبل الخوض في توضيح مكانتها في المشهد السياسي وحقوقها السياسية بداية من حق الاقتراع، يجب توضيح وضعها في الفضاء الخاص في المطلب الأول من المبحث الأول وذلك بتوضيح مكانتها ودورها في الأسرة ثم وضعها في الفضاء العام في المطلب الثاني من المبحث الأول وهذا بتناول وضعها في التعليم والعمل ودراسات تطرقت إلى نظرة المجتمع الجزائري لمسألة تعليمها وعملها وفي المطلب الأخير من هذا المبحث نربط وضعها في الفضاء الخاص والعام وإمكانية توفيقها بينهما، وفي المبحث الثاني عن هذا الفصل الثاني، التطرق إلى مكانة المرأة وحقوقها في العمل السياسي والمشاركة السياسية في الجزائر وعرض النسب والأرقام حول مشاركتها في الانتخابات المختلفة ومختلف الدراسات التي تناولت هذه المسائل و قد تم وضع المبحث الأول لتوضيح الصورة أكثر لأنه لا يمكن فهم وضع المرأة في المشاركة السياسية و حقوقها دو التطرق الى وضعها العام في المجتمع الجزائري.

[1]- نفس المرجع ، ص 109.

وفي الجانب الثاني لهذه الدراسة ، وهو تطبيقي نقوم فيه بدراسة ميدانية لفهم الموضوع أكثر ومحاولة الإجابة عن الإشكالية وتساؤلات الدراسة ولو بشكل نسبي والتأكد من الفرضيات الموضوعة في الفصل المنهجي. ولكي نقوم بذلك يجب اعتماد منهج دراسة تحليلي وذلك باعتماد تقنيتي الاستمارة التي سوف نتحصل عن طريقها على نسب تدعم إجاباتنا وبذلك نتائج كمية والمقابلة والتي نقوم فيها بالتحليل الكيفي للنتائج واستخلاص المواقف من الموضوع ومختلف الرؤى والوصفي عن طريق استعمال الملاحظة الميدانية لوضع مشاركة المرأة في الانتخابات كناخبة ومنتخبة وبالتالي التمكن من وصف موضوعي للوضع الكلي للموضوع.

وبالتالي فإن الدراسة تحاول وضع مقاربة سوسيولوجية متكاملة ولو بشكل نسبي لتوضيح جوانب هذا الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة ، خاصة وأن الموضوع عناصر وجزئيات مختلفة يجب محاولة التطرق لها لكي نتمكن من إظهار كل معطيات الدراسة والتركيز على جزئها الأساسي وهو المتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة هل هي متناسقة ومتناغمة مع الوضع الاجتماعي أم هي مجرد مسألة يستعملها النظام السياسي لكي يضفي الشرعية والمصداقية للنشاط السياسي فقط، و هل مشاركتها تعبير عن وجود حقيقي أم مجرد تواجد شكلي فقط.

الفصل المنهجي

الإشكالية:

التحولات السياسية الدّولية والإقليمية التي حدثت في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور تكتلين سياسيين وعسكريين بقيادة الولايات المتحدّة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بإيديولوجيتين مختلفتين، وبعده الدّخول في فترة جديدة بنظام دولي جديد وسيطرة اقتصادية وسياسية أمريكية وما فرضته من أنماط حديثة اقتصادية واجتماعية، وتحاول توسعته ونشره في العالم كنماذج مثالية كمبدأ حرّية الرأي والتعبير، وانتشار الفكر الليبرالي والنموذج الاقتصادي والاجتماعي الليبرالي والديمقراطية والتداول على السلطة واحترام حقوق الإنسان، وحق المرأة في المشاركة السياسية وتدعيم نشاطها السياسي، كلها مفاهيم بلورت نماذج مثالية عند القوّة الاقتصادية الغربية وهي مفاهيم مرتبطة بالحداثة وما طرحته من إشكالات سوسيولوجية، وكذلك في فترة ما بعد الحداثة والانتقال من المجتمع الرأسمالي الصناعي إلى المجتمع ما بعد الرّأسمالية الصّناعية.

من بين الجوانب التي يركز عليها النظام السياسي الجزائري لدينا فئة الشباب والنساء وإن لم نقل بأنّهما أهم الركائز التي يعول عليها النظام من أجل ضمان مشاركة كبيرة في الانتخابات التشريعية 2012 م، ودعم مجهود الإصلاحات السياسية بإشراك شباب ونساء في الحياة السياسية وترشيحهم في قوائم الأحزاب بنسب أعلى مما كانوا يحصلون عليها حيث حدّدت نسبة النساء في القوائم بـ 30 %، فرفع نسبة مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة جاء بقرار سياسي في ظروف إقليمية ودولية خاصّة، مما قد يبيّن أنّ النظام السياسي الجزائري يبحث على استعمال أي وسيلة لإظهار أنّه يريد تغيير الظروف السياسية وفتح المجال أكثر لكل فئات المجتمع خاصّة النساء والشباب للمشاركة في الحياة السياسية، ولكن كيف ستكون هذه المشاركة مجرد مشاركة صورية أو مشاركة فعلية.

للمشاركة السياسية جانبين الأوّل حق الانتخاب، أي مشاركة الفرد أو المواطن في المشهد السياسي باختياره من يمثله على المستوى المحلي أو الوطني أو اختيار رئيس للدّولة، والجانب الثاني هو في المشاركة المباشرة في النشاط السياسي كمناضل أو عضو أو مرشح أو منتخب عن حزب سياسي أو قوائم حرّة، وهذا يكون فيه المواطن فاعلا مباشرا

في الحياة السياسية لذلك من خلال هذه الدراسة سوف نركز على هاذين الجانبين لتوضيح مشاركة المراة في السياسة

سنحاول ايضا من خلال هذه الدّراسة التطرق إلى واقع مشاركة المرأة في العمل السياسي في الجزائر خاصّة في فترة التعدّدية الحزبية أي الانفتاح السياسي في الفترة الراهنة، ولكن دراسة أيضا مدى تأثير الواقع الاجتماعي من خلال الضوابط الاجتماعية التي يتميّز بها المجتمع الجزائري خاصّة وأنّه مازال لم يتجاوز بعد مرحلة المجتمع التقليدي المحافظ الذي تحكمه الأعراف والتقاليد و"الطابوهات الاجتماعية" والقيود الأخلاقية والدّينية فنسلط الضوء على واقع المرأة في المجتمع الجزائري في فضائها الخاص والعام، وعلاقتها بالرجل سواء في الحياة الأسرية أو في العمل أو في السياسة خاصّة وأنّ أمورا كثيرة ونشاطات اجتماعية مازالت المرأة قادرة على اقتحامها حتّى حقها في العمل مازال يطرح كإشكال في العديد من المناطق في الجزائر خاصّة المدن الدّاخلية والجنوبية والنائية منها، ما بالك بحقها في الممارسة السياسية ونظرة المجتمع المحافظ لها.

النظرية الأساسية التي توضح الرؤية الشخصية المسبقة للباحث في هذه الدّراسة تبنى على أربعة نقاط أو رؤى أساسية وتتمثل الرؤية الأولى في أنّ المجتمع الجزائري مازال يعيش وفق نظرة تقليدية ومحافظة في العديد من المسائل منها خروج المرأة أساسا إلى الفضاء العام وهذا في مناطق عديدة من الجزائر خاصّة في المناطق الدّاخلية والنائية والرّيفية منها وكذلك المناطق الجنوبية، فالضوابط الاجتماعية التي تترجم في ذهنيات وسلوكيات وأعراف متداولة تشكل إطارا أخلاقيا اجتماعيا يحدّد ما هو مقبول ومسموح به وما هو على العكس، فالمرأة في الولايات الدّاخلية والتي ولاية "غليزان" هي محل الدّراسة لدينا كمجتمع بحث محلي مازالت في نظرتها للمرأة تعتمد على مفاهيم تقليدية ترى أنّ المرأة مرتبطة بالمنزل وأنّها تصبح مهدّدة في شرفها وشرف عائلتها إذا اقتحمت مجالات الفضاء العام منها النشاط السياسي، ونجد أنّ في حالات الزواج الكثير من الرجال يفرضون شرط توقف المرأة عن العمل قبل الزواج مثلا.

والرؤية الثانية تتمثل في أنّنا أمام مسألة أساسية في إشكالية ممارسة المواطنة في المجتمع الجزائري، فالمشاركة السياسية هي تكريس وتجسيد عقلاني لوظائف المواطنة

والمرأة كجزء يمثل نصف المجتمع أو أكثر من ذلك فهي تتمتع بحقوق ضمنها لها الدستور في ممارستها لنشاطاتها الاجتماعية المختلفة من تعليم وعمل وممارسة سياسية، ولكن كيف يمكنها أن تشارك بدون أن تستغل أو تستعمل من طرف النظام السياسي وخدمة لأهداف ليست هي معنية بها أصلا؟ وكيف لها أن تمارس حقها السياسي وتجسد وظيفتها في المجتمع كمواطنة في ظل مجتمع محلي لم يستوعب أهمية مشاركتها هذه ولزومها ويرى أنّها تتعارض مع قيّمه في الكثير من الأحيان؟ ولذلك فهل المرأة مستعدة للتأكيد على أنّها قادرة على ممارسة حقها الدستوري في المشاركة في النشاط السياسي وبالتالي تجسيد ممارسة فعالة كمواطنة في المجتمع؟

الرؤية الثالثة تتمحور حول مسألة مستوى الوعي السياسي لدى النساء في الجزائر والتي تعتبر متدنية مقارنة بنظيرتها عند الرجال وذلك يعود إلى عوامل وأسباب تتعلق أكثر بالتنشئة السياسية والثقافة السياسية التي يجب أن تتحصّل عليها المرأة في أسرتها أوّلا، وكذلك إلى طبيعة السيطرة الذكورية في هذه المسائل وكذلك الخبرة التي يكتسبها الرجال من ممارستهم للسياسة ولا تستفيد منها النساء على العموم، وكذلك انغلاق المجتمع النسوي على نفسه وما يخصه أكثر من انفتاحه على قضايا المجتمع والسياسة وهذا رغم اقتحام النساء عالم الشغل وزيادة نسبة تواجدهن به في بعض المرات أكثر من الرجال إلا أنّ هذه النسبة وهذا المستوى من التواجد لا يتقارب مع مشاركتها السياسية ووعيها السياسي.

بالإضافة إلى كل الرؤى السابقة هناك رؤية رابعة في هذا التصوّر النظري والتنظيري الأولي للموضوع وتتعلق بعدم وجود استراتيجيات سياسية لدى النساء كفاعلات اجتماعية، أي أنّ النساء عند اقتحامهن لعالم السياسة هنّ يفتقدن لرؤية واضحة لمشروعهن السياسي ولا يمارسن نشاطهن كفاعلات اجتماعية سياسية، ويبدو أنّهنّ شبه تائهات في هذا المجال وهنّ يوجهن في الكثير من الأحيان ويستعملن لتحقيق أهداف الرجال وخاصّة القيادات السياسية المحلية وحتّى الوطنية، ويعود هذا إلى افتقادهن للحنكة السياسية التي تبنيها رؤية إستراتيجية واضحة يجب أن تكون حاضرة عند اتخاذ قرار دخول هذا الميدان وتحديد الأهداف التي يردن الوصول إليها من خلال هذا النشاط، وأمّا أن يشاركن كما هو حاصل دون معرفة عميقة بأمور هذا المجال فهو تعبير واضح عن قلّة ثقافتهن السياسية وخبرتهن وبالتالي غياب إستراتيجية لهن كفاعلات اجتماعية في الساحة السياسية.

انطلاقا من هذا التقديم لإشكالية هذه الدّراسة نطرح مجموعة التساؤلات التي سوف توضح أكثر مؤشرات هذه الدّراسة وجوانبها وهي تساؤلات فرعية تحاول فتح كل جوانب وأقسام هذه الدّراسة التي سوف نحاول الإجابة عنها وهي:

- هل دخول المرأة النضال السياسي يعبر عن حجم مسؤولية المواطنة وهدف المشاركة السياسية في دعم ديناميكية المجتمع السياسي؟

نحاول من خلال هذا التساؤل التعرف عن الهدف الحقيقي من دفع المرأة لتشارك في الحياة السياسية، وعن دوافعها الشخصية كامرأة لكي تشارك هل هو لأنّها واعية بدورها ومكانتها كمواطنة لها حقوق وعليها واجبات سياسية اتجاه هذا المجتمع والدّولة، أم أنّها تريد فقط أن تشارك حتى وإن كانت مشاركتها شكلية وصورية فقط؟ وهل مشاركتها تعبير عن وجود حقيقي أم مجرد تواجد فقط؟ أي أنّ مشاركة المرأة في النشاط السياسي هو تجسيد لحضور فعلي وفعال يمكنه أن يظهر في كل مراحل الممارسات الحزبية في الانتخابات أو خارج الانتخابات، أم أنّ حضورها هو مجرد تواجد زائف، مجرد رقم إحصائي إضافي فقط؟

- وهل مشاركة المرأة في الحياة السياسية يتوافق مع الضوابط الاجتماعية المحلية أم يتعارض معها؟

في هذا السؤال نتعرض لمؤشر آخر يرتبط بالشق الثاني للدّراسة المتعلق بالضوابط الاجتماعية، أي إلى أي مدى مازالت الضوابط الاجتماعية المتمثلة في العرف والعادات والتقاليد والضوابط الأسرية والأخلاقية والذهنيات الاجتماعية المحلية تؤثر في إمكانية دمج المرأة أكثر في الساحة السياسية، أو أنّها لم تعد تؤثر سلبا بل العكس أنّ المجتمع المحلي بدأ يتقبل أكثر هذا الواقع ويسمح للمرأة بالاندماج أكثر في النشاطات الاجتماعية والسياسية.

وفي سؤال آخر يرتبط بالجانب الاجتماعي والفضاءات الاجتماعية نطرحه بالشكل التالي:

- كيف يمكن للمرأة أن توافق بين فضاءها الخاص والفضاء العام الذي تمارس فيه نشاطها السياسي، وهنا نتعرض لواقع المرأة في الفضاء الخاص والعام؟، أي داخل الأسرة وفي

التعليم والعمل وغيرها، ومن تمّ ننتقل إلى التوفيق بين الفضاء الخاص والنشاط السياسي في دراستنا الميدانية.

وفي سؤال آخر يتعرض لمؤشر آخر يتعلق بالتنشئة السياسية للمرأة ودورها في تفعيل دور المرأة السياسي وتأهيلها سياسيا ونطرح كالتالي:

- ما هو دور التنشئة السياسية في توجيه المرأة في الحياة السياسية؟

فسنحاول من في دراستنا النظرية والتطبيقية أن نتعرف على مستوى ثقافة المرأة السياسية ومدى حصولها على تنشئة سياسية تأهلها للعمل السياسي، وهذا بالتعرف على المستوى التعليمي للممارسات للسياسة وإبراز دور هذه التنشئة في مشاركة المرأة في السياسية.

وفي الأخير سؤال يتعلق بعلاقة الرجل بالمرأة في الحياة السياسية وخصوصا الحزبية، أي ما إذا كان هناك سيطرة ذكورية داخل الحزب تحول دون تفعيل مشاركتها السياسية، ونطرح السؤال بالشكل التالي:

- كيف هي علاقة الرجل والمرأة في الحياة الحزبية ومدى سيطرة الرجل في الحزب السياسي؟

من خلال ما تم عرضه من تقديم و تساؤلات فرعية، نطرح التساؤل الرئيسي لدراستنا و هو كالتالي: ما هو واقع المشاركة السياسية للمرأة في ظل التغيرات السياسية الإقليمية و الدولية بين الانفتاح السياسي و الضوابط الاجتماعية في المجتمع المحلي الجزائري؟

الفرضيات :

من خلال السؤال الرئيسي للدراسة وتساؤلات الدراسة الفرعية نطرح الفرضيات التي تعتبر إجابات مؤقتة عن تساؤلاتنا حول مختلف جوانب الموضوع وهي كالتالي:

- ✓ إن انخراط المرأة في النشاط السياسي تعبير عن وعيها بمسؤولياتها الاجتماعية و السياسية وتكريس لفعل المواطنة الفاعلة .
- ✓ مازال المجتمع الجزائري ينظر إلى مشاركة المرأة السياسية بتحفظ، حيث تعتبر المرأة جزء من المجتمع يرتبط بالفضاء الخاص (المنزل) في العديد من المناطق الجزائرية فالمجتمع المحلي الجزائري مازال محافظا وتقليديا.
- ✓ يعتبر التوفيق بين الفضاء الخاص و العام إشكالا وعائقا للعديد من النساء الجزائريات فالنساء الممارسات للسياسة و العاملات يعتبرن مهملات لمهامهم داخل الفضاء الخاص.
- ✓ تلعب التنشئة الاجتماعية و السياسية دورا كبيرا في تكوين شخصية المرأة وتحديد توجهاتها وتكوين ثقافة سياسية تؤدي إلى ظهور وعي سياسي لدى المرأة يدفعها إلى الدخول إلى مجال النشاط السياسي.
- ✓ المرأة الجزائرية لم تكسب بعد تنشئة سياسية تؤهلها لممارسة السياسة نظرا لطبيعية الحياة الاجتماعية و "الطابوهات الاجتماعية " التي تبني في ذهنيتها أنها لا يمكنها أن تمارس السياسة لأنها حكرا للرجال
- ✓ يبقي الرجل هو المسيطر على قواعد الممارسة السياسة داخل الحزب وفي المؤسسات السياسية وبالتالي فعلاقة المرأة بالرجل في العمل السياسي تبقي مضطربة وغير مباشرة، نظرا للصعوبات و العوائق التي تواجه المرأة في الاندماج في الحياة السياسية.

ملخص الدراسات السابقة:

من خلال دراستنا النظرية في بديتها حول الدراسات السابقة التي تناولت مسألة المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر ،لاحظنا أنها قليلة العدد فقد وجدنا مجموعة قليلة من الدراسات الأكاديمية الجامعية خاصة في رسائل الماجستير حيث أن هناك ثلاث مذكرات تخرج لنيل الإشادة الماجستير على مستوى قسم علم الاجتماع بجامعة وهران و لا توجد أي أطروحة دكتوراه ناقشت هذا الموضوع على مستوى القسم ،و تنصب أغلبية الدراسات الأكاديمية الجامعية حول الجوانب الفرعية في دراستنا و هي المتعلقة بالمرأة في الفضاء الاجتماعي الخاص و الفضاء العام،حيث نجد دراسات حول المرأة و المنزل و كذالك العمل و النشاط الجمعوي لكن النشاط السياسي شبه غائب في الدراسات الأكاديمية.

ووجدنا دراسات و تحقيقات في المجلات العلمية و المراجع سواء باللغة العربية أو الفرنسية و سوف نذكر كل الدراسات السابقة التي وجدناها و التي اعتمدنا عليها لإنجاز هذه الدراسة:

لدينا دراسة الباحث في علم الاجتماع بجامعة الجزائر العاصمة ناصر جابي في كتابه "مواطنة من دون إستأذان" و يركز فيها على علاقة المرأة بالنظام السياسي في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و أنها لم تصل بعد إلى نسبة معتبرة في تواجدها بالسلطة التنفيذية، و كذلك كيف أنها رغم نجاحاتها العلمية و التعليمة و المهنية ، لكنها تبقى تعاني في الأوساط الاجتماعية خاصة في فضاءها الخاص الذي حسبه يعاقبها على نجاحها و كيف أن النظرة التقليدية للمرأة التي كانت في السبعينات ما زالت أثارها موجودة لحد الآن.

كما له دراسة أخرى في كتابه الأخير الذي صدر سنة 2012 "لماذا تأخر الربيع الجزائري" فيدرس في ص 95 علاقة المرأة بالانتخابات: نخب محافظة أم مجتمع محافظ و يذكر فيه بالأرقام عدد المترشحات في الانتخابات التشريعية لسنة 2007 و التي وافقت نسبة 8,33% فقط على المستوى الوطني ،و6,90% فقط خلال انتخابات 2002 التشريعية و هو ما يعكس الحضور المتواضع لها حسبه في الساحة السياسية كفضاء عام.

و في مجلة "دراسات إستراتجية"هناك دراسة " لنصيرة سمارة " حول "المرأة و السياسة في الجزائر " و التي بدأتها بوضع المرأة في المجال التعليمي و كيف أنها تحقق إنجازات كبيرة و ذلك بالأرقام و الإحصائيات، ثم انتقلت إلى مسألة الحصص النسوية و التي أشارت فيها للتناقض في سياسات النظام السياسي في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حيث أنه يجتهد في تدعيم حضورها في قوائم الترشيحات الحزبية و المجالس المنتخبة في حين لا يبذل أي مجهود في رفع مستوى تقلدها لمناصب مهمة في السلطة.

كما وجدنا دراسة لفاطمة بودرهم تحت عنوان " تمكين المرأة الجزائرية من العمل السياسي –التحديات و الأوليات".

بمجلة دراسات إستراتيجية حيث تبدأها بتوضيح أهمية المشاركة السياسية للنساء في تحقيق توازن اجتماعي و سياسي داخل المجتمع و الدور الذي تلعبه المشاركة النسائية في المجتمع المدني و الحركات النقابية لكي تساعدهن على الاندماج بطريقة سليمة في الحياة السياسية،كما تطرقت إلى الآليات للتخفيف من ضغط تحديات التمكين السياسي للمرأة في الجزائر.

هناك أيضا دراسة لعبد الكريم العايدي (أستاذ بجامعة وهران)عنوانها " المرأة المواطنة و المشاركة السياسية" مجلة المواقف بجامعة معسكر العدد4 ديسمبر 2009 ، و يقدم فيه عرض عن مشاركة المرأة السياسية عبر تواجدها في البرلمان و يضع مقارنة بين مستوى تمثيلها في البرلمانات في العالم مع الدول العربية ،ثم قام بتحليل خطاب رئاسي الذي تطرق إلى ضرورة مشاركة المرأة في السياسة و رفع مستوى مشاركتها أكثر مما هو عليه.

و لدينا دراسة باللغة الفرنسية لرشيد تلمساني" famme et politique en algerie- revue maghreb – machrek , n°02". يتطرق إلى وضع تمثيل المرأة في السلطة، و أن المرأة مازلت مهمشة و تهمش نفسها في المشهد السياسي ، و يعود في الأخير إلى مسألة " الكوطا" و أثرها في الاستحقاقات المختلفة ، و كيف كان واقع المشاركة السياسية للمرأة قبلها.

هنالك دراسة حول مسألة تحديد نسبة لتمثيل المرأة في المجالس المنتخبة أو ما يسمى " الكوطا" و يتطرق إلى فترة ما قبل سن القانون في مجلة "jeuneAfrique" في الصفحة 92 من تقديم أحمد باي و يتناول بعض الآراء التي سبقت سن القانون حول هذه المسألة و كذلك بعض الحجج الثقافية و الدينية و التحاليل السوسيولوجية التي قدمت حسب الكتاب التي تدعي أن المجتمع الجزائري و ثوابته يعارض مسألة تحديد نسبة لمشاركة المرأة ، و تشير هذه الدراسة إلى أن نسبة تمثيل المرأة في البرلمان 2007 لم تتجاوز 7,7 %في المجلس الشعبي الوطني.

لدينا أيضا دراستين (رسالتي ماجيستار) حول المشاركة السياسية للمرأة في المكتبة المركزية لجامعة وهران ،حيث لدينا رسالة الماجيستار بعنوان :" المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر و تونس" تطرقت فيها الطالبة في فصلها الأول لمفهوم المشاركة و أطرها و مستوياتها و أساليبها ، لتنتقل في الفصل الثاني للمشاركة السياسية للمرأة قبل تعددية و بعدها في الجزائر و تونس و هذا على مستوى الأحزاب و الإنتخابات، لتنتقل في الفصل الثالث إلى التمثيل النسوي داخل المؤسسات الحكومية و المجتمع المدني في الجزائر و تونس.

أما الدراسة الثانية فعنوانها :"المرأة الجزائرية و الانتخابات " ،تناولت الانتخابات في الجزائر و مكانة و دور المرأة فيها،بدراسة ميدانية في أحياء وهران

في دراسة للباحثة نورية بن غبريط رمعون حول المشاركة السياسية، و التي جاءت في كتاب الصادر عن مركز البحوث في الأنتربولوجيا الاجتماعية و الثقافية بوهران بعنوان " الجزائر اليوم:مقاربات حول ممارسة المواطنة " تحت إشراف أ.حسن رمعون ، و جاء عنوان الدراسية كالتالي:" النساء في الفضاء السياسي: أقلية في حالة إنبثاق ؟ " تبدأ الباحثة في هذا المقال بمقدمة فيها الطرح القانوني في مسألة الحقوق السياسية للمرأة في المواثيق الدولية و الدستور الجزائري كما تعرض مختلف التشريعات التي صدرت في قانون الانتخابات ثم تنتقل إلى عرض واقع المرأة في الحياة السياسية في الانتخابات و توضح أن تمثيلها ما زال ضعيفا ، و حتى على مستوى تواجدها في المناصب التنفيذية المحلية و الوطنية ، و تعرض عليها إحصائيات عن مشاركة المرأة كناخبة و منتخبة و تنتقل إلى

دراسة حالة ميدانية في بلدية "بوسفر" بوهران ، لامرأة وصلت إلى ترأس المجلس الشعبي البلدي ، و كذلك التطرق إلى قانون الكوطا و تداعياته على الساحة السياسية و الوضع الاجتماعي للمرأة.

لذلك فدراستنا تهدف إلى وضع دراسة نظرية تتناول قراءة تاريخية لحقوق المرأة الاجتماعية و السياسية ، و دراسة قانونية حول حقوق المرأة خاصة السياسية ، بالإضافة إلى دراسة سوسيوسياسية توضح واقع مشاركة المرأة السياسية ، بالإضافة إلى دراسة ميدانية باعتبارها منهج تحليلي وصفي مستعمل فيه ثلاث تقنيات ، و بالتالي سوف نحاول قدر الإمكان تحقيق الشمولية في الدراسة و التوصل إلى نتائج تضيف فهما سوسيولوجيا للموضوع سواء في جانب المشاركة السياسية للمرأة و الانفتاح السياسي في الجزائر و علاقة هذا الانفتاح بالضوابط الاجتماعية.

أهمية الدراسة :

تعتبر دراسة المشاركة السياسية للمرأة ذات أهمية علمية في دراسات علم الاجتماع السياسي وذلك نظرا لأن النساء يشكلن نصف السكان في الجزائر من جهة، و كذلك أن التجربة الديمقراطية و الانفتاح السياسي تلقى عراقيل إذا بقيت المرأة مهمشة في الحياة الاجتماعية و السياسية، و كذلك دراسة مشاركة هذه الفئة من المجتمع تعتبر ذات أبعاد سوسيولوجية هامة خاصة و أن مسالة مشاركة المرأة السياسة تعتبر محور دراسة هام في علم الاجتماع في الكثير من الدول الحديثة و المتقدمة، و كذلك في مراكز ومخابر البحوث في العديد من دول العالم و في الجزائر لا توجد دراسات كثيرة حول هذه المسألة وربطها بخصوصيات المجتمع الجزائري، و إن الدراسات الموجودة في مجلها لا تناول الطرح السوسيوسياسي للمسألة بشكل شامل و عميق كما يتطلب الأمر فهي لا تأخذ الربط الموجود بين المشاركة السياسية للمرأة و إبعاده الاجتماعية أي كيف يتعامل وينظم أصلا المجتمع المحلي لهذه المشاركة بناء على خلفيات المجتمع المحافظ، و كذلك وضع المسألة في إطار مقارن بين الجزائر ومحيطها الإقليمي و الدولي في مساره التاريخي، و كذلك تأثير التغيرات و التطورات الإقليمية و الدولية الراهنة، خاصة في هذه الفترة الخاصة التي تمر بها المنطقة العربية ككل أي الثورات العربية و كيف يمكن أن تأثير به على المشهد الاجتماعي و السياسي في الجزائر، كلها اعتبارات وجوانب تستلزم الدراسة، فهذه الدراسة تأتي في فترة ذات خصوصية اجتماعية و سياسية من جراء التوترات و الاضطرابات و التغيرات في الأوضاع الاجتماعية و السياسية في الدول العربية، و الجزائر لا يمكن إن تكون بعيدة عن ما يجري، ولذلك فتناول الدراسة يكون في ضوء هذه الظروف الاستثنائية، و لهذا فهذه الدراسة تكتسي أهمية أولا بسبب طبيعة الموضوع في حد ذاته، و ثانيا نظرا للظرف الخاص الذي تمر به المنطقة عموما و الجزائر بصفة خاصة، و كيف أن المشاركة السياسية للمرأة تعتبر مسالة ذات أهمية في الإصلاحات السياسية المطبقة و نظرة المجتمع للمسألة فللموضوع أبعاد متعددة يجب الوقوف عليها لإنجاز دراسة متكاملة ومتوازنة.

الهدف من الدارسة:

من خلال دراسة نظرية وميدانية لواقع مشاركة المرأة نحاول التقرب أكثر من وضع المرأة في الحياة السياسية سواء الحزبية أو في الاستحقاقات الانتخابية كمنتخبيه ومرشحة ومنتخبة ولوضع دراسة تشمل ذلك يجب التعرف على وضع المرأة في الحياة الاجتماعية من خلال تواجدها في الفضاء الخاص و الفضاء العام وفي ضوء الإصلاحات السياسية وتعديلات قوانين الانتخابات وزيادة نسبة مشاركتها في المشهد السياسي، و وضع مقاربات سوسيو سياسية لتواجدها في الساحة السياسية و معرفة ما إذا كان هناك تضارب بين الانفتاح السياسي الذي تطمح إليه السلطة السياسية و طبيعة المجتمع الجزائري، و الضوابط الاجتماعية التي يمكن أن تكون نظرتها لمشاركة المرأة مازال فيها تحفظ أو حتى رفض لها ، خاصة إذا علمنا إن حتى تمدرس المرأة و مواصلتها لتعليمها الثانوي و الجامعي مازال محصورا في العديد من المناطق الشمالية، و أيضا الأشكال المتعلق بخروجها إلى العمل خاصة بعد زواجها مازال يطرح كعائق وتمنع في العديد من المناطق خاصة الداخلية وبالتالي فدخولها إلى معترك النشاط السياسي يعتبر مشكلا في الجزائر، العديد من الدول العربية و الإسلامية تعيش نفس الوضع في مسالة وضع المرأة في المجتمع ومشاركتها السياسية وليست الجزائر فقط، و كذلك فهذه الدراسة تتناول المسار التاريخي لمشاركتها السياسية وتقارن بين الوضع في العالم الدول العربية و الجزائر لكي نكون أمام الصورة الشاملة التاريخية للوضع و الاختلافات الموجود بين المستويات الجغرافية، كما تطرح أيضا النظرة القانونية لوضع المرأة في قانون الأسرة الجزائري وقوانين الانتخابات و الدستور الجزائري و بالتالي الوقوف على حقوقها الاجتماعية و السياسية من الناحية القانونية، وذلك لكي تضح كل الأبعاد التي تدخل في هذا الإطار الدراسي ومن تم التناول السوسيوسياسي لمسألة مشاركتها السياسية و الوقوف على وضعها بين الإصلاحات التي يطمح النظام السياسي إلى تجسيدها ووضعها في المجتمع الجزائري.

منهج و تقنيات الدراسة:

في هذه دراسة التي تنقسم إلى شق نظري و أخرى تطبيقي ميداني،اعتمدنا في جانبها النظري الذي نجد فيه فصلين الأول يتضمن قراءة تاريخية لوضع المرأة و اعتمدنا على المنهج التاريخ المقارن في أخره و بين المشاركة السياسية و الوضعية الاجتماعية للمرأة في العالم و العالم العربي و في الجزائر ، ثم لدينا قراءة قانونية تضمنت الدستور الجزائري و كيف عالج المسائل المتعلقة بالحقوق الاجتماعية و السياسية للمرأة و قانون الأسرى و قانون الانتخابات و ذلك لتقديم مقارنة قانونية عن الموضوع.

أما الفصل النظري الثاني الذي يرتبط بدراسة سوسيوسياسية ، فيها قراءة نظرية في الدراسات التي تناولت موضوع المرأة في المجتمع سواء في الفضاء الخاص (المنزل) الفضاء العام (الشارع ،العمل ،مؤسسات التعليم،و النشاطات الاجتماعية المختلفة و غيرها) ، و نتطرق إلى توفيق بينهما. تم ننتقل إلى المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر في الأحزاب و الانتخابات، و في أخر الفصل نتناول مسألة الإصلاحات السياسية في الجزائر من منظور و زاوية الضوابط الاجتماعية و هذا انطلاقا من الدراسات النظرية.

أما في جانبها التطبيقي فقد اعتمدنا دراسة ميدانية تتضمن حزب نموذجي و التجمع الوطني الديموقراطي و الذي أجرينا به مقارنة ميدانية في إطار الدراسة الإستشرافية مع أعضاء المكتب الولائي للحزب و عددهم ستة أعضاء ، ثلاثة منهم رجال و الأخرين نساء ،كما أجرينا الملاحظة بالمشاركة في اجتماعات الحزب و حصلنا على معلومات حول مشاركة المرأة بالحزب.

كما إعتمدنا على دراسة بالمجلس الشعبي الولائي بغليزان و قمنا بمقابلات مع عضوات بهذا المجلس و ذلك للتعريف على وجهات نظرهم و أرائهم و معلومات حول مشاركة المرأة بهذا المجلس ، و قمنا بعشرة مقابلات و بالتالي فالمقابلة و الملاحظة المباشرة هما تقنيتان تم اعتمادهما في الدراسة الميدانية.

بالإضافة إلى المقابلات و الملاحظات المباشرة ، تم إعتماد تقنية ثالثة و هي الإستبيان و هو موجه لعينة عشوائية من المجتمع المحلي لمعرفة أرائهم تجاه الموضوع و

بالتالي التعرف على نظرة المجتمع المحلي لموضوع مشاركة المرأة السياسية و إن كانت الضوابط الاجتماعية تتعارض مع هذه المشاركة و الإصلاحات التي قام بها النظام السياسي مؤخرا ، و تتكون عينة البحث من 150 مبعوث 80 رجال و 70 نساء ، و حددنا عدد الرجال بـ 80 مبحوث لمعرفة رأي الرجال أكثر للموضوع.

و بالتالي فمنهج الدراسة الميدانية هو تحليلي وصفي ، و سبب اختيار هذا المنهج يرجع إلى محاولتنا للوصول إلى وصف دقيق و علمي لوضع المرأة في المجتمع و كذالك المشهد السياسي سواء داخل الحزب أو في كل أوجه النشاط السياسي ، و ذلك بالاعتماد على تقنيتي الملاحظة الميدانية المباشرة و إعداد تقرير حولها ، و كذالك المقابلة لأنها تركز على التحليل الوصفي و النوعي لإجابات المبحوثين ،أما المنهج التحليلي فهو كذلك يمكننا من الحصول على تحليل كمي يترجم إلى أرقام و نسب توضح لنا رؤية المجتمع لمكانة المرأة و دورها في الحياة الاجتماعية و السياسية و كذالك رأي النساء لوضعيتهن.

أما الإطار المكاني للدراسة الميدانية فهو ينحصر في ولاية غليزان و مجتمعها المحلي، و سبب اختيار هذه الولاية يعود لسببين إحداهما شخصي و الأخر موضوعي، فيها يخص الأول فهو كون الولاية هي مسقط رأسي و مكان إقامتي مما يسهل على القيام بالعمل الميداني، أما السبب الموضوعي فيرتبط بكون الولاية داخلية و مجتمعها المحلي مازال محافظ مقارنة بالولايات الساحلية و المدن الكبرى.

أما الإطار الزمني للدراسة ، فهو يمتد من السنة الأولى للماجستير أي 2011 إلى نهاية الدراسة التطبيقية في 2013 ، لكن تجدر الإشارة إلى أن الملاحظة الميدانية المباشرة في حزب التجمع الوطني الديمقراطي حول الموضوع بدأت سنة 2010 ، و ذلك نظرا لاهتمامي بهذه المسألة و مسائل أخرى حول العمل الحزبي.

شرح المفاهيم الأساسية في الدراسة :

المشاركة السياسية:

<< تعرف المشاركة السياسية على أنها الطريقة و الوسيلة التي يستطيع من خلالها المواطن التعبير عن موقفه من مختلف القضايا التي تهمه و تهم المصالح العامة، و بواسطتها يشارك في صناعة القرار السياسي عن طريق التمثيل في المؤسسات السياسية المنتخبة و التي قد تعبر عن اهتماماته أو جزء منها. و المشاركة السياسية ظاهرة موجودة في كل الأنظمة السياسية بشكل أو أخر و ذلك حسب طبيعة النظام السياسي القائم. وقد أصبح علماء الاجتماع و السياسة يركزون على المشاركة في المجال السياسي لكونها عملية اجتماعية و سياسية وقد عرفها بعض الباحثين بأنها العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمع إذ تكون لديه الفرصة للمشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة وكذلك أيجاد أفضل الوسائل لتحقيق انجاز هذه الأهداف >>[1] .

الحزب السياسي:

<< جاء في قاموس علم الاجتماع **لايمليو ويلامز** انه يعني جماعة من الأفراد قد تكون قوية أو ضعيفة الترابط، لها هدف مراقبة السلطة، و التوسط عند توزيع الواجبات المتبادلة بين الحكام و المحكومين. و يرى عالم الاجتماع الأمريكي **روبرت ماكيفر**أن الحزب هو عبارة عن هيئة منظمة تسعى إلى مساندة بعض المبادئ أو تدعيمها، أو هيئة سياسية تحاول من خلال القنوات و الوسائل الدستورية الشرعية أن يكون لها دور مؤثر وفعال في النشاط الحكومي.

أما" بنيامين كوستان " فيعرف الحزب السياسي بأنه اتحاد أشخاص يعتنقون المبادئ السياسية نفسها، بينما عرفه **كلسن** بأنه عبارة عن تلك المنظمات التي تجمع بين رجال ذوي رأي واحد، لتصمن لنفسها تأثير حقيقا وفعالا في إدارة الشؤون العامة>>[2] .

[1]- رابح كمال لعروسي، المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر، دار قرطبة، الجزائر، 2007 ص6.
[2]- محمد سويدي، علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه – ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر،بدون سنة، ص 89 .

الضوابط الاجتماعية:

<< هي عملية اجتماعية تعمل على ضبط سلوك الأفراد ودفعهم إلى الامتثال لمعايير وقيم المجتمع و الإذعان له عن طريق وسيلتين هما التنمية الاجتماعية (التربية) و الردع ، ردع المنحرفين عن المعايير و القيم لعملية الضبط الاجتماعي مرحلتين، الأولى تبدأ منذ الولادة إلى غاية البلوغ، وخلال هذه المرحل ترتكز عملية الضبط على تنشئة الفرد تنشئة تتفق و القيم و المعايير الاجتماعية، وتربيته بوسائل ترغيب وتوجيه وإرشاد في حالة انحرافه، و المرحلة الثانية تبدأ بعد البلوغ ويرتكز الضبط خلال هذه المرحلة على القانون، و الإدانة المشفوعة بالجزاء السلبي و المادي، وهدف عملية الضبط الاجتماعي هو حفظ النظام و الأمن و الاستقرار، وإعادة إنتاج ثقافة المجتمع أو عناصر منها، الضبط الاجتماعي ظاهرة اجتماعية منتشرة في كل المجتمعات البشرية، و لكن تفاصيل عملية الضبط تختلف من مجتمع إلى آخر>>[1].

التنشئة السياسية:

<<ترتبط عملية التنشئة السياسية بعملية الثقافة السياسية، هذا بالإضافة إلى أن التنشئة السياسية، بدورها تندرج تحت دراسة عملية التنشئة الاجتماعية، التي أعطى لها كل علماء الاجتماع وعلم النفس وغيرهم من المتخصصين في العلوم الاجتماعية الكثير من الاهتمامات بصورة عامة مفهوم التنشئة السياسية يعتبر أكثر تحديدا ولاسيما انه يرتبط بعملية أو مظهر واحد من مظاهر التنشئة، ألا وهو الجانب السياسي الذي يعد جزء من الحياة المجتمعية العامة و التي ينبغي اكتسابها بواسطة أعضاء المجتمع>>[2].

الفضاء الخاص و العام :

<<تم استعمال هذين المفهومين منذ القرن 16 في الغرب مع ثورة الأفكار التي سادت مع عصر الأنوار ومع انتشار الديمقراطية الليبرالية و اعتبر كمصدر للشرعية لسلطة العقد داخل المجتمع وذلك لتحديد مجال الفضاء السياسي وكذلك الفضاء الخاص يرتبط بالنزعة

[1]- عبد المجيد لبصير ، موسوعة علم الاجتماع ، دار الهدى عين مليلة ، الجزائر ،2010 ،ص274-275.

[2]- عبد الله محمد عبد الرحمن ، علم الاجتماع السياسي التنشئة التطورية و الاتجاهات الحديثة و المعاصرة دار النهضة العربية للطباعة و النشر بيروت لبنان 2005 ص 444

الفرادنية وتحديد حدود كل ما يرتبط بالعام في المجتمع و الخاص بالأفراد وهذا حسب ما سماه **هوبز**(الداخلي القوي) ويقصد به قوة حرية التعبير و الاعتقاد .و التفريق بين الفضاء الخاص و العام، يعتبر من مكونات الدولة ولدينا الفضاء العام الذي يرتبط بالنشاط الاجتماعي و المجتمع السياسي و الفضاء الخاص الذي يرتبط بالمجتمع المدني (العائلة، الملكية الفردية السوق، .....الخ>>[1].

انطلاقا من هذا التعريف يتضح لنا أن الفضاء العام له علاقة بكل النشاطات الاجتماعية كالعمل والتجارة و الأعمال و الحركات الاجتماعية المختلفة ، أما الفضاء الخاص فيرتبط بكل ما له علاقة بالأسرة كشؤونها و الملكية الفردية و الشؤون الشخصية للأفراد.

المرأة:

<<هي كيان إنساني مستقل تتمتع بالقيمة الإنسانية كاملة أسوة بالرجل ولها حقوق وعليها واجبات مساوية لما للرجل في جميع المجالات دون استثناء>>[2].

[1]-Raymond Boudon ,philipebesuard , mohamedcherkaoui ,beuardpierelécuyer ,dictionnaire de sociologie ,inesctenso paris .france . P 188 -189

[2]- عدنانأبومصلح،معجمعلمالاجتماع،دارأسامةالمشرقالثقافي،عمان،الاردن، 2006 ،ص 372.

دوافع اختيار الموضوع:

كل دراسة علمية في العلوم الاجتماعية كما في باقي العلوم الأخرى ، لأي موضوع يجب أن تتوفر دوافع شخصية و أخرى موضوعية تشكل قاعدة استعدادات و محفزات للبحث في الموضوع و التعمق أكثر في دراسته ، و في موضوعنا هذا لدينا دوافع ذاتية و موضوعية لدراسته.

الدوافع الذاتية: تبادر لدينا مجموعة من الأفكار في بادئ الأمر، لتتطور هذه الأفكار حول الموضوع و مصدر هذه الأفكار ميولات شخصية باعتباره يدخل في مجال تخصصنا، و كذالك ارتباطه بالتطورات السياسية و الاجتماعية في الجزائر ، و كذالك الفضول حول جوانب الموضوع المختلفة و هي التي دفعتني شخصيا إلى اختياره و التعمق فيه بدراسة نظرية و خاصة التطبيقية التي تمكنت من خلالها الإجابة عن تساؤلات شخصية نابعة من الفضول العلمي.

الدوافع الموضوعية: يعتبر الموضوع محل الدراسة ، من المواضيع الهامة في الدراسة السوسيوسياسية في الوقت الراهن ، و تعود أهميته إلى ارتباطه بفئة اجتماعية هامة جدا ، و التي هي جنس كامل يشكل نصف سكان الجزائر أو أكثر ، و كذلك إلى التطورات الإقليمية في العالم العربي، و تأثيراتها على الجزائر ، و الإصلاحات السياسية قامت بها السلطة السياسية، و نظرة و تعامل و تفاعل المجتمع معها ، و هي مسائل هامة جدا من الناحية العلمية في علم الاجتماع السياسي ، بالتالي فالموضوع يكتسي أهمية موضوعية و علمية هامة جدا و يدخل في صلب الدراسات الأكاديمية السوسيوسياسية.

صعوبات الدراسة:

ككل بحث علمي و أكاديمي توجد مجموعة من الصعوبات التي واجهتنا أثناء القيام بهذه الدراسة، بعضها يرتبط بالجانب النظري و أخرى بالجانب التطبيقي الميداني، فيما يخص الشق النظري لدينا صعوبتين بارزتين إحداهما تتعلق بقلة المراجع و الدراسات المتعلقة ببعض جوانب الموضوع ، كما أن بعض الدراسات لا تحتوي على إحصائيات تدعم طرحها النظري، أما الثانية فتعود إلى تشعب و تعدد جوانب الموضوع فهو يحتوي على الجانب تاريخي و قانوني بالإضافة إلى دراسة سوسيوسياسية تحتوي على دراسة للفضاء العام و الخاص و المرأة و الأحزاب و الانتخابات و لكن نتحمل مسؤولية هذا التوسع كاملة، لأنه منطقي و له تبرير يعود إلى طبيعة الدراسة من حيث الإشكالية و الهدف الأساسي منها و هو تحقيق أكبر قدر من الشمولية في هذه الدراسة.

أما الشق الميداني التطبيقي فواجهتنا عوائق و صعوبات ترتبط بتحديد عينة الدراسة في تقنية الاستبيان و هذا لكي تكون أكثر تمثيلية و مناسبة لحجم مجتمع البحث ، الذي هو في دراستنا المجتمع المحلي بولاية غليزان، و كذلك واجهتنا صعوبة في التواصل مع العضوات في المجلس الشعبي الولائي لغليزان، فمهمة إيجادهن في مقر المجلس صعبة جدا، لذلك تطلب إجراء المقابلات العشرة وقت طويل ، بالإضافة إلى الصعوبات في التعامل مع الإدارة بالمجلس و في المصالح التي توجهنا للحصول على الإحصائيات.

الفصل الأول

1-1-دراسة تاريخية لمشاركة المرأة السياسية

2-1 دراسة قانونية لمشاركة المرأة السياسية .

مقدمة الفصل الأول:

في هذا الفصل الذي ينقسم إلى قسمين أولها تاريخي و الثاني قانوني يقدم تقديم قراءتين تاريخية تتناول المسار التاريخي لمشاركة المرأة في الحياة العامة و منها السياسية التي تركز عليها و هذا سواء في الحضارات القديمة في الشرق و الغرب و كذلك في العهد الإسلامي و كذلك في أوروبا في العصور الوسطى و ما بعد النهضة و الثورة الصناعية و لذلك تتنقل الى وضعها في المشاركة السياسية في الفقرة الحديث خاصة بعد الحرب العالمية الثانية و انهيار المعسكر الشيوعي فيها بعد و تتنقل إلى الدول العربية و المغاربية لنعرض مسارها التاريخي للحصول على حقوق اجتماعية و سياسية و في الأخير الوضع في الجزائر أثناء الحركة الوطنية و ما بعد الاستقلال و نؤكد على أن هذه الدراسة أو القراءة التاريخية هي المقارنة حيث تتم مقارنة حيث تتم مقارنة وضع المرأة في المشهد السياسي بين كل المراحل و الفترات التاريخية و اختلافها من منطقة جغرافية لأخرى و توضيح الفوارق و الاختلافات و التشابهات.

و هذه الدراسات في قسمها الثاني من هذا الفصل تتطرق إلى قراءة قانونية و هده خاصة بالجزائر فقط حيث تركز على وضع المرأة و حقوقها الاجتماعية في قانون الأسرة الجزائري

المعدل مؤخرا ،كما تدرس حقوقها الاجتماعية و السياسية في الدساتير الجزائر بعد الاستقلال ,لكي توضع وضعها بناء على الرؤية الدستورية التي وضعها المشروع الجزائري وان كانت

تقدم حقوق اجتماعية و سياسية تتناسب و أهداف ترقية وضعها في المجتمع و كذلك في المشهد

السياسي العام وفي الأخير أيضا هناك قراءة قانونية لقوانين الانتخابات المعدلة خاصة بعد التحريرية و كيف تعامله مع حقوق المرأة السياسية في العملية الانتخابية ,خاصة قانون تحديد نسبة لمشاركتها في القوائم الانتخابية و هو ما يسمي قانون "الكوطا".

1-1 : دراسة تاريخية لمشاركة المرأة السياسية.

1-1-1: المسار التاريخي لمشاركة المرأة السياسية في العالم.

1-1-1-1: المرأة في الحضارات القديمة :

<< كانت المرأة في عهد الإغريق محتقرة مهانة حتى أصبحت عندهم مسقط المتاع، و في العهد اليوناني أفرغوا على الفاحشة ألوان القداسة,فأصبحت الحرية عندهم أن تكون المرأة عاهرة وأصبح من المألوف نصب التماثيل للغواني و الفاجرات، و في الحضارة الصينية القديمة كان للصيني أن يدفن زوجته حيت و الأمر لا يقل سواء في الحضارة الهندية إذ لم يكن لها حق في الحياة بعد وفاة زوجها بل يجب أن تموت يوم موت زوجها و أن تحرق معه و هي حية على موقد واحد و استمرت هذه العادة حتى القرن 17م ، و عند الفرس أبيح الزواج مع الأمهات و الأخوات و العمات و الخالات و بنات الأخ و الأخت، وكانت تنفى الأنثى في فترت الطمث إلى مكان بعيد خارج المدينة و لا يجوز لأحد مخالطتهم إلى الخدام الذين يقدمون لها الطعام، وعند اليهود و النصارى و العرب في جاهليتهم كان الأمر قريبا إلى ذلك، فكيف المرأة ليس لها نصيب في الحياة الكريمة داخل بيتها أن يكون لها دور اجتماعي و سياسي في هذه المجتمعات>>[1].

لم تتمتع المرأة في الحضارات البشرية القديمة أي قبل الإسلام و عصر النهضة في أوروبا بصفة عامة بحقوق اجتماعية و سياسية، فهي كانت مهمشة و كما ذكر في الفقرة السابقة كانت (كسقط المتاع) أي كالمتاع الذي ليس له قيمة، فلم تعتبر كإنسانة حتى في العديد من المجتمعات القديمة و لم تتمتع حتى بحق الحياة بعد وفاة زوجها، كما لاحظنا في الحضارة الصينية و الهندية و الفرس و الحضارات الغربية أيضا أي عند اليونان و الرومان و حتى في الحضارات التي كانت سباق إلى أشكال الأولى للديمقراطية عند اليونانيون و الرومان لم تشارك المرأة في الحياة السياسية أي في مجالس الشيوخ و غيرها من التنظيمات السياسية في تلك الحقبة. وكذلك الأم عبد العرب قبل الإسلام أي في العصر الجاهلي حيث أن المرأة كانت تقتل و هي حديثة الولادة لمجرد أنها أنثى تجلب العار

[1]- عبد العظيم أحمد العظيم ، المرأة فيصدر الإسلام ، سلسلة الفكر الإسلامية ، مكتبة بستان المعرفة ، الإسكندرية ، مصر ،2001 ص7.

لوالدها، و هذا يعتبر ظلم لها و احتقار كبير جاد الإسلام لكي يقضي عليه، و بالتالي فحقها في الحياة كان غير معترف به و ليس حقوقها كابنة و أخت و زوجة وغيرها من الحقوق داخل الأسرة و في المجتمع، و بالتالي فحقوقها السياسية لم تكن أصلا موجودة أو معروفة حتى في تلك الفترة، و لا يختلف الأمر عند الأوروبيين بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية و البيزنطية و تشكل المملكات القومية بعدها في العصور الوسطى حيث لم يسجل التاريخ مشاركة سياسية و حقوقا اجتماعية للمرأة كفئة معترف بها في هذه المجتمعات.

فكل الحضارات لم تتعامل مع المرأة بإنصاف سواء من حيث الحقوق الاجتماعية أو حقوق المرأة كإنسانة قبل كل شيء.

<< غير أن المرأة كانت مقصيه من ممارسة هذه الحقوق عبر مختلف المراحل التاريخية ففي العهد القديم لم تلق المرأة أي اهتمام في المدينة السياسية لدى الإغريق، فلم يكن من حضها الحضور في الجمعية الشعبية لإبداء آراءها و المشاركة في الصناعة القرارات المهمة، أما في العصور الوسطى فسادة في أوروبا أن الجنس الأقوى –الرجال- هو الذي تعود إليه مهمة القيام بالحرب و ممارسة النشاط الحكومي>> [1].

وهذه إحدى نماذج أكبر الحضارات الغربية و هي الحضارات الإغريقية و التي كانت تعتبر مهدا للديمقراطية لم تنصف المرأة و تعطها حقوقا سياسية نفس الأمر تجده عند الأوروبيين في العصور الوسطى أين نجد سيطرة كاملة للرجال في السياسية، << لذلك فان كل الحضارات القديمة تقريبا كانت تعطي للرجل المكانة العليا نظرا لقوته البدنية، و هو الذي كان سائدا في الدول الغربية حيث جعلت الأعراف و الحضارات الغربية، عموما المرأة في مركز حقير و مختلف عن مركز الرجل>>[2]، فالحضارة الغربية قبل عصر النهضة و الثورة الصناعية ساد فيها نفس التوجه نحو قضايا المرأة و حقوقها الذي كان سائد في الحضارات و المجتمعات القديمة.

<< و أوضح دليل على دليل ما ورد في مذكرات نابليون بونابرت الذي قال: ((و مما تشكين بعد يا سيدات، أفلم نعترف بأن لكلن نفسا رغم تردد بعض الرجال بذلك تطالبين بالمساواة، فهذا جنون .... كما أن الشجرة المثمرة هي ملك البستاني فإن المرأة هي أيضاً

[1]- عمر يحياوي، الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الإسلامية و القانون الدولي، دار هومه ،2003 ، ص 9.
[2]- نفس المراجع، ص55.

متاع الرجل)) >> [1]، فنلاحظ أن أحد حكام أو أباطرة المملكات الأوروبية و هي فرنسا في عصر النهضة بعد العصور الوسطى نابليون كانت نظرته للمرأة، نظرة احتقار و سوء احترام و ازدراء للمرأة و اعتبارها تابعة للرجل ولا تعتبر جزء هام في المجتمع، بل العكس هي في أدنى تصنيف داخل المجتمع .

<< إن أهم ما يمتاز به التشريع الهندي القديم هو احتقاره للمرأة، وأن أبرز ما يلاحظه الدارس في حقوق المرأة في ذلك المجتمع الهندي هو احتقاره لها و الحط من قيمتها الإنسانية و يعرض تماما على الاعتراف بقيمتها الاجتماعية الشيء الذي دعاه إلى إنكار حقوقها و إثقال كاهلها بالواجبات المتعددة دون مقابل و قد جاء في شرائع الهند في القديم (إن الوباء و الموت و الجحيم و السم و الأفاعي و النار خير من المرأة)>> [2]، و في هذا الجزء الأخير المأخوذ عن شرائع الهند في القديم و هو يوضح بشكل بارز الموقف المتميز بالاحتقار الواضح للمرأة في المجتمع.

<< وقد لعبت الديانة البوذية دورا خطيرا في إهانة و احتقار المرأة في الهند في العصور القديمة، وهو ما يتضح من موقف هذه الديانة من المرأة في ما يعبر عنه في الحوار الذي دار بين بوذا نفسه و تلمذيه أنانده . إذا قال التلميذ لأستاذه: ((كيف ينبغي يا مولاي أن نسلك إزاء النساء؟ قال بوذا: كما لو لم تكن قد رأيتهن، قال أنانده: ماذا نصنع لو تحتمت علينا رايتهن؟ قال: لا تتحدث إليهن يا أنانده، قال: لكن إذا ما تحدثن إلينا يا مولاي ماذا نصنع؟ قال كن من هن على حذر تام ...))، لقد كانت نظرة الاحتقار لبوذا السبب الرئيسي في تردده كثيرا قبل أن يوافق على إنضمام المرأة على الطائفة البوذية في الهند و المناطق المتواجدة بها، لقد كانت المرأة في المجتمع الهندي القديم لا قيمة لها، و لا قيمة إنسانية >> [3].

فأساس النظرة المجتمعية الهندية للمرأة لها مرجعية دينية تعود إلى بوذا و بالتالي فصداها قوي في الأوساط الاجتماعية الهندية.

---

[1]- مولاي ملياني بغادي، حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية ، قصر الكتاب، الجزائر، ص50.
[2]- نفس المرجع، ص 51.
[3]- المرجع السابق، ص 52.

<< اليونان مهد الحضارة اليونانية القديمة و المنطقة شاركت في صنع العقل البشري في القرون الموغلة في القدم ... ومدرسة فلسفية عظيمة أعطت الإنسانية أرسطو و سقراط و أفلاطون .... غير أن وضع المرأة لم يساير على الإطلاق ازدهار و تقدم العلوم الإنسانية و الطبيعية في بلاد اليونان قديما، فلم يكن أصلا التشريع في البلاد الإغريق يعترف للمرأة بأية حقوق، و كان يعتبرها مخلوقا تقل قيمته الإنسانية على قيمة الرجل و في كل الميادين ... فأرسطو ذاته كان يقول: (إن الطبيعة لم تزود المرأة بأي استعداد عقلي يعتد به، لذلك يجب أن تقتصر تربيتها على شؤون التدبير المنزلي، و الأمومة و الحضانة و ما إلى ذلك ... لم تكن وضعية المرأة الرومانية أفضل من حالة المرأة الإغريقية، وذلك لأسباب مشتركة أهمها تقارب وجه الشبه بين المجتمعين اليوناني و الروماني، و تقارب الموقع الجغرافي بينهما و تشابه المناخ الطبيعي ... فالمرأة في الحضارة الرومانية القديمة لم تكن لها حقوق مدنية تقريبا لم يكن لها حق التصرف القانوني بأي وجه من الوجوه، فهي لم تكن تملك حق التصرف إلا مع رقابة الرجل وقد وصلت وضعية المرأة الرومانية في القديم إلى اعتبار الزوجة من المبيعات التي يشتريها الرجل أبيها >> [1].

رغم أن اليونان كانت من الحضارات السباقة لإضفاء مبادئ الممارسة الديمقراطية بشكلها الأولي في تلك الفترة، إلى أنها لم تقدم أي دفع لحقوق المرأة الاجتماعية على الأقل مقارنة بالحضارات الأخرى في تلك الفترة، << و تخبرنا الأحداث التاريخية أن المرأة لم تكن تتكلم في حضرة أبيها أو زوجها إلا إذا سمح لها بذلك، عندئذ تتكلم بحياء، حتى دون أن ترفع عينيها، أما الفتات الصينية التي تنتمي إلى الطبقة الميسورة ذات الحسب و النسب، فكانت تجد نفسها ملزمة، منذ نعومة أظفارها، على إحاطة قدميها بشرائط تمنع نموهما و تضم أصابعهما بشكل يجعل القدم تتحول إلى كتلة مضغوطة و متكورة، كانت تعدد الزوجات مباحا، فيتم الاحتفال بالزواج بلا مراسيم و لم يكن الأمر يستلزم أكثر من موافقة الأب>> [2].

فالحضارة الصينية لم تختلف عن باقي الحضارات القديمة سوءا الغربية أو الشرقية في نظرتها للمرأة و تعاملها معها داخل الأسرة و في المجتمع رغم أن هذه الحضارة كانت

[1]- نفس المرجع ، ص52.
[2]- نادي بن سادون ، حقوق المرأة منذ البداية حتى أيامنا ، عويدات للنشر و الطباعة ، لبنان 2001 ص55،56.

لها أحد أكبر مدارس الفلسفة الإنسانية و هي "الكنفوشية" أما الحضارات الشرقية الأخرى أي الأشورية و البابلية و الفارسية و المصرية فهي الأخرى لم تشكل اختلافا كبيرا عن الحضارة اليونانية و الصينية << عامل الأشوريين و البابليون في بلاد ما بين النهرين (سوريا و العراق حاليا) المرأة بنفس المعاملة التي كان الهنود يعاملون بها المرأة و المتمثلة على الخصوص في الاحتقار لها و استرقاقها و إنكار كل قيمة اجتماعية أو إنسانية لها، و كانت التشريعات الاجتماعية في تلك المنطقة تنص على التسامح مع الرجل في حالة الزنا أما المرأة الزانية فيلقى بها في النهر فتغرق غير أن المرأة الأشورية البابلية قد رقت مع تطور الحياة الاقتصادية و الاجتماعية في بلاد ما بين النهرين فكان لها حق التصرف المالي و حق إدارة أملاكها المختلفة، الثابتة و المنقولة .... و كان المجتمع الفارسي القديم يدين بالديانة الزرادشية و قد ناضلت المرأة الفارسية في القديم من أجل الحصول على بعض حقوقها و قد استطاعت النساء إفتكاك حق المبادرة بخطبة الرجال و إغواءهم فكن بحنكتهن و جمالهن الفتان يتغلبن على قوانين الرجال و تمكنت المرأة في ذات المجتمع، بما لها من مفاتن و طبائع جريئة، من التغلب على قيود المجتمع الفارسي و قوانينه مستعينة في ذلك بشروح و تشريعات زرادشة .... و سرعان ما انتهى عهد زرادشة و لم تعمر بعده بحقوق المرأة طويلا بل عادة وضعية المرأة إلى سابق عهدها و إلى ما كانت عليه من الظلم و القهر و الانحطاط في المنزلة والاعتبار>> [1].

رغم أن المرأة كانت لها وضعية ايجابية نسبيا في بعض الفترات من الحضارتين البابلية و الفارسية الا انها في غالب هذه الحضارات لم تكن احسن من سابقيها فلم تكن لها حقوق تحفظ كرامتها كانسانة و جزء من المجتمع لها مكانة و دور معترف به حتى من داخل بيتها.

<<تطورات الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية في مصر القديمة، تطورا سريعا و متعدد الجبهات....وقد تطورت مع ذلك التطور المصري الشامل،حياة المرأة و حقوقها الشخصية و الاجتماعية و الأدبية ، و حضيت هذه الأخيرة بمكانة اجتماعية مرموقة كما أسندت لها المناصب السياسية في أعظم حضارة إنسانية في العالم في العصور القديمة.

[1]- مولاي ملياني بغدادي ، حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية ، قصر الكتاب ، الجزائر 1997 ص 54 ، 55.

فتولت شؤون الملك و الدولة و حكمت البلاد و العباد و ساست الأفراد و الجماعات و شرعت القوانين و نصبت الوزراء و الأمراء و الموظفين ... و هكذا نرى أن المرأة المصرية قد خرجت على قاعدة العامة التي كانت تسود العالم القديم تقربا من حيث الاحتقار للمرأة و هضم حقوقها فتمتعت المرأة المصرية بالشخصية المعنوية و حصلت على معظم حقوقها>>[1].

هذه الوضعية التي تمتعت بها المرأة في الحضارة المصرية لا تعتبر استثنائية بل هي أيضا نسبية فالمرأة التي وصلت للحكم ليست من عامة الشعب بل هي من العائلة المالكة و بالتالي فهي لا تعتبر من عامة شرائح المجتمع، وسوف نرى أنها في جوانب أخرى لا تختلف عن باقي الحضارات الأخرى القديمة << غير أن نظام الزواج في مصر كان يسمح بتعدد الزوجات بالنسبة للرجال، و يسمح لهذا الأخير بالزواج و مضاجعة أقاربه من النساء و بالزواج من أخته قصد المحافظة على أملاك و أموال الأسرة الكبيرة و على ثرواتها و على هذا الأساس كان في إمكان الرجل أن يتزوج عددا كبيرا من الزوجات دون مراقب أو وازع اجتماعي أو ديني... و إن حالة المرأة هذه كانت تابعة لمدى أهمية أسرتها في المجتمع المصري الذي كان يعتمد أساسا على الطبقية، و كانت الأسر الفرعونية، هي الحاكمة و هي المسيطرة على كل أرزاق و خيرات البلاد ، و كانت غيرها من الطبقات الاجتماعية الأخرى دون ذلك ، و بالتالي كانت حقوق و أهمية المرأة تابعة للطبقة التي تنتمي إليها، إذ ليست هناك مساواة بين أفراد المجتمع>>[2] و هذا ما تم الإشارة إليه أن وصول المرأة للحكم هو بسبب مكانتها الاجتماعية و انتمائها الطبقي ، فالنساء من الطبقات الشعبية الاجتماعية السفلى لا تحظى بهذه الحقوق .

1-1-1-2: المرأة و القانون الكنسي:

<< يتخذ الباباوات و المجامع الدينية قرارات يشكل مجموعها تشريعا تطبقه الكنيسة و السلطات الاكليريكية و المتدينون الكاثوليك و يبدوا أن القانون الكنسي مستوحى جذريا من القانون الروماني ضمن المعروف أن البلدان التي غزتها روما تمذهبت بمذهب الإنجيل ،

[1]- المرجع السابق . ص56
[2]- نفس المرجع ص57.

مما جعل الكنيسة تمارس نفوذها الهائل >>[1] ففي العصور الوسطى بأوربا سادت سيطرة دينية كنسية كاثوليكية على الحياة الاجتماعية بكل مظاهرها و هي المصدر الوحيد لكل التشريعات و القوانين الاجتماعية التي حكمت و نظمت المجتمع في تلك الفترة. << كانت القداسة هي الهدف ، أي المثال الأعلى الذي يجب أن يبلغه الكائن البشري .فالقديسة " تيريز دافيلا " (1513 –1582) ركزت كل نشاطها و حماستها الدينية على إعادة تشكيل أخوية الكرمليين و توفيت في دير "" ألب "" بعد نضال طويل و مرير... و يعود أول قانون معروف عن عزوبية الرهبان إلى المجتمع الديني المنعقد في " الفيرا " أو " غراندا " (عام 300)... و المرأة التي تتزوج تجد معيلها و المسئول عنها في شخص زوجها (البندان 30 و 1120) . و يكون الزواج مسبوقا بإعلانات تصدر تحت رقابة الرهبان (البند 1044) فالزواج هو من الروابط السبع المقدسة التي تؤدي إلى الحفاظ على زوجين >>[2] فالقانون الكنسي يحدد شروط و قيود لحياة المرأة داخل المؤسسة الدينية الكنسية في مسألة الزواج و اختيار العزوبية و يمنع عنه بعض حالات الزواج من الأقران و غير الكاثوليين كما سوف نرى << و يحظر على المرأة إجراء عملية الإجهاض ، أو شرب الخمر، أو ارتكاب الزنا... تعتبر هذه الموانع تحريمية كالزواج مثلا من بدعي ملحد و عقوبتها الندم و طلب الغفران أو النفي و العزل المؤقتان >>[3] بالتالي فالفكر و التشريع الكنسي لم يغير من وضع المرأة مقارنة بالحضارة الرومانية التي أخذ قسما كبير من تشريعاتها، و هو ما انعكس على وضعها في العصور الوسطى.

<< و لابد من الإشارة إلى أن الكنيسة كانت ، و مازالت تخضع لتوجيه و إدارة الرجال فلا يوجد أي امرأة مندرجة في الرتبوية الكنسية...إن القانون العرفي القديم القائم في النورماندي حوالي عام (1250) يحدد وضع المرأة على النحو التالي : (يجب على المرأة أن تطيع زوجها في أمور كثيرة بل في غالبية الامور، بل و حتى في كل أمر)... بيد أن في الجانب الآخر من البحر المتوسط ، و تحديدا في الصحاري التي تسكنها قبائل البدو الرحل... كانت ولادة نبي تمكن من تغيير مفاهيم العرب ألا و هو النبي محمد >>[4] النظام

[1]- نادي بن سادون ، حقوق المرأة من البداية حتى أيامنا ، عويدات للنشر و الطباعة بيروت ، لبنان ، 2001 ص63 ، 64
[2]- نفس المرجع ، 63،64.
[3]- نفس المرجع ص 64 ، 65
[4]- المرجع السابق ، ص 66.

الكنسي البابوي منذ القدم ذكوري بامتياز فليس للمرأة الحق في الوصول إلى مستويات عليا في الكنيسة الكاثوليكية ، و في نفس الوضع نجد المرأة في خارج الكنيسة في المجتمع الأوروبي فيد العصور الوسطى ، لها نفس الوضع ، و يشير الكاتب إلى وضع المرأة الايجابي مقارنة بأوروبا في هذا العصر و ذلك في الجانب الآخر من البحر المتوسط أي عند العرب مع ظهور الإسلام.

1-1-1-3: حقوق المرأة في عصر النهضة:

يعتبر عصر النهضة فترة مفصلية في تاريخ أوروبا الحديث ، وذلك بسبب إحداثه قطيعة مع العصور الوسطى و العصر القديم ، وكل ما يمت بصلة لجمود الفكر و هيمنة الفكر البابوي و بالتالي اصلاح المجتمع و تحريره، فكانت بداية التغيير مع عصر "الأنوار" أو " التنوير " الذي وضع أسس مجتمع جديد ، فظهرت معه مفاهيم ترتبط بالفردانية و العقلانية و العلمانية و تحسين وضع المرأة داخل المجتمع حتى و إن كانت في البداية محدودة و نسبية لكنها سرعان ما تطورت في عصر الحداثة مع منتصف القرن 20م.

<< عقدت الآمال على الثورة الفرنسية لرفع مستوى المرأة و دمجها في الحياة السياسية ألا أن إعلان سنة 1789 كما رأينا ذلك سابقا جاء مبعدا المرأة عن الحياة العامة مما أثار استنكار الحركة النسوية و كان مصير روادها ليس فقط المعارضة الفكرية لكن وصل الأمر إلى بث الرعب و الاضطراب بل الإرهاب بدليل أن "روبسبير " أشهر مساند للمرأة قد قتل و أقامت له النساء جنازة كبيرة ، فسخر منهن بعض الثوار ، مما جعل النائب "آمار" يقول في الجمعية الوطنية ((إن الكثيرين من رجال فرنسا لم يفقهوا للآن معنى كلمة حرية)) و نصح النساء الالتزام بالأشتغال في بيوتهن و تربية أولادهن>>[1].الثورة الفرنسية مرحلة بارزة في تاريخ أوريا في عصر النهضة ، فهي ثورة ضد نظام مستبد ووضع جد سيء و ضد المظالم التي كانت ترتكب في المجتمع لكنها لم تغير من واقع المرأة و لم تكسبها حقوقها التي كانت تطالب بها ، رغم أن الثورة الفرنسية من شعاراتها الحرية و المساواة لكنها لم تعمل على ذلك في هذا الجانب و سوف نعود إلى الفترة التي سبقت هذه الثورة لنتعرف على واقع المرأة في المجتمعات الأوروبية.

[1]- عمر يحياوي ،الحقوق السياية للمرأة في الشريعة الاسلامية و القانون الدولي ، دار هومه ، الجزائر 2003 ص56.

<< خلال القرنين 15 و 16 حدث انقلاب في الأفكار القائمة هز عالم تلك الفترة: فكان عصر النهضة يوم ذاك كانت المرأة ملهمة الشعر الغزلي ، فإذا بها تشارك مشاركة فعالة في الحياة الاجتماعية : تكتسب العلم و تمارس الكتابة >>[1] و قبل بداية عصر النهضة مهد له عصر الأنوار بكل المحاولات الإصلاحية في الفكر و ظهور البروتستانتية حيث يقول مارتن لوثر:<< (ليس الزواج سرا مقدسا ، بل هو أمر دنيوي) ثم يردف (يجب أن تبقى المرأة في المنزل)... بيد أن الأفكار الجديدة تصطدم بالسلطة القائمة ففي انجلترا تكون ردة فعل "ماري تيودور" عنيفة و تصاب بانهيار مريع ، أما القديسة " بارتلمي " فتشيع الحداد في كافة أنحاء فرنسا (1572)... آنذاك لم يكن للمرأة أي دور، و هذا لم يمنع من إعطاء الزوجة و الأم، مكانة هامة في المنزل، دون منحها أية حقوق جديدة... إنما مع عصر النهضة تولد أمل عارم فيما يتعلق بالحرية إذ يشتد الشعور بأن هذه الحرية أصبحت ضرورة لابد منها. لقد أصبح مسموحا التفكير بأن تفتح الأذهان سيضفي إلى إرساء مساواة هامة في الحقوق بين الرجل و المرأة>>[2] يتضح أن عصر النهضة و ما سبقه من جدال و حراك في الحياة الفكرية و الدينية و الاجتماعية كان تقريبا بداية تغير نسبي في واقع مكانة المرأة و حقوقها في أوروبا فهي رغم بعض تحررها لكنها ما زالت مهمشة في مجالات عدة في المجتمع.

<< في القرن السابع عشر تشارك المرأة العقلانية مشاركة فعالة في الحياة الاجتماعية و الأدبية، و ذلك وفقا لتقاليد راحت تترسخ آنذاك. ففي عام 1630 شكلت جمعية (أوتيل دورامبويه) حلقة أدبية كانت تسمى""مجلس آرتنيس"" ... إضافة إلى نساء متميزات من أمثال دوقت (لونغفيل) المركيزة (دولافييت) ، و مدام (دوسفينييه) ... منذئذ أخذت المرأة تهتم بالحياة السائدة في ذلك العصر. و لاشك في أن دور المرأة كان فعالا أثناء الأحداث الثورية التي قامت عام 1789... أما (أولوبيا دو غوج) و اسمها الحقيقي (ماري أوبري) فتبنت بحماس الأفكار الثورية، فتطالب بتحرير النساء و تساهم في تأسيس جمعية "" الحائكات "" ... لقد انخرطت النساء الثوريات و الملكيات في معترك العمل السياسي... أما مدام (رولان) (1754-1793) فتشغف بالدراسات و الأبحاث و كانت تتميز باستقلالية

[1] - نادي بن سادون ، حقوق المرأة من البداية حتى أيامنا ، عويدات للنشر و الطباعة ، بيروت لبنان، 2001 ،ص71،72

[2] - المرجع السابق ص73.

فكرية و سلوك ينذر وجوده في فترة نهاية القرن الثامن عشر... و الجدير بالذكر أن المرأة نشطت في الاهتمام بالحركات الايديولوجية التي أطلقتها النوادي : كنادي "" المعوزين ""و نادي "" الاسواق "" و نادي "" الكرمليين "" و كما حدث للعديد من المنطلقات و الأفكار التي أفرزتها الثورة ، سرعان ما تلاشى عنف الاندفاعات التي راحت تنادي بالمساواة . يقول (تاليران) انه لا يمكن قبول البنات في المدارس الابتدائية إلا إذا بلغن سن الثامنة، و هكذا يعود المجتمع النابليوني إلى الوضع السابق الذي كرسه القانون المدني>>[1].

4-1-1-1: المرأة عند علماء الاجتماع في عصر النهضة:

<< كان أوغيست كونت (1798-1857) متحيزا ضد المرأة، و قد ظهر ذلك بوضوح شديد في يوثوبيته (الخطة الوضعية للإصلاح الزراعي) حيث صنف الفئات الاجتماعية وفق مقياسه تدريجيا من الأهمية و التخصص الوظيفي مستثنيا من ذلك النساء اللواتي تقع عليهن مسؤولية الأخلاقية المنزلية لتدعم الزواج المونوغامي الذي لا تنفصم عراه>> [2]فأوغيست كونت باعتباره من أوائل مؤسسي علم الاجتماع، كانت له نظرة لا تخرج عن إطار النظرة السائدة للمرأة في المجتمع الأوروبي لعصر النهضة ، و لكنه في جانب آجر له نظرة مختلفة للمرأة في دورها داخل الفضاء الخاص<< و قد أقر (كونت) دور ألام و مسؤوليتها في إعداد أطفالها ، لأنها تتولى إثارة إمكانيات الطفل و تعمل على توفير التوازن بين مختلف ملكاته الناشئة... إلا انه قصر ذلك الدور في حدود المراحل الأولى لنمو الطفل لاعتقاده بأن النضج الأخلاقي و التكويني للمرأة قد توقف عند مرحلة الطفولة و لذلك كان يشير إلى أن الأمهات قد يتمكن من تعليم أولادهن و الإشراف على تربيتهم في مرحلة الإعداد الأولى... لقد تحددت أفكار كونت حول المرأة من خلال دراسته للمجتمع و مكوناته و سبل المحافظة عليه، و من ضمنها خضوع المرأة للرجل بغية الحفاظ على استقرار حياة الأسرة ، التي يعتبرها الخلية الأولى و الأساسية في تكوين المجتمع >>[3].

---

[1]-) المرجع السابق ص76،77،78،79.

[2]- هيفاء فوزي الكبيرة، المرأة و التحولات الاقتصادية و الاجتماعية ، دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر ، سوريا 1987، ص 45.

[3]- نفس المرجع 9 ص46

يحدد " كونت " دور المرأة في القضاء الخاص أي الأسرة، في تربية الأبناء و لكنه يصف المرأة بالنقص في التكوين الأخلاقي وأنها لا يمكنها تدعيم تربية الأبناء إلى في مرحلة الطفولة<<أما هربرت سبنسر (1810-1903) فقد نادي في كتابته الأولى بأن يكون للمرأة حقوقا متساوية مع الرجال ، و رفض أن يكون الزواج نظاما غير متكافئ ، و لكنه نقض هذا الرأي في كتابته الأخيرة و أعلن أن المرأة إذا فهمت كل ما يحتوي العالم المنزلي لقصرت حياتها عليه و لما رضيت عنه بديلا>> فحسب سبنسر الذي رأى في المجتمع لتحقيق المساواة بين الرجل و المرأة في المجتمع لتحقيق التوازن، لكنه غير من وجهة نظره ليأكدان الفضاء الخاص هو أحسن مجال لطبيعة المرأة و دورها الاجتماعي.

<< كما تحدد منظور (إميل دوركايم 1858-1917) للمرأة بالمذهب البيولوجي الذي يرى بأنها تنتهي بطبيعتها للأسرة، و قد ربط بين دراسته لأسرة في طبيعتها و أشكالها و تغير و وظائفها و بين تغير مكانة المرأة و تطورها... و بشكل عام سيطر اهتمامه بالأسرة و ضرورة استمرارها من أجل استمرار المجتمع ، على تحليله لدور كل من الرجل و المرأة فيها فكان يرى أن الأسرة هي مملكة المرأة و لكي تستمر لابد و أن تكون مركز التربية الأخلاقية و الأمان العاطفي و هذا دور المرأة >>[1].

من خلال وجهة نظر هؤلاء العلماء في سوسيولوجيا عصر النهضة و بعدها يتضح أن هناك توافق بين رأى كل من كونت و سبنسر و دوركايم حول أن وظيفة المرأة و مكانها هو داخل البيت و في الأسرة ، فلم يتطرقوا لأي وظيفة أخرى في الفضاء العام يمكن للمرأة أن تقوم بها.

[1]- المرجع السابق، ص48.

1-1-1-5: المرأة في العصر الحديث:

مع نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين ، بدا وضع المرأة يتغير تدريجيا و هذا بعدة أسباب و عوامل ، تتعلق بالتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية التي حدثت في اروبا و منه في العالم ، و التي أدت إلى تغيير في نمط الحياة الاجتماعية فالثورات الشعبية في فرنسا و باقي دول اروبا و نمو المد الحداثي بعد عصر الأنوار وتراجع سيطرة الهيمنة الكنسية البابوية على المجتمع ، بالإضافة إلى الثورة الصناعية وظهور المدن الصناعية ودخول المرأة إلى العمل في المصانع ، كلها عوامل ساهمت في ظهور حركة نسوية تطالب بتحرر المرأة أكثر فأكثر ، خاصة بعد الحرب العالمية الأولى ، << غير انه بعد نهاية الحرب العالمية الأولى بدأت القيود تتلاشى عن المرأة ونالت قسطا من الحرية وخرجت لمزاحمة الرجل في العمل والمطالبة بحق التصويت>>[1]. فالحرب العالمية الأولى ، كانت مرحلة أحدثت قطيعة مع الواقع الاجتماعي والسياسي الذي كان قبلها في كل العالم ، ومنه مشاركة المرأة في أشكال عديدة من النشاط الاجتماع ي منها النشاط السياسي وبداية منحها حق التصويت ، ولعل حركة تحرير المرأة التي ظهرت مع بداية القرن العشرين و هي من ابرز الحركات المطالبة بترقية مكانة المرأة و دورها في المجتمع << حركة تحرير المرأة سياسية و أخلاقية و إنسانية ... تطالب بإلغاء الأعراف و التقاليد البالية التي تصنف المرأة كمخلوق من الدرجة الثانية و تجعل منها مجرد وسيلة لإعادة الإنتاج البشري للمحافظة على النوع و أداة في نفس الوقت لتلبية الحاجة الجنسية للرجل أو قل لإشباع شهوته الجنسية الحيوانية ، و تطالب هذه الحركة أيضا بان تعامل المرأة قدم المساواة مع الرجل وان تمنح نفس الحقوق السياسية و الاقتصادية و الثقافية الممنوحة للرجل كحق الاختراع ، وحق التعلم ، و حق العمل ،وحق في الحماية القانونية>>[2].

و ضع المرأة في العصور الوسطى منها كان جد متدهور و منحط فالمرأة كانت محتقرة في كل جوانب الحياة الاجتماعية في اروبا و العالم ، و بالتالي فظهور هذه الحركة كان لتقديم دعم يغير وضعها في خضم التغيرات السياسية و الاجتماعية التي ظهرت في اروبا و العالم بعد الثورة الصناعية و عصر النهضة.

[1]- عمر يحياوي ، الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الاسلامية و القانون الدولي دار هومه الجزائر،2003 ص58،59

[2]- نفس المرجع ، ص 60.

<< و أهم غاية تسعى حركة تحرير المرأة إلى تحقيقها هو وضع حد للعهر الأخلاقي و التعسف الذي تمارسه الطبقات النافدة من أعيان المجتمع ، و إعطاء الممارسة السياسية و الدينية محتوى أخلاقي و إنساني و عقلاني رشيد ، و صيانة كرامة المرأة و حقوقها ، هذه الحركة لم تقم ضد الرجل العادي أو الرجال بصفة عامة كما قد يتبادر للذهن ، و لكن ضد أعيان الفئات النافدة و الطبقة البرجوازية الرأسمالية و المحافظة ... التي تجرد المرأة من حقوقها السياسية و حتى من بعض حقوقها الطبيعية ... إن العامل الرئيسي الذي دفع النساء و المحتجات والثوريات رفع راية تحرير المرأة هو رد فعل ضد فساد و انحطاط الطبقة السياسية النافذة التي تجرد المرأة من حقوقها السياسية و حتى من بعض حقوقها الطبيعية>>[1].

فهذه الحركة كان هدفها هو إنهاء القيود التي فرضتها طبقات و توجهات سياسية داخل المجتمع و التي كانت مهيمنة على الحياة السياسية و الاجتماعية هي الطبقة البرجوازية الرأسمالية و المحافظة و التي كانت تعرقل مساعي تحرر المرأة و مشاركتها السياسية . لكن رغم كل ما حققته المرأة من تقدم في العصر الحديث حيث حقوقها الاجتماعية و بعض حقوقها السياسية إلا أنها مازالت تتلقى معارضة داخل المجتمعات الغربية << و مما يلفت الانتباه هو أن الفكر الغربي لا يقتصر على منع المرأة ممارسة السياسة فحسب بل بالغ في الاحتقار و الازدراء إلى درجة إنكار إنسانيتها و أدميتها فقال الفيلسوف الألماني نيتشه (1844-1900) ((انه من الخطأ إنكار الفارق الموجود بين الرجل و المرأة ، و الحلم بإعطائهم الحقوق و الالتزامات نفسها يعد من قبيل قلة الذكاء)) ... و تجدر الإشارة إلى أن هده المعارضة لم تصدر فقط عن الرجال بل هناك من المفكرات والمناضلات من لم يشككن في عدم أهلية المرأة للمساهمة من بعيد أو من قريب في تسيير الشؤون العامة ... فهده المفكرة الانجليزية ماري كوريلي تعتقد أن المرأة تختص بوظيفة إنجاب مصوتين منتخبين دون أن تكون من بينهم ، وفقا لما قررته الطبيعة>>[2]. فرغم المجهودات المبذولة لترقية مكانة و دور المرأة في بداية العصر الحديث إلا أنها مازالت تعاني من نظرة دونية في بداية هدا العصر.

[1]- عبد المجيد لبصير موسوعة علم الاجتماع ، دار الهدى ، الجزائر سنة 2010 ص204 ،205.
[2]- المرجع السابق ،(لعمر يحياوي) ، ص 59 ، 60.

<< كذلك عارضت بعض النسوة في الولايات المتحدة الأمريكية نيل المرأة لحقها السياسي، فهذه مسز فرنكلين روزفلت ذهبت سنة 1928 إلى أن نيل المرأة لحق الانتخاب لم يتغير من الأمر شيئا و لم يحقق الآمال المنتظرة، لذلك انسحبت النساء اللواتي ناضلن من أجل الحق السياسي من الميدان، و بناء على ذلك استنجت هذه المفكرة انه إذا كانت السياسة تمثل عائق لقيام المرأة بمهامها المنزلية وجب أن تتخلى عن هذا الميدان للتفرغ لوظائفها الأصلية و هو ما توصلت إليه أيضا مسز بيرل أولد فيلد التي تعتبر من شهيرات الحركة النسوية الأمريكية>>[1]. فحتى أشهر المدافعين على حقوق المرأة في العصر الحديث في الولايات المتحدة ، من النساء كان لهن تحفظات حول مسألة مشاركة المرأة في السياسة في بداية القرن العشرين فكانت النظرة و التوجه العام للحركات المدافعة عن حقوق المرأة فيها تناقضات و تحفظات ، فرغم أنها طالبت بقوة لكي تكتسب المرأة حقوقا اجتماعية مثل العمل و الدراسة إلا أنها كانت ترى في النشاط السياسي، حقا غير ضروري و يتعارض أحيانا مع نشاطها في الفضاء الخاص.

<< و لم تحصل المرأة على حق الاقتراع (الانتخاب) إلا في القرن العشرين في بعض البلدان الغربية منها: 1906 فنلندا ، 1907 النرويج ،1915 الدانمرك، 1918 بولونيا كندا روسيا (و بريطانيا لمن لهن 30 سنة من العمر أو أكثر) ،1919 ألمانيا و هولندا ، 1920 النمسا و الولايات المتحدة الأمريكية ، 1921 تشيكوسلوفاكيا، 1925 هنغاريا ، 1931 اسبانيا و البرتغال ، 1935 رومانيا ، 1944 فرنسا ، 1945 ايطاليا ، 1947 يوغسلافيا ، 1949 بلغاريا و بلجيكا ، 1971 سويسرا (في بعض المقاطعات فقط) >>[2] . حسب ما سبق نلاحظ أن حق المشاركة السياسية فيما يخص الاقتراع فقط لم تتحصل عليه النساء إلى في بداية القرن العشرين بالنسبة لدول فنلندا و النرويج و الدانمرك و بولونيا و كندا و روسيا و بريطانيا و ألمانيا ، و بالنسبة لباقي الدول كان حق الاقتراع منذ بداية سنوات العشرينات حتى منتصف القرن العشرين و منذ سنوات الخمسينات بدأت المرأة تتحصل على حق المشاركة الحزبية و الانتخابية و في البرلمانات و الحكومات.

[1]- المرجع السابق ، (عبدالمجيد لبصير)، ص61.
[2]- عبد المجيد لبصير ، موسوعة علم الاجتماع ، دار الهدى ، الجزائر ، سنة 2010 ص206

1-1-1-6: المرأة في الولايات المتحدة الأمريكية :

<< كانت معظم النساء في السنوات التي سبقت الثورة الأمريكية ، يمارسن حياتهن مثلما فعلت أمهاتهن و جداتهن ، و التي شكلتها بقوة دورات متلاحقة للحمل و الإنجاب و العمل البدني الشاق لربة البيت ، و على الرغم من تزايد نسبة التعليم ضلت المرأة متخلفة كثيرا عن الرجل>>[1]. ما قبل الثورة الأمريكية لم تتمتع المرأة الأمريكية بحقوق اجتماعية، بل كانت تقوم بادوار اجتماعية تقليدية لا تخرج عن إطار المنزل ، نفس الوضع الذي كانت عليه المرأة في أوربا في نفس الفترة ، و رغم استفادتها من التعليم في فترة ما قبل الثورة و أثناءها إلا أنها لم تتمتع بنفس الحقوق و المكانة الاجتماعية .

<< و قد بلغت أمريكا الحديثة مرحلة النضج في النواحي الحضرية و الصناعية و السلطة الحكومية في الفترة ما بين 1890-1920 ، و ساهمت المرأة الأمريكية في تشكيل ذلك النظام الجديد بعدد وفير من الاتحادات و المؤسسات و الحركات الاجتماعية التطوعية الجديدة ، و بلغت القوة التعاونية للمرأة التي تمت تدريجيا في القرن التاسع عشر ذروتها في حملة عظيمة من أجل الإصلاح السياسي ، و منح المرأة حق التصويت >>[2]. تغير المجتمع الأمريكي نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين ن غير كثيرا من وضع المرأة مقارنة بالفترات السابقة ، إذ أصبح لها دور و مساهمة في المجتمع في مختلف النشاطات ، و هذا أحسن وضع مقارنة بأوربا.

<< و برزت في التسعينات من القرن التاسع عشر هيمنة أساليب الحياة الحضارية الصناعية على المجتمعات الصغيرة التقليدية كسمة مميزة للمجتمع الأمريكي و عملت النساء و الرجال على قدر المساواة في المصنع ... لعل أوضح دليل على التغير الذي حدث بين النساء هو ظهور المرأة الجديدة التي تلقت تعليما جامعيا ، غير المتزوجة في الكثير من الحالات >>[3]. مع بداية القرن التاسع عشر بدأت تحدث تغييرات في المجتمع الأمريكي ، نتيجة انتقال الثورة الصناعية من أوربا إلى الولايات المتحدة الأمريكية و بالتالي ظهور المجتمع الحضري الصناعي ، و دخول المرأة إلى المصنع مع الرجل ، و هو تغير في أدوارها و مكانتها داخل المجتمع الأمريكي .

---

[1]- سارة م .ايفانز ، الحرية و نضال المرأة الأمريكية ، الدار الدولية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، 1996 ، ص 62.
[2]- نفس المرجع ، ص 64.
[3]- نفس المرجع ، ص 185.

<< لم تعد العداوات و الأحقاد القديمة التي مزقت حركة المطالبة بحق التصويت للمرأة لعقدين من الزمان تشكل أمرا ذا بال بالنسبة للجيل الجديد من الزعيمات وسط تزايد الطبقة الوسطى و حسن تنظيمها ... و لما كان ""بول"" و ""بيرنز"" تدركان تماما أن الرابطة القومية لحق المرأة في الاقتراع لا ترغب في المضي قدما و استغلال قوة الدفع لهذا الحدث فقد نشأت في أبريل 1913 منظمة منفصلة هي الاتحاد التشريعي لإيجاد قاعدة جديدة للعمل القومي ... و صارت المنظمتان كل في طريقها المنفصل بعد فبراير 1914 ... لخوض انتخابات الكونغرس ملوحة بالقوة السياسية للمرأة بعد حصولها على حق الانتخاب في تسع ولايات ، و قد ظلت بول و برنز منافستين قويتين في خوض بقية الحملة الداعية إلى حق المرأة في الاقتراع و لفترة طويلة بعد ذلك>>[1]. نشاط الحركة النسوية في الولايات المتحدة ساهم في إحداث حراك اجتماعي و سياسي و أدى إلى تحقيق حق المرأة في الانتخاب ،كبداية لتحقيق حقوق أخرى في النشاط السياسي بعد ذلك في القرن العشرين ، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

[1]- المرجع السابق ، ص186

2-1-1: المسار التاريخي لمشاركة المرأة السياسية في العالم العربي .

1-2-1-1: المرأة عند العرب قبل الإسلام :

كان للعرب وضع مختلف قبل الإسلام في كل مجالات الحياة الاجتماعية و للمرأة أيضا وضع يختلف في فترة ما قبل الإسلام و بعد ظهور الرسالة الإسلامية إلى الوجود.

<< المرأة العربية هي تلك الأنثى التي ولدت و عاشت على الأرض العربية ... و حديثنا هنا

يقتصر بصفة خاصة على تلك التي تسكن الجزيرة العربية و أطرافا من العراق و سوريا>>[1]. فالمنطقة العربية جغرافيا لم تكن بالشساعة التي هي عليها بعد الفتحات الإسلامية.

<< و قد كانت وضعية المرأة العربية في الجاهلية تتميز بحياة المهانة و عدم الاحترام بحيث كانت، تعتبر أحيانا ملكا للرجل يتصرف فيها بالطريقة التي يشاء كالبيع و الإهداء و الزواج بأكثر من واحدة، بل كان بعض الرجال يتزوجون أكثر من عشرة نسوة ... و أما حياة المرأة داخل الأسرة ، أو على الأصح مع والدها فكان يغلب عليها قوله تعالى : (و إذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا و هو كظيم يتوارى من القوم من السوء ما بشر به .....)[2] (النحل58)، يقول السيد قطب في ظلال القرآن، في تفسيره لهذه الآية: و ترسم السياق صوره مذكرة لعادات الجاهلية : (و إذا بشر احدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا و هو كظيم)

مسودا من الهم و الحزن و الضيق ، و هو كظيم ، يكظم غضبه و غمه ، كأنها بلية و الأنثى هبة الله له كالذكر ، و ما يملك أن يصور في الرحم أنثى و لا ذكرا ، و ما يملك أن ينفخ فيه حياة ، و ما بملك أن يجعل من المنطقة الساذجة إنسانا سويا و إن مجرد تصور الحياة نامية متطورة من نطفة إلى بشر - بإذن الله – ليكفي لاستقبال المولود أي كان جنسه بالفرح و الترحيب و حسن الاستقبال لمعجزه الله التي تتكرر.....>> [3] إن المجتمع الجاهلي الذي كان يعيش على نمط النظام القبلي ، كان يفضل عادة الذكر على الأنثى ، لأنه كان يعيش على العصبية القبلية ، و العصبية القبلية لا تكون قوية إلا إذا كانت قائمة على عنصر

[1]- مولاي ملياني بغدادي ، حقوق المرأة في الشريعة الاسلامية قصر الكتاب الجزائر ، 1997 ص57

[2]- سورة النحل الاية 58 القرآن الكريم (21).

[3]- المرجع السابق ص 59.

الرجل لا على عنصر الأنثى في نظر الجاهلي بالتالي فنمط الحياة السائد و النظام الاجتماعي القبلي قبل الإسلام ، الذي فرض ذهنيات داخل المجتمع تنظر للمرأة على أنها مصدر عار و حط لقيمة الوالد و العائلة و القبلية ككل ، و بالتالي فالمرأة كانت سببا لمس الشرف و بتعبير أدق هي كانت تمثل الشرف إلى درجة أنها أصبحت خطرا عليه باعتبارها أنثى. << إن الرجل الجاهلي كان لا شك منحرف عن الصواب ، فكان يكره ميلاد الأنثى ، في حين إنه كان يحب المرأة كزوجة و كخليلة فسولت له نفسه وأد البنات أو الإبقاء عليهن في الذل و الهوان من المعاملة السيئة و النظرة الوضيعة ، ذلك لأنه كان يخشى العار و الفقر مع ولادة البنات ... لأنه لم يكن بعد يؤمن بوجود إله يطعم و يرزق كل مخلوق على الإطلاق >> [1]، هذا التناقض عند الرجال الجاهلي بين حبه للمرأة كزوجة و خليلة له و يكرهها كأنثى حديثة الولادة تبين أنانية الرجل في المجتمع العربي قبل الإسلام و عدم احترامه لنفس البشرية و جهله بقيمتها.

<< من استقرائنا للأحداث التاريخية و الاجتماعية قبل الإسلام يظهر و يبرز لنا بكل وضوح اعتداء الجاهلي على المرأة وسلبه حقوقها الإنسانية المختلفة فقد وأدها طفلة صغيرة لا تعرف شيئا و لم ترتكب عارا و حرمها الإرث أختا أو أما، و سلط عليها الظلم ألوانا و الظهار، و الإيلاء و العضل (أي المسك و البقاء في المنزل) دون وجه حق و اعتبرت إرثا، تورث كما يورث المتاع إن فقد زوجها [2]>>

اختلفت أشكال الاعتداء على المرأة في الجاهلية ، في كل مراحل حياتها منذ صغرها حتى شبابها و شيخوختها فهي كانت دائما كائنا دونيًا في نظر الرجل، ليس لها أي قيمة ما بالك بحقوق اجتماعية و سياسية .

<< قبل محمد، و في تلك المناطق الصحراوية المأهولة بقبائل البدو و الرحل و عابدي الأصنام ، كانت المرأة محرومة من أي حق إذا كانت البنت الوليدة في العائلات الفقيرة ، توأد أحيانا لحظة ولادة بغية تفادي المصير المشئوم الذي يكنه المجتمع للنساء أو تفادي المصائب التي يمكن أن تلوث بها الفتاة اسم العائلة >>[3].

[1]- نفس المرجع ص61.
[2]- نفس المرجع ص 61.
[3]- ناي بن سادون حقوق المرأة من البداية حتى أيامنا ، عويدات للنشر و الطباعة بيروت لبنان ص68

فالنظرة المجتمعية عند العرب قبل الإسلام كانت ترى في المرأة مصدرا للمصير المشئوم، الذي يمكن أن تلاقيه العائلة و وأدها يمكنه أن يؤدي إلى تفادي المصائب التي تترتب على ولادة الفتاة في العائلة ، فوضع المرأة في المجتمع العربي قبل الإسلام ليست مختلفة عند وضعها في الحضارات القديمة ، بل هي أحيانا أسوء لأن الفتاة تقتل بمجرد ولادتها بدون أي ذنب قد اقترفته.

1-1-2-2:عند العرب بعد الإسلام:

الإسلام ، آخر الأديان السماوية . ظهر في الجزيرة في العرب لينتقل إلى مناطق أخرى بعدها في مجتمع كان سكانه يعبدون الأصنام ، و كانت تنتشر فيه الرذائل مثله مثل مجتمعات ذلك الزمان إلى أن ظهر الإسلام عن طريق رسول الله محمد صلى الله عليه و سلم .

و رفع قيمة الإنسان و حدد حقوقه و صان كرامته ، و أعطى للمرأة حقوقا محددة كانت مهضومة فيما قبله ، حتى أصبحت المرأة عند العرب قلبه كما ذكرنا مصدر للعار و الشؤم و ينظر إليها باحتقار شديد ، بل ليس لها الحق في الحياة ما بالك بحقوق أخرى.

<< موضوع حقوق المرأة و الرفع من مقامها و شأنها في الشريعة الإسلامية ، قد حسن الإسلام منذ الوهلة الأولى لبداية نزول الوحي على الرسول الكريم ، و المرأة في الإسلام نقطة ارتكاز هامة في التشريع الإسلامي ، على أساس أنها هي الأم و الأخت و الزوجة و البنت و القريبة ، و على هذا الأساس نجد أن الإسلام قد أوفاها حقها و أعطاها ما تستهله و تستحقه من الاهتمام و العناية الكاملين ، فقد حرم الإسلام وأد البنات ، و أعطى المرأة حق الإرث و نظم تعدد الزوجات ، و حرم المتعة ، و حد حرية الرجل في الطلاق ، و أعطى المرأة إمكانية طلب التطليق عند الضرورة ، و أعطاها حق اختيار الزوج أو رفض طلب من يتقدم إلى وليها يطلب يدها ، و بناء على ذلك فهناك تقارب بين حق المرأة و الرجل في الشهادة أو القضاء ، تلك الشهادة التي هي في الواقع عبئ وواجب و ليست حقا بالمعنى التام للحق >>[1]. الإسلام يعمل على تحقيق التوازن داخل المجتمع ، و نبذ كل ما

[1]- المرجع السابق ، (مولاي ملياني بغدادي) ، ص87.

يحدث التمييز العنصري بكل أشكاله بما فيه الجنسي ، يعمل على حماية كرامة الإنسان و حمايته من التهميش و الظلم و لذلك فهو اعتنى بالمرأة أولا باعتبارها إنسان.

في المقام الأول ، ثانيا لأنها جزء أساس في الأسرة كأم و من تم هي أيضا الأخت و البنت والقريبة ، و كذلك هي شريكة الرجل في بناء الأسرة و حمايتها ، كما أن الإسلام حفظ حقوق المرأة الاجتماعية المتمثل في الإرث و تنظيم حق تعدد الزوجات و حرم زواج المتعة و حدد حقوق الرجل في الطلاق لكي لا تظلم المرأة و أعطاها حقا في طلب الطلاق و اختيار الزوج دون إكراه و قبل كل هذا فالإسلام حرم وأد البنات و أعتبره معصية كبيرة لا تغتفر.

<< و من يحاول تتبع تطور حقوق المرأة في الإسلام ، يجد أنها جاءت دفعة واحدة و جاءت دون أن تطالب بها المرأة أو تشكو لأحد عن ذلك الذل و الاحتقار والمهانة التي كانت تعيشها يوميا و تلاقيها من الرجال طوال العصور الغابرة التي عاشتها قبل الإسلام ... جاء الإسلام و أعطى المرأة حقوقها دون أن تطالب بها أو تثور من اجلها، بل أعطاها إياها من خلقها ، و رزقها و يعلم ما يسعدها>> [1]

المرأة كانت تعيش وضعا اجتماعيا سيئا جدا في كل فترات التاريخ التي سبقت الإسلام وهذا في كل الحضارات القديمة ، و عند العرب الوضع لا يختلف على ذلك و لكن المرأة قبل الإسلام لم تطالب بتحسين وضعها أو ثارة ضد تلك الممارسات المسيئة لها بل الإسلام جاء لكي ينهي كل الممارسات السيئة و الغير الأخلاقية بما فيها تلك التي كانت تمارس ضد المرأة ويحسن الأوضاع في المجتمع.

<< اقر الإسلام المساواة بين الرجل المرأة في كل شيء إلا في ما دعت الضرورة إلى استثنائه ، فكل الآيات القرآنية تجمع الذكر و الأنثى تحت حكم واحد ، وتحت قاعدة شرعية واحدة ... وقد اعطى الإسلام- نتيجة لذلك- للمرأة نفس الحقوق السياسية التي أعطاها للرجل وذلك مثلا لحق في المبايعة للإمام أو (حق الانتخاب) وحق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحق في الأعمال الاجتماعية والسياسية ، و الحق في إعطاء الأمان للحربيين....الخ قال تعالى: (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن

[1]- المرجع السابق ص 158.

المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله ، أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم) التوبة (71)

ومن حقوق المرأة السياسية في الإسلام حق المبايعة أيضا أو ما يسمى اليوم بالانتخاب ، فالمرأة في المجتمع المؤمن طرف ايجابي للغاية متفاعل مع الحياة الإسلامية ، له دوره في الحياة السياسية للأمة مثله مثل الرجل سواء بسواء>>[1]. تعتبر المبايعة طريقة مشابهة نوعا ما للانتخاب في النظام الديمقراطي ، فالنظام الشورى في الإسلام يعتمد على نظام المبايعة لاختيار خليفة على المسلمين ليدير شؤون الحكم والحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقضائية وغيرها في الدولة الإسلامية ، والإسلام أعطى حق المشاركة في المبايعة وبالتالي المشاركة المباشرة في النشاط السياسي وهو ما يعبر على أن الإسلام لم يكتفي بإعطاء المرأة حقوقا اجتماعية وإنهاء حالة البأس التي كانت المرأة تعيشها قبله بل قدم لها أيضا حقوقا سياسية كذلك.

<< عائشة زوج الرسول (ص) قامت بمعارضة مسلحة ضد الخليفة بحيث بعد وفاة الرسول (ص) في المدينة المنورة نزلت زوجته عائشة التي كان تبلغ 18 سنة على ساحة المعركة لترفض شرعية الخليفة الراشدي الرابع علي ابن أبي طالب ووقع هذا في البصرة في جمادى الثاني لسنة 36 للهجرة ، أليست هذه مشاركة في الحياة السياسية عندما تعارض امرأة خليفة في الحكم>>[2] .

هذا مثال واضح عن نموذج لمشاركة المرأة في السياسة في الإسلام حيث أن عائشة زوجة الرسول (ص) قامت بمعارضة خلافة علي رضي الله عنه ومعارضتها تعتبر موقفا سياسيا قامت به ، و هذا وجه من أوجه المشاركة السياسية في تلك الفترة من التاريخ الإسلامي. << و الجدير بالذكر أن القرآن أعطى المرأة مكانة خاصة وهامة ، فيكرس لها فصلا كاملا و هو (سورة النساء) حين تشكل في السورة موضوع أحاديث وأقوال النبي بحيث تذكر في سياق بعض الآيات ، أما الفكرة الأولى المطروحة هنا فهي المساواة بين

[1]- المرجع السابق ص158-160.

[2]- عبد الله خيرة ، رسالة ماجيسترا بعنوان المرأة و السلطة بين المشاركة و القرار السياسيين تحت إشراف الأستاذ أحمد العلاوي معهد علم الاجتماع ، جامعة وهران السنة الجامعية 1997 – 1998، ص 50، 51.

الرجل والمرأة مند بدأ الخليقة (يا أيها الناس اتقوا الله الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجا وبث منها رجالا كثيرا و نساء) (النساء الآية 01)>> [1]

مبدأ المساواة في الإسلام شمل شؤونا كثير في الحياة الاجتماعية ، فيرتبط بالمعاملة والزواج والميراث والمشاركة السياسية ، و تخصيص سورة كاملة بإسم النساء دليل واضح على حرص الإسلام على هذه المسألة وتخصيصها في هذه السورة جزء كبير من تحديد الحقوق المخصصة للمرأة ، كما يحدد الإسلام بعض الاستثناءات في مسائل حصول الرجل على حق تعدد الزوجات والزيادة في حق الميراث ليس ظلما للمرأة ولكن لحفظ التوازنات الأساسية في المجتمع لأن الرجل يقع على عاتقه بناء الأسرة و إعالتها.

والحقوق السياسية التي جاءت في مختلف فترات التاريخ الإسلامي سواء في المبايعة أو إبداء الرأي والنهي عن المنكر و الأمر بالمعروف وتسلم مناصب في نظام الحكم ، جاءت وفقا للأرضية التي وضعها الإسلام لحقوق المرأة في المجتمع.

[1]- نفس المرجع، ص 52.

1-1-2-3: المرأة في العالم العربي في العصر الحديث:

<<فالمرأة الجزائرية لا تختلف عن باقي النساء في العالم العربي ، من حيث العقبات و التحديات التي تواجه عملها في المجال العام أو المجال السياسي ، مع اختلاف بسيط في خصوصية كل بلد عربي ، و التي تنعكس بطبيعة الحال على درجة صعوبة العمل السياسي للمرأة بدرجات متفاوتة ، تبعا للتسهيلات و الآليات التي تعزز أو تقلص الدور السياسي للنساء>>[1].

التغيرات التي شهدتها المجتمعات العربية بفعل عوامل تاريخية تتعلق بالفترات الاستعمارية التي مرت بها و الحركات الثورية ضدها ، و محاولة هذه القوى الاستعمارية تغيير البنى التحتية الاجتماعية و الاقتصادية لهذه المجتمعات ساهم في تغيير في واقع المرأة ، و يتشابه واقع المرأة العربية في جوانب و يختلف في جوانب أخرى ، فهي تتشابه في ضغط الظروف الاجتماعية المحافظة في الكثير من المجتمعات العربية ، و تختلف في طبيعة و نمط الحياة الاجتماعية و الاقتصادية مثلا بين الدول العربية في المشرق و أخرى بالمغرب العربي و شمال إفريقيا على العموم ، فنجد أنها تتفاوت من حيث الحقوق الاجتماعية و السياسية .

<<من بين أهم التحديات السياسية التي تواجه العمل السياسي للمرأة العربية في الدول العربية ، نجد البيئة السياسية الخاصة بكل دولة ، جديدة تعد هذه الأخيرة أكبر تحد تواجه المرأة لتحقيق طموحاتها السياسية .

بالبيئة السياسية تتحدد بسياسات الدولة الخاصة بمشاركة المرأة السياسية و بالنظم الانتخابية>>[2].

طبيعة النظام السياسي و كذلك الوضع الذي يميز الطبقة السياسية لكل دولة عربية ، و يحدد نظام الانتخابات و نمط نشاط الأحزاب أشكال المشهد السياسي ، و بالتالي تتحدد معه

[1] فاطمة بو درهم ، مقال تمكين المرأة الجزائرية من العمل السياسي ، مجلة دراسات استراتيجية ، مركز البصرة للبحوث و الاستشارات ، الجزائر ، 2006، ص 101.
[2] نفس المرجع، ص 102.

مستويات الحقوق و الحريات السياسية كما أن التشريع له تأثير أيضا في دفع و تفعلي النشاط السياسي للنساء.

<<و نقدم هذه المعطيات المتعلقة بالبرلمانات العربية بالاعتماد على آخر بيانات مسجلة لكل بلد حسب آخر استحقاق انتخابي.

البلد و الهيئة التمثيلية	السنة	العدد الإجمالي	عدد النساء	النسبة%
الجزائر				
المجلس الشعبي الوطني	2007	389	30	07.71
مجلس الأمة	2006	136	04	02.94
المغرب				
مجلس النواب	2007	325	34	10.46
مجلس المستشارين	2006	270	03	01.11
تونس				
مجلس النواب	2004	189	43	22.75
مجلس المستشارين	2008	112	17	15.18
موريتانيا				
الجمعية الوطنية	2006	95	21	22.11
مجلس الشيوخ	2007	56	09	16.07
الجماهيرية العربية الليبية				
مؤتمر الشعب العام	2009	468	36	07.69
مصر				
مجلس الشعب	2005	442	8	01.81
مجلس الشورى	2007	264	18	06.82
لبنان				
مجلس النواب	2005	128	06	0682

الاردن				
مجلس النواب	2007	110	07	06.36
مجلس الأعيان	2007	55	07	12.73
الجمهورية العربية السورية				
مجلس الشعب	2007	250	31	12.40
الكويت				
مجلس الأمة	2009	50	04	08.00
الإمارات العربية المتحدة				
المجلس الوطني الاتحادي	2006	40	09	22.50
المملكة العربية السعودية				
مجلس الشورى	2009	150	0	00.00

>>[1].

بناءا على نتائج الجدول المذكور أعلاه نلاحظ أن كل الدول العربية لديها نسب لا تتجاوز 50% في هذه الفترة المحددة من 2004 إلى 2009 فالدول التي وصلت إلى نسبة تجاوزت 20% هي تونس في مجلس النواب و موريتانيا في الجمعية الوطنية و هذا في دول شمال إفريقيا و المغرب العربي ، أما في المشرق العربي فلدينا الإمارات العربية المتحدة في المجلس الوطني الاتحادي أما في باقي الدول فمنها من لم تتعدى 05% و منها من وصلت إلى 10% إلى 16% و هذا يدل على ضعف التمثيل النسوي في الدول العربية في بداية القرن الحادي و العشرين في حين نجد دول حديثة في أوربا و و.م.أ قد حققت تمثيلا معتبرا جدا و ليس فقط الدول التي وصلت إلى مستوى جيد في الديمقراطية و المساواة بين الجنسين في النشاط و العمل السياسي بل حتى بعض دول العالم الثالث.

فعند الرجوع إلى العوامل التي تحول دون تحسن وضع مشاركة المرأة في الحياة السياسية، نرى أنها ترتبط بثلاث جوانب أساسية ، أولها العوامل السياسية مواد المرتبطة منها بالنظام

[1]- عبدالكريم العايدي ، المرأة المواطنة و المشاركة السياسية ، مجلة مواقف للبحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ ، معسكر ، الجزائر ، العدد04 ، سنة 2009 ، ص 187-188.

الانتخابي ،أو الحزبي و حتى النظام السياسي و المرتبطة أيضا بالجانب التشريعي ، و ثانيهما العوامل الاقتصادية المتعلقة بالتحولات الاقتصادية في المجتمع و تأثيرها على واقع المرأة في كل النشاطات الاجتماعية ، و ثالثهما العوامل الاجتماعية و هي تتعلق بالثقافة الشعبية و المستوى التعليمي لها و كذلك غياب أو ضعف الوعي لديها بحقوقها الاجتماعية <<و تعد العوامل السياسية من أهم العوامل التي تعوق المرأة عن المشاركة السياسية و من هذه العوامل : المناخ الانتخابي : و الذي يؤثر سلبا على مشاركة النساء و الرجال على حد سواء ، حيث تسيطر آليات استخدام العنف و الفساد و سلاح المال على المناخ السياسي ، ما أدى إلى أحجام النساء من المشاركة ، ففي مصر تحجم النساء عن الإدلاء بأصواتهن ، لأنهن لا يرغبن في أن يتعرضن لإهانة إذ لم يوافقن على بيع أصواتهن لمن لا يستحق ، كما تحجمن عن ترشيح أنفسهن خوفا من التشهير بهن و تلويث سمعتهن بسبب عدم القدرة على تلبية متطلبات الدعاية الانتخابية المالية،..... ضعف و هشاشة الدعم الحزبي للمرأة : معظم الأحزاب في الوطن العربي لا تقدر دور المرأة و إمكانياتها في العمل العام و تتبنى المفهوم المغلوط للمشاركة الشكلية التي لا تتعدى امرأة هنا و امرأة هناك ....الافتقار إلى إطار تشريعي للتمييز الايجابي لصالح المرأة : بل على العكس ففي العديد من الدول العربية مثل فلسطين هناك قوانين و تشريعات جائرة تسمح بممارسة التمييز ضد المرأة ، كما أن هناك ثلاث دول عربية فقط تعتمد نظام الكوتا ..... ثانيا العوامل الاقتصادية : حيث تأثر التحولات الاقتصادية في المجتمع ، على المرأة بصورة أكبر من الرجل ، فالمرأة في المجتمعات العربية لا تتمتع باستقلالية اقتصادية ، لذا فان الفقر و الانشغال بمطالب الحياة اليومية يمثلان أهم العوائق الاقتصادية التي تحول دون مشاركة المرأة في العمل العام ، كما هو الحال في مصر و فلسطين و اليمن .

ثالثا العوامل الاجتماعية : تتعدد العوامل الاجتماعية التي تعوق مشاركة المرأة في الوطن العربي ، و ربما يكون أهمها : الثقافة الشعبية ، حيث تعمل الثقافات السائدة في المجتمع على التفرقة بين الشأن العام و الشأن الخاص و تحدد أن دور المرأة يقتصر على العمل الخاص المتعلق بأمور المنزل و الأولاد بينما تعتبر إدارة الدولة أي العمل العام جزء أصيل من اختصاص الرجل ... العامل الثاني هو ارتفاع نسبة الأمية ، و الذي يعد من أكبر المشكلات التي تواجه تفعيل المشاركة السياسية في الوطن العربي ، خاصة مع ارتفاع نسبة

الأمية بين النساء في الوطن العربي . كما يعد غياب القوانين المنصفة للمرأة عامل رئيسي في ضعف مشاركتها في الحياة السياسية ، فالمشرع في العديد من الدول العربية ينظر إلى قضية المشاركة السياسية نظرة مبسترة ، فيركز على منحها حقوقها السياسية دون أن يمنحها حقوقها المدنية ، في حين أن استقامة الأولى تعتمد على استقامة الثانية ، فالمرأة التي تعاني من غياب قانون للأحوال الشخصية ينصفها و يعيد لها كرامتها ، لا يهمها أن تشارك في المجال السياسي لأنها منشغلة بهمها الشخصي ، هذا بالإضافة إلى غياب الوعي لدى المرأة نفسها ، و هذا ما يظهر في الكثير من الدول العربية ، و بخاصة في دول الخليج العربي ، حيث لا تعطي المرأة صوتها للمرشحات السيدات ، و ذلك لعدم وعي السيدات بأهمية أن تمثلهن من تنوب عنهن>>[1].

و مشاركة المرأة في مختلف نشاطات الفضاء العام ، بما فيها النشاط السياسي ، في العالم العربي هي رهينة وضع سياسي و اجتماعي و اقتصادي خاص ، له خلفيات ترتبط بتراكمات تاريخية و ذهنيات اجتماعية عن المرأة و منها المناخ الانتخابي و واقع الأحزاب من الناحية السياسية ، و ارتفاع معدلات الأمية بين النساء و مسالة عدم إنصاف التشريعات للمرأة ، فبعض الدول العربية تبحث عن حقوق سياسية للمرأة في حين أنها لم تحصل على حقوقها الاجتماعية بشكل كافي.

[1]- إيمان بيبرس، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، جمعية نهوض و تنمية المرأة، مصر، بدون سنة، ص 23،24،25.

1-1 : دراسة تاريخية لمشاركة المرأة السياسية.

3-1-1 : المسار التاريخي لمشاركة المرأة السياسية في الجزائر :

<<وقفت المرأة الجزائرية مع كل المناضلين في وجه المستعمر الفرنسي لصده منذ أن وضع قدمه على أرضها و كثير من الحقائق التاريخية تشهد بأنها لعبت دورا نضاليا أثناء الثورات و الانتفاضات الشعبية منذ 1830م فرغم حالة الكبت و الحرمان و حالة الجهل التي كان يتخبط فيها المجتمع الجزائري إلا أن هذا لم يمنعها من المقاومة و تزعم بعض الثورات في تلك الفترة ، و أحسن مثال على ذلك البطلة الجزائرية لالة فاطمة نسومر التي ظهرت في قبيلة إيلثي سنة 1857 و قادت هذه البطلة المجاهدين في ثورة عارمة ، و توالت انتصاراتها على القوات الفرنسية التي حاولت عبثا إخمادها و بعد عدة معارك دامية تمكن الحاكم العام راندون من القضاء على حركتها سنة 1857 و كذلك القائدة خديجة بن بلقاسم التي كانت قائدة محاربة سنة 1878 و غيرهن من مختلف المناطق الجزائرية و هذا نموذج مصغر للنضال النسوي في عهد الاستعمار و الذي كانت من أبرز سماته مشاركة المرأة و الرجل جنب لجنب في معركة التحرير الوطني في سبيل استقلال الجزائر**>>**[1].

<<و بعد ذلك ظهرت مجموعة من النساء في شكل نخبة تصدرت الحركة النسوية الإصلاحية خاصة بعد الحرب العامية الثانية و أصبح البعض منهن يكتبن و ينشرن في الصحف و المجلات و يعالجن موضوعات تخص المرأة و مشاكلها و البعض الآخر يمتهن التدريس و التمريض و الكل يعمل من اجل هدف واحد و هو التفكير في مصير البلاد .

و من المناضلات لدينا السيدة جميلة دباش فهي من المفكرين الأوائل التي تحدثت عن المرأة و مشاكلها في ذلك الوقت و كانت تترأس مجلة الفعل L'action التي أسستها في سبتمبر 1947 و هي مجلة أنثوية اجتماعية تهتم بالأدب و الفن و القضايا النسوية ... و كانت أول امرأة جزائرية تمنح لها فرصة المشاركة في مؤتمر عالمي حيث شاركت فيه كل نساء العالم و أقيم بباريس سنة 1947م.

[1]- انيسة بركات درار ، نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1985 ، ص 13.

و خلال هذه المرحلة الحاسمة ، الحافلة بالأحداث ثابرت المرأة على إثبات وجودها بالنضال السياسي والاجتماعي و هناك العديد من النساء اللواتي عملت على محاربة الاستعمار الذي كان يعمل على تطبيق سياسة التجهيل و نشر الأمية في أوساط الشعب الجزائري ، فساهمت في الحركة الإصلاحية من خلال التنظيمات النسائية و الأحزاب و الجمعيات كجمعية العلماء المسلمين التي كان لها دور فعال في محاربة لا توعية المواطنين ، و إلى جانب الجو السياسي الذي كان سائدا في تلك الفترة و تطور الحركات النسوية في بلدان المشرق العربي كان هذا دفع بها لتطالب بحقوق وطنها في الاستقلال و ذلك عن طريق بعض المنظمات التي ظهرت قبل اندلاع الثورة التحريرية و أهمها :

ما يلي :

1-1-3-1 : الاتحاد الفرنسي الإسلامي لنساء الجزائر :

هو عبارة عن هيئة تضم النساء الأوربيات و النساء المسلمات اللواتي يعتبرن أكثر تفوقا من الناحية الفكرية ، و هذا التنظيم هو وجه التقارب بينهن ، و المعروف أن المنخرطات المسلمات فيه يتمتعن بالحماية و الرعاية من طرف الحكومة الفرنسية.

و هن بالتالي يتمتعن بالجاه المادي ، و كانت من بين الأعمال الخيرية لهذا الاتحاد فتح مركز صحي يفتح بعد الظهر من كل يوم و يقدم الخدمات إلى النساء و الفتيات المقبلات عليه.و هذا فيما بين سنوات 1944 و 1947 و كانت لهذا التنظيم نشاطات ثقافية كتنظيم محاضرات فكرية ,و قد وصل مجموع النساء المنخرطات فيه إلى 36 ستة و ثلاثون إمرأة .

اتحاد النساء الجزائريات : كان يعمل تحت إشراف الحزب الشيوعي الجزائري إلا أنه لم يلقى إقبالا كبيرا لان جل عناصره هم من الفرنسيين و قد استقر هذا التنظيم نظريا إلى عام 1955 حيث انحل نهائيا و ذلك في 13 سبتمبر بعد عشرة أشهر من انطلاق ثورة نوفمبر 1954.

جمعية النساء المسلمات الجزائريات :

عناصرها البشرية من الوطنيات أنشأ هذا التنظيم في جويلية 1947 بقيادة السيدة جميلة دباش و كان تحت إشراف السياسي للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) إلا أن هذه الجمعية انحلت في أول نوفمبر 1954 و هي التي تحولت فيما بعد إلى لجنة العمل بقيادة السيدة مامية شنتوف و قد تولت الأمانة العامة فيها السيدة نفيسة حمود و كانت تقومان بالتنظيم السياسي و التنسيق في ناحية الغرب في وهران و تلمسان>>[1].

من خلال النماذج المعروضة هنا في هذه الفقرة نستنتج أن المرأة الجزائرية شاركت بشكل كبير في النضال السياسي عبر مختلف تنظيمات المجتمع الذي من الاتحادات النسوية و الجمعيات ، و تحت إشراف الأحزاب السياسية داخل الحركة الوطنية.

2-3-1-1 : نماذج لمشاركة المرأة في الثورة الجزائرية:

<<جميلة بوباشا اسم بطلة حركت بصمودها و شموخها مشاعر الكتاب و الرسامين ، فكانت لوحة خالدة و قبل ذلك كانت امرأة خالد، امرأة دونت اسمها في تاريخ الجزائر بدم نزف من جسدها و هي تتعرض للتعذيب ، نشأة جميلة بوباشا في حزب بولوغين بالجزائر العاصمة من عائلة كان لها اتصال وثيق بالحركة الوطنية حيث كان والدها مناضلا بارزا في حزب الشعب ، و أنشأ أولاده على حب الوطن.

إن الوعي الوطني الذي نما مبكرا لدى جميلة بوباشا دفعها لان تنخرط سنة 1953م في إحدى خلايا الحركة الوطنية النسائية و هي لم تتعد الخامسة عشر من عمرها ، فكانت واحدة من النساء الرائدات في الحركة الوطنية . أرادت جميلة بوباشا الانضمام إلى حزب الشعب و أمام رفض والدها ذلك انضمت إلى حزب فرحات عباس سنة 1954م و مع اندلاع الثورة التحريرية في نفس السنة شعرت جميلة بوباشا أنها وجدت ضالتها التي ظلت تبحث عنها منذ نعومة أظافرها كلفت جميلة بوباشا أول الأمر بعمليات الاتصال ، لتنقل بعد ذلك إلى العمل الفدائي و القيام بعمليات وضع القنابل ..... فكان اعتقالها ليلة 10فيفري 1960م بتهمة وضع قنبلة في مقهى ، و اقتيدت إلى الأبيار حيث مورست عليها أبشع أنواع

[1] SAMIA ramzi ,la femme au maghreb et an machrek ,entreprise nationale du livre , alger, 1986, p 67.

التعذيب من الأسلاك الكهربائية ، إلى حرق جسدها و خاصة في المناطق الحساسة منه بسجائر مشتعلة حتى صارت لا تقوى على الحركة ..... لقد حرك التعذيب البشع الذي تعرضت له جميلة بوباشا الكثير من المنظمات الإنسانية في العالم و حتى من فرنسا نفسها ، وقفت منددة بأعمال العنف التي تمارس على المساجين الجزائريين>>[1].

تعتبر جميلة بوباشا إحدى نماذج النساء الشجاعات و الوفيات للقضية الوطنية و الوطن بإقدامها على هذه العمليات الفدائية و صمودها أمام التعذيب.

<<قامة جزائرية شامخة و تاريخ حافل بالتحدي و العبقرية و شخصية نادرة تجمعت لديها كل أسباب الإبداع .... حياة حافلة على امتداد نصف قرن من العطاء و البذل المتواصل .... و ما تزال المسيرة مستمرة أنها المجاهدة مريم بالميهوب ، إحدى أهم النساء الجزائريات اللواتي لم تنقطع مسيرتهن النضالية منذ منتصف القرن الماضي إلى يومنا الراهن ، فمنذ التحاقها بثورة التحرير سنة 1955م ، و انضمامها إلى صفوف جيش التحرير الوطني سنة 1956م إلى غاية انتخابها نائب رئيس لجنة مكافحة التمييز اتجاه المرأة (سيداو) لدى الأمم المتحدة بنيويورك ابتداء من جانفي 2005م ، أثبتت هذه المرأة عبر كل المراحل و من خلال المواقع و المسؤوليات الحساسة التي تقلدتها كفاءة عالية ، و أعطت أروع الأمثلة عن إمكانيات المرأة الجزائرية و قدرتها على التكيف مع كل الظروف دون نقص أو تقصير ، بل و ساهمت بصورة فعالة في تقديم صورة ناصعة عن المرأة العربية في المحافل الإقليمية و الدولية>>[2].

هي امرأة جزائرية برهنت على قدرات كبيرة سواء من الناحية النضالية أو السياسية في المحافل الدولية و دليل على ذكاء المرأة الجزائرية.

<<زهور ونيسي تجربة رائدة: أول أديبة جزائرية تكتب بالعربية أول رئيسة تحرير لأول مجلة نسائية عربية في الجزائر، أول وزيرة في الجزائر المستقلة، من أين تمسك بها فحيثما و ليت وجهك تجدها بقلب يخفق و روح لا تتوقف عن العطاء>>[3].

---

[1]- نوارة سعدية جعفر (الوزيرة المنتدبة المكلفة بالاسرة و قضايا المرأة) ، الوفاء ، دار الهدى ، الجزائر ، 2007 ، ص 15 ، 16 ، 17.
[2]- المرجع السابق ، ص 33.
[3]- نفس المرجع ، ص 108.

بالاظافة إلى دورها و واجبها الثوري لعبت زهور ونيسي أدوارا أخرى تنبع من قدرتها الفكرية و الأدبية فكانت أول أديبة و أول رئيسة تحرير لمجلة نسائية و أيضا دورها السياسي بعد الاستقلال و تقلدها لمنصب أول وزيرة.

المطلب الثالث : المسار التاريخي لمشاركة المرأة السياسية في الجزائر:

في ظل النظام الأحادي بعد الاستقلال لم تعرف المرأة مشاركة سياسية كبيرة بل كانت مشاركة ضعيفة و صورية تعود لممارسات النظام للتعبئة الشعبوية و بالتالي فكانت المرأة موجودة في حزب (FLN) لكن بنسب ضعيفة جدا <<هذه المواقع داخل المؤسسات العصرية كالحكومة ، الحزب و الجمعية ..... التي تعكس نظرة تقليدية للمرأة ، لم تتغير كثيرا منذ عقود، فالنظام البومديني على سبيل المثال رفض تعيين حتى وزيرة بمقاييس هذه النظرية التقليدية ، في الوقت الذي شجع فيه الرئيس الحضور الشكلي لبعض النسوة في المجلس الشعبي الأحادي 1977م>>[1].

المرأة في فترة حكم الرئيس الهواري بومدين لم تستفد من كسب مواقع داخل الحكومة و مناصب عليا داخل المؤسسات الدولية و في الحياة الحزبية لم تحظى بحضور كبير ن بل هو جد محتشم في الحزب العتيد، و بالتالي فهي لم تغير من موقعها التقليدي، و لم تكتسب حقوق اجتماعية و سياسية فهذه النظرة للمرأة التي تتسم بالتقليدية و المحافظة على الأدوار و المكانات داخل المجتمع كما أن النظام السياسي كان جد متحفظ في مسألة توسيع مجال نشاط المرأة في السياسة، خاصة داخل حزب جبهة التحرير الوطني .

<<و قد تكون لردود الأفعال هذه علاقة بحضور المرأة المتواضع جدا داخل المؤسسات السياسية المختلفة كالأحزاب و البرلمان و الحكومة ...الخ ، فالمتتبع للحياة السياسية في الجزائر يكتشف أن المرأة التي حققت نجاحات أكيدة على مستوى الدراسة و حتى العمل جزئيا ، لم تتمكن من ترجمة حضورها هذا على المستوى السياسي لا أثناء الأحادية و لا حتى بعد الإعلان عن التعددية السياسية و داخل كل ألوان الطيف السياسي ، الوطني و الديني و حتى ما يسمي نفسه بالديمقراطي مما يعني أننا أما مستويات سوسيولوجية و ثقافية عميقة داخل الجسم الاجتماعي يمكن أن نفسر هذا الموقف من المرأة

[1] ناصر جابي ، مواطنة .... من دون استئذان ، منشورات الشهاب ، الجزائر ، 2006 ن ص 45.

عندما تحاول دخول العمل السياسي ، كما كان الحال مع عمل المرأة و مشروطية خروجها و احتلالها مواقعها في الفضاء العام>>[1].

فالمرأة الجزائرية سجلت نجاحا ملحوظا في التعليم كأحد أشكال جوانب الحياة الاجتماعية في الفضاء العام ، و لكنها لم تتمكن من تجسيد نجاحها هذا في الحياة المهنية و السياسية في فترة الأحادية الحزبية في فترتي حكم هواري بومدين و شاذلي بن جديد و لا أيضا في الفترة الانتقالية نحو التعددية أي نهاية الثمانينات و التسعينات و هي فترة أزمة سياسية و أمنية التي كانت عاملا في تفويض فرص دعم إدماج المرأة أكثر في الفضاء العام.

<<الرئيس الشاذلي، و رغم النقلة النوعية التي حصلت خلال فترة حكمه من خلال تعيين أول وزيرة لم يستطع التخلص من النظرة التقليدية السائدة فكانت التعيينات تتم في القطاعات التقليدية[2] الممنوحة للمرأة ، و هو المنوال نفسه الذي سار عليه النظام السياسي الجزائري الذي فشل في القيام بالقفزة النوعية التي كانت تسطرها الكثير من القوى الاجتماعية منه>>[3].

يعتبر تعيين أول امرأة في الحكومة، تقدما نوعيا في مسألة دعم مشاركة المرأة في السياسة ، لأنه إشراك في السلطة التنفيذية يعبر عن إرادة سياسية لدى النظام السياسي في عهد الشاذلي بن جديد ، حيث أن النظام السابق في عهد هواري بومدين حصر مشاركتها في الانتخابات كناخبة و في أغلب الأحيان لم تنتخب حتى بل كان ينتخب مكانها بالوكالة من طرف الزوج أو الأب أو الأخ في غالب الأحيان ، أما مشاركتها في البرلمان كانت ضعيفة جدا ، و لكن هذا لم يؤدي إلى التخلص من النظرة التقليدية للمرأة فالتعيينات كانت تتم في وزارات قطاعات تقليدية داخل المجتمع و ليس وزارات سيادية أو استراتيجية ، و لم يستطع النظام كسر النظرة المحافظة داخل المجتمع للمرأة و طابوهات المجتمع حول دور المرأة في المجتمع بشكل عام و بالتالي فمشاركتها في المجالس المنتخبة بقت على حالها.

---

[1]- ناصر جابي ، لماذا تأخر الربيع الجزائري ، منشورات الشهاب ن الجزائر ، 2012 ن ص 211،212.

[2]- يقصد هنا : د. ناصر جابي بالقطاعات التقليدية هي تلك المتعلقة بادوار تقليدية داخل المجتمع كوزارة الثقافة و الاسرة و السياحة و الصناعة التقليدية و على عكسها لدينا الوزارات السياسية و الطاقة و التعليم العالي و المالية.....الخ

[3]- ناصر جابي ، نفس المرجع، ص45.

<<تاريخيا تميز حضور المرأة الجزائرية داخل حزب التحرير ، بالضعف الكمي و النمطية الواضحة التي فرضت عليها التواجد داخل مجال الحقل الصحي و الاجتماعي في الغالب رغم الحضور الذي ميز المرأة الحضرية في ميدان العمليات الفدائية ، حضور لم يصل إلى درجة تواجد نساء جزائريات داخل مؤسسات الحركة الوطنية و ثورة التحرير، لا في ميدان الدبلوماسية و لا ميدان الإعلام في الخارج على سبيل المثال ، و التي كان من الممكن أن تتواجد على رأسها نساء مؤهلات ، و على قلتهن في تلك الفترة ، استمر نفس الحال بالنسبة للمرأة الجزائرية لغاية 1982م ، تاريخ تعيين أول امرأة جزائرية وزيرة في قطاع التربية الذي تحول إلى "" تخصص نسائي "" لهذه النمطية السائدة .

اجتماعيا في النظر للمرأة حتى و هي تدخل الفضاء العام كوزيرة ، و هي مواقع كما يمكن أن نرى لا تتعارض مع الأدوار التقليدية للمرأة داخل الأسرة كمربية ، كما كان الحال عند دخولها إلى عالم الشغل الذي دخلته كمعلمة و طبيبة و مساعدة للرجل>>[1].

موقع المرأة في الفضاء العام عموما و في الحياة السياسية لم يتغير في المراحل التاريخية المختلفة سواء قبل الاستقلال و بعده حتى بداية الثمانينات حيث كان هناك تغيير نسبي جدا بتعيينها في السلطة التنفيذية لكن في وزارة ذات طابع تقليدي في المجتمع.

<<استمرت الأحزاب نفسها بعد الإعلان عن التعددية في نفس النهج الذي تحتل بموجبه بعض النساء القليلات جدا بعض المواقع كديكور في الغالب مواقع لم تسمح للنساء بالتأثير على القرار داخل الأحزاب لكي يكون حضورهن أكثر بروزا بمناسبة الترشحات داخل القوائم الانتخابية نتيجة هذا الوضع كان هذا التواجد المحتشم الذي يميز حضور المرأة الجزائرية داخل المؤسسات السياسية المنتخبة كالمجالس البلدية و الولائية و البرلمان حضورا ضعيفا حتى بالمقارنة مع التجارب المغاربية القريبة كما هو حال تونس و المغرب و موريتانيا>>[2] .

لم تختلف طريقة و سياسة الأحزاب التي ظهرت في التعددية عن سياسة الحزب الواحد في التعامل مع مسألة مشاركة المرأة في الحياة السياسية و حتى مشاركتها لم تكن في

[1]- ناصر جابي ، لماذا تأخر الربيع الجزائري ، منشورات الشهاب ، الجزائر ، 2012 ، ص 212.
[2]نفس المرجع ، ص 213.

أغلب الأحيان مجرد مشاركة صورية و لم تتمكن من الاندماج و التأثير في قرارات و سياسات الحزب و لم تتمكن في الكثير من الأحزاب تجاوز العضوية المحلية للحزب أو على لأقصى تقدير الولائية ، فهي في أحسن الأحوال تكون عضوية بالمكتب البلدي للحزب أو على الأكثر عضو بالمكتب الولائي ، و فيما يخص ترشيحاتها كانت ضعيفة حتى على مستوى المجالس المحلية و يعود ذلك إلى عوامل تتعلق بالنمط التقليدي الذي ورثته تلك الأحزاب عن الحزب العتيد و كذلك نظرة المجتمع المحافظ كما تعود إلى عامل رئيسي تمثل في المد الإسلامي في الثمانينات و بداية التسعينات مع حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ و الأزمة الأمنية في سنوات التسعينات.

<<المعطيات التي يوفرها تقرير التنمية البشرية الوطني لسنة 2006م تؤكد هذه الاتجاهات التي تحدثنا عنها ، حتى و إن كان عدد الترشيحات للانتخابات البلدية قد تضاعفت ثلاث مرات في سنة 2002م بالمقارنة مع انتخابات 1997م و عدد المنتخبات تضاعف تقريبا مرتين ، فان عدد النساء المنتخبات يبقى دون معنى ، فمن مجموع 3302 منتخب محلي على المستوى البلدي لم تحتل النساء 147 منصبا أي 01.09% بالمئة مقابل 98.1% احتلتها الرجال و يمكن أن يمنح الجدول التالي تفاصيل أكثر للقارئ حول المشاركة الضعيفة للمرأة الجزائرية في الميدان السياسي ، على مستوى الهيئة التشريعية الوطنية حضور النساء داخل المجلس الشعبي الوطني.

انتخابات	1997/2002	2002/2007
عدد النواب الرجال	376	362
عدد النواب نساء	13	27
عدد المقاعد	389	389
نسبة النساء	%03.34	%06.94

المصدر : المجلس الوطني الشعبي.

المرأة التي تقول المعطيات المتوفرة بشأن نشاطها السياسي أنها تشارك بنسبة أقل من الانتخابات بالمقارنة مع الرجال و تترشح أقل كذلك و لا يتم انتخابها إلا قليل جدا إن ترشحت ، ظواهر تؤكد سيطرة العقلية الذكورية على أدوات العمل السياسي و على رأسها الحزب السياسي في الجزائر ، مثل الآليات المرتبطة بالعملية الانتخابية مما حذا برئيس الجمهورية أخيرا للجوء إلى تعديل دستوري (2009) تم بموجبه التأكيد على مشاركة أكبر للمرأة في العمل السياسي>>[1].

فالوضع السياسي للمرأة من خلال المراحل التاريخية لفترة ما بعد الاستقلال لم يتغير كثيرا سواء مع الحزب الواحد أو التعددية التي يمكن القول أنها حسنت الوضع نسبيا مؤخرا.

[1]- المرجع السابق ، ص 213.

خلاصة

من خلال تتبعنا للمسار التاريخي لتطور حقوق المرأة الاجتماعية و السياسية ، نلاحظ أن المرأة لم تحظى بحقوق اجتماعية أصلا في أغلب الحضارات القديمة ، بل لم تعامل كإنسان أصلا إلا في الحضارة الإسلامية حيث شكلت استثناءا حقيقيا في هذه المسألة ، حيث قدم الإسلام حقوقا اجتماعية و حتى سياسية لم تعرفها المرأة قبله . دخول أوربا إلى عصر النهضة قدم دفعا جديدا لحقوق المرأة ، و حركة تحرير المرأة ساهمت في تفعيل وجود المرأة كفاعل في المجتمعات الأوربية و في العالم ، ككل ، عند العرب في القرن العشرين عرفت المرأة تراجعا كبيرا لدور المرأة و حقوقها ، يمكن إرجاع ذلك إلى الحقبة الاستعمارية ، لكن مع نهاية هذا القرن عرف وضع المرأة تحسنا نسبيا في بعض الدول العربية لكن نسب مشاركتها السياسية بقيت ضعيفة مقارنة بالدول المتقدمة ، و هذا نظرا لوجود عراقيل اجتماعية و اقتصادية تحول دون تحسن مشاركتها السياسية ، و في الجزائر الأوضاع لا تختلف كثيرا عن الدول العربية الأخرى ، خاصة جيرانها (المغرب ، تونس) فنسب المشاركة السياسية ضعيفة و لكن قانون تحديد نسبة لمشاركة النساء في القوائم الانتخابية يمكنه أن يحدث فرقا في الواقع السياسي لمشاركتهن.

2-1 : دراسة قانونية لمشاركة المرأة السياسية .

لقد أكدت الكثير من المواثيق الدولية حقوق المرأة متساوية مع الرجل و ذلك بناءا على ميثاق حقوق الإنسان الذي يضع مرجعية قانونية لحماية كرامة البشر و ضمان حقوقهم الاجتماعية بالدرجة الأولى ، و التشريعات الدولية حرصن على توضيح ذلك ، حيث عملت بهذه الحقوق التي تسيرها و تحميها آليات قانونية واضحة في العديد من الدول مهما اختلفت إيديولوجية أنظمتها السياسية مع بعض التحفظات من دولة إلى أخرى، و الجزائر قد شرعت عدة قوانين مبنية على هذه المواثيق الدولية في بعض الأحيان بخصوصية جزائرية تعود إلى طبيعة المجتمع الجزائري ، و لكنها تركز على مبدأ واحد في ذلك هو ضمان عدم التمييز ضد المرأة و ذلك تكريسا لاتفاقيات صادق عليها كاتفاقيات القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

فالجزائر عضو في منظمة الأمم المتحدة ، و لذلك هي معنية بصفة مباشرة بتطبيق مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و كل المواثيق و التشريعات الدولية في هذا الخصوص بما في ذلك بوضع المرأة في الأسرة و العمل و الضمان الاجتماعي و قانون العقوبات و تشريعات الصحة و الجنسية و الانتخابات و الإجراءات المدنية و تحديد حقوقها في هذه الجوانب بالنظر إلى خصوصية وضعها في المجتمع .

1-2-1 : حقوق المرأة في القوانين الجزائرية :

<< نعرض بعض التشريعات و القوانين التي تتطرق إلى حماية المرأة و المساهمة في ترقية حقوقها الاجتماعية ، و نبدأ بتشريعات الضمان الاجتماعي حيث لدينا تأمينات عطلة الأمومة في القانون رقم 83-11 الذي يتضمن استفادة المرأة العاملة من عطلة الأمومة لمدة أربعة عشر أسبوعا مدفوعة الأجر بنسبة 100% من الأجر اليومي باقتطاع اشتراك الضمان الاجتماعي و الضريبة (المادة 28) كما تستفيد أيضا من أداءات عينية (المادة 23) للتكفل بالمصاريف المترتبة عن الحمل و الوضع و تستفيد النساء غير العاملات زوجات المؤمنين اجتماعيا أداءات عينية برسم التأمين على الأمومة.

أما التقاعد ، يكرس القانون (83-12) الحق في الاستفادة من التقاعد على أن تتوفر الشروط التالية :

- بلوغ المرأة سن الخامسة و الخمسين مع قضاء خمسة عشر سنة على الأقل في العمل .

- دون أي شرط للسن إذا كان العامل الأجير قد أتم مدة عمل فعلي نتج عنها دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي تعادل اثنين و ثلاثين سنة.

- يمكن للعاملة ابتداء من سن الخامسة و الأربعين أن تطلب الاستفادة من تقاعد نسبي إذا جمعت مدة عمل فعلي تساوي خمسة عشر سنة على الأقل نتج عنها دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي.

- أما في قانون العمل فيمنع تشريع العمل طبقا لأحكام الدستور ، أي شكل من أشكال التمييز فالقانون رقم 66-133 المتعلق بالوظيف العمومي في مادته 05 يمنع أي تمييز بين الجنسين في العمل ، أما القانون 90-11 فيضمن الحق في العمل للجميع و المساواة بين الجنسين في التشغيل و على استفادتهم من نفس الحقوق الأساسية.

- بالنسبة للقانون المتعلق بحماية الصحة و ترقيتها فيما يخص المرأة نجد استفادة الأسرة من الحماية الصحية قصد المحافظة على سلامة صحة أفرادها و توازنهم النفسي و العاطفي و ترقية ذلك (المادة 67) حماية صحة الأم بتوفير أحسن الظروف الطبية و الاجتماعية لها

قبل الحمل و خلاله و بعده (المادة 68 الفقرة الأولى) ، و الكشف عن الأمراض التي يمكن أن يصاب بها الرحم و ضمان صحة الجنين و نموه حتى الولادة حسب (المادة 69) المحافظة على حياة الأم و الطفل و صحتيهما من خلال برنامج وطني يهدف إلى ضمان توازن عائلي منسجم (المادة 70) ، جواز الإجهاض لغرض علاجي لإنقاذ حياة الأم من الخطر أو للحفاظ على توازنها الفيزيولوجي و العقلي المهدد بالخطر بالغ على أن يتم الإجهاض في هيكل متخصص بعد فحص يجريه بمعية طبيب مختص (المادة 72)>> [1] من خلال قانون العمل و الضمان الاجتماعي و حماية الصحة يتضح اهتمام خاص للمشرع الجزائري بوضع المرأة و حماية حقوقها في العمل و الأسرة و ضمان حدود تشريعية تعمل على حماية حقوقها كموظفة و عاملة و أيضا و إمرة في العمل و الأسرة.

<< أما في قانون العقوبات نجد ما يلي : أدخلت سنتي 2005- 2006 على قانون 66-156 المؤرخ في 08 يونيو1966 المعدل و المتمم و المتعلق بقانون العقوبات، تعديلات جديدة تتضمن:

- تجريم التحرش الجنسي و إعطاء الضحية الوسيلة القانونية التي تمكنها من المطالبة بحقوقها و متابعة المسئول عن هذه الممارسات (المادة 341 مكرر).

- تشديد العقوبة في حالة : تخلي الزوج لمدة تتعدى الشهرين عن زوجته مع علمه بأنها حامل و ذلك لسبب غير جدي (المادة 330 الفقرة 02) ، الامتناع عمدا و لمدة تتجاوز الشهرين عن تقديم المبالغ المالية المقررة قضاء لإعالة أسرته ، و أداء كامل قيمة النفقة إلى زوجه ، أو أصوله أو فروعه رغم صدور حكم ضده بذلك ، أما الأحكام العامة لقانون العقوبات ، فتعاقب أي شخص قام بارتكاب جريمة دون التمييز بين مرتكبها رجلا كان أو إمرأة أو بين الدافع سواء أكان يتعلق بأسباب مرتبطة بالشرف أو أسباب أخرى ، و يعاقب القانون على انتهاك الأدب و الاغتصاب (المواد 333 إلى 341 مكرر) بالسجن من خمس(05) إلى عشر (10) سنوات و تضاعف العقوبة عشرين (20) سنة سجنا إذا وقعت

[1] - www.google.com , w,majalah , droit.ici.st.
مجلة الفقه و القانون ، مقال للباحث قارة وليد ، مجستار قانون دولي العام ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، تاريخ النشر 07 أوت 2012، تاريخ الحصول على المعلومات من المصدر 2013/02/06 ، 20:30، ص 2-3-4.

الجناية على قاصر ، كما يدين قانون العقوبات المرتبطة بالاتجار بالنساء و الفتيات (الفسق و الفساد الأخلاق- الدعارة) طبقا للمواد من 342 إلى 349.

- في قانون الجنسية ، إن التعديلات التي أدخلت على القانون المتضمن قانون الجنسية الجزائرية المعدل بالأمر رقم 05-01 المعدل و المتمم للأمر رقم 70-80 المؤرخ في 15 ديسمبر 1970م المتضمن قانون الجنسية الجزائرية تهدف إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية :

01- موائمة القانون المتعلق بالجنسية مع الاتفاقيات و المعاهدات الدولية التي انضمت إليها الجزائر.

02- تكريس المساواة بين الجنسين .

03- حماية الأطفال في مجال الجنسية.

04- إضفاء المرونة على شروط اكتساب الجنسية الجزائرية و وسائل التعليل>>[1].

يعطي قانون العقوبات مجموعة من التدابير القانونية لحماية المرأة من أي اعتداء جسدي أو أي ممارسة تمس شرفها كما أنها ترضخ للقانون مثلها مثل الرجل في حالة ارتكاب أي فعل إجرامي ، أما قانون الجنسية فهو يساوي بينها و بين الرجل في حق اكتساب الجنسية .

أما في القانون التجاري و الإجراءات المدنية << تعامل المرأة رسميا بشكل متساوي مع الرجل فيما يختص بأهليتها القانونية في إبرام العقود و إدارة ممتلكاتها ، و لها الحق في إبرام العقود المتعلقة بالائتمان و العقارات و الممتلكات الأخرى كما تمارس العمليات التجارية و باسمها الشخصي ، و لها الحق في إدارة أملاكها بشكل متساوي مع الرجل فتبيع و تشتري و ترهن و تتنازل عنها ... في قانون الإجراءات المدنية يمكن للمرأة تقديم الشكاوي باسمها الشخصي ، كما للمرأة الأهلية للشهادة أمام جميع المحاكم و الهيئات القضائية الخاصة و يمكن للنساء العمل في سلك القضاء في المحاكم ، و تعطى للمرأة

[1]- المرجع السابق ، ص 06/05.

تعويضا للأضرار تماما كما يعطى للرجل في ظروف مماثلة كما تواجه المرأة ذات الأحكام التي يواجهها الرجل في نفس الظروف >>[1] جاء هذين القانونين ليقدم حقوقا مدنية و تجارية تسمح للمرأة ممارسة نشاطات داخل المجتمع واسعة كما تكسبها حقوقا مدنية تتعلق بحق الملكية و حرية التصرف فيها و حق المطالبة بحقوق و تقديم شكاوى و حق الاستفادة من تعويض الضرر.

[1]- المرجع السابق ، ص 07.

2-1 : دراسة قانونية لمشاركة المرأة السياسية :

2-2-1 : المرأة و قانون الأسرة الجزائري.

يعتبر قانون الأسرة ، الوعاء و المرجعية القانونية الأساسية لتحديد وضع المرأة الاجتماعية من حقوق و واجبات داخل الفضاء الخاص أي في الأسرة الجزائرية من أحوال شخصية تتمثل في الزواج و الطلاق و الواجبات و الحقوق داخل العلاقة الزوجية و الميراث و غيرها من الأمور التي ترتبط بأمور الأسرة . و لدينا في الجزائر ، أول قانون للأسرة سنة 1981م لكن مجهودات وضع هذا القانون كانت قبل ذلك أي منذ 1963م بمحاولات إعداد مشروع للقانون ، و كان أول مشروع سنة 1964م و ثاني مشروع سنة 1966م و صدر ثاني قانون للأسرة سنة 1984م.

<< المراحل التي مر بها قانون الأسرة : في أوائل 1963م بدأت عدة لجان في العمل لإيجاد قانون للأسرة موحدا لصالح الجزائريين ، يكون متماشيا مع الوعود التي اقترحت في مؤتمر طرابلس ، هذا المشروع أهمل في بداية عام 1964م و لم يتم نشر أي شيء بصدده نتيجة الاختلافات التي كانت موجودة بين أعضاء اللجان الذين كانوا يحملون مذاهب و اختيارات إيديولوجية مختلفة و في بعض الأحيان متضادة ، فيما كان البعض يرى أن يكون قانون الأسرة الجزائري متماشيا مع العصر ، المشروع الثاني كان سنة 1966م و كان في هذه المرة من المؤكد أن القانون سيصدر هذا ما أكده رئيس الجمهورية في خطابه المؤرخ بـ 08 مارس 1966م و جاء فيه على الخصوص (يوجد أعداء للثورة و المرأة ، و هناك بعض الشائعات تروج حول قانون الأسرة ... هذه الشائعات تقول بان كل الحقوق التي حققتها المرأة سوف تنزع منها ، و نحن نجيب على هذه الإشاعات ببساطة و نقول أن المرأة كافحت بنفسها و اكتسبت حقوقها في المجتمع>>[1].

النقاش حول قانون الأسرة بدأ من السنوات الأولى للاستقلال ، و نلاحظ أن وجهات النظر و التوجهات الإيديولوجية و الفكرية في تلك الفترة جعلت الرأي تختلف حول هذه المسألة ، إما أن يكون قانون الأسرة مستوحي و مرتكز على الشريعة الإسلامية أم أن يكون

[1] بلحسين رحوي عباسية ، رسالة ماجستير ، المرأة الجزائرية و الانتخابات ، قسم علم الاجتماع ، جامعة وهران ، سنة 1999/1998م ، ص122.

متماشيا مع العصرنة و الطابع الغربي بتعبير آخر ، و بالتالي فهذا الاختلاف يرجع إلى الصراع بين النخبة المعربة و النخبة المفرنسة في النظام السياسي الجزائري أي بين من يميلون إلى الحضارة الشرقية العربية الإسلامية و من يريدون تجسيد مبادئ الحضارة الغربية في أول قانون للأسرة ن في سنة 1966م ، جاء المشروع الثاني لقانون الأسرة، في فترة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين الذي دعم صدور هذا القانون في خطابه المذكور ، و لكن دون جدوى حيث بقي مجرد مشروع و لم يتجسد في قانون حتى سنة 1981م.

<< في سبتمبر 1981م تعلن جريدة المجاهد عن تبني الحكومة لمشروع قانون الأحوال الشخصية الذي سوف يناقشه المجلس الشعبي الوطني و معظم ما جاء فيه يؤكد على قصور المرأة و ولاية الأب عليها في كل الأمور فبالنسبة للزواج مثلا لا يحق لأي فتاة الزواج بدون موافقة الأب أو الولي ، أي من يكون وصي عليها في حالة وفاة الأب ، أما بالنسبة لتعدد الزوجات ، فللرجل الحق أن يتزوج بأربع نساء بشرط أن يعدل بينهم ، و لكن هذا المشروع لم يوضح الشروط بصفة مفصلة ، و أخطر مواد هذا المشروع هو حق الرجل في منع زوجته من العمل خارج البيت إذا لم تكن قد اشترطت ذلك في عقد الزواج ، و لقد لقي هذا المشروع ردود فعل مختلفة من طرف بعض الاتجاهات فرأى الاتجاه المحافظ أن هذا القانون يتماشى و القيم التقليدية و لا بد من قبوله. أما الاتجاه المتفتح فيرى أن المجتمع حاليا يمر بوضعية جديدة و مشاكل حساسة و لا بد من هذا المشروع أن يتماشى و مشاكل العصر ، أما بالنسبة لتعدد الزوجات فلا بد أن تكون شروطه صارمة و بالتالي يرفض>>[1] فمشروع قانون الآسرة ، لقي معارضة منذ بداية إعداده بعد الاستقلال و هذا نظرا لخصوصيته و ارتباطه بمسائل تضرب في عمق المجتمع أي الأسرة و علاقة الرجل بالمرأة ، و بالتالي فهناك توجهات فلسفية و إيديولوجية و فكرية تحاول توجيه صياغته حسب أهدافها لأنه يرتبط بشكل مباشر بطبيعة المجتمع ، فالتيارات الإسلامية و المعربة و دعاة المحافظة يحاول أن يحترم مبادئهم و التيارات الليبرالية و المفرنسة و التي تميل إلى نماذج المجتمعات الغربية هي الأخرى تحاول ذلك.

[1]- المرجع السابق ، ص 123/122.

<< يأتي الأمر رقم 05-02 المعدل و المتمم للقانون رقم 84-11 المؤرخ في 09 يونيو 1984م المتضمن قانون الأسرة في موعده ليجسد واحدا من الالتزامات الكبرى التي التزم بها رئيس الجمهورية من اجل ترقية الخلية العائلية عموما و وضعية المرأة على وجه الخصوص.

أهم التعديلات المكرسة بمقتضى هذا النص تشمل على وجه الخصوص :

توحيد سن الزواج بتسعة عشر(19) سنة (المادة 07) ، إخضاع تعدد الزوجات لعدة شروط منها الرضا المسبق للزوجة أو الزوجات ، و كذا ترخيص رئيس المحكمة الذي يتولى التأكد من حصول التراضي و كذا النظر في أسباب الزواج و أهلية الزوج و قدرته على ضمان العدل و استيفاء الشروط الضرورية للحياة الزوجية (المادة 08) ، اعتبار رضا الزوجين الركن الأساسي في عقد الزواج إذ لا ينعقد بدونه (المادة 09)، استعادة التوازن في الحقوق و الواجبات بين الزوجين (المادة 36) ، حق الزوجين أن يشترطا في عقد الزواج أو في عقد رسمي لاحق كل الشروط التي يريانها ضرورية، شرط أن لا تتنافى مع أحكام هذا القانون (المادة 19) ، إلزام الزوج في حالة الطلاق على ضمان السكن لأبنائه القصر الذين تستند حضانتهم لامهم أو بدل إيجار (أجرة سكن لائق) (المادة 72) كما منحت الولاية للأم الحاضنة للأطفال في حالة غياب الزوج أو حصول مانع يحول دون ممارسة ولايته أو بوفاته كما أن القانون الجديد منح للمرأة الحق في استقلالية ذمتها المالية عن زوجها ، طلب التطليق لأسباب وجيهة ذكرت على وجه الحصر ضمن القانون المعدل كما تضمن القانون حق الزوجة في أن تخالع نفسها دون موافقة زوجها ، لكن بمقابل مالي>>[1] شمل التعديل الذي وضع لقانون الأسرة تحديد سن الزواج و هو الأمر الذي لم يرد سابقا لأنه كان يحدد سن الزواج بالنضج و البلوغ و إخضاع مسألة تعدد الزوجات لشروط تمثلت في الحصول على رضا الزوجة السابقة و إلا موافقة رئيس المحكمة الذي ينظر في أسباب التعدد ، كما التأكيد على رضا الطرفين في الزواج و تحديد الشروط التي يتفقان عليها مسبقا ، كما وردت فيه تعديل مهم يتعلق بحفظ حقوق الزوجة المطلقة في توفير سكن لها و لأبنائها ، و حتى التصرف في المال في غياب الزوج ، و حق طلب

[1] - www.google.com .w.majalah-droit.ici.St.07ouet 2012, vu 06/02/2013, 21 :35,p08.

التطليق في حالة توفر أسباب شرعية ما يلاحظ في هذا التعديل أنه حفظ مجموعة حقوق اجتماعي أسرية للمرأة مقارنة بالماضي لكنه كذلك تعارض في تعديلاته مع الشريعة الإسلامية مثل مسالة تقييد حق تعدد الزوجات.

<< عرف المشرع الجزائري الزواج بأنه : (عقد يتم بين رجل و امرأة على الوجه الشرعي) المادة 04 من قانون الأسرة الجزائري 1984م ، و قد ورد تعريف الزواج في قانون الأسرة الجديد 2005م في المادة الرابعة بأن : (الزواج عقد رضائي يتم بين رجل و امرأة على الوجه الشرعي ، من أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة و الرحمة و التعاون و إحصان الزوجين و المحافظة على الأنساب >>[1] فالزواج في قانون الأسرة باعتباره عقدا تترتب عليه شروط و مسؤوليات ، و هو شرعي أي يستند إلى مرجعية دينية إسلامية و هدفه الأساسي هو تكوين أسرة مبنية على أسس مادية و معنوية و أخلاقية.

<< لقد شهدت مسألة الولاية على المرأة في الزواج نقاشا حادا و طويلا بين مختلف المعنيين بالموضوع من رجال قانون و فقهاء الشرع و جمعيات نسوية متعددة الوجهات ، و جاءت المواد المتعلقة بمسألة الولي معدلة للمادة (11) من قانون 1984م و التي تنص على أن يتولى زواج المرأة وليها و هو أبوها ، فاحد أقاربها الأولين ، و القاضي ولي من لا ولي له . و عدلت بالمادة (11) التي صيغت على النحو التالي : تعقد المرأة الراشدة زواجها بحضور وليها و هو أبوها أو أحد أقاربها أو أي شخص آخر تختاره ، دون الإخلال بأحكام المادة السابعة من هذا القانون .

لقد منع المشرع الجزائري الولي - مهما كانت درجته - من أن يجبر من في ولايته من النساء ، سواء كانت المرأة بكرا أو ثيبا ، و اقتصر المنع على القاصرة دون الرشيدة البالغة التي خول لها المشرع حق إنشاء العقد بنفسها و بالتالي استبعاد مسالة الإجبار من عقدها>>[2].

أصبحت مسالة الولي امرأ ثانويا ، يشترط حضوره دون أن نأخذ موقفه على أنه أمر أساسي في مسألة الزواج.

[1]- عبدالقادر داوودي ، الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية ، دار البصائر ، الجزائر ، 2007 ، ص 23.
[2]- نفس المرجع ، ص 118.

<< مادام دور الولي قد قلص إلى الحد الذي جعل منه أمرا شكليا و لا حاجة لموافقته و لا إلى حضوره العقد مع التوسع في معنى الولي الذي أصبح يشمل حتى الأجانب من البشر ، فان المشرع لم يكن بحاجة إلى الكلام عن عضل الولي و منعه ، بل بات الولي الشرعي هو المعضول بمنعه من ممارسة حقه الشرعي في الولاية>>[1] إذا فالولي أصبح بدون دور محوري و أساسي في عقد القران بل حضوره شكلي ، و هذه المسالة تتخالف مع الشريعة الإسلامية من ناحية المضمون في مسألة دور الولي في الزواج .

<< جاء في المادة 14 من قانون الأسرة : الصداق هو ما يدفع نحلة للزوجة من نقود أو غيرها ، من كل ما هو مباح شرعا ، و هو ملك لها تتصرف فيه كما تشاء>>[2] الصداق هو من الحقوق الأساسية التي ضمنت للمرأة في الشريعة الإسلامية ، و أخذ بها المشرع الجزائري ، كمسألة أساسية في ضمان الحقوق الأساسية للمرأة من الناحية الاجتماعية.

<< جاء في المادة 15 : يحدد الصداق في العقد سواء كان معجلا أو مؤجلا ، في حالة عدم تحديد قيمة الصداق تستحق الزوجة صداق المثل ، هذه المادة عدلت ما ورد في قانون 1984م الذي كان ينص على وجوب التحديد في العقد ، و لم يوجب في القانون الجديد على الطرفين تحديد المهر ، و لذلك نص على أن الزوجة تستحق مهر المثل عند عدم التحديد ... و في تسمية المهر عند العقد مراعاة لمصلحة المرأة و حفظا لحقوقها المالية و دفع لأسباب الخلاف ، لان الصداق إذا حدد فقد تقرر و ثبت حقا للمرأة سواء تم الدخول بها أو لم يتم ، كما لو حدثت وفاة أو طلاق ، فان للمرأة كل المال أو شطره كما سنرى ، بخلاف ما لو يحدد أصلا>>[3].

الإجراءات التفصيلية في مسألة حق الصداق للمرأة تطرقت إليها الشريعة الإسلامية و المشرع الجزائري الذي استند إليها في قانون الأسرة ، و ما يترتب عليها في حالات فسخ عقود الزواج أو الخطبة و تعويض الطرف المتضرر.

[1]- نفس المرجع ، ص 132.
[2]نفس المرجع ، ص132.
[3]- المرجع السابق ، ص 145.

<< تقدير المهر في قانون الأسرة الجزائري : المادة 16 تستحق الزوجة الصداق كاملا بالدخول أو بوفاة الزوج و تستحق نصفه عقد الطلاق قبل الدخول>>[1] حدد قانون الأسرة الأوجه التي تستفيد فيها المرأة من المهر كحق كفله لها الشرع الإسلامي أولا ثم قانون الأسرة ثانيا حيث أنها تحصل عليه كاملا عند الدخول أو وفاة الزوج في كلا الحالتين (الدخول أو قبل الدخول) و نصفه عند الطلاق قبل الدخول.

<< لقد جاء في المادة 08 : يسمح بالزواج بأكثر من زوجة واحدة في حدود الشريعة الإسلامية متى وجد المبرر الشرعي و توفرت نية العدل. يجب على الزوج إخبار الزوجة السابقة و المرأة التي يقبل على الزواج بها و أن يقدم طلب الترخيص بالزواج إلى رئيس المحكمة لمكان مسكن الزوجية. يمكن لرئيس المحكمة أن يرخص بالزواج الجديد إذا تأكد من موافقتهما و أثبت الزواج المبرر الشرعي و قدرته على توفير العدد و الشروط الضرورية للحياة الزوجية>>[2] ، هنا نلاحظ تعارضا بين قانون الأسرة و الشريعة الإسلامية خاصة بعد تعديله حيث أن الشريعة الإسلامية لا تلزم الزواج تسريحا أو موافقة من الزوجة أو المحكمة ليتزوج ثانيا أو ثالثا أو رابعا ، في حين قانون الأسرة أقر ذلك.

<< المادة 48 مع مراعاة أحكام المادة 49 أدناه يحل عقد الزواج بالطلاق الذي يتم بإرادة الزوج ، أو بتراضي الزوجين أو بطلب من الزوجة في حدود ما ورد في المادتين 53-54 من هذا القانون>>[3] و حفظ قانون الأسرة للزوجة حقها في مسألة الطلاق في حالة لم تكن هي من طلبته ، أما إذا كانت هي الطرف الذي يطلب الطلاق أو الخلع فلا تستفيد من أي حقوق.

<< لم يتناول المشرع الجزائري مسألة الطلاق الثلاث إلا في المادة 51 التي جاء فيها أنه : لا يمكن أن يراجع الرجل من طلقها ثلاث مرات متتالية إلا بعد أن تتزوج غيره و تطلق منه أو يموت عنها بعد البناء>>[4].

<< جاء في المادة 54 أنه : يجوز للزوجة دون موافقة الزوج أن تخالع نفسها بمقابل مالي.

---

[1]- نفس المرجع ، ص 155.
[2]- المرجع السابق ، ص 191.
[3]- نفس المرجع ، 262.
[4]- نفس المرجع ، ص 297.

إذا لم يتفق الزوجان على المقابل المالي للخلع يحكم القاضي بما لا يتجاوز قيمة الصداق المثل وقت صدور الحكم>>[1].

1-2-: دراسة قانونية لمشاركة المرأة السياسية.

1-2-3: الحقوق السياسية للمرأة في الدستور الجزائري.

نتطرق إلى الحقوق السياسية الأساسية في الدساتير الجزائرية منذ الاستقلال أي في دساتير (1963 م، 1976 م، 1989 م، 1996 م) وتعديل نوفمبر 2008 م، حيث ورد في دستور 1963 م في الجزء المتعلق بالحقوق الأساسية في المادّة 12: "لكل المواطنين من الجنسين نفس الحقوق ونفس الواجبات"2، وهذا يوضح أنّ الدستور الأوّل لجزائر ما بعد الاستقلال حدّد وبوضوح أنّ لكل المواطنين من كلا الجنسين نفس الحقوق ونفس الواجبات من دون استثناء مبني على التمييز الجنسي، وكذلك المادّة 13: "لكل مواطن استكمل 19 عاما من عمره حق التصويت" فدّم هذا الدّستور حق التصويت في الانتخابات لكل الجنسين فلم يحدّد جنس واحد، حيث ذكر لكل "مواطن" أي أن يكون ذكرا أو أنثى، أمّا في دستور 1976 م ورد في الجزء المتعلق بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن وهو الفصل السابع نجد المادّة 33: "تضمن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطنين كل المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، يلغي كل تمييز قائم على أحكام مسبقة تتعلق بالجنس أو العرق أو الحرفة".[3]

المادّة 44: "يضمن الدّستور كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية"4 على عكس دستور 1963 م الذي لم يرد فيه الشيء الكثير حول حقوق الاجتماعية والسياسية، فدستور 1976 م تضمن مواد تطرقت إلى الحريات والحقوق الأساسية من حيث ضمان المساواة في الحقوق ومنع أي تمييز يكون مبني على الجنس أي بين الرجال والنساء والعرق والحرفة، هذا في المادّة (39) كما تضمنت المادّة (44) من نفس الدّستور أنّ كل الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية محفوظة ومضمونة للمرأة

[1]- المرجع السابق، ص 341.
[2] - موسى بودهان، الدساتير الجزائرية، كليك للنشر، الجزائر، سنة 2008 م، ص 26.
[3]- نفس المرجع، ص 26.
[4]- المرجع السابق ، ص 45.

الجزائرية، وهذا نص صريح وواضح لكنه لم يفصل أكثر فيما هي هذه الحقوق التي ذكرها.

المادّة 81: "على المرأة أن تشارك كامل المشاركة في التسيير الاشتراكي والتنمية"[1]، أمّا في هذه المادّة فقد أراد المشرع تفصيل الحقوق السياسية للمرأة في إضافة مشاركتها في التشييد الاشتراكي والتنمية لكن لا يعتبر هذا توضيح كافي، ويبقى في إطار الخطابات الشعوبية لتلك الفترة حيث يسوده الغموض وعدم التحديد لهذه الحقوق والواجبات التي تطالب المرأة بها وتقدّم إليها.

أمّا دستور 1989 م كان أكثر تفتحا ومراعاة لحقوق المرأة لأنّه دستور جاء ليقدّم دعما لمسائل الحريات والحقوق الاجتماعية والسياسية، وأيضا هو يكمل ما جاء في الدساتير السابقة، ويضيف عليها أمورا أخرى لأنّه جاء بعد ضغوط اجتماعية وسياسية تمثلت في احتجاجات 1988 م.

ولدينا في الفصل الرابع الخاص بالحريات والحقوق في المادّة 28: "كل المواطنين سواسية أمام القانون ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي"[2].

هذه المادّة موجودة في دستور 1976 م وتؤكد على المساواة الاجتماعية أمام القانون وهذا ما يمنع فيه أي تمييز على أساس العرق أو الجنس وهو ما يهمّنا أي المساواة بين الرجال والنساء وأضيف إليها المولد والرأي.

إذن فالنساء في الجزائر لم تتمكن من التواجد كفاعلات في المجتمع المدني نظرا لظروف تتعلق بضمانات لبيئة اجتماعية وسياسية مساعدة، وكذلك عدم وجود نظام ديمقراطي حقيقي يضمن لها حقوقها، والنظام الانتخابي الجزائري حسب دستور 1996 م لا يساعد على تشجيع العنصر النسوي للتواجد بنسب معتبرة في المجالس المنتخبة حتى مع رفع وتحديد نسبة معينة للنساء في القوائم، إلا أنّ النظام الانتخابي ومسائل أخرى تتعلق بتواجد النساء في الأحزاب وهياكلها وإشكالية ترتيبها تطرح كحقائق أيضا أمامها.

[1]- نفس المرجع ، ص 49.
[2]- نفس المرجع، ص 77.

"الدستور الجزائري ومن خلال المادّة 29 التي تنص على المساواة بين الرجال والنساء ولكن في الواقع هذا القانون بعيد عن التطبيق وهذا ما يجسده غياب النساء عن الساحة السياسية، وهذا الغياب للتمثيل النسوي ليس بسبب قلة كفاءتهن كما يذهب إليه البعض، ولكن يعود إلى ثقافتنا وعاداتنا وتقاليدنا ورغبة الرجال في السيطرة ليس التأهيل والكفاءة من نقائص المرأة، ولكن حب السيطرة عند الرجل من تهمشها ووضعه لقوانين تخدمه.

رئيس الجمهورية وجد الحل بمراجعة للدستور وتعديله للمادّة (23) حيث أضاف إليها توضيحات جديدة: "المواطنين متساوون أمام القانون ولا يوجد أي تمييز بينهم على أساس المولد أو العرق أو الجنس أو الفكر، أو في ظروف واعتبارات شخصية أو اجتماعية".[1]

المادّة 31 مكرر: "تعمل الدّولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة"[2]، في الشطر الثاني من المادّة يضيف المشرع أن الدّولة تأخذ على عاتقها مسؤولية ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تواجدها في المجالس المنتخبة، لكن هذه المادّة لم ترفق بآليات قانونية توضح ذلك في قانون الانتخابات.

بالإضافة إلى المادّة 50 التي تذكر أنّ: "لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية أن يَنتخب ويُنتخب"[3]فهذه المادّة جاءت لتوضح المساواة بين الجنسين في مسألة المشاركة السياسية في الانتخاب وبالتالي فالمرأة الجزائرية معنية بصفة عينية للمشاركة في انتخاب من يمثلها في المجالس وكذلك رئيس الجمهورية وليس لأحد الحق في مصادرة حقها في الانتخاب.

"فالدستور الجزائري المؤرخ في 28 نوفمبر 1996 م تضمن القليل من التدابير حول طريقة التصويت في الانتخابات، نصت المادّة (02) والفقرة (01) على: "يكون الاقتراع عاما ومباشرا وسريا" وحدّدت المادّة (05) شروطا مفروضة تتعلق بالناخب

[1]- Nabila AMIR , (article-el watan) Dossier : absence de représentativité de la femme dans les institutions « système des quotas et un pas, même s'il est discriminatoire », Algérie, Jeudi 08 mars 2013, P 03.

[2]- المرجع السابق، ص 109.

[3]- نفس المرجع، ص 112.

فطرق التصويت في الجزائر تضمنت أسلوبين: التصويت بالأغلبية والتصويت على القائمة، فالنوع الأوّل يعني انتخاب رئيس الجمهورية والنوع الثاني من التصويت يعني كل العمليات الانتخابية الأخرى كالانتخابات التشريعية وانتخابات المجالس الشعبية الولائية والبلدية، نستنتج من هذا الأمر أنّ نظام التمثيل النسبي الذي يلائم بعض النساء، ونفي بلدان أخرى لم يؤثر على مستوى وصول النساء إلى المناصب الانتخابية، ولا يمكن لهذه الطريقة في الاقتراع أن تنجح في تمكين المرأة من العمل السياسي فعلا إلا إذا انتظمت هذه الفئة الاجتماعية بشكل كاف للاستفادة من مزايا هذا النوع من الانتخاب، كما للأنظمة الانتخابية تأثير على مشاركة المرأة السياسية، فإنّ للطبيعة المستقلة لعمل المنظمات النسائية تأثير على مدى مشاركة المرأة في العمل السياسي فعندما تكون المنظمات النسائية مستقلة يكون انخراط النساء الطوعي في هذه الجمعيات محدودا لعدّة اعتبارات تعود في أهمها إلى صعوبة العمل الجمعوي المستقل والمخاطرة في بيئة غير ديمقراطية بصفة عامّة"[1].

أمّا المادّة 30: "تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية"[2]، وتأتي هذه المادّة لتوضح أنّ مؤسسات الدّولة يجب عليها ضمان المساواة بين المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات، وجاءت بصياغة جديدة هي: "تفتح شخصية الإنسان" أي ضمان التفتح في الذهنيات داخل المجتمع اتجاه مسألة المساواة، وكذلك إزالة العقبات التي تحوّل دون المشاركة الفعلية في كل المجالات لكل فئات المجتمع بما فيها النساء.

في المادّة 31 نجد ما يلي: "الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة، وتكون تراثا مشتركا بين جميع الجزائريين والجزائريات واجبهم أن ينقلوه من جيل إلى جيل كي يحافظوا على سلامته وعدم انتهاك حرمته"[3]، تشير هذه المادّة إلى أمر هام هو أنّ الحرّيات والحقوق المضمونة في الدّستور لكل المواطنين والمواطنات تعتبر تراثا مشتركا يجب حمايته ونقله من جيل إلى جيل، أي أنّ الدستور يحفظ هذه الحقوق وينقلها إلى الأجيال، وكما قلنا أنّ هذه الحرّيات والحقوق هي خاصّة بكلا الجنسين من دون تمييز.

[1]- فاطمة بودرهم، (مقال) تمكين المرأة الجزائرية من العمل السياسي، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد الحادي عشر، 2006 م، ص 102.
[2]- المرجع السابق، ص 77.
[3]- نفس المرجع ، ص 77.

أمّا دستور 1996 م فقد جاء في فترة حرجة وخاصّة من تاريخ الجزائر وهي الأزمة الأمنية والسياسية التي تعرفها الدّولة، ولهذا يحاول تأكيد مسائل ركز عليها دستور 1989 م وإضافة أمور أخرى تتعلق بالحريات والحقوق، فمثلا مسألة الحقوق السياسية للنساء موضوع دراستنا جاء فيه إضافة للمادّة 31 التي تقول: "تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

2-1 : دراسة قانونية للمشاركة المرأة السياسية للمرأة .

4-2-1 : الحقوق السياسية للمرأة في قوانين الانتخابات الجزائرية.

قانون الانتخاب هو مصدر تشريعي يهدف إلى تنظيم العملية الانتخابية و توضيح إطارها القانوني ، سواء في ما يخص عمليات التسجيل أو الترشح أو الأمور التنظيمية للعملية الانتخابية في حد ذاتها و كذلك يوضح الحقوق القانونية لمن لهم الحق في الانتخابات حسب السن و الأهلية الجنس و قانون الانتخاب له مرجعية دستورية تحدد مواده و تضبطها بشكل واضح . و هذا القانون يوضح حقوق المرأة و واجباتها في العملية الانتخابية كمنتخبة و منتخبة أي أن كان لها الحق في التصويت مباشرة أو بوكالة و إن كان لها حق الترشح في القوائم و ما هي شروط الترشح و مستواه و غير ذلك من الأمور التنظيمية ، و قانون الانتخابات في الجزائر تأثر بالتغيرات السياسية و الاجتماعية على حد سواء ، فالتحولات السياسية بعد الاستقلال غيرت من نظرة المشرع في مسألة مشاركة المرأة في السياسة فالمرأة كانت تشارك بطريقة غير مباشرة بالتصويت في الكثير من الأحيان أي يمكن لزوجها أو والدها أو أخيها أن يصوت مكانها و بعدها أصبح من حقها أو لزوما عليها التصويت و لا يمكن لأحد أن يصوت مكانها ، و أما عن حقها في المشاركة في الانتخابات كمترشحة في القوائم لم تكن هناك آليات و ضمانات لرفع مشاركتها في الانتخابات حتى إصدار قانون تحديد نسبة لها في القوائم سنة 2012.

<< الفصل الأول : المشاركة السياسية للمرأة :

المرجع : الأمر 97-07 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق ل 06 مارس سنة 1997 يتضمن القانون العضوي المتعلق بقانون الانتخابات.

المادة 05: يعد ناخبا كل جزائري و جزائرية بلغ من العمر ثماني عشر (18) سنة كاملة يوم الاقتراع و كان متمتعا بحقوقه المدنية و السياسية ، و لم يوجد في إحدى حالات فقدان الأهلية المحددة في التشريع المعمول به.

المادة 08: التسجيل في القوائم الانتخابية إجباري بالنسبة لكل مواطن و مواطنة تتوفر في كل منهما الشروط المطلوبة قانونا.

المادة 09: يجب على كل الجزائريين و الجزائريات المتمتعين بحقوقهم المدنية و السياسية و الذين لم يسبق لهم التسجيل في قائمة انتخابية أن يطلبوا تسجيلهم>>[1].

حدد قانون الانتخابات لسنة 1997 مجموعة الشروط المتعلقة بحقوق المواطن في الانتخاب في ما يتعلق بمسألة السن و الجنس و التمتع بالحقوق المدنية و السياسية ، و منها المساواة في الانتخاب بين الرجل و المرأة حسب المادة 05 ، 08 ، 09 و بالتالي أصبح حق الانتخاب فرديا و حقا ممتلكا و شخصيا لكل مواطن مهما كان جنسه و ليس للرجل الحق في مصادرة هذا الحق بالنسبة لزوجته أو أخته أو أي من أقاربه النساء .

<< في بحث عن مكانة المرأة و خصوصا تمثيلها بنسبة معينة "" الكوطا "" في الانتخابات في العالم ، يساهم في توضيح المقررين نساء و رجال في السياسة نقاشات مختلفة ، طلب مني زملاء و أصدقاء سياسيين حول ما هي "" الكوطا "" المناسبة في الجزائر لكي تكون مناسبة لتمثيل المرأة في السياسة هل هي الموضوعة من طرف القانون أم "" الكوطا "" الخاصة بكل حزب ،رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، اتخذ مبدأ تعديل الدستور (المادة 31 مكرر) لتعطي للمرأة تمثيل أكثر ، تطبيق هذه المادة تقتضي قانون عضوي يعدل الامرية رقم 97-07 بتاريخ 06 مارس 1997 التي تحمل القانون العضوي المتعلق بالنظام الانتخابي (رقم 12 06 مارس 1997) و الذي أضاف قانون عضوي ينص على : يجب على القوائم الانتخابية للمرشحين للانتخابات السياسية (مجالس محلية ، و المجلس الوطني) أن لا تحمل أكثر من 75% من المرشحين من نفس الجنس>>[2]، هذا القانون العضوي جاء لكي يقدم نظاما أقرب إلى نظام الحصص ، حيث أنه حدد نسبة لكلا الجنسين ، لكي يحقق عدم احتكار أي جنس لهذه القوائم ، بالتالي تعتبر هذه الخطوة ايجابية في بداية تطبيق نظام الحصص.

[1] وحيدة بورغدة بلعطار ، المرأة في التشريع الوطني ، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة ، الجزائر 2009 ، ص 27.

[2] Dr.ahmed kettab , article (quota des fammes en algerie) , w.google.com, visite le 20/06/2013 ,18 :35, p 01.

<< المشكل الرئيسي المطروح من طرف العديد من الأشخاص المتعلق بنظام الحصص "" الكوطا "" النسائية في انتخابات النواب ، حيث ننس المهم ، و هو أن نعرف كيف يكون للمرأة "" الكوطا "" ... يجب أن نقرأ الدستور في روحه و ليس في الكلمات ، فيما يخص "" الكوطا ""، لان الروح ، الهدف و الإرادة السياسية و التمثيل المتساوي يكون في كل المستويات و هياكل المؤسسات الجزائرية وليس فقط على مستوى المجالس المنتخبة>>[1] .

ينطلق الباحث من فكرة أن الإشكال أللذي نواجهه في مسألة الحصص أو قانون الكوطا يتعلق بفهمنا العميق لهذا الإجراء التشريعي والسياسي لكي نصل إلى تفعيله بشكل مناسب ويطرح انتخابات النواب كمثال يوضح إن نظام الكوطا لم يكن له فاعلية في تطبيقه ويصبح كإجراء غير جدي ويرجع ذلك إلى عدم فهمنا للدستور في روحه واكتفائنا بالكلمات وهذا راجع لإلى اهتمامنا بتطبيق نظام الحصص في مستويات دون أخرى أي في المؤسسات التشريعية والمحلية المنتخبة دون السلطة التنفيذية.

<<نظام الكوطا إذا لم يطبق بشكل صحيح يمكن أن يعطينا حالة من اللامساواة فالمبدأ أن يعطينا ، نساء أكثر ، تساءا ذات كفاءة و فعالات و لهم مؤهلات مساوية أو تتجاوز تلك التي عند الرجال ، "" الكوطا "" للنساء هي حقيقية و يمكن أن تثبت بالقانون ، الذي يحدد حدا أدنى للنساء لكن الأحزاب يمكنها أن تقوم لأكثر من ذلك في حدود هذا الحد الأدنى و تحديد إجراءات محددة لمجموعة خصائص تحدد المترشحات (عدد المناضلات ، نوع الانتخاب ، المستوى الدراسي ، الكفاءات ، السن ، البرنامج ...)>>[2].

تحديد نسبة معينة لضمان مشاركة سياسية نسوية ، هو إجراء قانوني و سياسي يمثل خطوة جيدة نحو تحسين وضع المرأة في السياسة ، لكنه يعتبر غير كافي بل و في الكثير من الأحيان قد يأتي بنتائج عكسية أي أنه يمكنه أن يشوه صورة مشاركة النساء و

[1] المرجع السابق ، ص 02.
[2] نفس المرجع، ص 03.

تبدوا بأنها سلبية و ضارة ، و هذا إذا لم يتبعه مجموعة من الإجراءات العلمية الحزبية بتحديد شروط لهذه النسبة للنساء اللاتي ينوين الترشح.

ربما يجب أكثر توضيح أنماط الكوطا النسائية التي تم تطبيقها في العديد من دول العالم.

<< يعتبر موضوع الكوطا النسائية من المواضيع السياسية و الدستورية الحديثة التي لم تستقر بشأنها بعد ، أعراف متأصلة في القدم ، إذ تذكر إحدى الدراسات أن هناك اليوم أكثر من 90 دولة في العالم تطبق نظام الكوطا على أساس "" النوع الاجتماعي "" ، أي الجنس في تشكيل برلماناتها الوطنية ، و قد أقرتها بواسطة تعديلات طرأت إما على دساتيرها و إما على قوانينها الانتخابية أو من خلال تعديل الأنظمة الحزبية لديها ، في كل الأحوال ، إن آلية عمل الكوطا ليست واحدة في كل الدول>>[1].

<< و مهما يكن من أمر تنوع طرف تنفيذ الكوطا النسائية و تعدد أنماطها من دولة إلى أخرى فان من الممكن حصرها في نمطين هامين : الأول نمط الكوطا الإلزامية في تشكيل المجلس النيابي ... و النمط الثاني ، هو نمط الكوطا الحزبية بأشكالها المتنوعة .

أ- **الكوطا الإلزامية في تكوين المجلس النيابي :** و هو النمط الذي شاع استعماله في بعض البلدان النامية ، من أجل تجاوز المعوقات التي تحول عمليا دون وصول المرأة إلى سدة المسؤولية السياسية و مواقع صنع القرار السياسي.

و هذا النمط يعني تخصيص حصة معينة للنساء من مجموع المقاعد المكونة للمجلس التمثيلي بطريقة إلزامية.

يمكن للكوطا الإلزامية أن تأخذ أحد الشكلين الآتيين:

[1] هنا صوفي عبدتاحي ، الكوطا النيابية النسائية (مقال) ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، رقم24 ، لبنان ، سنة 2009 ، ص 50.

1- **الكوطا المغلقة :** و هي تعني عدم السماح للمرأة بأن تترشح عن أي مقعد نيابي تختاره بمحض إرادتها ، إن لم يكن من ضمن المقاعد المخصصة في الكوطا.

2- **الكوطا المفتوحة :** تعني أن المرأة الراغبة في الترشح ، ملء الحرية في الاختيار بين أمرين ، فإما أن تترشح عن طريق المقاعد المخصصة لها ضمن الكوطا ، و أما أن تترشح عن المقاعد الأخرى ، أي غير المشمولة بالكوطا ، جنبا إلى جنب مع الرجل>>[1] ، في هذا الشكل من الكوطا ن تكون الدولة هي الطرف الذي يفرض بصفة إلزامية على الأحزاب و تشكيلات البرلمان تخصيص حصص محددة من اجل الحصول على حصة معينة داخل المجلس النيابي.

<<ب- الكوطا الحزبية : يجري إتباع هذا النمط من الكوطا على الأغلب في البلدان المتقدمة العريقة في ديمقراطيتها ، و التي تتواجد فيها أحزاب سياسية قوية و قادرة على تداول السلطة فيما بينها عن طريق الانتخابات ... إذن مع إدراك الأحزاب السياسية ، و خصوصا في البلدان المتقدمة ، مدى ثقل حجم المعوقات الثقافية و الاجتماعية ، بدأ التفكير الجدي في نهج سياسات و اتخاذ إجراءات استثنائية . كفيلة بدفع دور المرأة السياسي دفعا قويا إلى الأمام و على أساسه ، أقرت بعض الأحزاب و البرلمانات و الحكومات للمرأة حصتها في التمثيل الحزبي و النيابي وفق نماذج عملية مختلفة ، برزت على النحو الآتي :

- الكوطا الطوعية على صعيد الهيكلة الداخلية للحزب : و معناها أن يقوم الحزب السياسي طواعية ، و بمحض إرادته الحرة ، بتغيير هيكلته الداخلية بما يتيح إشراك المرأة في إشغال المناصب القيادية فيه ، و ذلك عبر تعديل نظامه الداخلي ، من أجل النص على اعتماد حصة محددة للنساء في قياداته العليا.

- الكوطا الطوعية على صعيد لوائح الترشيح الحزبية : و هي تعني أن يلتزم الحزب ، طواعية و بمبادرة منه ، باعتماد كوطا محددة للنساء في قائمة ترشيحاته الانتخابية ، إلى جانب مرشحيه الآخرين من الذكور .

[1] المرجع السابق ، ص 51-52-53.

- **الكوطا الإلزامية على صعيد تشكيل لوائح الترشيح الحزبية:** و هي عبارة عن تدبير تدخلي من جانب الدولة ، يقضي بإلزام الأحزاب باعتماد كوطا معينة للنساء .

- **الكوطا التحفيزية :** تأخذ فرنسا بنظام الكوطا المخصصة على أساس المناصفة ، ذلك استنادا إلى القانون الصادر في حزيران /يونيو 2000، المعروف باسم قانون المناصفة ، و بمقتضى هذا القانون ، و بمقتضى هذا القانون ، يتبع المشرع الفرنسي نمطا خاصا في إلزام الأحزاب تطبيق العدالة في اختيار مرشحيه من بين الذكور و الإناث>>[1].

بالنسبة للكوطا الحزبية بنوعيها أي على مستوى الهيكلة الداخلية للحزب أو على مستوى تشكيل لوائح الترشيحات ، فهذا النوع كما سبق الذكر أنه يوجد في الدول المتقدمة و العريقة في الديمقراطية و هو السبب واحد نظرا لأنها ليست إلزامية و هي على مستوى الأحزاب و لا تفرض من السلطة العليا بل تترك للأحزاب حرية التصرف في تحديد كوطتها بنفسها سواء على مستوى الهياكل و إحداث التوازن بين الجنسين في المستويات الهيكلية السفلى و العليا داخل الحزب، أو على مستوى الترشيحات الحزبية في المواعيد الانتخابية.

أما في النوع الثاني من هذا الشكل حيث تكون الكوتا إلزامية من طرف الدولة على الأحزاب ليس لرفع نسبتها في المجالس النيابية كما في الكوطا الإلزامية في تكوين المجالس، بل على مستوى لوائح الترشيحات الحزبية في الانتخابات و نجد هذا النموذج في الجزائر مع قانون الكوطا لسنة 2012 الذي حدد نسبة أو حصة محددة بـ 30 % تفرض على الأحزاب عند تشكيلها لقوائمها الانتخابية، و الجزائر لم تلجأ من قبل إلى تجريب النماذج و الإشكال السابقة، بل اختارت هذا الشكل دون مراعاة اعتبارات اجتماعية و سياسية هامة، تتعلق بعضها بطبيعة الأحزاب الموجودة في الساحة السياسية، من حيث التركيبة البشرية والهيكلية التنظيمية و لا من حيث توجهاتها السياسية، و أخرى تتعلق بطبيعة و ظروف و ذهنيات المجتمعات المحلية الداخلية ووضعية المرأة الاجتماعية أصلا فيها.

[1] المرجع السابق ، ص 54-55-56.

<< الدولة وضعت لخدمة و تحسين الحقوق السياسية للمرأة رفع فرص تمثيلها في المجالس المنتخبة هذه المادة في الدستور تم توضيحها بقانون عضوي ، و هو مشروع قانون يوسع من حضوض تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة ، و ينص على إلزامية حضور المرأة في القوائم الانتخابية ، بصفة إلزامية ، حيث لا يقل حضورها عن ثلث العدد الإجمالي في القائمة ، و إلا سوف يتم رفض القائمة ككل>>[1] .

فتدخل الدولة في الحياة الحزبية و السياسية ، محاولة تدعيم الحضور النسوي في السياسة عبر قانون يحدد نسبة للنساء ، و يلزم الأحزاب باحترام هذه الكوطا و إلا تحرم من المشاركة في الانتخاب ، و بالتالي تضع هذه الأحزاب في حالة حرجة في حالة عدم و جود عدد كافي من النساء الراغبات في الترشح.

<< لكي يتم مواجهة النقص في ترشيحات المرأة في المناطق الريفية ، أين النساء لا يشاركن في السياسة ، حدد القانون أو مشروع القانون ، حدا لتطبيق هذا النظام في انتخابات المجلس الشعبي الوطني ، و المجلس الشعبي الولائي و البلدي ، الذي يمثل أكثر من 20.000 ساكن >>[2].

فالإشكال طرح حول صعوبة إيجاد نسبة كافية للنساء الموجودات أصلا في الأحزاب و اللاتي يمكنهن الدخول إلى المعترك الانتخابي ، فتم تحديد هذه النسبة وفقا لعدد السكان في كل بلدية .

<< قانون الانتخابات الجديد ، يرى فيه البعض أن الكوطا النسائية تمثل أمر سلبي : مجالس منتخبة أقل كفاءة ، احترام أقل للنساء المنتخبات للكوطا ، و هم ليسوا ممثلين ، الكوطا تحد من حرية الاختيار عند الناخبين و الناخبات ، لان المرأة تنتخب لأنها امرأة و ليس لأفكارها و مؤهلاتها >>[3]. تختلف النظرة لهذا القانون في المجتمع ، فهناك من يرى أنه يخلف أثر سلبي في ما يخص خلق مجالس منتخبة غير مؤهلة و تفتقد إلى

[1] - nabila amir, dossier(journal el Wantan) absence de représentativité de la femme dans les institutions , el Wantan , jeudi 08 mars , 2012 , p03.

[2]- نفس المرجع ، ص 03.

[3]- نفس المرجع ، ص 10.

الكفاءة اللازمة ، كما يصف العديد من الصحفيين و المحللين و السياسيين البرلمان الحالي . بالإضافة إلى التقليل من احترام المرأة المنتخبة ، و أن هؤلاء النساء ليسوا ممثلين جيدين للشعب ، و بالتالي هناك سلبيات في هذا القانون حسب هذه النظرة كما أن هذا القانون يمكنه الحد من حرية الاختيار للناخبين و هذا لأنه يفرض نسبة معينة للنساء يمكنها تقديم الكم على حساب النوع .

خلاصة

في قراءتنا لقانون الأسرة ، لاحظنا أن هذا القانون مازال يتعامل مع مسائل تقليدية جدا في هذا الجانب رغم أن المجتمع تطور و تغير و الأسرة الجزائرية هي أيضا تتعامل مع وضع و معطيات اجتماعية جديدة ، تتعلق بمسائل كدور للمرأة أكثر في الحياة العامة و في الفضاء العام ، و في الاقتصاد و السياسة ، أكثر مما كانت عليه سابقا ، فالمجتمع الجزائري بين مبادئ محافظة ، و تيارات جذب خارجية و داخلية تغيره نحو نماذج معاصرة ، لذلك فقانون الأسرة الجزائري مازال جامدا في مضمونه و روحه .

أما عن قانون الانتخابات فمن خلال مساره لم يتعامل بشكل ايجابي مع مسألة تفعيل مشاركة المرأة في السياسة ، فلم يقدم للمرأة أدنى حقوقها السياسية و هي التصويت ، فكانت تصوت بوكالة الزوج و الأب و الأخ ، و لكن في السنوات الأخيرة هناك تغير في تعامله مع هذه المسألة ، خاصة في قانون الكوطا الذي حدد نسبة لمشاركتهن .

الدستور الجزائري من جهته ، كأول مرجعية قانونية في أي نظام تشريعي عرف تطورا تاريخيا تدريجيا في مسألة الحقوق الاجتماعية و السياسية للمرأة فدستور 1963م قدم حقوقا اجتماعية و سياسية ، ليست كثيرة مقارنة بدستور 1976م الذي تطرق بشكل مباشر لتحقيق المساواة بين الجنسين ، و جاء دستور 1989م لكي يقدم حقوقا سياسية أكثر للمرأة تزامنا مع الانفتاح السياسي و التعددية الحزبية . و لكن الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر حالت دون ذلك، و جاء دستور 1996م و تعديل 2008م لكي يكملا دفع عجلة تحسين مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية و السياسية.

الفصل الثاني

2-1-المرأة الجزائرية في الفضاء العام و الخاص أي خصوصية؟

2-2-المرأة بين المشاركة السياسية و الضوابط الاجتماعية

مقدمة الفصل الثاني :

من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى جانبين هامين في الدراسة تتعلق الأولى بوضع المرأة في الفضاء الخاص و العام و ذلك بتحديد وضعها في المنزل وداخل الأسرة في علاقتها بكل مكونات هذا الفضاء مع عائلتها مع أبنائها و زوجها و كذا بوضعها في الفضاء العام أي في مجال التعليم و العمل و مدى تفوقها في مسارها التعليمي و اندماجها في عالم الشغل و كذا نشاطها الاجتماعي بشكل عام ، و نخلص في آخر المبحث الأولإلى مدى تأثير واقع المرأة في فضائها الخاص على اندماجها في الفضاء العام و ما هي الصعوبات و العراقيل التي تعيق المرأة على تكيفها بشكل طبيعي مع الفضاء العام ، و هل تستطيع التوفيق بينهما .

أما في المبحث الثاني لهذا الفصل فهو يدخل في صلب الدراسة من الناحية النظرية حيث نتطرق إلى المشاركة السياسية للمرأة و الضوابط الاجتماعية و نحاول معرفة ما إذا كانت هذه الضوابط تشكل عائق أمام هذه المشاركة النسوية في السياسة أم العكس و لذلك قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب رئيسية حيث يتطرق المطلب الأول إلى وضعية المرأة داخل الأحزاب في فترتي الأحادية و التعددية و تطور مسار مشاركتها مع كل فترات مسارها التاريخي ، ثم في المطلب الثاني نتطرق إلى مكانة و دور المرأة في الانتخابات خاصة في التعددية و كيف شاركت المرأة فيها .

أما المطلب الأخير فنتطرق فيه إلى الإصلاحات السياسية التي قام بها النظام السياسي بالجزائر في الفترة الأخيرة و أهمها قانون الانتخابات أو ما يعرف بقانون الكوطا و كيف يمكن للخصوصية الاجتماعية الجزائرية أن تتعامل معه.

و بالتالي فهذا الفصل نحاول من خلاله تقديم مقاربة نظرية سوسيوسياسية عن وضع المرأة أولا في المجتمع ككل من خلال مستويين عام و خاص ثم الانتقال إلى وضعها في المجتمع السياسي و مشاركتها الحزبية و الانتخابية و كذلك تأثير الإصلاحات السياسية خاصة قانون الكوطا على وضعيتها السياسية و الاجتماعية .

1-2 : المرأة الجزائرية في الفضاء العام و الخاص أي خصوصية ؟.

1-1-2 : المرأة في الفضاء الخاص .

يعتبر الفضاء الخاص إطارا مكانيا اجتماعيا يتميز عن المجال أو الفضاء العام بكونه مستقل و مغلق و خفي أي ليس ظاهرا كما هو الحال بالنسبة للفضاء العام ، و في كل مجتمع و حضارة خصوصية لهذا الفضاء فهو أكثر تأثرا بطبيعة البنية الاجتماعية و الثقافية للمجتمع ، كما هو يخضع لضوابط أخلاقية و اجتماعية أكثر من الفضاء الآخر ، و هذا لا يعني أنه منعزل عن الفضاء العام بل على العكس هو يتأثر بالنشاط الاجتماعي في الخارج و بالتغيير الاجتماعي ، إلا أن المنزل له خصوصية في المجتمع ، و الأسرة ككيان اجتماعي لها نظامها الخاص و المرأة كجزء من هذا الفضاء ، و التي قد يمكن أن تعتبر جزء عضوي في المجال المكاني لهذا الفضاء في المخيال الشعبي الاجتماعي في العالم العربي عموما و في الجزائر خصوصا و يظهر و يتجلى هذا في السلوكيات اليومية الاجتماعية و الممارسات الأسرية في المجتمع الجزائري و أيضا في الثقافة الشفوية الشعبية <<كما يبدوا جليا من العنوان ، فان البحث يقوم على عنصرين أساسيين " الدار و المرأة " في إطارهما المقدس و الدنيوي في منظور الثقافة الشفوية الشعبية و التي وحدتهما لتشكل منهما فضاء رمزيا واحدا متميزا ثقافيا و اجتماعيا فإذا كان الفضاء بصورة عامة يعني المكان ، المحيط ، الرقعة الجغرافية التي تحتوي الحركات و الأشياء ، و إذا كانت الدار شكلا فضائيا جغرافيا و هندسيا و ثقافيا و اجتماعيا متميزا بتميز الإنسان الذي بناه تلبية لرغبته المعاشية ، فان الثقافية قد فجرت هذه الحدود المفهوماتية لتكسب العنصرين دلالات ثقافية و اجتماعية جديدة تحكمت فيها صورة المرأة و مكانتها ضمن منظور خاضع بطابع فكري و عقائدي و إيديولوجي محلي ... و من اجل تبيان ذلك حاولنا محاورة مجموعات من الخطابات الشعبية الشفوية التي يرددها الرجال ... سنقتصر على متن من النصوص. ذات الشيوع و الانتشار في الثقافة الشفوية الرجولية أي لا تمارس قولا و مقالة إلا في المحيط أو الفضاء الرجولي – الذكوري ذي التفكير التصارعي ، رجل ≠امرأة ، ذكورة ≠أنوثة .

و لتكن الخطابات التالية :

الدار غايبين أو في صيغة المفرد	الدار غايبة
الدار مرضى	الدار مريضة
الدار غاضبين	الدار غاضبة
الدار مسافرين	الدار مسافرة

لعل ما يميز هذه الخطابات ، و التحامها حول البؤرة الدلالية "" الدار "" التي لم تعد مقصودة لذاتها كفضاء جغرافي هندسي جامد ، فلقد حركتها المخيلة الشعبية و أخرجتها من طابعها الأصلي محررة إياها من تلك الوظيفة الاجتماعية التي تأسست من أجلها أصلا ، لتبعث فيها الروح و تدخلها ضمن إطار جديد قريب الصلة من الإطارالإنساني ، فأصبحت "" الدار "" في المخيلة الشفوية تتغيب ، تمرض ، تغضب و تسافر ... الخ قد يفهم منذ بداية سماع هذه الخطابات أن فضاء "" الدار "" تحرك ضمن منظومة فكرية شعبية مميزة ثقافة و إيديولوجية ليحل محل المرأة – الزوجة التي أصبح البوح بها باسمها ضمن المنظومة نفسها ذات الاتجاه الرجولي الذكوري ، عارا و ممنوعا بالنسبة للرجل الذي صنع لنفسه فضاء فكريا تسيره و تتحكم فيه "" أنا الذكر "" تحكما مطلقا مقصية بذلك ""أنت المخاطبة""<<[1]من خلال ما ذكر يتبين تجسيد الصيغة التغييبية لكل ما فيه إشارة للمرأة كزوجة في الفضاء المنزلي و يتم تعويضه بصفات مادية محضة مرتبطة بالمنزل كصفة الدار أو إشارات غيبية كـ" هما " و هي طريقة تبين صفة المحافظة و تفادي ذكر المرأة في المخيال الذكوري الذي تجسد في الثقافة الشفوية اليومية عند الرجال .

<<إن هذه الخطابات اللغوية ليست بريئة و ليست مجانية أو عديمة المرجعية الحضارية و التاريخية فهي محملة بدلالات ثقافية و اجتماعية و إيديولوجية وليدة المخيلة

[1]- سعيدي محمد " الدار – المرأة" رمزية الفضاء بين المقدس و الدنيوي في الثقافة الشعبية ، مجلة انسانيات ، عدد 02 ، خريف 1997م ، مركز البحث في الانتروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية ، الجزائر ، 1997 ، ص 08/07

الشعبية المحلية و صورتها و مفهومها للمرأة و الدار ، و قد يظهر ذلك جليا من خلال ما تكشف عنه البنية السطحية و العميقة للمحور الدلالي " الدار – المرأة " .

أ- **المستوى السطحي :** تربط المرأة بفضاء الدار أكثر من علاقة ، حيث أصبحت كل واحدة امتداد لأخرى في المخيلة الشعبية (العادات و التقاليد و المعتقدات) والتي بحكمها أصبحت المرأة عنصرا لا يتحرك إلا في الدار ، فضائها الوحيد بامتياز و الذي يحتوي على أكبر قسم من وقتها إن لم نقل كله ، فلقد أصبحت المرأة تستدعي فضاء الدار ، و فضاء الدار يستدعي المرأة ، كما تعكس المرأة فضاء الدار و فضاء الدار يعكس المرأة .

ب- **المستوى العميق :** قد تلتقي المرأة و الدار في طابع الأنوثة بكل ما تحمله من دلالات نفسية و ثقافية و اجتماعية بالنسبة للرجل ، و قد يظهر ذلك جليا في ذلك التوازي الدلالي و الرمزي الذي صنعه الرجل في مخيلته الشعورية و اللاشعورية.

-لقد لعب مبدأ التوازي الدلالي و الرمزي دورا مهما في مخيلة الرجل الذي لم يتريث في وضع الدار مكانة المرأة على مستوى الممارسات القولية حيث يستعير من أجل الإشارة إلى زوجته (الاستعارة كإجراء بلاغي رمزي) الدار لغة و مصطلحا ليقول ما يريد قوله عنها أو حولها لقد فجرت المخيلة الرجولية – الذكورية الحدود الجغرافية و الهندسية الجامدة لفضاء الدار و جمدت الحدود البشرية المتحركة للمرأة ، و بين تحريك الجامد و تجميد المتحرك ، استطاع التفكير الشعبي الرجولي تأسيس فضاء واحد مميز من الناحية النفسية و الاجتماعية و الثقافية حيث تحولت الدار إلى جسد يحس الرجل بنبضاته>>[1]فهذه الخطابات اللغوية و التي تعود إلى قناعات اجتماعية يجسدها مخيال شعبي له مرجعيات ثقافية و اجتماعية محلية أي طبيعية نظرة المجتمع للمرأة ككل و ليس مقتصرا على أفراد بل هي نتاج توجه اجتماعي و كذلك ثقافي نتيجة ترسبات ثقافية في المجتمع الجزائري بالإضافة كذلك إلى الإيديولوجية التي جسدها النظام السياسي بعد الاستقلال و جذرها في المجتمع بالنظر للمرأة على أنها مرتبطة بالمنزل و الفضاء

[1]-المرجع السابق ، ص 9 - 10.

الخاص و كل ما تحتويه من عناصر تتناسب و طبيعتها كامرأة و أنثى لا يمكن أن تتواجد في الفضاء العام على الأقل بنسب كبيرة .

من جهة أخرى أن المرأة كذلك أصبحت مقتنعة أكثر بهذا التوجه داخل المجتمع و أن دورها هو في منزلها ، فرغم التحولات الاجتماعية في المجتمع الجزائري إلى أنه من الصعب القضاء على هذه المسلمات الاجتماعية خاصة في المجتمعات المحلية الداخلية و المناطق النائية مقارنة بالمدن الشمالية الساحلية و الكبرى منها .

<<فالدار امتداد و حضور للمرأة في مخيلة الرجل خارج الفضاء العائلي و أمام الآخر أي الأجنبي عن العائلة . إن فضاء الدار ليس فضاء جامدا في المخيلة الشعبية ، و إنما هو جملة من العلامات و الدلالات ، تحمل بين طياتها مفهوم الأنوثة كما تتصورها المخيلة الذكورية المحلية ، و قد تكتسب الدار بعدا ثقافيا و اجتماعيا و نفسيا يتجاوز الشكل البنائي الظاهر ، فالدار هي المرأة ، و هي فضاءها المحتوم ، فهي صوتها الممنوع و الخفي ، المحرم ، الذي لا يحتمل الجلاء و الظهور أو البوح به علانية.... لقد ظلت الدار – المرأة لصيقة بعض المظاهر الثقافية و الاجتماعية و الأخلاقية التي قدسها التفكير الشعبي : كالعار – الخديعة – الحياء- الشرف – الجنس – الإنجاب – الحياة . فالدار – المرأة فضاءان مقدسان أو لنقل فضاء واحد مقدس يحميه الرجل و يحتمي به حماية لكيانه الثقافي و الاجتماعي و لوجوديته الإنسانية و الإيديولوجية**>>**[1]يرتبط تواجد المرأة في الفضاء الخاص و ارتباطها به ، بقيم و قواعد اجتماعية يعتبرها الرجل حدود أخلاقية له و هي الشرف و الحياء و الجنس و بالتالي تكتسي لديه طابعا مقدسا.

<<و لا يمكن لهذه الثورة في المعرفة أن تكون من نتائج على صعيد الممارسة و خصوصا في تصور الاستراتيجيات المعدة لتبديل الحال الراهنة لعلاقة القوة المادية و الرمزية بين الجنسين . و إذا كان صحيحا أن مبدأ تأبيد علاقة الهيمنة هذه لا يكمن حقيقة

[1]-المرجع السابق ، ص 10-11.

– أو على أي حال أساسا – في واحدة من أكثر الأمكنة وضوحا لممارستها ، أي داخل الوحدة المنزلية التي ركزت عليها بعض الخطب النسوية كل أنظارها >>[1].

بيار بورديو يتطرق إلى مسألة الهيمنة الذكورية في أحد المجتمعات الأوربية و هي فرنسا ، و يربط الثورة المعرفية و ما يمكنها من أحداث تغييرات على مستوى الممارسات الاجتماعية و الإستراتيجية التي تترتب عنها لتغيير الذهنيات الاجتماعية المتعلقة بالقوة المادية و الرمزية في العلاقة بين الجنسين ، و أن علاقة الهيمنة كانت تتصف بالتأبيد على حد قوله أي حتمية أبدية في المجتمع ، و أن هذه العلاقة تتجسد و تتضح أكثر في الوحدة المنزلية أي في الفضاء الخاص .

<< و في شكل مبادئ رؤية تقسيم تؤدي إلى تصنيف كل أشياء العالم و كل الممارسات بحسب تمييزات تختل في التعارض بين المذكر و المؤنث ، و يرجع إلى الرجال لكونهم يقعون من جانب الخارج و الرسمي و العمومي و القانون ، و الجاف و الأعلى و المتقطع ، انجاز كل الأعمال المختصرة و الخطيرة و المذهلة إلى قطيعات في مجرى الأحداث ، كذبح ثور و الحرث و الحصاد ، من دون الحديث عن القتل أو الحرب، و على العكس من ذلك ، و لأن النساء لكونهم يقعن من جانب الداخل و الرطب و الأسفل و المنحنى و المتصل – يعهد إليهن بكل الأعمال المنزلية أي الخاصة و المخبأة لا بل اللامرئية أو المخجلة كرعاية الأطفال و الحيوانات ، و كذلك كل الأعمال الخارجية التي أعطاها لهن العقل الأسطوري ، أي الأعمال (مثل العزف أو البستنة) التي لها صلة بالماء و العشب و الأخضر و الحليب و الحطب ، و بشكل خاص الأعمال الأكثر قذارة و الأكثر رتابة و الأكثر وضاعة >>[2].

تقسيم المهام و العمل داخل المنزل بين الجنس يخضع لمعايير تتعلق أكثر بالطبيعة الجسدية من حيث القوة و الضعف حيث أن المهام التي تعتمد على القوة الجسدية و المادية تسند إلى الرجال أما الأخرى ترتبط بالضعف و الليونة فهي للنساء ، لكن هناك معيار آخر هو الترتيب التفاضلي للرجل على النساء فهناك أولوية و تفضيل للرجل بحيث يكون

[1]-(ترجمة) سلمان قعفراني ، بيار بورديو، الهيمنة الذكورية ، المنظمة العربية للترجمة بيروت ن لبنان ، 2002، ص 19.
[2]-المرجع السابق ، ص 55-56.

مؤهلا بحكم أنه رجل للقيام بمهام معينة تعتبر أحسن من المهام الأخرى ، و هذا وفقا لمنطق الهيمنة الذكورية السائد.

<<إن قوة النظام الذكوري تترآى فيه أمر يستغني عن التبرير ذلك أن الرؤية مركزية الذكورة تفرض نفسها كأنها محايدة ، و أنها ليست بحاجة إلى أن تعلن عن نفسها في خطب تهدف إلى شرعنتها و النظام الاجتماعي يشتغل باعتباره آلة رمزية هائلة تصبوا إلى المصادقة على الهيمنة الذكورية التي يتأسس عليها ، أنها التقسيم الجنسي للعمل و التوزيع الصارم جدا للنشاطات الممنوحة لكل واحد من الجنسين لمكانه و زمنه و أدواته ، أنها في بنية الفضاء مع التعارض بين مكان التجمع ، أو السوق المخصصة للرجال ، و المنزل المخصص للنساء ، أو التناقض داخل المنزل بين القسم الذكوري مع الموقد ، و الزريبة و الماء و الخضار مع القسم الأنثوي وهي أيضا بنية الزمن ، يوما ، سنة زراعية أو دورة حياة مع فترات القطيعة الذكورية و فترات الحمل الأنثوية الطويلة>>[1]، أصبحت النظرة المجتمعية للهيمنة الذكورية ، أمرا حتميا لا يحتاج إلى أن نبرره أو نوضحه ، بناءا على أنه من المسلمات التي يفرضها واقع اجتماعي له مرجعيات ثقافية و اجتماعية خاصة تعطي للرجال أولوية و أسبقية تعطيها له النظام الاجتماعي.

<< فوضع الأسرة النووية كلية وضع انحرافي من منظور الثقافة الأبوية التي لها كقاعدة اجتماعية العائلة الممتدة ، و استقلالها يهدد وجود هاته الثقافة نفسها ، لذا تعبأ كل المواد من أجل مواجهة هذا الوضع الجديد من تفضيل الزواج الداخلي ، إلى مراقبة سلوكات أفراد الأسرة النووية لدى مطابقتها لمعاييرها ، إلى تحديد مجالات عمل المرأة خارج المنزل ، بل إلى إعادة إنتاج العائلة الممتدة من هاته الأسرة النووية نفسها ، مع ما يفترض ذلك من نمط تربوي أبوي و لوبشكل " مخفف " عن السابق لقد افترضنا أن الأسرة النونية تعيش زمنين متناقضين (أبوية ، زوجية) بشكل متراكب و في نفس الوقت نضيف هنا تفصيلا آخر حسب هاته الفرضية الانثروبولوجية هو أن الزمنية الأبوية هي

[1]- المرجع السابق ، ص 27.

المحدد في المستوى الأخير لوتيرة الحياة الاجتماعية للأسرة النووية >>[1] التغيرات في بنية و شكل الأسرة في الجزائر لم يغير من الذهنية و السلوك الموجود داخلها من حيث وجود ثقافة أبوية تفرض نمط سلطوي ذكوري . و تبعية المرأة للرجل في شؤونها الخاصة و الأسرية بما يشمل عملها داخل المنزل ، رغم أن هذا التغيير من الأسرة النووية و الممتدة قد أحدث تعديلا خفيفا في بعض المعايير المتحكمة في الأسرة و هو ما أدى إلى ظهور تناقض في السلطة داخل الأسرة بين "" الأبوية "" و "" الزوجية "" ألا أنه بشكل عام مازال الوضع لم يتغير.

<< أما إذا كانت المرأة تعمل فالضغط عليها أكبر ليس بسبب اليوم المزدوج كما يقال la double journée و إنما لأنها ابتعدت عن النموذج العائلي التقليدي بخطوات ، فهي تعيش "" مستقلة "" في أسرة نووية تخرج من البيت و تعمل في أماكن مختلطة و توكل تربية أطفالها لإحدى قريباتها أو خادمة البيت بعبارة أخرى تدفع المرأة العاملة ربة الأسرة النووية ضريبة نفسية بسبب وضعها المختلف عن النموذج التقليدي للمرأة زمن القرية ، و هذا ما يجعلها تحاول إثبات تمسكها بهذا النموذج كلما أتيحت لها الفرصة ، خاصة في المناسبات (ميلاد ، ختان ، زواج ، وفاة ، عيد ، مرض ....)>>[2] مع تغيير واقع الأسرة نسبيا ، تعيش المرأة الجزائرية أزمة داخل المجتمع في كونها تعمل و تجتهد لإبقاء التوازن بين بيئتها الأسرية و الفضاء العام الذي اقتحمته بعد التغير في المجتمع و تحسن مستواها التعليمي ، و بالتالي فهي وسط تضارب و صراع اجتماعي بين المجتمع و الأسرة التقليدية التي مازالت قائمة في نواحي و أشكال عديدة من الممارسة الاجتماعية و بين نظرة و نموذج حداثي و عصري داخل الأسرة و المجتمع تحاول أن تتمسك به و تثبت أنه لا يتعارض و أدوارها التقليدية في الأسرة و المجتمع .

<<ينشأ الأفراد في إطار ثقافي يحدد منذ ولادتهم أطر حياتهم المستقبلية ، من خلال وضع تعريف لما يتوقع منهم أن يفعلوه ، و ذلك بناءا على انتمائهم لجنس معين ، و بناءا على هذه الحقيقة المتعلقة بالمنظومة و التي تحدد طبيعة التنشئة الاجتماعية ، يتم قولبة

[1]-سيدي محمد محمدي ، الديناميكيات الاسرية في الجزائر ، مسألة الاسرة النووية (دراسة ميدانية بمنطقة شتوان ، تلمسان) ، رسالة ماجستير ، جامعة وهران ، 2006 ، ص 79.

[2] -نفس المرجع، ص 64.

أدوار الأفراد على أنماط محددة مسبقا ، و هذا ما يدفع الكثير من الباحثين إلى اعتبار توزيع الأدوار الاجتماعية يخضع في الأساس لدوافع ثقافية ، و القليل منها ذو جذور بيولوجية ... فمن لحظة الولادة يتلقى الذكور رعاية مختلفة عن الإناث ، فبناء على المواصفات الفيزيولوجية التي يتميز بها عن الأنثى يحدد له المجتمع مسبقا مكانة و أدوار خاصة به ، هذه الخبرات التي يتلقاها الطفل في مراحله الأولى ستنعكس على مواطن كثيرة في شخصية في المراحل اللاحقة ، خاصة فيما يخص المكانة و السلطة و اتخاذ القرار ، في المقابل من ذلك تتلقى الأنثى تنشئة مختلفة عن التي يتلقاها الذكر ، فالأسرة تسخر كل طاقاتها لإعداد الأنثى للحياة المستقبلية كزوجة و هذا ما نلمسه من تلقين الأسرة للفتاة للآداب الأنثوية مثل الاحتشام و عدم الابتعاد عن المنزل ، تعلم الطبخ و الخياطة و رعاية الأطفال>>[1].

<<تراجع الفروقات بين الجنسين في المجتمع إلى خلفيات ثقافية مرتبطة بالتنشئة الاجتماعية و التربوية داخل الأسرة و في المدرسة و المجتمع التي تميز بين شكل مخصص للذكور بناءا على نظرة بيولوجية و فيزيولوجية و دينية شرعية و اجتماعية (عادات و تقاليد) و أخرى للإناث ، و هو ما يفرض أدوارا لكل جنس .

و الملاحظ هو أنه رغم ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة المتزوجة ، إلا أن الذهنية التقليدية المتعلقة بأدوار الرجل و المرأة مازالت متعلقة بها ، و لا زالت القيم و المعايير المتعلقة بهذا الشأن قوة القهر و الإلزام ، لكن الظروف الاقتصادية التي تعيشها أحيانا الأسرة ، و التي تؤدي أحيانا إلى تعطلها عن أداء وظائفها تدفع بعض عناصر هذه الأسرة (الزوج أو الزوجين) لجعل الأدوار أكثر مرونة و قابلة للأخذ و الرد من بقاء النسق العائلي و أداء وظائفه لذلك مازالت المرأة (الزوجة) محتفظة بدورها التقليدي و لا تزال عليه إلا في حالة ضرورية تكون في مصلحة كل الأسرة ... يتضح من خلال الجدول أن الزوجة (المرأة) مازالت تنظر للبيت على أنه المجال الحقيقي و المثالي للمرأة ، و هو المجال الذي بإمكانها أن تحقق فيه ذاتها ، حيث تقوم بأدوارها الواقعية تمثل 33.33% في

[1]-بن العموي يوسف ، توزيع الادوار داخل العائلة الجزائرية النووية (دراسة ميدانية لعدد من الاسر على مستوى ولاية بومرداس) رسالة ماجستير ، جامهة الجزائر ، 2008-2009 ، ص 58.

حين الذين بدون أن الأسرة التي تكون فيها المرأة تعمل عملا لا يأخذ الكثير من وقتها تمثل 58.34% أما الذين يتبنون الاختيار الذي تكون فيها المرأة (الزوجة) تعمل بأخذ جل وقتها تمثل نسبة 08.33%>>[1] في المجتمع الجزائري تحاول المرأة الحفاظ على دورها التقليدي في الأسرة لأنها تجسد مكانتها الاجتماعية فيه ، و في نفس الوقت هي تتطلع إلى أدوار خارج إطار فضائها الخاص ، و هذا في شتى مجالات الفضاء العام من دراسة و تعليم إلى العمل و النشاط الاجتماعي ، و تحاول أن توافق بين أدوارها خارج المنزل و داخله.

<< تصبح معالجة الوضع الدوني للمرأة صعبة عندما تقتطع هي – نتيجة التنشئة الاجتماعية – بدونيتها ، و بأن قدرتها و استعداداتها محدودة مقارنة بالرجل ، فتعارض بنفسها أي تغيير يلحق أدوارها في نطاق الأسرة أو خارجها ، لان ذلك في نظرها ، من شأنه أن يصدع النظام الاجتماعي الجزائري ككل>>[2]نظرة المرأة لنفسها في المجتمع، خاصة فيما يتعلق بفضائه الخاص و تقسيم الأدوار فيه ، على أنها أدنى من الرجل و لا يمكنها أن تقوم بكل الأدوار ، تعطي للنظرة الذكورية المهيمنة شرعية أكثر ، و تأكد أنها حقيقة كذلك بما أنها ترى ذلك في ذاتها .

[1]-المرجع السابق ، ص 81/80.
[2]-نفس المرجع ، ص 92.

1-2 :المرأة الجزائرية في الفضاء العام و الخاص أي خصوصية

2-1-2 : المرأة في الفضاء العام.

الفضاء العام باعتباره المجال الاجتماعي الأوسع و الذي يشمل كل أشكال النشاط الاجتماعي و ميادينه سواء المتعلقة بالعمل و التعليم و الخدمات و منظمات المجتمع المدني و المجتمع السياسي و الفن و الرياضة و السياحة و الأعمال الحرة و التجارة و غيرها ، كان و لفترة زمنية طويلة جدا قبل و بعد الاستقلال حكرا على الرجال ، بدأ يعرف نوعا من الاستقلالية النسبية للجنس الآخر في الولوج و الممارسة ، و عرف خاصة في السنوات الأخيرة أي بداية القرن الحادي و العشرين نوعا من الاندماج التدريجي للنساء فيه خاصة و أن الفتاة الجزائرية حققت نتائج جد ايجابية في التعليم و حصلت على درجات عالية في التعليم العالي و بالتالي حققت نسبا معتبرة في التأهيل العلمي ، مما سمح لها بدخول عالم الشغل و النجاح فيه.

<<و ستحاول هذه الدراسة الكشف عن الصعوبات التي تلاقيها المرأة الجزائرية في ولوج الفضاء العام ، لتكون أكثر حضورا على مستوى مراكز القرار ، كجزء من النخبة بمختلف أنواعها السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية ، فالملاحظ أنه و رغم النتائج الهامة التي حققتها المرأة على مستوى الاستفادة من التعليم في وقت قصير نسبيا ، فإنها لازالت مبعدة عن مراكز القرار و ليست حاضرة على مستوى الفضاءات العامة و داخل المؤسسات الاجتماعية و السياسية المختلفة ، كالأحزاب السياسية و النقابات باستثناء الجمعيات جزئيا. وضع تؤكده نسبة حضور المرأة الجزائرية على مستوى الهيئة التشريعية و الحكومات و داخل مراكز القرار في مؤسسات عالم الشغل كذلك بفرعيه العام و الخاص>>[1].

عاشت المرأة لسنوات تناقضا في حياتها الاجتماعية بين النجاح الدراسي و التهميش في عالم الشغل و السياسة ، و ذلك نظرا لتلك النظرة و المعاملة الرجولية التي كانت

[1]-ناصر جابي ، لماذا تأخر الربيع الجزائري ، منشورات الشهاب ، الجزائر ،2012، ص191، 192.

تحتقرها و تقلص من أدوارها في المجتمع ، و كذلك حضورها الضعيف في مراكز صناعة القرار في السلطة التنفيذية و التشريعية .

<<في آخر سنة جامعية للوجود الفرنسي بالجزائر (1961/1960) لم يكن مسجلا في جامعة الجزائر إلا 1145 طالبا جزائريا مسلما من مجموع 7248 (18.01%) طالبا ، لا تمثل الطالبات من مجموعة إلا 172 طالبة ... تفيد المعطيات الكمية المتوفرة ، أن نسبة البنات في أول سنة للاستقلال لم تكن تتجاوز 36% من مجموع المسجلين في المرحلة الابتدائية من التعليم 28% في المرحلة المتوسطة.في حين لم تتجاوز 22% في المرحلة الثانوية ، تحسن أكيد يمكن أن نلاحظه بعد ذلك في هذه النسب التي تشير إلى استفادة البنات من التعليم العام بكل مستوياته ، فقد وصلت نسبة حضور البنات في سنة 1999 الى46 % في المرحلة الابتدائية 48% في المرحلة المتوسطة ، لتصل في أكثر من نصف المتمدرسين في المرحلة الثانوية 56% نسب نجدها في اتجاه نفس التحسن في سنة 2008 أين وصلت نسبة البنات إلى 47%من مجموع تلاميذ الابتدائي و 49% في المرحلة المتوسطة 58% في المرحلة الثانوية . لم تستفد بنات المدن الكبرى و المتوسطة فقط من انتشار التعليم ، بل تم تعميمه للمناطق الريفية رغم الضعف الذي لا يزال يلاحظ على مستوى بعض المناطق من التراب الوطني ، كما هو حال في المناطق الجبلية و الصحراوية الفقيرة ، رغم هذه الملاحظة فان ما يمكن قوله أن البنت التي لا تمثل أغلبية ديمغرافية على مستوى فئة السن هذه أصبحت تمثل أغلبية داخل مؤسسات التعليم الثانوي منذ نهاية التسعينات من القرن الماضي>>[1]، تحسن وجود المرأة في التعليم الذي يعتبر أحد أوجه النشاط في الفضاء العام و الذي يعتبر مصدر التأهيل الأول لدخول مجال العمل و السياسة ، و هذا بعد الاستقلال مقارنة بالفترة الاستعمارية حيث أن عددهن لم يتجاوز قبل الاستقلال 172 طالبة ، في حين تزايدت نسبهن ففي السنة الأولى للاستقلال كانت نسبتهن 36% في المستوى الابتدائي و 28% في المرحلة المتوسطة و 22% في الثانوي لتقفز هذه النسبة إلى 46% في الابتدائي و 48% في المتوسط و أكثر من نصف المتمدرسين بنسبة 56% في الثانوي و هذه نقلة نوعية و هامة جدا في سنة 1999 ، فقد

[1]-المرجع السابق ، ص 194،195.

أصبحت البنات تشكلن نصف المتعلمين و هو تحسن ملحوظ و يوضح التغيير الكبير في ذهنية الجزائريين بعد عدة سنوات من الاستقلال حول مسألة تعليم البنات ، و بالتالي دخولهن بقوة إلى التعليم و تحسن مستواهم مقارنة بالذكور . و هذا ليس فقط في المدن الكبرى بل حتى في المدن الداخلية و المناطق الجنوبية حيث تحسن وضع تعلم البنات كثيرا .

<<مؤشرات إحصائية عديدة لا يمكن تفسيرها إلا بتلك الإستراتيجية التي اعتمدتها البنت الجزائرية في استعمالها الكبير للمدرسة كوسيلة تغيير للمواقع الممنوحة لها داخل المجتمع الجزائري بقيمه التقليدية و المحافظة . عكس الولد الذي يبدأ الابتعاد عن المدرسة خلال نفس فترة السن ، بعد اكتشافه النشاطات الاقتصادية المربحة التي تقترحها عليه المدينة و القطاع غير الرسمي الذي زادت نسبة حضوره في الجزائر بالمدن الكبرى تحديدا بعد قرار الانفتاح الاقتصادي في بداية التسعينيات ، اختلاف العلاقة بالمدرسة يؤدي إلى اختلاف في النتائج المتحصل عليها بين الأخ و الأخت داخل نفس الأسرة و الوسط الاجتماعي>>[1]وضع المرأة أو البنت تجاه التعليم تحسن كثيرا في سنوات الثمانينات و التسعينات مقارنة بما قبلها ، و رغم الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر إلا أن الإناث أثبتن حضورهن في مختلف مستويات التعليم كما و نوعا مقارنة بالذكور الذين تراجع مستواهم كذلك لظروف اجتماعية و اقتصادية فرضت عليهم البحث عن فرص عمل خارج إطار المدرسة.

<<نجاحات تحققها البنت بفعل إستراتيجية الالتصاق بالمدرسة و استعمالها كوسيلة تغيير لمواقعها ، لا تعني البتة انعدام العوائق أمامها ، فالكثير من الدراسات الحديثة تثبت على سبيل المثال ، أن محتويات الكتاب المدرسي لازالت تعيد إنتاج بعض من صور المواقع التقليدية الممنوحة للمرأة في المجتمع الجزائري .... تتأكد النتائج التي تحققها البنات في مراحل التعليم المختلف على المستوى الجامعي ، بعد التوسع الذي عرفته المنظومة التعليمية على المستوى الوطني ، فقد انتقلت نسبة حضور البنات في الجامعة

[1]-المرجعالسابق،ص 196.

من 52% في سنة 1997 إلى ما يفوق 61% في سنة 2002 ، نسبة يمكن أن نتوقع أنها أكثر ارتفاعا في السنوات الأخيرة، رغم عدم توفرنا على إحصائيات رسمية تؤكدها حضور يتأكد على مستوى التعليم ما بعد التدرج ليس في العلوم الاجتماعية و الإنسانية المشهورة بتأنيثها ، بل في العلوم الدقيقة كذلك ، كما تبينه العديد من الإحصائيات الرسمية و الدراسات>>[1].

تفوق البنت في الدراسة ليس خاليا من العقبات التي تواجهها فالظروف الاجتماعية و النظرة الدونية لها في المجتمع لم تتغير نهائيا و جذريا بالإضافة إلى المنظومة التعليمية مازالت تعيد إنتاج مفاهيم حول الجنسين ترتبط بالمبادئ العامة للمجتمع التقليدي.كما أن البنات يحققن نتائج جيدة في التعليم العالي فانتقلت نسبة حضورهن من 52% في سنة 1997 إلى 62% في 2002 و تابعت حضورها العددي الذي أصبح أكثر من الذكور و أحسن أيضا من حيث النتائج المتحصل عليها و فرص الوصول إلى صفوف ما بعد التدرج أكثر عكس ما كان عليه الحال في سنوات الستينات و السبعينات و حتى بداية سنوات الثمانينات.

<<بحسب نتائج التعداد السكاني الخامس و الذي تم في أفريل 2008 ، فان تمدرس الإناث منتشر على نطاق واسع في جميع أنحاء الإقليم الوطني ، إن قراءة أخرى للأرقام تكشف أن هناك فتاة واحدة من بين عشرة تهرب من المدارس الابتدائية في المناطق الريفية ، خلال فترة الإرهاب ، بسبب الخوف من انتقام الجماعات الإسلامية المسلحة التي كانت قد حضرت تعليم الفتيات في عدة قرى هذا الوضع لم يتغير اليوم كثيرا ، و هذه المرة تستحضر العوامل الاقتصادية من أجل تفسير التمدرس الكبير للذكور مقارنة بالإناث . وفقا لهذا التعداد فان هذا التوجه أخذ في التغيير في المدارس الثانوية و في الجامعات ، إذ يدل على أن الإناث سيصبحن أكثر عددا بدأ بالمستويات الابتدائية وصولا إلى العالية ، أكثر من 1.3 أنثى مقابل ذكر واحد و قد تصل أحيانا إلى 1.5 بحسب المناطق و التخصصات . هذه البيانات الجديدة لم تنعكس بشكل لائق في عالم الشغل ، فالمنطق يفترض أن النساء سوف يشكلن أكثرية في عالم الشغل أيضا ، و هذا لم يتحقق

[1]-المرجع السابق ، ص 197.

في الواقع>>[1]. كان للأزمة الأمنية تأثير على مستوى تمدرس الإناث في الجزائر ، فكان العديد منهن يجبرن على ترك المدارس لخوفهن من تهديدات الجماعات المسلحة ، لكن بعد انتهاء هذه الأزمة أخذت نسب تواجد البنات في المدارس و في كل المستويات تتزايد باستمرار ، رغم أن الظروف الاقتصادية فرضت أن يتزايد عدد الذكور في المدارس باعتبار أن الرجل هو من له مسؤولية التكفل بالأسرة ، إلا أن هذه النظرة سرعان ما تغيرت و أصبح تعليم المرأة تزيد أهميته و أن المرأة سوف تقتحم عالم الشغل غير تحسين تعليمها و ذلك لمساندة الرجل في التكفل بالأسرة .

<<سمح تقلص دور الدولة الاقتصادي و الأزمة التي مرت بها المؤسسة العمومية نتيجة الخيارات الاقتصادية التي لم تبنيها ، للقطاع الخاص و القطاع غير الرسمي على وجه الخصوص بلعب دور كبير في دخول المرأة لسوق العمل حتى و أن لم تكن مؤهلة ، كما كان سائد ، بعد أن تنازلت العائلة الجزائرية عن شروطها إزاء عمل المرأة ، و تحت ضغط الأزمة الاقتصادية و التحول في العقليات الذي واكب مجمل التغييرات التي عرفها المجتمع الجزائري ، خلال هذه العقود من تاريخه المضطرب>>[2] . لا يمكن إنكار دور التغيير الاجتماعي الذي سببه اضطرابات اقتصادية و بالتالي هشاشة الوضع الاجتماعي للكثير من الأسر الجزائرية خاصة ذات الدخل الضعيف إلى بروز نوع من إلزامية مشاركة المرأة في العمل ، و حملها لمسؤوليات الأسرة المالية . و بالتالي تغيير في النظرة لمسألة عملها ، حتى في المناطق المعروفة بمحافظها.

<<الشرعية الكبيرة التي تمتعت بها البنت و هي تخرج إلى المدرسة لم تتوفر للمرأة و هي تحاول الخروج إلى العمل خارج المنزل ، فالمجتمع الجزائري بقيمه التقليدية و المحافظة التي لازالت ذات حضور قوي نسبيا ، لم تسمح للمرأة بالخروج إلى العمل إلا إذا كانت مؤهلة ، خروج مشروط جعل المرأة الجزائرية تختار بين قطاعات معينة للعمل و حضور ضعيف داخل عالم الشغل لا يعكس قوة حضورها داخل المنظومة التعليمية.

---

[1]- نصيرة سمارة ، مقال :المراة و السياسة في الجزائر ، مجلة : دراسات استراتيجية ، مركز البصيرة للبحوث ، الجزائر ، 2006 ، ص 137.

[2]- ناصر جابي ، لماذا تأخر الربيع الجزائري ، منشورات الشهاب ، الجزائر ، ص 193.

فرضية يمكن التأكد منها بسهولة نسبية بمجرد النظر إلى خصائص اليد العاملة النسوية في الجزائر و حجم حضورها الكمي ، كما يعكسه الجدول التالي :

تطور العمل النسوي :

النسبة	2000	2001	2006
نسبة العمل النسوي	%12.89	%14.18	%18.86

المصدر: http://www.ministere-famille.gov.dz

إذا ما قورن هذا الحضور بدول المغرب الأخرى فانه يؤكد الخصائص التي تميز سوق العمل النسوي في الجزائر بهذا الحجم الصغير و نوعية العمالة>>[1].

<<المعطيات الإحصائية حول عمل المرأة التي تخبرنا كذلك أن الجزائرية تشتغل أساسا عند رب عمل رئيس واحد هو الدولة كموظفة في الوظيف العمومي (97%) مما جعل ربع موظفي الدولة في الجزائر نساء . نسب تتأكد إذا عرفنا أن المرأة الجزائرية حاضرة بقوة في قطاع الخدمات كالصحة (58%) و التعليم (50%) و العدالة (35.3%)، قطاعات نشاط لا تمس ، على مستوى التصورات الاجتماعية السائدة ، بالمكانة التقليدية الممنوحة للمرأة ، كمربية و ممرضة و مساعدة للرجل في الإدارة و داخل قطاعات فرضت نفسها داخلها بقوة>>[2].

ذهاب النساء إلى العمل في القطاع العام و بالخصوص في الوظيف العمومي مرده طبيعة الأدوار التي مازالت تنسب إلى المرأة في المجتمع و هي أدوار تقليدية ترتبط بمكانة تقليدية تأخذ شرعيتها من ذهنيات اجتماعية لها علاقة بالمبادئ الاجتماعية متجذرة في نظام اجتماعي محافظ ، فالمرأة العاملة توجد بنسبة كبيرة جدا في قطاع الصحة و التعليم و هما مجالين ترتبط طبيعة العمل فيهما بتكوين المرأة الذهني و الاجتماعي و الأخلاقي و كذلك الفيزيولوجي في المنظور الاجتماعي.

[1]- المرجع السابق ، ص 198.
[2]- نفس المرجع ، ص 199.

<<فأربع نساء جزائريات من عشرة موجودات في سوق العمل في الثمانينات ، أي بعد عقدين من الاستقلال ، يملكن المستوى الجامعي ، و ثمان من عشر يملكن المستوى الثانوي ، مقابل امرأة واحدة من عشرة كانت أمية ، وضع معاكس تماما نجده في تونس خلال نفس فترة الثمانينات ، رغم المجهود المقارب الذي قامت به الجارة الشرقية للجزائر في مجال التعليم بصفة عامة و تعليم البنات ، حتى قبل استقلال الجزائر ، فـ 47.6% من النساء العاملات التونسيات كن أميات و ثلاث من أربعة يملكن المستوى الابتدائي ، في حين تملك امرأة واحدة من خمس المستوى الثانوي ، في المقابل لا تتجاوز نسبة صاحبات التعليم الجامعي واحدة من ثلاثين امرأة . رغم هذا التمايز في النوع ، فالجزائرية لازالت ضعيفة الحضور كميا بالمقارنة مع المرأة المغربية و التونسية ، كما تؤكد الأرقام الرسمية التي تقيس خصائص سوق العمل في الدول الثلاث ، بحيث سجلت المرأة التونسية نسبة حضور تقارب 25% من سوق العمل في سنة 2000 التي لم تسجل فيها الجزائرية إلا نسبة 14.8% في حين وصل حضور المرأة المغربية إلى حوالي 30% تقريبا في نفس الفترة مما يعني بداهة أن خروج المرأة في تونس و المغرب أكثر تنوعا من الحالة الجزائرية التي لازالت نسبيا تتميز بسوق عمالة نسوية أكثر نخبوية و تأهيلا>>[1]. تناقض واضح بين حالات مختلفة فالمرأة في الجزائر رغم تحسن مستواها التعليمي بشكل تصاعدي منذ الاستقلال لم تحظى بفرصة التواجد في عالم الشغل بالشكل المناسب ، مقارنة بالجارتين تونس و المغرب أين نجد العكس فالنساء هناك لم يحققن نجاحا كبيرا في التعليم مقارنة بالجزائر إلا أنهن يتواجدن بشكل كبير و نسب مرتفعة في العمل مقارنة بالجزائريات.

<<كما تعود محدودية هذه المشاركة إلى عدم اقتناع النساء بضرورة اقتحام الفضاء العام ، الذي يبقى فضاء ذكوريا إلى جانب صعوبة التوفيق بين المسؤوليات المنزلية و المهنية و السياسية و الجمعوية>>[2] النساء أنفسهن لهن نظرة سلبية تجاه وضعهن ، و يرين أنه ليس لهن الحق في لعب دور رئيسي في الفضاء العام و يعود هذا إلى السيطرة

[1]-المرجع السابق ، ص 199،200.
[2]- فاطمة بودرهم ، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد الحادي عشر ، الجزائر ، 2006 ، ص 102.

الذكورية على الفضاء العام خاصة في العمل و السياسة و مجال الأعمال و الاستثمار و كذلك تضارب مشاركتهن في الفضاء العام مع دورهن في الفضاء الخاص.

<<بعض القطاعات الخدماتية و منها قطاع التعليم ، و الصحة ، و العدالة بدأت تتأنث و هذه التخصصية المفردة أصبحت إشكالية بالنسبة للكثير من المناضلين في حقوق المرأة. إن النظام التعليمي قد أدى في النهاية بالمرأة إلى تركيز اهتمامها فقط بالقطاعات التي تساهم في إعادة الإنتاج الاجتماعي ، ذي النمط التقليدي و على الرغم من خصوصية هذا التقسيم الجديد للعمل ، فان العداوة لعمل المرأة قد ازدادت في الآونة الأخيرة ، العداء لعمل المرأة تم تأكيده عن طريق تقرير أجراه مركز الإعلام و التوثيق حول حقوق الطفل و المرأة (CEDDIF) .فنسبة الرجال المعادين للمرأة العاملة ازدادت من 32%إلى 38% مقارنة باستطلاع أجري في عام 2000م ، و الأهم من ذلك ، أن نسبة النساء المعاديات لعمل المرأة ارتفعت من 18%إلى 25% في عام 2008م . إن المجتمع الجزائري أصبح أكثر تحفظا من ذي قبل وكذلك تراجعت عقليته في الآونة الأخيرة. كما هو بارز بوضوح ، فان ارتداء الحجاب غدا ظاهرة غزت الفضاء العمومي و إذا كان التحجب إخفاء للبؤس في الجزائر العميقة ، فانه ليس هو الحال بالنسبة لوضع الخمار في المراكز الحضرية ، أنه ينظر على اختلاف ثقافي ، صلاة الجمعة في المساجد هي مؤشر آخر على هذه الطقوس الاجتماعية. الزواج العرفي الذي فرض من قبل الإرهابيين في سنوات 1990 أخذ ينتشر في المدن الكبرى ، و شرعية تعدد الزوجات أيدت هذه الظاهرة الجديدة . إنا نشهد عودة إلى التقاليد و إلى الأبوية (répatriarcalisation) في المجال العام و الخاص ، في الوقت كانت فيه الجزائر في غرفة انتظار الحداثة في سنوات 1960 و 1970**>>**[1].

تشير الإحصائيات الموضحة إلى ارتفاع مستوى التيار المعادي لعمل المرأة من طرف الرجال ، و المثير للانتباه أنه حتى النساء أنفسهن يعادين عمل المرأة حيث ارتفعت نسبتهن من 18%إلى 25% في عام 2008 و هو ما يوضح تراجع المد الانفتاحي في

[1]-نصيرة سمارة ، المراة والسياسة في الجزائر (مقال) مجلة دراسة استراتيجية ، العدد 11 ، مركز البصيرة للبحوث ، الجزائر ، 2006 ، ص 138.

المجتمع و تقدم مستوى عودة المجتمع إلى المحافظة أكثر و يتجلى ذلك في أشكال أخرى في المجتمع منها زيادة نسبة المتحجبات في الفضاء العمومي و صلاة الجمعة و نسبة المصلين فيها ، و شرعية تعدد الزوجات.

1-2: المرأة الجزائرية في الفضاء العام و الخاص أي خصوصية ؟

3-1-2: التوفيق بين الفضاء العام و الخاص عند المرأة و خصوصية المجتمع الجزائري.

من خلال دراسات ميدانية ، نقدم أرقاما و نسبا و أدلة إحصائية حول ترابط و تأثير و تأثر الفضائين ، العام و الخاص عند المرأة الجزائرية و ارتباط ذلك بخصوصيات المجتمع الجزائري في هذه المسالة نحاول وضع مقاربة سوسيولوجية لهذا الموضوع.

<<عرفت الأسرة الجزائرية تغيرات هامة نتيجة تغير في الذهنيات و القناعات بعد السياسات التعليمية المتبعة من طرف الدولة بعد الاستقلال و ما صاحبه من إجبارية التعليم لكلى الجنسين (ذكر و أنثى) بالاظافة إلى الوضعيات و التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر>>[1]، التغير في المجتمع الجزائري أحدث تغييرا جذريا و مستمرا في الأسرة من حيث البنية و الطبيعة و الذهنيات ، تغييرا أثرت على العلاقات داخلها ، و على توزيع الأدوار ، و من بين الأطراف التي تأثرت بشكل كبير داخل الأسرة ، المرأة التي تواجه ضغطا غير مسبوق في محاولتها التوفيق بين مهامها في المنزل و خارجه.

<<نلاحظ من خلال الجدول أن غالبية أفراد العينة كان دافعهن للعمل هو مساعدة الزوج و المساهمة في تكاليف و حمل أعباء الأسرة ، فالارتفاع المستمر للمستوى المعيشي من جهة ، و الأزمات الاقتصادية من جهة أخرى ، دفع المرأة المتزوجة لاستغلال مستواها العلمي لخدمة الأسرة ، فنسبة النساء الذي كان دافعهن مساعدة الزوج بلغ 75% في حين الذين كان دافعهن تحقيق الذات و اكتساب مكانة اجتماعية لم تتجاوز نسبتهن 8.33% في حين بلغت نسبة الذين كان دافعهن الاستقلال المادي و تلبية حاجياتهم

[1]- بنالعمربيوسف،توزيعالادوارداخلالعائلةالجزائريةالنووية،رسالةماجستر،قسمعلمالاجتماع،جامعةوهران، 2009 ،ص 78.

الخاصة 16.67>>%[1]الأسرة الجزائرية أمام ضغطين أولهما يرتبط بضرورة خروج المرأة للعمل لمساعدة الزوج نظرا لظروف سوسيواقتصادية خاصة غيرت من متطلبات الحياة الاجتماعية و ضعف للقدرة الشرائية ، و من جهة أخرى تعارض خروج المرأة للعمل مع أدوارها الأسرية كأم لها مسؤوليات أساسية تجاه زوجها و أبنائها.

<<المشكلات الأسرية التي تعاني منها المرأة العاملة:

1- التناقض بين الواجبات المنزلية و المهنية : و هذا التعارض يوقع المرأة العاملة في مشكلات التوفيق بين متطلبات عملها المنزلي و الوظيفي ، فأوضحت 53% من مجموع العينة ، أنهن يتحملن مسؤولية الواجبات المنزلية لوحدهن في حين أن 31% يتلقين مساعدة من الزوج في أداء هذه المسؤوليات ،16% يتلقين المساعدة من الأقارب و الأبناء الكبار.
2- مشكلة تربية أطفال المرأة العاملة : قد أشارت 31% من مجموع العينة أنه لا يوجد عندهن من يتولى رعاية الأطفال وقت خروجهن للعمل ، في حين 27% يوكلن هذه المهمة إلى الزوج و الأبناء الكبار ، أما 20% يوكلن ذلك إلى للأهل و الأقارب.
3- تأزم الحياة الزوجية للمرأة العاملة : فقد أكدت 62% من أفراد و عينة الدراسة أن عملهن الخارجي يتسبب في إهمالهن لرعاية أزواجهن و أطفالهن كما أن 80% أشارت إلى أن هذا الإهمال ينتج عنه عدم الاستقرار في الأسرة>>[2].

تبين المشاكل المطروحة أو المتوصل إليها في هذه الدراسة ، مدى عمق الإشكال المرتبطة بمسألة تحقيق التوازن الذي تطمح إليها المرأة بين دورها في الأسرة و العمل فقد بينت أن هناك تناقض بين واجبات المرأة المنزلية و المهنية ، كما أنها تواجه مشكلة في تربية أبنائها و العناية بزوجها ، مما يؤدي إلى تأزم العلاقة بينها و بين زوجها مما قد يؤدي إلى الطلاق.

-[1]نفسالمرجع،ص 79.

-[2]شويطرخيرة،الضغوطالمهنيةلدىالمرأةالعاملةالمتزوجةوإنعكاساتهاعلىعلاقتهاالأسرية،قسمعلمالنفسوعلومالتربية،جامعةوهران،سنة 2011 ،ص 17.

<<أما عن المشكلات المهنية التي أظهرتها عينة الدراسة فمن أبرزها : عدم مواظبة المرأة على العمل ، فأشارت 58% من المتزوجات و 55% من غير المتزوجات أنهن لا يقمن بمهام العمل و متطلباته خاصة فيما يتعلق بالدوام المنتظم ، و بينت معاناتهن من مشكلات أخرى ارتبطت بعلاقة المرأة العاملة بالإدارة و المسئولين فقد أشارت 45% أن علاقتهن مع المسئولين و الإدارة جيدة في حين 55% من النساء تربطهن علاقة غير جيدة مع الإدارة و المسئولين و أن السبب في ذلك هو عدم مواظبتهن على العمل و التغيب المستمر>>[1].

من جهة أخرى تواجه المرأة العاملة مشاكل مهنية تتعلق بانضباطها و مواظبتها على عملها بسبب ارتباطاتها الأسرية ، و هو ما لا نجده لدى المرأة الغير متزوجة أو المطلقة و الأرملة.

<<المرأة العاملة تعاني معاناة قاسية نتيجة تحملها بمفردها الأعباء العائلية و رعاية شؤون البيت، و الأبناء مما يؤثر في إسهامها الكامل في مجال التنمية و أنا للمرأة المتزوجة تكون أكثر معاناة بسبب الدور المزدوج>>[2].

نظرا للدور و المسؤوليات المسندة للمرأة في الأسرة ، تجد صعوبة كبيرة جدا في تحقيق توازن بين هذه المسؤوليات الأسرية و المهام الأخرى خارج المنزل في عملها ، و المرأة المتزوجة تكون أكثر معاناة نظرا لثقل دورها في بيتها مع أبنائها و زوجها.

<<هناك علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين متغير الضغوط المهنية و متغير العلاقة الأسرية ، تبين من خلال الجدول رقم (27) أن معامل الارتباط بين الضغوط المهنية للمدرسات و المتزوجات دال إحصائيا ، و بذلك فان نتيجة الدراسة تؤكد فرضية البحث القائلة بوجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين متغير الضغوط المهنية و متغير العلاقة الأسرية و بذلك يمكن القول أن الضغوط المهنية تؤثر على العلاقة الأسرية سلبا>>[3].

-[1]المرجعالسابق،ص 18،19.
-[2]نفسالمرجع،ص 19.
-[3]نفسالمرجع،ص 98.

الضغوطات المهنية على المرأة، تؤديبها الى مواجهة ضغط مهني واجتماعي و أسري له تأثيرات نفسية على المرأة، و يجعلها أمام خيارين في العديد من الحالات أما أن تترك عملها أو ارتباطاتها في الفضاء العام ، أو تأزم المشاكل بينها و بين زوجها و التي تصل في الكثير من الأحيان إلى الطلاق .

الخلاصة

تطرقنا في هذا المبحث من الفصل الثاني إلى وضع المرأة في المجتمع بفضائيه الخاص و العام ، من خلال دراسات نظرية و ميدانية ، حاولت توصيف حالة في المنزل و الأسرة و في علاقتها بعناصر هذا الفضاء المادية و المعنوية و مع كل أطرافه الذين هم أقرب الأشخاص إليها ، كما في فضائها العام سواء في التعليم أو الشغل ، و قدمت إحصائيات و أرقام تبرهن النتائج المتحصل عليها ، و من خلال هذه الدراسات رأينا أن وضعها مازال يعرف جمودا و نمطية في التعامل معها و حتى إن عرف ديناميكية في مجال التعليم إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة بالتغير الاجتماعي الحاصل ، ففي الفضاء الخاص مازالت لها ادوار تقليدية و تحكم سلوكاتها و تصرفاتها ضوابط و قواعد اجتماعية أسرية خاصة تحد من حريتها و تفاعلها مع أطراف هذا الفضاء.

كما أنها في الفضاء العام تجد صعوبة اكبر في الاندماج بدأت تتراجع مؤخرا إلا أنها مازالت تعتبر عائقا في اندماجها في جوانب هذا الفضاء مثل الشغل و النشاط الاقتصادي و الثقافي و غيرها ، رغم أنها حققت تقدما معتبرا جدا في التعليم بكل مستوياته إلا أن هذا التقادم لا يسير في مستوى واحد مع اندماجها في عالم الشغل و كل النشاطات الاجتماعية الأخرى.

أما في المطلب الأخير من هذا المبحث و الذي يتعلق بالتوفيق بين الفضائين من خلال الدراسات و المقاربات العلمية السوسيولوجية التي أجريت نلاحظ أن المرأة الجزائرية مازالت تجد صعوبة في ذلك و تفشل في مسعاها للتوفيق بينهما لأسباب عديدة ترتبط أساسا بطبيعة دورها في فضائها الخاص ، و أيضا بالتابوهات الاجتماعية، و بطبيعتها الفيزيولوجية و الاجتماعية في نفس الوقت كالمرأة .

2-2: المرأة بين المشاركة السياسية و الضوابط الاجتماعية.

2-2-1: المرأة و الحياة الحزبية في عهد الأحادية و التعددية في الجزائر.

قبل التطرق إلى مشاركة المرأة الحزبية في فترة الأحادية و بعدها الفترة التعددية نضع تقديم لوضعها في الحركة الوطنية قبل الاستقلال و ذلك مع كل التيارات التي كانت موجودة في الساحة السياسية في تلك الفترة.

<<ظهرت جمعية العلماء المسلمين سنة 1931 بقسنطينة و ذلك لترسيخ الهوية الوطنية و الثقافية ، و شكلت مقاومتهم الرفض لكل تغير لكنهم إصلاحيين بحيث رفضوا داخل مدرستهم القرآنية كل تأثير للمدرسة الفرنسية ، و لم ترفض الفتيات في الدراسة لكن **ابن باديس** رفض الاختلاط و المساواة اللاقانونية بين الجنسين و نفس الفعل قام به **مصالي الحاج** ، و سمى **عبدالقادر جغلول** هذه المرحلة "" بالمقاومة – الحوار "" و لم يرفض **ابن باديس** إدخال أبنائه إلى المدرسة الفرنسية و أكد على الدراسة المزدوجة لأبناء الجزائر كما أعلن **فرحاة عباس** عن بعض حقوق النساء ، لكن دون أن يضع لهن قانون و أكد على وجود الزوج و هذه النظرة ترفض مبدأ تعدد الزوجات و في هذا الإطار بقي الحزب الشيوعي الجزائري الحزب الوحيد الذي دعا إلى المساواة بين الجنسين ، و لكن قاعدتها الأساسية أوروبية و تم سنة 1943 إنشاء اتحاد النساء الجزائريات و أول امرأة ترأست اللجنة المركزية هي **عباسية فضيل** و قتلت مع زوجها سنة 1961 من طرف ""l'oas""<<[1].

جمعية العلماء المسلمين أعطت حق التعليم للبنات على أساس رفع مستوى تعليمهم و تأهيلهم لنشر تعاليم الشريعة و اللغة العربية في أوساط النسوية ، و منعت التعليم المختلط، و لم تقدم أي حقوق سياسية للنساء و يعود هذا إلى توجهها المحافظ.

[1] -عبدالله خيرة ، رسالة ماجستير ، المراة و السلطة بين المشاركة و القرار السياسيين ، قسم علم الاجتماع ، جامعة السانيا ، وهران ، 1998/1997 ، ص 50-51.

<<و بين سنة 1944 و 1951 ضم الاتحاد النسوي 10000 عامل و 15000منخرطة و نشرن " نساء الجزائر " و أعلن MTLD" حركة انتصار الحريات الديمقراطية "المتحول إلى " حزب الشعب الجزائري"P.P.A عن مساندته للاتحاد في إطار رفع المستوى العام للمرأة الجزائرية ، لاشتراكها في الدفاع عن الوطن و بلغت الخلايا النسوية سنة 1946خمس خلايا ، و أنشأت مامية و نفيسة جمعية النساء المسلمات الجزائريات "AFMA" في القصبة ... و في سنة 1953 أثناء المؤتمر الوطني الثاني لـMTLD تم التعرض لمشكلة المرأة لتذكر ما قبل الأخير، بعد المشاريع الإستراتيجية ووجه لهن هذا النداء "" أنتم نساء الجزائر أمهات و أخوات و زوجات ، نحن نعرف وضعيتكن الصعبة ، لكن رغم هذا استطاعت بعضكن خلف نموذج المرأة الثورية ، لكن الأخريات ، أهملن مكانتهن داخل الكفاح و سلمت أنفسهن إلى المطبخ و الحياة اليومية و أعلمن أنكن تمثلن نصف سكان البلاد>>[1]. يعتبر موقف حزب "" حركة انتصار الحريات الديمقراطية "" حزب الشعب "" فيما بعد أكثر ايجابية في تضامنه و مساندته لحقوق المرأة مقارنة بموقف جمعية علماء المسلمين ، كما أن المرأة تحركت على مستوى الجمعيات و الاتحادات النسوية و هذا يعتبر حراكا اجتماعي نسوي ايجابي في تلك الفترة لكي تحصل على حقوق مكانة لها في الحركة الوطنية لكن هذه الجهد لم يترجم نجاح سياسي لأنها لم تتمكن من كسب مواقع لها ضمن أحزاب الحركة الوطنية.

<<من خلال دراسة متواضعة لكل المؤتمرات و الاجتماعات التي أقامتها اللجان المركزية و التي حدد تاريخها من سنة 1953 إلى غاية أوت 1961 تبين لنا الحضور المكثف و القوي للرجال و الغياب الكلي للنساء و تسنى لنا ذلك بتفحص كل قوائم اللجان المشاركة ، فمثلا في قائمة اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري أو حركة انتصار الحريات الديمقراطية اثر انشقاق الحزب بين 1953 -1954 تحمل القائمة ثلاثون اسما مذكرا و ينعدم وجود المرأة ، قائمة 22 ، أعضاء اللجنة الثورية موحدة و العمل تحمل 22 اسما مذكرا و نفس الشيء بالنسبة للجنة الستة ، أعضاء اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري ، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية عشية فاتح نوفمبر 1954 تحمل 29

[1] -المرجع السابق ، ص 52.

اسما مذكرا و قيادة جبهة التحرير الوطني من 1956-1962 و لجنة التنسيق و التنفيذ الأولى ، المعنية من قبل مؤتمر الصومام في أوت 1956 مؤلفة من خمسة أعضاء و غياب المرأة>>[1] . مشاركة المرأة في الحياة الحزبية قبل الثورة و حتى بعدها في جبهة التحرير الوطني كانت جد ضعيفة و تنعدم في بعض أحزاب الحركة الوطنية و يظهر ذلك كما عرضنا في قوائم اللجان المركزية للأحزاب و اللجنة الثورية للوحدة و العمل و قيادة جبهة التحرير.

<<و نظرة جبهة التحرير الوطني للنساء ليست واضحة و سجلت عريضة مؤتمر الصومام في أوت 1956 و في برنامج طرابلس في جوان 1962 و هي في أغلبها محافظة و تتجنب التعرض إلى مشكلة المساواة و ليس بتسجيلها و لكن بتوضيحها بأنها موجودة فقط>>[2].

<<و العمل الثوري النسوي في الجزائر هو مشاركة المرأة في هذه الانتفاضة الشعبية للتغيير الجذري للوضع الاستعماري السائد و الوضع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و أولى المجاهدات هن ممرضات تم تنصيبهن في غياب الإطارات الطبية و الطالبات اللواتي تركن المدن الكبرى بعد الاضطرابات غير المحدد في ماي 1954 الذي أعلنه الاتحاد العام للطلبة المسلمين UGFMA ضمن بين 1010 مقاتل ثم إحصاؤهم في أوت 1956 في مؤتمر الصومام هناك 49 امرأة أي 15% و أثناء الثورة تم إحصاء ملفات المجاهدين بـ 03>>%[3].

بقيت مشاركة المرأة في حزب جبهة التحرير الوطني و العمل الثوري جد محدودة و اختصرت في مجملها على الوظائف التقليدية تمثلت في الرعاية الصحية و التعليم و أغلب من التحقن بالعمل المسلح هن من المدن الكبرى من الطالبات لأنهن أكثر استعدادا من الناحية الاجتماعية و الثقافية و الحضرية لذلك مقارنة ببنات المناطق الريفية.

[1]-المرجعالسابق،ص 53.
[2]- نفسالمرجع،ص 60.
[3]-mohamedharbi,mirage et realité,edja,paris,sansannée ,p72.

2-2-1-1: المرأة و الحياة الحزبية بعد الاستقلال الأحادية الحزبية:

<<رغم كل ما قدمته النساء إبان الثورة إلا انه بعد الاستقلال تم إبعاد النساء عن الحركة بقولهم ""ارتحن"" و حاولت بعضهن المشاركة السياسية لكنهن توجهن نحو الاتحاد العام للنساء الجزائريات التي لم تظهر إلا في مارس 1963 ... إذن بعد ليل الاستعمار دخلت النساء ليل حزب جبهة التحرير الوطني أو الحزب الواحد فمنهن من وقفت في المعارضة في حزب جبهة القوى الاشتراكية و في حركة الرائد زبيري ،و من جهة أخرى و يوم 26 مارس 1965 انتقد الشيخ سلطاني السياسة النسوية للرئيس أحمد بن بلة ، و منذ سنة 1966 راحت جريدة المجاهد الناطق الرسمي باسم الحكومة تدعوا للرجوع إلى الأصل .... يوم 19 جوان 1965 تم انقلاب على الرئيس بن بلة من طرف وزير الدفاع هواري بومدين هل لأنه لائكيا؟ أم لأنه كان يحلم بالمعاصرة ؟ يمكن ذلك لان المتعصبين للدين صفقوا لبومدين ، و رفضت النساء إعطاء اعتمادهن له ، فحوالي 13 مجاهدة حاضرت في المجلس التأسيسي ،الذي اعتمدت سياسة و شرعية على النمو الاشتراكي و التصنيع و سمعة الجزائر في الداخل و الخارج ، و على المستوى الداخلي لم يغير من بناء النظام الأبوي للمجتمع ، و اقتنعت النساء بالاديولوجية و الخطاب السلطوي : النمو الاشتراكي أولا ثم النساء لاحترام التقاليد>>[1]، بعد الاستقلال لم تتغير وضعية النساء في الحياة الحزبية رغم انفتاح النظام نحوهن في فترة حكم بن بلة نسبيا، لكن سرعان ما عادت الوضعية إلى وضعها السابق من تسلم هواري بومدين لمقاليد الحكم و إتباعه لسياسة محافظة تجاه النساء خاصة في الحزب الواحد أين بقين مهمشات.

<<**وفاة الهواري بومدين :**يوم 27 ديسمبر 1979 و هو تاريخ وفاة هواريبومدين ، كان توجد 72 امرأة على 3200 منتدبة في المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني ،بنسبة 2.5% و نساء كانت لهن مسؤوليات في المجالس البلدية و الولائية ، 10 مقاعد في البرلمان. و أعلنت U.N.F.A في 1978 ، عن خدمات اجتماعية لمكافحة الأمية و تعميم التعليم ، و كانت ترقية المرأة مرتبطة بالنمو الاقتصادي و الثقافي في الجزائر ، مما

[1]-المرجعالسابق،ص 76-77.

جعلها تتدد بغياب الحد الأدنى لأجرة النساء ذات المستوى المتدني و عملهن غير المستقر و غير المتساوي ، و عدم احترام عطل الأمومة عند الخواص.

و ارتفع التعليم إلى 70.4% منه 56.6%فتيات و 26488 بنسبة 35.6%انتقلن إلى الثانوي و 12.138 في التعليم العالي و ذلك على 54.637 طالب من جهة أخرى، التفريق بين الجنسين بدأ يأخذ مكانة في أماكن العمل ، في المطاعم و النقل الخاص و هنا تتحقق مقولة فرانس فانون : "" وضعية المرأة بالنسبة للجزائري واضحة ، بصفة عامة انه لا يراها "" و عند وفاة الراحل هواري بومدين لم يترك على مستوى الحكومة أية امرأة رغم أن الاشتراكية تعترف بالمساواة بين الجنسين و بالمكانة المهمة التي تحتلها المرأة في الخلية العائلية كأم و زوجة و مواطنة ، و تشجيع المرأة لخدمة المجتمع حتى تحصل على منصب عمل و من مبادئ الاشتراكية : لكل حسب قدراته و لكل عمله ، و ترقية المرأة ومشاركتها الكاملة في الحياة السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للأمة>>[1].

<<مرحلة 1980- 1988 : ... و الشيء المثير بالنسبة للحكومة الجديدة أنها أعطت اهتماما كبيرا للدين بحيث تم إيصال وزارة الشؤون الدينية برئاسة الجمهورية ، و تم إنشاء المجلس الأعلى الإسلامي "" للحفاظ على الثقافة الإسلامية "" و العمل به في المنظومة التربوية و من بين نصوصه: (مراقبة الدين للدولة) و ما تصاعد الإسلاميين في لعبة الانتخابات إلا نتيجة لذلك ، و تراوح عدد المنتخبين بين 0.4 إلى 4% من مجموع الانتخابات و كانت امرأة واحدة أمينة عامة و من 6 إلى 7 منتدبات على 200 منتدب. من جهة أخرى بدأ يظهر بعض التشدد في التقليد من حرية النساء ، إذ في جانفي 1981 و أمام اللجنة الإعلامية حول شبكات الدعارة المغربية منعت السلطات على المرأة السفر وحدها دون ولي ،و من هذه الحادثة نشأت أول لجنة مستقلة للنساء بالجزائر و أخرى بوهران مع مظاهرات 05 فيفري 1981 و في هذا الصدد تقول ربيعة عبدا لكريم الشيخ "" بالنسبة لنا كنساء جزائريات يحمل تاريخ 05 فيفري 1981 قطيعة مع الماضي ، لأنه و لأول مرة منذ الاستقلال الوطني أعطت النساء بناءا سياسيا مستقلا ، و ليس مخالفا للقانون . و مع تصاعد الإسلاميين تم إجهاض المشروع النسوي و تم إيقاف لويزة

[1]-المرجع السابق ، ص 79.

حنون و السيدة وزقان من أقدم المجاهدات و من اتحاد الأرامل و اليتامى للحرب و اتجهن بتكوين جيش بالاوراس ، سجنت لمدة سنتين و نصف بين 1984-1987 ، و تم التخفيف لها بسنة سجنا من طرف رئيس الجمهورية . و إذا أردنا معرفة وضعية المرأة حاليا ، علينا العودة إلى 30 سنة مضت ، مع ذكر رئاسة بن بلة و بومدين و الشاذلي بن جديد الذي وصل الحكم سنة 1978 ، عشر سنوات قبل 1988 ، التاريخ الذي يسجل بداية تاريخ المطالبة بالديمقراطية ، من طرف كل العناصر الجزائرية و بالموازاة تصاعد الأصوليين تحت قيادة عباسي مدني ، و علي بلحاج . و ترأست الوظائف الوزارية في فترة الشاذلي بن جديد من سنة 1982 -1988 امرأتين من قطاع التعليم، الأولى تركت الميدان و أصبحت صحفية و الثانية تقلدت مناصب مختلفة في المؤسسات التعليمية>>[1].

في فترة الثمانينات ، لعبت عوامل متعددة دورا في تقليص حضور المرأة أكثر في السياسة و تمثلت في توجه الحكومة الجزائرية إلى وضع نوعا ما محافظ بإنشاء مجلس أعلى للإسلام ، و كذلك إيصال وزارة الشؤون الدينية برئاسة الجمهورية ، كما لدينا عامل رئيسي و هو تزايد مد الحركة الإسلامية أو ما سمي آنذاك "" بالصحوة الإسلامية "" و هو ما أثر على وضع المرأة في المجتمع و في السياسة .

<<و إذ تعيش اليوم النساء في الجزائر موضوع ضغط من طرف الأصوليين، فلان وضعيتهن هي صراع حضاري و لو لاحظنا وضعية المرأة منذ سنتين لعرفنا أن نظام جبهة التحرير الوطني و الشاذلي بن جديد بإمضائه لقانون الأسرة، المفروض سنة 1984 قد حضر للأصوليين>>[2].

التيار الأصولي و الاسلاماوي ضيق الخناق خلال عشريتين على الحركات النسوية الجمعوية و الحزبية و تجسد هذا في المشاركة الحزبية الضعيفة خلال التسعينات ، و كذلك حضورهن في الانتخابات الذي كان أيضا ضئيلا جدا مقارنة بالمستوى العام.

---

[1]- المرجع السابق ، ص 80.
[2]- نفس المرجع ، ص 80.

2-2-1-2: المرأة و الحياة الحزبية بعد الاستقلال (التعددية الحزبية):

<<ما يلاحظ على الأحزاب السياسية الجزائرية ، أنها لا تمثل فعلا قنوات هامة لتمثيل النساء في البرلمان أو غيره من المسؤوليات الحزبية أو التنفيذية من حيث انخراط النساء الضئيل جدا في الأحزاب السياسية ، قلة ظهور النساء في هذه الأحزاب بمظهر القائد حيث عدم المساواة في التمثيل الحزبي للنساء مقارنة بالرجال ، فهن لا يؤثرن على مجريات الأمور من حيث الترشيح و الانتخاب و تولي الوظائف القيادية ، بسبب حجمهن العددي الضعيف و قلة تأثيرهن لقلة وزنهن العددي داخل هذه الأحزاب ، إضافة إلى سيطرت ذهنية المجتمع الأبوي على تركيبة و عمل الأحزاب السياسية ، التي تنظر إلى المرأةالمناضلة أو المنخرطة في صفوفها نظرة دونية و أخرى فوقية ، مما يجعل النساء داخل هذه التنظيمات مبعدات عن مراكز صنع و اتخاذ القرار بل تابعات من الدرجة الثانية في هذه الهياكل>>[1].

تعود أسباب ضعف دور النساء في الأحزاب السياسية في الجزائر بعد التعددية خاصة قبل و أثناء الأزمة الأمنية في سنوات التسعينات ، إلى ضعف النساء عدديا و نوعيا في آن واحد ، فحضورهن من حيث التعداد ضعيف مقارنة بالرجال ، بالاظافة ضعف حضورهن النوعي من حيث مستواهن التعليمي و الثقافة و التكوين السياسيين و قلة تجربتهن ، فهن لم يتمكن من اقتحام السياسة طيلة الفترة الممتدة من الاستقلال حتى نهاية سنوات الثمانينات من القرن الماضي ، بشكل مقبول على الأقل مقارنة بالرجال ، بالاظافة إلى أن حضورهن يبقى شكلي نظرا لعدم تمكنهن من الوصول إلى مستويات قيادية داخل الحزب مما يبعدهن عن إمكانية المشاركة في اتخاذ القرار.

<<رغم الجهود التي تبذلها بعض الأحزاب السياسية لاستقطاب و جذب النساء خاصة المثقفات و الجامعيات ، إلا أن هذا الجذب يبقى غير مهم و غير قادر على توفير وعاء هام من الطاقات النسائية داخل الأحزاب السياسية بسبب الأعراف و التقاليد المسيطرة على المجتمع الجزائري من جهة ، و قلة الاهتمام بترشيح النساء للمناصب

[1]-فاطمة بودرهم ، تمكين المراة الجزائرية من العمل السياسي ، التحديات و الاليات ، مجلة : دراسات استراتيجية ، الجزائر ، 2006 ، ص 100.

القيادية على قوائم الأحزاب ، من جهة أخرى ، لانعدام الثقة في قدرة النساء على تقديم الكفاءة و الفعالية في الأداء الحزبي أو الحكومي ، إضافة إلى الرفض العام الذي يقابل به ترشيح النساء بما فيها النساء أنفسهن ، فالنساء لا يقبلن نساء يمثلنهن في مختلف المستويات>>[1].

داخل الأحزاب مازالت مبادئ السيطرة الذكورية على النشاطات السياسية داخل مختلف المستويات في الحزب ، و أيضا عدم قدرة العقلية الذكورية تقديم فرصة للنساء من منطلق أنهن يفتقدن إلى الكفاءة و الفعالية في أدائهن السياسي داخل الحزب ، و أنهن غير مؤهلات لتمثيل الحزب في المجالس المنتخبة و السلطة التنفيذية و حتى في بعض الأحيان أن النساء أنفسهن لديهن نفس النظرة بالاظافة إلى المشكل المتعلق بذهنية المجتمع في حد ذاته المحافظة و المتحفظة تجاه مشاركة المرأة في الحياة السياسية و التي تبني على أساس قواعد اجتماعية تحكمها الأعراف و العادات و التقاليد التي تخلق لنا مجموعة من "" الطابوهات "" الاجتماعية تجاه هذه المسألة.

<<و التراجع الذي لوحظ في تمثيل النساء على مستوى الأحزاب السياسية بالجزائر تزامن مع ما يسمى بالعشرية السوداء ، حيث عاشت هذه السنوات ركودا كاملا ، فقد أحجمت النساء عن الانخراط في الأحزاب السياسية بعد إلغاء نتائج انتخابات 1991 و تنامي التيار الإسلامي المتطرف و تصاعد العنف السياسي ضد المرأة خاصة ، فانعدام السلم و الأمن في المجتمع الجزائري و الذي عاشته الجزائر بحدة في فترة التسعينيات و لعشرية الكاملة ، أثرت تأثيرا كبيرا و خطيرا على مشاركة المرأة في الحياة السياسية ، فأرقام التراجع عن ممارسة النشاط الانتخابي بشقيه الترشح و الانتخاب خلال الانتخابات التشريعية و الرئاسية مؤشر واضح على تدني مستوى مشاركة المرأة الجزائرية في المجال السياسي و عزوف حقيقي عن العمل السياسي>>[2].

<<استمرت الأحزاب نفسها بعد الإعلان عن التعددية في نفس النهج الذي تحتل بموجبه بعض النساء القليلات جدا بعض المواقع كديكور في الغالب ، مواقع لم تسمح

[1]- المرجع السابق ، ص 100.
[2]- نفس المرجع ، ص 101.

للنساء بالتأثير على القرار داخل الأحزاب لكي يكون حضورهن أكثر بروزا بمناسبة الترشيحات داخل القوائم الانتخابية نتيجة هذا الوضع كان هذا التواجد المحتشم الذي يميز حضور المرأة الجزائرية داخل المؤسسات السياسية المنتخبة كالمجالس البلدية و الولائية حضورا ضعيفا حتى بالمقارنة مع التجارب المغاربية القريبة ، كما هو الحال في تونس و المغرب و موريتانيا >>[1].

أغلب الأحزاب في الساحة السياسية بعد إعلان التعددية سواء اشتراكية يسارية أو وطنية أو ديمقراطية أو غيرها لم تختلف في تعاملها مع النساء حيث أنهن لم يتمكن في الغالب من تجاوز تواجد ضعيف على مستوى القاعدة دون القدرة على الوصول إلى مستويات عليا في الحزب.

<<ظواهر تؤكد سيطرة العقلية الذكورية على أدوات العمل السياسي و على رأسها الحزب السياسي في الجزائر ، مثل الآليات المرتبطة بالعملية الانتخابية مما حدا برئيس الجمهورية أخيرا للجوء إلى تعديل دستوري (2009) تم بموجبه التأكيد على مشاركة أكبر للمرأة في العمل السياسي بحيث عدلت المادة 31 من الدستور بهذا الشكل ... التعديل الدستوري الذي صدر قانون يؤكده في إطار ما يسمى بالإصلاحات التي بادر بها رئيس الجمهورية في ربيع 2011 قانون وجد الكثير من المعارضة من قبل الأحزاب السياسية و حتى بعض المرجعيات الدينية >>[2] ، تأخذ مسألة السيطرة الذكورية بعدا اجتماعيا و أخلاقيا أكثر منه سياسي له علاقة بتراكمات تاريخية و ثقافية للمجتمع الجزائري و في الأحزاب انعكس ذلك على التركيبة البشرية داخل كل حزب ، في السنوات الأخيرة قررت السلطة التدخل لإحداث تغييرات عبر سلسلة إصلاحات ، لإحداث توازن بين الجنسين داخل الأحزاب.

<<من جهة أخرى ، فان تقسيم العمل الحاصل داخل الأحزاب ،بين مختلف مستويات القرار ، و ما يعكسه من صراع و تنافس و علاقات ، كتلك الموجودة بين مستويات القرار العليا على مستوى مركز القرار الوطني ، و الوسطى المتحكمة في

[1]- ناصر جابي ، لماذا تأخر الربيع الجزائري ، منشورات الشهاب ، الجزائر ، 2012 ، ص 213.
[2]-المرجع السابق ، ص 214.

القرار على مستويات الولايات ، يمكن أن تكون هي الأخرى عامل تفسير لهذا الحضور المحتشم للمرأة على مستوى قوائم الترشح الحزبية ، فقد لاحظنا أكثر من مرة و داخل أكثر من حزب أن القيادات الوسيطة المتواجدة على مستوى الولايات - و في مستوى من المسؤوليات تغيب فيه المرأة و تجد منافسة قوية في هياكله من نخب سياسية محلية ، إن وجدت بأعداد قليلة - تفضل الدخول حتى في مواجهة القيادة الوطنية للحزب ، إذ لزم الأمر ، عندما يتعلق الأمر بمصالحها في الترشح و احتكار المواقع الأمامية داخل القوائم الانتخابية >>[1]. نجد داخل الأحزاب تقسيم للعمل السياسي بطريقة كلاسيكية و رجعية ترتبط بمبادئ و ذهنيات اجتماعية تتحكم في قواعد التنظيم و التسيير الحزبي فنجد حضور محتشم آخذ في التحسن مؤخرا و مقابل حضور ضعيف جدا على مستوى قمة الأحزاب أي في المستوى الوطني.

<<علما بان الكثير من قيادات الأحزاب عادة ما تتخذ على مستوى الخطاب مواقف لصالح ترشيح أكبر للمرأة بمناسبة الاستحقاقات الانتخابية ، مواقف عادة ما تبقى على مستوى النوايا و من دون تأثير فعلي على واقع مشاركة المرأة السياسية >>[2]. تعيش الأحزاب كما السلطة نفسها حالة ازدواجية متضادة بين الخطاب و الواقع الحزبي ، فنجد وعودو تصريحات تتضمنها خطابات الأحزاب تتناقض مع الممارسة الحزبية للعديد منها.

في دراسة ميدانية لنورية بن غربيط رمعون في بلدية "" بوسفر "" بوهران حول مشاركة المرأة في الأحزاب و تناولت دراسة لهذه المشاركة في العملية الانتخابية المحلية 2007. <<بلدية صغيرة كبوسفر ، أقامت الحدث عندما وصلت امرأة إلى رأس البلدية ، و انتخابها و حده يؤسس لفترة من التغيير السياسي الممكن ... إذا كان انتخاب امرأة على مستوى البلدية ليس جديد لكن تعيين امرأة يوضح أكثر من علامة على وجود تغيير ممكن>>[3].

---

[1]-المرجع السابق ، ص 216.

[2]-نفس المرجع ، ص 216.

[3]-Nouriabengharbit -remaoun , femme en politique :uneminorité en émergence ? , l'algerieaujourd'huiaprochesurl'exercice de la citoyenneté , sous la direction de Hassan remaoun, CRASC , RAN , ALGERIE,2012,p151.

وصول امرأة إلى منصب رئيس بلدية ، يعتبر حدثا جديدا لعدة اعتبارات ، أولها هو وصولها لمنصب في مجلس محلي منتخب و ترأسه بالتالي قبول اجتماعي لوصول المرأة إلى هذا المستوى ، و ليس تعيينها من طرف سلطة عليا في منصب إداري محلي مثلا والي أو مديرة ولائية ، و ثانيا هو تحسن موقعها داخل الحزب السياسي.

<<لحد الساعة ، الشيء الجديد أو ألحصري ، هو انتخاب امرأة على رأس بلدية "" بوسفر "". مسؤولي أقدم حزب و هو جبهة التحرير خرجوا مهزومين ، و الجبهة الوطنية الجزائرية أحدثت الفارق بوضعها الثقة في مرشحة امرأة و النتائج التي حققتها على المستوى الوطني تعطيه شرعية ، و هي باحتلاله المركز الثالث قبل حركة مجتمع السلم ، المكانة المرتبطة بمشاركة النساء ، و هل يمكنها تحويل التركيبة في هياكل الحزب؟>>[1].

يعتبر فوز امرأة بترؤس مجلس شعبي بلدي انتصار للحزب الذي رشحها على رأس قائمته و انجازا يمكنه تحسين صورته و هنا في هذه الحالة لدينا الجبهة الوطنية التي اكتسبت تقدما سياسيا شعبيا محليا على حساب أحزاب عتيدة و على رأسها جبهة التحرير.

<<لنسمع امرأة منتخبة ، مرتبطة بحزب أو جمعية ،المناضلة في حزب الجبهة الوطنية الجزائرية و رئيسة المجلس الشعبي البلدي لبوسفر تتطرق إلى الموضوع :

الجبهة الوطنية الجزائرية فازت لأنها رشحت امرأة على رأس قائمتها الانتخابية ، ...عضو في جمعية أولياء التلاميذ ، و أم لأربع أطفال أين تابعت عن قرب وضعية التمدرس ، هذه الوضعية ساعدت على تغذية تطلعاتها لأبناء و أطفال الآباء الآخرين>>[2].

ترجع المبحوثة في تصريحها سبب تحسن صورة حزب الجبهة الوطنية السياسية محليا إلى فوز أول امرأة على المستوى المحلي بترؤس المجلس الشعبي البلدي في بلدية "" بوسفر "" و أنها كانت ناشطة محلية في المجتمع المدني على مستوى جمعية أولياء التلاميذ و قامت خلالها بالعمل على تحسين ظروف تمدرس التلاميذ.

[1]-Op,cit,p 152.
[2]-Op,cit,p 152.

3-1-2-2 : المرأة و الانتخاب في الجزائر: المكانة و الدور .

تعتبر الانتخابات من أبرز أشكال الممارسة السياسية الديمقراطية و هي تجسيد فعلي و واقعي للنشاط السياسي الحزبي ، و لذلك فمشاركة المرأة لا يمكن أن تظهر و تتجلى إلا من خلال اقتحامها للانتخابات ، و لا يمكنها أن تجسد وجودها فعليا إلا في الممارسة الانتخابية ، و من خلال عرضنا لحال المرأة في الأحزاب السياسية في الجزائر ، سوف نعرض وضعها في الانتخابات من حيث المشاركة العددية و النوعية.

و نبدأ بعرض وضع المرأة كمنتخبة أي حقها في الاقتراع، الذي يعتبر شرط أساسي في اكتسابها احد حقوق المواطنة ضمن العملية الانتخابية.

<<ثمة أسطورة هنا أيضا ، إذ أن القليل جدا من النساء يمكنهن ممارسة الحقوق السياسية التي تمنحهن إياها النصوص الرسمية.

أ- تعود الحقوق و الواجبات للمواطنة كما للمواطن ، في الدرجة الأولى إلى إمكانية التصويت لاختيار المندوبين إلى المؤسسات التمثيلية و كذلك إلى إمكانية الترشيح و الانتخابات للمشاركة في القرارات المتخذة.

غير أن المواطنات يرين إمكانية الانتقال إلى صناديق الاقتراع بالنسبة لهن تختفي تدريجيا : فبعد الانتخابات الأولى للمجالس الشعبية البلدية (م.ش.ب) كان بالإمكان أن نقرأ افتتاحيةّ " المجاهد " ليوم 1967/02/08 "" يبقى طبعا استثناءات عمياء : ففي الانتخابات الأخيرة مثلا : ثمة نساء لم يتمكن من التصويت بشكل طبيعي في بعض المناطق "".

هذا كان يترك مجالا للتفكير بأن المستقبل سيخفف من هذه التحفظات قدر المستطاع و سيحمي حق المواطنات في التصويت بأنفسهن ، و هذا التصرف يحمل في طياته رموز هامة**>>**[1].

[1]-إشراف :عبدالقادرجغلول،المرأةالجزائرية (ترجمةكريمقسطون) ،دارالحداثة،الجزائر،ص 11.

في الجزائر سنوات الستينات و السبعينات أي في السنوات الأولى للاستقلال ، لم يكن للمرأة حق التصويت ، فهو من أبسط الحقوق السياسية لتثبيت وضعها كمواطنة كاملة، حيث أنها كانت تنتخب بالوكالة عن طريق الأخ أو الأب أو الزوج ، و نجد هذه الحالات بشكل كبير في المناطق الريفية و النائية ، و يعود ذلك إلى الطابع المحافظ بشكل لافت للمجتمع الجزائري ، كما له دلالات و رموز هامة ترتبط بالنظرة المجتمعية للمرأة كمخلوق قاصر.

<<كانت " المجاهد" تتصور بتاريخ 27-1970/12/28 حول موضوع تصويت النساء ، ثلاث فئات من النساء ، فئة المدن الكبرى اللواتي سيصوتن في مكاتب مشتركة ، و فئة النساء اللواتي سيذهبن إلى مكاتب ""للنساء فقط"" ، أما بالنسبة للفئة الثالثة من النساء اللواتي لا يخرجن عمليا و من اجل تحاشي حالات التغيب المجاني ، يمكن للأب أو الزوج أو الأخ أن يصوتوا مكان النساء المنتسبات إلى عائلاتهم>>[1] ، و نلاحظ أن فئة المدن الكبرى وحدها من يمكن للنساء فيها التصويت بمفردهن و في مكاتب مشتركة.

<<الممارسة الانتخابية للنساء المبحوثات يمثلن 13.755امرأة تشير إلى أن تقريبا 60% يصرحن أنهن ينتخبن بأنفسهن في كل الانتخابات مقابل 35% لا ينتخبن ، و 5% ينتخبن بالوكالة ، و كلما ارتفع مستوى التعليم كن أقل الذين ينتخب مكانهن بالوكالة.

الممارسة الانتخابية كمؤشر لدراسة المواطنة ، تسمح لنا من خلال دراسة الفترات الانتخابية ، و الوصول إلى أن 61% من النساء المبحوثات يعشن في المناطق الحضرية يصرحن أنهن يمارسن حقهن الانتخابي بأنفسهن : في المناطق الحضرية أين نجد أنهن يمارسن هذا الحق بأنفسهن أكثر (لاحظ الرسم البياني التالي) و فقط 3.8% يمارسن حقهن عبر الوكالة ، على العكس هذه النسبة ترتفع في المناطق الريفية أين نجد

[1]-نفس المرجع ، ص 11.

6.7%يصرحن بأنهن ينتخبن عبر الوكالة في الانتخابات و 56.5% يمارسن حق الانتخابات بأنفسهن و 0.8% بدون إجابة في المناطق الريفية[1] . >>

نلاحظ أن تصويت المرأة بنفسها أحسن في المناطق الحضرية بنسبة 61% بفارق 5% عن المناطق الريفية، و التي يصوتن عن طريق الوكالة نجد النسبة عالية في المناطق الريفية بنسبة 6.7% بفارق 3% عن المناطق الحضرية ، و هو ما يوضح أن النساء في الريف مازلنا يتأخرن عن نظيراتهن في المناطق الحضرية في ممارستهن لحق الانتخاب ، هذا بالاظافة إلى نسبة التي لا يصوتن أصلا حيث نجدها مرتفعة في المناطق الريفية بنسبة 36% و في المناطق الحضرية 34.1% و هو ما يبينه الرسم البياني التالي :>>

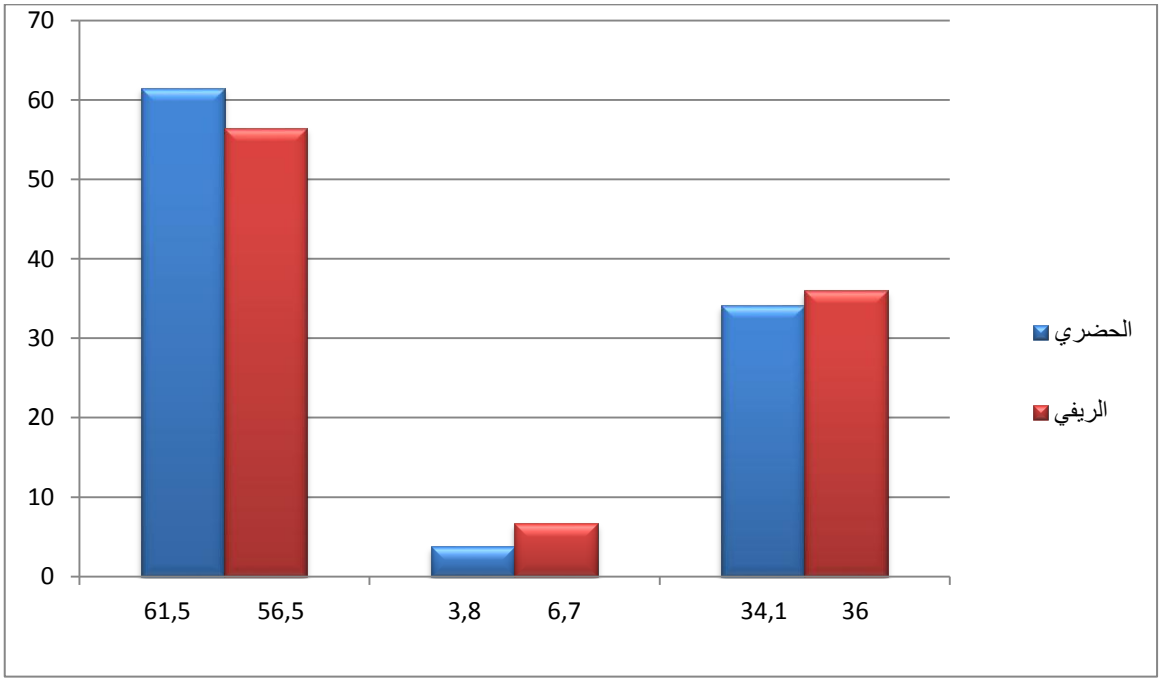

الممارسة الانتخابية حسب المنطقة (ريفية ، حضرية)

[1] -Nouriabengharbit -remaoun , femme en politique :uneminorité en émergence ? , l'algerieaujourd'huiaprochesurl'exercice de la citoyenneté , sous la direction de Hassan remaoun, CRASC , ORAN , ALGERIE,2012,p 146,147.

الوضعية الاجتماعية	نساء عاملات /موظفات	نساء في فترة التكوين و التعليم	نساء ماكثات بالبيت	نساء طالبات للعمل
تنتخب بنفسها	1.940 %75.48	1.163 %39.01	4.128 %61.55	975 %65.17
تنتخب بالوكالة	82 %3.19	52 %1.74	510 %7.60	29 %1.94
لا تنتخب	546 %21.25	1.724 %57.83	2.029 %30.25	458 %32.42
بدون إجابة	2 %0.08	42 %1.42	39 %0.6	7 %0.47
المجموع	2.570 %100	2.981 %100	6.706 %100	1.469 %100

>>[1].

انطلاقا من نتائج هذا الجدول نلاحظ نسبة النساء الذين يصوتن بأنفسهن من مجموع العينة ، بشكل كبير هن النساء العاملات بنسبة 75% تليها نسبة النساء الطالبات للعمل بـ65% ثم الماكثات بالبيت بـ 61% و تأتي في الأخير النساء في مرحلة التكوين والتعليم 39% أما النساء اللاتي ينتخبن بالوكالة نجد أعلى نسبة لدى الماكثات بالبيت بنسبة 7% تليها العاملات بـ 3% ثم طالبات العمل بـ 1.94% و في الأخير المتكونات و المتمدرسات بنسبة 1.74% . أما عن اللاتي لا ينتخبن فنجد أعلى نسبة لدى النساء في النساء في مرحلة التكوين و التعليم بنسبة 57% تليها طالبات العمل بـ 32% ثم الماكثات بالبيت و في الأخير العاملات. أما اللاتي لم يقدمن إجابة أعلى نسبة نجدها لدى النساء في مرحلة التعليم بـ 1.42% ثم طالبات العمل بـ 0.47%ثم العاملات 0.08% ثم في الأخير الماكثات بالبيت 0.6% نلاحظ أذن أن العاملات ينتخبن بأنفسهن بنسبة أكبر ، و الماكثات

[1]-Voire Bengharbit- remaoun,opcité,p149,150.

بالبيت ينتخبن بالوكالة أكثر ، و النساء في فترة التعليم لا ينتخبن أكثر ،هذا حسب عينة الدراسة.

<<هذه الطريقة في العمل أي تصويت الرجال مكان نساء العائلة هي اليوم مقبولة تماماكما تمكن من مشاهدة ذلك أثناء انتخابات 1979 بما في ذلك مكاتب التصويت في وسط العاصمة دون أي تقييد يذكر . و رغم أن التصويت هو التصرف الأولي و البديهي للمواطن ، ثمة قسم كبير من النساء لا يمكنهم تحقيقه>>[1].

كانت مسألة تصويت الرجال مكان النساء ، عادية جدا في ذهنية المجتمع الجزائري حيث في أكبر المدن و في العاصمة الجزائر ، و هن بالتالي كن محرومات من مبدأ أساسي للمواطنة لدى شريحة عريضة في المجتمع الجزائري.

<<في أول انتخابات تعددية عام 1990 و التي شهدت مشاركة 22 حزب سياسي ، فان قلة المرشحات فاجأت الكثير من المراقبين ، طبقا للبيانات الرسمية هذه الانتخابات دحرجت التمثيل النسوي . فقانون الانتخابات لعام 1989 لم يتح للرجال الحصول على خمس وكالات للتصويت فقط و لكن أيضا التصويت في محل زوجاتهم بمجرد إظهارهم للدفتر العائلي ، أنه لا يشجع الاقتراع النسوي هذه الانتخابات كان لها تأثير على انتخابات أخرى لان الإسلام السياسي اخترق المجتمع في جميع الجوانب و سوف نؤيد هذا الاتجاه>>[2].

في مسألة المشاركة السياسية للنساء كمرشحات للانتخابات نجد أنها تأثرت بالمد الإسلامي في الساحة السياسية في سنوات الثمانينات و ترجمة بأول انتخابات تعددية لم تشارك فيها النساء بنسبة كبيرة و حتى حق الاقتراع للنساء تأثر بشكل واضح من هذا الواقع الاجتماعي و السياسي مع دخول الإسلاميين للواقع السياسي الجزائري.

[1]- عبدالقادر جغلول ،المرجع السابق ، ص 11 .
[2]- نصيرة سمارة ، المراة و السياسة (مقال) ، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد 11 ، مركز البصيرة للبحوث، الجزائر، سنة 2006 ، ص 138.

<<في عام 1997 ، المرشحات للمجالس الشعبية الولائية مثلن 7.78% مقابل 1.76% للمجالس الشعبية البلدية ، من مجموع 1.280 مرشحة للمجالس الشعبية البلدية ، انتخبت 80 فقط في حين من مجموع 905 مرشحة للمجالس الشعبية الولائية انتخبت 62 فقط ، أكثر من 1.000 مجلس شعبي بلدي من مجموع 1.541 يخلو فيه الحضور النسوي. الانتخابات المحلية في 10 أكتوبر 2002 ، عرفت 3.654 مرشحة للمجالس الشعبية البلدية و 2.652 للمجالس الشعبية الولائية ، انتخبت منها 149 للمجالس الشعبية البلدية و 115 للمجالس الشعبية الولائية مقارنة مع اقتراع عام 1997>>[1]. تأثر الحضور النسوي على مستوى الانتخابات المحلية بشكل كبير بالأزمة الأمنية و السياسية التي شهدتها الجزائر في سنوات التسعينات و لدينا انتخابات 1997 المحلية كدليل على ذلك ، في حين تحسن حضورهن في انتخابات 2002.

<<في اقتراع عام 1997 ، تم إحصاء 338 مرشحة، 11 منها وضعت على رأس القوائم ، 26 في المركز الثاني و 21 في المركز الثالث . انتخبت منها 11 امرأة أي بنسبة 2.89% ، هذه النسبة تكاد تكون مطابقة لتلك التي كانت في عام 1982 (1.40%) و في عام 1987 (2.40%) ... إن اقتراع 30 ماي 2002 تميز بزيادة معتبرة في عدد المرشحات ، فمن مجموع 10.032 مرشح ، نجد 694 ، لكن انتخبت منها 25 فقط من مجموع 389 نائب يشكلون المجلس الشعبي الوطني هذه النتيجة تمثل ضعف ما كانت عليه في عام 1997 و هو ما أثار و بسرعة آمالا كبيرة في الأوساط النسوية... الانتخابات التشريعية لـ 17 ماي 2007 شهدت مشاركة 1.018 مرشحة من مجموع 12.225 مرشح أي بزيادة قدرها 8.32 مقارنة بتشريعيات 2002 >>[2].

هنا في انتخابات 2002 و رغم التحسن على مستوى الحضور كمترشحات ، لم تشهد هذه الانتخابات تحسنا على مستوى الحضور كمنتخبات لمقاعد في المجالس المحلية و الوطنية المنتخبة.

-[1]المرجع السابق، ص 138.
-[2]نفس المرجع ، ص 139.

<<المعطيات التي يوفرها تقرير التنمية البشرية الوطني لسنة 2006 تؤكد هذه الاتجاهات التي تحدثنا عنها حتى و إن كان عدد المرشحات للانتخابات البلدية قد تضاعف ثلاث مرات في سنة 2006 بالمقارنة مع انتخابات 1997 ، و عدد المنتخبات تضاعف تقريبا مرتين ، فان عدد النساء المنتخبات يبقى دون معنى ، فمن مجموع 3.302 منتخب محلي على المستوى البلدي لم تحتل النساء إلا 147 منصبا أي 1.09بالمئة مقابل 98.1% احتلها الرجال ، و يمكن أن يمنح الجدول التالي تفاصيل أكثر للقارئ حول المشاركة الضعيفة للمرأة الجزائرية ، في الميدان السياسي ، على مستوى الهيئة التشريعية الوطنية.

انتخابات	1997-2002	2002-2007
عدد النواب رجال	376	362
عدد النواب نساء	13	27
عدد المقاعد	389	389
نسبة النساء	3.34	6.94

المصدر : المجلس الشعبي الوطني

المرأة التي تقول المعطيات المتوفرة بشأن نشاطها السياسي أنها تشارك بنسبة أقل في الانتخابات بالمقارنة مع الرجال و تترشح أقل كذلك و لا يتم انتخابها إلا قليلا جدا إن ترشحت>>[1] ، شهدت الفترة أو العهدة الانتخابية 2007/2002 تحسنا نسبيا لحضور المرأة في المجالس المنتخبة مقارنة بفترة 1997 /2002 لكن هذا الحضور تحسن في الترشح أكثر منه في الحصول على المقاعد.

[1]-ناصر جابي،لماذاتأخر الربيع الجزائري،منشوراتالشهاب،الجزائر، 2012 ،ص 213.

2-2 : المرأة الجزائرية بين المشاركة السياسية و الضوابط الاجتماعية .

3-2-2 : الإصلاحات السياسية و الخصوصية الاجتماعية في الجزائر و تأثيرتها في المشاركة السياسية للمرأة .

<<رغم الجهود التي بذلتها بعض الأحزاب السياسية لاستقطاب و جذب النساء خاصة المثقفات و الجامعيات ، إلا أن هذا الجذب يبقى غير مهم و غير قادر على توفير وعاء هام من الطاقات النسائية داخل الأحزاب السياسية بسبب الأعراف و التقاليد المسيطرة على المجتمع الجزائري من جهة ، و قلة الاهتمام بترشيح النساء للمناصب القيادية على قوائم الأحزاب ، و من جهة أخرى لانعدام الثقة في قدرة النساء على تقديم الكفاءة و الفعالية في الأداء الحزبي أو الحكومي ، إضافة إلى الرفض العام الذي يقابل به ترشيح النساء بما فيهمالنساء أنفسهن ، فالنساء لا يقبلن نساء يمثلهن في مختلف المستويات **>>**[1] ، قد يبدوا أن الأعراف و التقاليد لم تعد تشكل عائق أمام مشاركة المرأة في السياسة لكن واقع المجتمع الجزائري يبين عكس ذلك ، فالأحزاب السياسية وجدت و مازالت تجد صعوبة في ضم النساء إلى صفوفها بأعداد كافية ، لا نقول مساوية للرجال ، بل فقط تحقيق تواجد مقبول داخل صفوفها ، بالإضافة إلى إشكال آخر يرتبط بوجود النساء بصفة كبيرة في الهياكل التحتية للأحزاب و لا نجدهن بشكل كافي على مستوى القيادة الحزبية.

<<تتعدد و ترتبط التحديات التي تواجه المرأة الجزائرية في انضمامها للمجال العام، منها ما هو وثيق الصلة بالبناء الأبوي للمجتمع الجزائري و الذي تغلغل في المؤسسات الرسمية و غير الرسمية ، و منها ما هو وثيق الصلة بقناعة النساء أنفسهن اللواتي ، عوضا من الانسجام مع طموحاتهن يفضلن الإبقاء على وضعهن على الرغم من اختلافات المستويات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية للبلدان العربية إلا أنها تشترك في خاصية واحدة و هي البنية الأبوية. فقد أفرز هذا النمط الأبوي هوية اجتماعية للمرأة تعتمد على صلاتها بالرجل ، و لذلك فان جوهر اضطهاد المرأة يكمن في هذا النظام.و أن

[1]-فاطمة بو درهم، المرجع السابق ، ص 100.

تحرير المرأة جزء أساسي للقضاء على النظام الأبوي>>[1] تعتبر صفة الأبوية في العلاقة بين الجنسين ، مصدر تأثير على دور و مكانة المرأة في كل المستويات الاجتماعية ، فنجد لها تأثير سلبي في تحجيم مكانتها و دورها في الأسرة ، و العمل ، و الجمعيات و المنظمات و في الأحزاب فنجد أن الرجل يعتبر المرأة عنصر قاصر محدود له تبعية و انقياد له ، و المرأة أيضا لها صورة نمطية لعلاقتها بالرجل ، و المجتمع الجزائري يسود فيه النظام الأبوي انطلاقا من الأسرة إلى كل المجالات الأخرى بما فيها الحزب السياسي.

<<يتم القضاء على النظام الأبوي للمجتمع الجزائري أو غيره من المجتمعات الأبوية العربية بفضل تعاون الجنسين في المجتمع على تفهم طبيعة التطور و التغيير ، التي تستلزم تفهما جيدا لضرورة مشاركة المرأة في المجال العام و المجال السياسي و تغيير القوانين التي تشجع على الاستمرارية في تبني هذا النظام>>[2]. فهم سلبية التمادي في اعتماد النظام الأبوي ، جزء من إيجاد الحل لتحسين العلاقات الاجتماعية بين الجنسين، و التعامل مع هذا الأشكال يتطلب تعاونا و تفهما من كلا الطرفين و إيجاد صيغة جديدة لتقسيم العمل و الأدوار الاجتماعية بما يتماشى مع سبل إدماج المرأة في الفضاء العام .

<<النساء الجزائريات أقل حضورا في السياسة بسبب ثقل الأعراف و التقاليد و الأحكام الاجتماعية المسبقة ، و البنية الاجتماعية الأبوية ، و يجب القول أنه لحد الآن هناك ضعف في إقدام رؤساء و مسئولي الأحزاب السياسية لترقية المرأة على مستوى الهياكل الحزبية لأسباب موضوعية و ذاتية ترتبط بطبيعة المجتمع الجزائري>>[3].

تجمع كل توجهات الدراسات النظرية و الميدانية حول المرأة و مشاركتها السياسية على تأثير القواعد الاجتماعية و الضوابط التي تفرضها الأعراف و التقاليد كطابوهات اجتماعية أمام المرأة و أنها تحول دون تفعيل تواجد المرأة و دورها في المجال السياسي.

---

[1]-المرجع السابق ، ص 103.

[2]-نفس المرجع ، ص 103.

[3] -Ahmed kettab,op cité p 03.

<<سياسة الكوطا أحدثت ضجة كبيرة لدى الرأي العام ، بالنسبة للزعيمات السياسيات، سياسة المحاصصة هي مرحلة ضرورية للقضاء على الإقصاء ضد المرأة في مجتمعنا>>[1].نجد أن هناك تضاربا في الرأى و التوجهات حول هذه المسألة بين الرأي العام الذي يتحفظ و يعارض أحيانا مشاركة المرأة في السياسة لأسباب ترتبط بالأنماط الجامدة للذهنيات الاجتماعية ، و إلى النظام الاجتماعي الأبوي ، و بين توجهات الناشطات في مجال حقوق الإنسان و المراة الذين يرون أن المرأة مازالت مقصية من الحياة السياسية .

<<التوجه السياسية الحالي لا يسير في طريق تغيير علاقات القوة و الهيمنة إلى المساواة بين الجنسين على المستوى الاجتماعي ، من أجل تغيير الواقع السياسي للمرأة ، بل على العكس. الأمنية العامة للاتحاد الوطني للنساء الجزائريات ، جددت نداءها بمناسبة مساندتها لترشح الرئيس (قرارات يجب أن تتخذ على مستوى قيادات الأحزاب لوضع كوطا تمثيلية للنساء في اختيارهم للمرشحين)>>[2].

فرغم كل الإصلاحات و المجهودات المبذولة ، إلا أن الواقع الاجتماعي و السياسي يوضح أن هذه الإصلاحات لم تتراجع إلى واقع جديد لوضع المرأة في السياسة ، كما أن هذه المجهودات لم تترجم إلى تدابير عملية قادر على تغيير هذا الواقع ، كما أن الإرادة السياسية لذلك لم تتغير لذا الأحزاب بشكل يساير السلطة ، و أيضا الضوابط الاجتماعية و التوجه الاجتماعي العام يشكل عائقا آخر أمام هذه الإصلاحات.

<<و تصبح معالجة الوضع الدوني للمرأة أمرا في غاية الصعوبة ، عندما تقتنع المرأة نتيجة التنشئة الاجتماعية بدونيتها، و بأن قدرتها و استعداداتها محدودة مقارنة بالرجل ، فتعارض بنفسها أي تغيير يلحق بأدوارها في نطاق الأسرة أو خارجها ، لأن في نظرها ، من شأنه أن يصدع النظام الاجتماعي ككل.

[1] -Rachid tlemcani , femme at politique en algerie, revue : maghreb-machrek,n°200 algerie , été 2009 , p 27.
[2] -Rachidtlemcani, op, citep27.

من أهم العقبات التي واجهتها الجزائر خلال تنفيذ منهاج عمل **"بيجين"** و المبادرات الأخرى التي تلتها تمثلت في:

- الأنماط الجاهزة و القيود الثقافية التي مازالت سائدة.
- عزوف النساء في غالب الأحيان عن المشاركة الايجابية في الحياة السياسية و اكتفائها بأدوارها التقليدية>>[1].

التنشئة الاجتماعية للمرأة من أهم العوامل المؤثرة في المسألة تكوين الشخصية الاجتماعية و السياسية لها ، و تكون هذه التنشئة في الأسرة و المدرسة و المجتمع ككل ، و النمط الذي تفرضه هذه التنشئة لدى المرأة ، هو أنها أدنى من الرجل و ليست مؤهلة لتقتحم عالم السياسة ، لذلك فهي تقتنع بدونيتها و أن تقسم العمل داخل المجتمع الجزائري لا يعطيها الحق في ممارسة السياسة و لذلك لا يمكن تغيير واقعها من دون تغيير هذه النظرة المجتمعية و لا يمكن فرض مشاركتها بقرارات سياسية .

<<تأتي على رأس المعوقات التي تعترض نمو وتطور المرأة الجزائرية ، الاتجاهات و القيم وأنماط العلاقات السائدة في المجتمع و الأفكار المقولبة ، عميقة الجذور التي تؤكد على أدوار محددة بشكل صارم لكلا الجنسين ، فتنظر إلى المرأة كزوجة وأم بشكل أساسي و تعتبرها دون الرجل في القدرات الجسدية و العقلية ، انفعالية بطبيعتها و تفتقر إلى الضبط الذاتي و تحتاج إلى حماية من قبل الرجل (الأب ، الزوج ، الأخ) في حين تنظر إلى الرجل على أنه أكمل عقلاً من المرأة وأكثر حكمة و تدبيرا و أحسن تصرفا.

و هذا ما يجعل هذه المجتمعات تقيد حرية الإناث و تفرض سيطرة كاملة على النساء و تعزلهن خلف النقاب ، مما يجعلهن خادمات مستكينات ، و يفقدهن الثقة بالنفس و تكتب قدراتهن و إمكانيتهن و يقتل عندهن روح النقد و المبادرة الى جانب احتقار العمل المنزلي من قبل الرجل>>[2].

[1]-فاطمة بودرهم ، المرجع السابق، ص 104.
[2]-المرجع السابق ،ص 105، 106.

لا يمكننا بأي حال من الأحوال انتقاد المجتمع على أنه يتعامل مع المرأة بشكل معين يبدو أنه يحد من حريتها و يقيدها ، لأنه و بكل بساطة التغير في قواعد و ضوابط المجتمع لا تأتي بالقوة أو بدون إرادته ، و إذا كان المجتمع لم يتقبل بعد مشاركة المرأة السياسية فهذا أمر عادي وطبيعي ، و هو يحتاج الوقت وعوامل أخرى يمكنها أن تغير هذا الواقع.

<< فالسيد رئيس مجلس الأمة **عبد القادر بن صالح** أكد على أن تمكين المرأة الجزائرية في الحياة السياسية ، هو مسألة تستدعي نظرة ايجابية من كل المجتمع الجزائري نحو المرأة و دعوى صانعي القرار لوضع إطار قانوني و دستوري محفز، و أن الأحزاب السياسية يجب أن تكون السباقة لتبني هذه الخطوة في مفهومهم السياسي>>[1]

.

هذا التصريح للسيد **عبد القادر بن صالح** رئيس مجلس الأمة ، منطقي إلى حد كبير في قوله أن تمكين المرأة الجزائرية في الحياة السياسية يرتبط بنظرة ايجابية من المجتمع، لكن هذه النظرة لا تفرض و لا تأتي بضغط بأي شكل من الأشكال ، و وضع إطار قانوني و دستوري يبني على إرادة و توجه مجتمعي ، و كذلك على دراسة سوسيولوجية عميقة للمجتمع و ليس قرارات سياسية ارتجالية .

[1]-نفس المرجع ، ص 113.

الخلاصة :

تناولنا في هذا الفصل عدة جوانب تتعلق بمشاركة المرأة في السياسة بالجزائر ، تتعلق في جزء منها في المطلب الأول بمشاركتها في النشاط الحزبي في فترتين مختلفتين أي في عهد الأحادية و هي الممتدة من الاستقلال إلى دستور 1989 الذي أقر التعددية الحزبية ، و من خلاله لاحظنا أن مشاركتها كانت صورية بشكل واضح في حزب جبهة التحرير الوطني ، و السلطة السياسية و الحزب العتيد استعملا المرأة بشكل شعبوي في خطاباتهم و كذلك بطريقة تعبوية لدعم الرئيس في مناسبات عديدة. و حضورها كان ضعيفا جدا على مستوى الحزب و السلطة و المجالس التمثيلية .

بعد إقرار التعددية ن لا يمكن أن نقول أن مشاركتها تحسنت كثيرا في بداية هذه الفترة لأسباب تتعلق بحداثة التجربة على المجتمع الجزائري ، بالإضافة إلى وجود مد التيار الإسلامي في بداية هذه الفترة ، كما أنها تأثرت سلبا بالأزمة الأمنية ما يسمى **"بالعشرية السوداء"** ، و شهدت تحسنا تدريجيا و نسبيا بعد استقرار الأوضاع الأمنية و السياسية مع وصول الرئيس الحالي **عبد العزيز بوتفليقة** سنة 1999 إلى الحكم لكن الوضع داخل الأحزاب لم يرقى إلى المستوى المطلوب خاصة في قيدتها .

أما في المطلب الثاني و الذي فيه مشاركتها السياسية على مستوى الانتخابات بجميع مستوياتها المحلية و الوطنية ، فبالنسبة لمشاركتها كناخبة ، قد عرفت المرأة أشكالا في اكتساب حقها في التصويت حيث كانت تصوت بالنيابة بعد الاستقلال و إلى غاية منتصف التسعينات خاصة مع الأزمة الأمنية التي أثرت على مشاركتها السياسية على أكثر من صعيد ، و الآن لم تعد مسألة تصويتها الشخصي إشكالا يطرح ، أما مشاركتها كمرشحة في القوائم الانتخابية و منتخبة ، فقد عرفت المرأة تهميشا كبيرا على مستوى ترشيحات الأحزاب الانتخابية إلى غاية مرحلة التعددية حيث عرفت تحسنا نسبيا مع بداية التعددية في التسعينات ، لتعود لتتراجع مع الانتخابات المحلية و التشريعية في فترة الأزمة الأمنية، و تعرف تحسنا تدريجيا مع انتخابات 2002 و 2007. و مع قانون "الكوطا" تحسنت مشاركتها نسبيا ، في انتخابات 2012 المحلية والتشريعية ، لكن في آخر مطلب

لهذا المبحث وجدنا من خلال قراءتنا لدراسات حول الموضوع ، أن المجتمع مازال يعارض مشاركتها و أنها ما زالت تلقى عوائق تتعلق بالنظام الأبوي و تقليص أدوراها لتقتصر على التقليدية فقط.

الفصل الثالث

3-1-المشاركة الحزبية و التمثيلية للمراة

3-2-المشاركة السياسية للمراة بين الانفتاح السياسي و الضوابط الاجتماعية في المجتمع المحلي

الفصل الثالث (الميداني): دراسة ميدانية للمشاركة السياسية للمرأة في حزب التجمع الوطني الديمقراطي والمجلس الشعبي الولائي بغليزان.

مقدّمة:

في كل دراسة أكاديمية هناك جانبين نظري وآخر تطبيقي، فالأوّل يجمع كل النظريات والتوجهات والرؤى النظرية حول الموضوع وفي موضوعنا لدينا عرض نظري تاريخي وقانوني وآخر سوسيوسياسية لوضع المرأة في المجتمع والسياسة، أمّا الجانب التطبيقي للموضوع فنحاول فيه وضع دراسة ميدانية حول الموضوع نهدف من خلالها إلى وضع بصمتنا الشخصية كباحث في علم الاجتماع السياسي والتطرق إلى الموضوع، وتكملة ما تحصّلنا عليه من معلومات حول الموضوع في الشق النظري وتقديم إضافة مدعمة بإحصائيات ونسب وأرقام، وتحليل إجابات المبحوثين وبالتالي الوصول إلى مقاربة سوسيوسياسية موضوعية وعلمية توضّح لنا واقع مشاركة المرأة السياسية وما إذا كانت الضوابط الاجتماعية تتعارض مع الإصلاحات السياسية التي سمحت للمرأة بالمشاركة أكثر في السياسة بالجزائر.

يحتوي هذا الفصل بدوره مبحثين: الأوّل يتطرق إلى المشاركة السياسية الحزبية والتمثيلية بالمجلس الشعبي الولائي للمرأة في الجزائر وذلك في حزب نموذجي وهو "التجمع الوطني الديمقراطي" ويشتمل هذا المبحث على ثلاثة مطالب: الأوّل به تعريف الحزب محل الدّراسة والمجلس الشعبي الولائي، أمّا المطلب الثاني فيتطرق إلى مشاركة المرأة في الحزب محل الدّراسة بعرض تقرير ملاحظة حول وضعها داخل الحزب، بالإضافة إلى أرقام حول مشاركتها بالحزب، أمّا المطلب الثالث فنعرض فيه مشاركتها بالمجلس الشعبي الولائي بغليزان وذلك من حيث مسار مشاركتها وتحليل نتائج المقابلة التي أجريت مع العيّنة النموذجية من العضوات بالمجلس المذكور.

أمّا المبحث الثاني لهذا الفصل فنتطرق فيه إلى المشاركة السياسية للمرأة بين الانفتاح السياسي والضوابط الاجتماعية وذلك من خلال ثلاث مطالب: الأوّل نعرض فيه نتائج الاستبيان وتحليلها، والمطلب الثاني نعرض فيه مقارنة تحليل نتائج الاستبيان

ونتائج المقابلة والخروج بتقييم شامل لهذه المقارنة، والمطلب الثالث فيه تقرير نهائي مفصّل لكل الملاحظة الميدانية.

1-3:المشاركة السياسية الحزبية و التمثيلية بالمجلس الشعبي الولائي

1-1-3:ملخص الدراسة الاستطلاعية

من اجل التعريف على حيثيات وجوانب الموضوع والاقتراب اكثر من ميدان الدراسة قمنا بدراسة استطلاعية اعتمادنا فيها علي منهج تحليلي وصفي باستعمال تقنيتي المقابلة والملاحظة حيث قمنا بمقابلة اولية مع عينة مصغرة من اعضاء وعضوات المكتب الولائي لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، وملاحظة ميدانية اثناء الحملة الانتخابية لمحليات 2012 من خلال ملاحظة الحضور النسوي في القوائم الانتخابية لاربعة بلديات بالاضافة الي بلدية غليزان عاصمة الولاية.

توصلنا من خلال الملاحظة إلى وجود حضور نسوي ضعيف في البلديات التي زرناها و لاحظنا قوائمها وهي زمورة بن داود المطمر سيدي محمد بن عودة ماعدا بلدية غليزان التي وجدنا ان هناك حضور احسن في القوائم غالبية الاحزاب خاصة في قوائم المجلس الشعبي الولائي.

من خلال المقابلة التي قمنا بها مع اعضاء وعضوات في المكتب الولائي لحزب التجمع الوطني الديمقراطي كان توجه العينة انا هناك حضور نسوي لا باس به في الحزب وهو يتحسن اكثر خاصة مع قانون الكوطا لأنه حفزهن اكثر للدخول الي مجال الممارسة السياسية، واختلفت اجاباتهم في خصوص نوعية الاداء السياسي بين الرجال والنساء حيث يري الرجال انهن لا يندمجن بسرعة في العمل السياسي ويري النساء العكس.

كما يختلف اجاباتهم بخصوص مسالة الترتيب في القوائم الانتخابية حيث ان النساء مازلن غير راضيات علي طريقة تصنيفهن

وصلنا من خلال هذه الدراسة الاستطلاعية الي نتائج تعبر عن اقتراب وفهم مبدئي للموضوع وتمثلت هذه النتائج في:

*المشاركة السياسية للمراة في تزايد ويرجع ذلك الي قانون الكوطا.

*هناك سيطرة ذكورية داخل الحزب محل الدراسة وفي الساحة السياسية.

*هناك تباين في الراي بين الجنسين حول مسالة قدرة النساء علي تقديم اداء مقبول واندماج سريع في الحياة السياسية حيث يؤيد النساء ذلك ويري الرجال العكس.

*وهناك تباين ايضا بين الجنسين في مسالة قبول او عدمه للمجتمع المحلي لمشاركة المراة في السياسة حيث يري النساء ان المجتمع يتقبل ذلك ويري الرجال العكس.

3-1-1-1 : التعريف بالحزب محل الدّراسة.

<<إنّ التجمع الوطني الديمقراطي المؤسس على مبادئ وأهداف بيان الفاتح نوفمبر 1954 م هو تنظيم سياسي وطني، يعبّر عن ضمير الأمّة ويستجيب لطموحات المواطنين والمواطنات الأحرار...تجمع ديمقراطي يؤمن بالتعددية السياسية وبالتناوب على السلطة بالطرق السلمية...تجمع وطني في منطلقاته وأهدافه، ديمقراطي في منهجه وممارساته...التجمع الوطني الديمقراطي تنظيم سياسي أنشئ طبقا لأحكام الدستور وقوانين الجمهورية، مفتوح لكل المواطنين والمواطنات الذين يؤمنون بفلسفة التجمع ومبادئه وبرامجه ويعملون على تحقيقها عن طريق النضال السياسي السلمي والنزيه...شعاره "أمل، عمل، تضامن"، يتمتع التجمع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وله أهلية التقاضي، المقر المركزي للتجمع كائن بالجزائر العاصمة، يمارس التجمع نشاطه في كل التراب الوطني.

مرجعية التجمع والمبادئ الأساسية هي:

- الرصيد التاريخي للحركة الوطنية.
- بيان أوّل نوفمبر 1954 م.

- مواثيق الثورة التحريرية.
- أرضية ندوة الوفاق الوطني المنعقدة في سبتمبر 1996 م.
- الدستور.
- وحدة الشعب ووحدة الوطن.
- العدالة الاجتماعية.
- احترام النظام الجمهوري والديمقراطي للدّولة.
- احترام التداول على السلطة عن طريق الاختيار الحر للشعب الجزائري>>[1].

من خلال هذا المقطع المأخوذ من القانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب فالتجمع الوطني الديمقراطي من الأحزاب التي تأسست متأخرة بعد إعلان التعدّدية في دستور 1989 وتأسس سنة 1997 والمؤسسين هم قدامى حزب جبهة التحرير الوطني انفصلوا عنه وأسسوا هذا الحزب في ظروف أمنية وسياسية خاصّة في سنوات التسعينات أي ما يسمى بـ "العشرية السوداء"، وانطلاقا مما ورد في قانونه الأساسي فهو حزب يتبنى التوجه الديمقراطي الوطني، وفي مرجعيته يعود إلى ميثاق أوّل نوفمبر، وكما ورد في نص القانون الأساسي الرصيد التاريخي للحركة الوطنية ومواثيق الثورة التحريرية وأرضية ندوة الوفاق الوطني المنعقدة في سنة 1996 بين السلطة والأحزاب السياسية المشاركة فيها والدّستور.

<<المادّة (36): يحدّد القانون الأساسي التجمع الهيكلة النظامية للتجمع على المستويين الوطني والمحلي.

المادّة (37): تتمثل هياكل وهيئات التجمع الوطنية والمحلية في:

- على المستوى الوطني:
- المؤتمر.
- الأمين العام.
- المجلس الوطني.
- المكتب الوطني.
- على المستوى المحلي:

[1]- القانونالأساسيوالنظامالداخليللتجمعالوطنيالديمقراطي،الأمانةالعامّة،سبتمبر 2008 م،الجزائر،ص (11، 12، 13).

- الخلية.
- مكتب الخلية.
- الجمعية العامّة للبلدية.
- المجلس البلدي.
- المكتب البلدي.
- لجنة التنسيق للدائرة أو المقاطعة الإدارية.
- المجلس الولائي.
- المكتب الولائي>>[1].

3-1-1-3 :التعريف بالمجلس الشعبي الولائي:

"المجلس الشعبي الولائي في الجزائر هو هيئة للمداولة والمراقبة طبقا للمادة (159) من الدّستور والمادّة 09/03 بالقانون المتعلق بالولاية.

يتكون من عدد الأعضاء حسب سكان الولاية ويترأسهم رئيس ويساعده في ذلك مجموعة من النواب، ويتوزع الأعضاء على عدد من اللجان دائمة تكفل تمثيل المكونات السياسية في المجلس.

يعالج المجلس كل شؤون الولاية التابعة لاختصاصه قانونا بواسطة مختلف اللجان الدائمة، ويتخذ قراراته بموجب مداولة، ويعقد المجلس أربع دورات عادية كل سنة طبقا لنظامه الداخلي، ولا يتوانى في عقد الدّورات الاستثنائية لدراسة القضايا المستعجلة التي تهم الولاية أو تكوين اللجان الفرعية التي تساهم بكل فعالية في تغطية القضايا العاجلة والمستجدات، وفي غالب الأحيان يتمكن المجلس الشعبي الولائي من القيام بكل مهامه على أكمل وجه نتيجة المستوى الفكري والثقافي للمحتوى البشري الذي يتكون منه"[2].

[1]- نفس المرجع، ص 26.

[2] - WWW.google.com, المجلس الشعبي الولائي, wikipedia, 17/09/2013, 20H17.

3-1-2 : المشاركة السياسية الحزبية للمرأة في حزب التجمع الوطني الديمقراطي

3-1-2-1: تقرير الملاحظة الميدانية في حزب التجمع الوطني الديمقراطي:

أثناء قيامنا بحضور جلسات واجتماعات المجلس الولائي لحزب التجمع الوطني الديمقراطي بصفتنا متعاطفين مع الحزب وهذا منذ تاريخ ديسمبر 2010 م إلى غاية ديسمبر 2012 م وهذا في كل أيّام السبت تقريبا، لاحظنا مجموعة من الملاحظات حول موضوعنا ووضعية المرأة في الحزب، حيث أنّ هناك امرأة واحدة كانت في المجلس الولائي في العهدتين السابقتين في هذه الفترة وباقي النساء اللاتي حضرن هذه الاجتماعات هنّ عضوات بالمكاتب البلدية وهنّ أيضا قليلات جدّا حيث لا يتجاوز عددهنّ 12 امرأة طيلة فترة حضورنا لهذه الاجتماعات ولا يتواجدن بهذا العدد في نفس الاجتماع بل نجد في كل اجتماع امرأة أو امرأتين على الأكثر أو عدم وجودهن نهائيا في بعض الاجتماعات.

أمّا عن مشاركتهن في هذه الاجتماعات فهي على العموم تكون شكلية وغير فعالة في نشاطات هذه الاجتماعات فلا نجد تدخلات كثيرة في النقاشات ونلاحظ أنّهن يترددن في المشاركة في النقاشات وحتّى في مكان جلوسهن فتكنّ في آخر القاعة بعيدة جدّا عن مكتب رئيس المجلس الولائي للحزب وهذا ما يفسّر أنّهن لا يتخذن مواقع قيادية في الحزب، ونجد أنّ من يشاركن هنّ عضوات في المجلس الولائي وهي امرأة واحدة أمّا الباقي فيحضرن للتواجد فقط، ونلاحظ أيضا أنّ النقاش هو رجالي أو ذكوري بامتياز في فعاليات هذه الاجتماعات.

في أحد هذه الاجتماعات كان هناك نقاش حول أمور تنظيمية داخلية للحزب في مكاتب الحزب بأحد البلديات أرادت إحدى العضوات التدخل لإبداء رأيها فقاطعها أحد أعضاء المجلس الولائي دون طلب الإذن وأخذ الكلمة وهي توقفت عن الكلام، وهذه فقط إحدى التصرفات من مجموع تصرفات أخرى توضح أنّ في هذه الاجتماعات النساء لا يشاركن والرجال هم المسيطرون على مجريات النقاش.

حتّى بالنسبة للمشاورات حول ترشحات الانتخابات التشريعية والمحلية 2012 م حيث لاحظنا أنّ هذه اللقاءات والمشاورات لم تشارك فيها النساء بشكل كبير رغم أنهنّ معنيات بنسبة محدّدة في القوائم قدّرت بـ 30 % لكننا لم نلاحظ خلال هذه المشاورات المراطونية التي تعدت يوما واحدا، كما كان مألوفا سابقا إلى خمسة أيام إلى ستة أيام في بعض الأسابيع مشاركة غير فعالة في هذه الاجتماعات.

في الإعداد للانتخابات تصبح الأمور واضحة في مسألة السيطرة الذكورية على النقاش في الاجتماعات الدّورية خاصّة وأنّ مرحلة إعداد القوائم تكثر فيها صراعات المصالح والمساندة والتنافس بين القيادات الولائية للحزب وحتّى على مستوى القاعدة الولائية للحزب، ونلاحظ غياب تام فالنساء لا يشاركن ولا يفرضن أرائهن ويكتفين بانتظار تطبيق قانون "الكوطا" الذي منحهن نسبة معيّنة قدّرت بـ 30 % في القوائم ولا يهتممن بترتيبهن في القوائم الانتخابية.

3-1-2-2: أرقام حول مشاركتها في حزب التجمع الوطني الديمقراطي :

يوجد في حزب التجمع الوطني الديمقراطي 271 امرأة مناضلة في صفوف الحزب، أغلبيتهن في بلدية غليزان أي 195 و باقي المناضلات يتوزعن على باقي بلديات الولاية ، قلة منهن من يحتلن مراكز قيادية حيث 72 فقط منهن يوجد في المكاتب البلدية و ينعدم في بعض المكاتب وجود نساء ، هناك خمسة نساء فقط في المجلس الولائي و في اثنتين في المكتب الولائي . تواجد عددي ضعيف يتسع في قاعدة الحزب المحلية و يتقلص كلما صعدنا الى قمة القيادة الحزبية الولائية .

كما أن هناك تمركز كبير للنساء في هياكل الحزب في عاصمة الولاية و تتضاءل النسبة في هياكل الحزب في باقي بلديات الولاية .

1-3: المشاركة السياسية الحزبية للمرأة والتمثيلية بالمجلس الشعبي الولائي (بغليزان) بالجزائر.

3-1-3: المشاركة السياسية للمرأة في المجلس الشعبي الولائي.

- مسار المشاركة النسوية في المجلس الشعبي الولائي محل الدّراسة (مقابلة مع نائب رئيس المجلس الشعبي الولائي بغليزان).

- خلال مقابلة بسيطة وقصيرة مع نائب رئيس المجلس الشعبي الولائي لولاية غليزان تعرفنا على مشاركة العنصر النسوي في هذا المجلس المحلي بالأرقام وذلك من خلال سؤالين محوريين الأوّل حول تطور هذه المشاركة من حيث العدد والثاني حول نوعية هذه المشاركة عبر المراحل التي مرّ بها المجلس منذ تأسيسه.

السؤال (01):

- كيف كانت مشاركة المرأة في مجلسكم منذ تأسيسه وكم كان عدد النساء في كل عهدة ؟

الجواب (01):

- **"**كانت مشاركتهن ضعيفة جدّا في انتخابات 1997 م حيث حصلن على مقعدين فقط، وحتى حضورهن في القوائم التي ترشحت إلى تلك الانتخابات كان ضعيف حيث لم يتجاوزن مرشحتين على الأكثر في بعض القوائم وقوائم أخرى كانت فارغة من العنصر النسوي حسب ما أتذكر، وفي انتخابات 2002 م تحسنت مشاركتهن نسبيا حيث ارتفع العدد إلى 04 نساء في المجلس ولكن واحدة منهن حصلت على عهدة ثانية بالتالي هناك ثلاث نساء فقط جديدات في المجلس ليبقى الرقم على حاله في انتخابات 2007 م، ولكن بخروج صاحبة العهدتين واستفادة أخرى من العهدة السابقة من عهدة ثانية ولكن في انتخابات 2012 م الأخيرة الأمور تغيّرت بشكل ملحوظ حيث زاد عددهن بشكل كبير حيث ارتفع إلى 13 مقعد فيه امرأتين فقط لديهن أكثر من عهدة، أي واحدة

لديها عهدتين والأخرى ثلاث عهدات وهي أقدمهن أمّا 11 امرأة هنّ جديدات بالمجلس".

السؤال (02):

- كيف يمكنكم تقييم نوعية مشاركة المرأة في المجلس الولائي المحلي لغليزان؟

الجواب (02):

- "حتّى وإن ارتفع عدد النساء داخل المجلس في العهدة الحالية إلى 13 امرأة لكن الملاحظ أنّ نوعية مشاركتهن في المجلس تبقى ضعيفة، فالنساء الموجودات في المجلس لا يتمتعن بالتكوين السياسي والخبرة إلا الكفاءة في بعض الحالات ما عدا العضوات القديمات بالمجلس، وبالتالي أنا لا أرى أي تغيّر على مستوى مشاركتهن إلا من الناحية العددية فقط، لكن أدائهن السياسي لم يتحسّن وهذا راجع إلى ضعف خبرتهن السياسية والحزبية وعدم تكوينهن في المجال السياسي وكذلك التمثيلي على مستوى المجلس الشعبي الولائي، وبالنسبة لغالبيتهن لم يتمكن من الاندماج في المجلس لحدّ الآن وهو ما يصعب من مهمّتهن داخل المجلس الشعبي الولائي".
- باعتبار أنّ المبحوث الذي قمنا معه بهذه المقابلة القصيرة هو نائب لرئيس المجلس الشعبي الولائي لولاية غليزان فإنّ إجاباته تعتبر ذات مصداقية لأنّها مبنية على ملاحظة يومية لنشاط العضوات بالمجلس، وبالتالي يتعرف على مستواهن وفعالية نشاطهن، وهو أيضا يعتبر من الأعضاء القدامى بما أنّ هذه عهدته الثانية بهذا المجلس وبالتالي هو يبني ملاحظاته عن خبرة داخل هذه الهيئة المحلية، ونلاحظ في الإجابة عن السؤال الثاني أنّه غير راض وينتقد مستوى أداء العضوات وانتقاصهم للتأهيل اللازم والخبرة.

- **تحليل نتائج المقابلة مع نساء عضوات بالمجلس.**

غالبية العضوات بالمجلس انظمت الى الحياة الحزبية في القرن الواحد و العشرين.

السؤال (01): متى انخرطت في النشاط السياسي؟

الإجابات:

- "انخرطت في 1994 م في حزب جبهة التحرير".
- "انخرطت في النشاط السياسي في ديسمبر 2011 م عن حزب MPA".
- "انخرطت سنة 2008 م عن حزب جبهة التحرير".
- "انخرطت في 2007 م في حركة مجتمع السلم".
- "انخرطت في العمل السياسي سنة 2001 م عن جبهة التحرير".
- "انخرطت في السياسة سنة 2010 م عن حزب FLN"
- "انخرطت في النشاط السياسي سنة 1996 م في حزب FLN"
- "انخرطت في النشاط الحزبي سنة 1997 م عن حزب MPA"
- "انخرطت في النشاط السياسي سنة 2001 م عن حزب FLN"
- "انخرطت في السياسة سنة 2000 م عن حزب FLN"

حسب إجابات المبحوثات نلاحظ أنّ غالبيتهم انضموا إلى الساحة السياسية الحزبية في القرن الحادي والعشرين أي بعد سنة 2000 م، وقلتهن من كنّ في الحياة الحزبية في سنوات التسعينات حيث لا يتجاوزن ثلاث عضوات من مجموع عشرة من العيّنة والسبعة الباقيات كنّ بين 2000 م و 2011 م، وهذا يدل على عدم أقدمية العديد منهن أو غالبيتهن، ومن هنّ قبل 2000 م يتمتعن بأسبقية الأقدمية في أحزابهن مقارنة بالنساء الأخريات، وكذلك في المجلس حيث إحداهن التي انخرطت سنة 1994 م هي رئيسة لجنة الصّحة والوحيدة التي تترأس لجنة داخل المجلس من ضمن النساء، وكذلك الأقدمية تدل على الخبرة والتمرس السياسي.

الدوافع التي دفعتهن الى العمل الحزبي هي الفضول و الرغبة الشخصية في ممارسة السياسة.

السؤال (02): ما هي الأسباب التي دفعتك إلى الانخراط في العمل الحزبي؟

الإجابات:

- "أمّي من أسرة ثورية ولذلك فحزب جبهة التحرير الوطني هو الذي "جاب" الاستقلال وفيه "ريّح الجدود" الذين "جابوا" الاستقلال، وكان الحزب الواحد والتعددية في 1991 م كانت هناك أحزاب لكن كانت إسلامية".
- "هي تجربة جديدة في الحياة، فبعد الدّراسة والعمل لدينا السياسة وأيضا نظرا لوضع المرأة في الحياة الحزبية والسياسية، وكذلك اكتسبت وتعلمت أمور كثيرة في المجلس الشعبي الولائي، والآن لدينا اهتمام بالأمور الاجتماعية والسياسية، قبل كان لدي حقوق محدودة كمواطنة والآن لدينا اهتمامات بالمواطن ولدي الحق في المساهمة في إيجاد حلول لمشاكل المجتمع".
- "كان لدي فضول حول النشاط السياسي وميول لممارسة السياسة لذلك انخرطت في الحزب، كان عمري عندها 38 سنة، وميولي للسياسة بدأت منذ أن كان عمري 27 أو 28 سنة".
- "الميول السياسي، الرغبة في المشاركة وصنع القرار".
- "الرغبة في العمل السياسي، وميول منذ الصغر".
- "لدي اهتمام شخصي بالنشاط السياسي".
- "هي في الغالب أسباب ودوافع شخصية تتمثل في ميول نحو النشاط السياسي، بدأت مع الحياة الجامعية أكثر ولكن هناك أسباب تتعلق بالمشاركة في بناء البلاد وتطوير المجتمع وخدمته".
- "في البداية كان سببا شخصي واحد هو الشغف بالسياسة، لكن مع الخبرة التي اكتسبتها أصبح السبب وراء بقائي واهتمامي المتزايد بالسياسة هو خدمة الصالح العام".

- "ما دفعني إلى الانخراط في النشاط الحزبي والسياسي أسباب تتعلق بميول شخصي من جهة، ومن جانب آخر هو خدمة المجتمع عند الوصول إلى مستوى سياسي يسمح بذلك".
- كانت لدي ميول وحب للعمل السياسي بالإضافة إلى أنّ والدي كان مناضل في صفوف جبهة التحرير ومجاهد سابق، كما أنّ لي صديقة منخرطة في النشاط السياسي وهي التي شجعتني لدخول السياسة".

ترجع غالبية المبحوثات أسباب ودوافع دخولهن إلى المعترك السياسي إلى الجانب الذاتي المتمثل في الميول الشخصية وحب السياسة، ووجود خلفية عائلية في بعض الإجابات توضح تنشئة سياسية أسرية ثورية خاصة كما في الإجابة الأولى، ولكن هناك أسباب ودوافع موضوعية تتمثل في الوعي بدور الخدمة العامة للصالح المواطنين والمنتخبين والوصول إلى السلطة من أهداف مهمة تتمثل في المساهمة في التنمية المحلية والوطنية وهذا بناءا على العديد من الإجابات.

الانتخابات المحلية كمرحلة أولى لنساء في الحياة السياسية .

السؤال (03): لماذا ترشحت في الانتخابات المحلية؟

الإجابات:

- "ترشحت لكي نعمل على حمل هموم الشعب وانشغالاتهم ولكي أعطي تمثيل للمرأة في المجلس الشعبي الولائي".
- "من قبل لم تكن لدي ميول للسياسة والانتخابات المحلية جاءت فرصة لدخول السياسة والانتخابات البرلمانية تجربة صعبة نظرا لقلة الخبرة السياسية".
- "إنّي أرى أنّ للانتخابات المحلية أهمية كبيرة لكونها تتعلق مباشرة بالمواطن على المستوى المحلي، كما أنّي لا أتمتع بخبرة كبيرة في الانتخابات لذلك لم أترشح إلى الانتخابات التشريعية (مازلت صغيرة عليها - تضحك -)".
- "لمساعدة الفئات المحرومة، المساهمة في تنمية الولاية".

- "رغبة شخصية وكذلك لأنّها الوحيدة لخدمة مدينتي التي ولدت وتربيت فيها والولاية ككل كذلك".
- لأنّها انتخابات محلية والمجلس الولائي هو محلي ويهتم بالشؤون الخاصّة بالسكان داخل الولاية التي أسكن بها وبالتالي فهي تهمّني".
- "حسب رأي وبالنسبة فأي سياسي في مراحله الأولى يترشح للانتخابات المحلية، فليس من المنطقي أن ينخرط في السياسة كمبتدأ ليس له خبرة ويترشح مباشرة إلى الانتخابات البرلمانية (تبتسم)".
- "أرى بأنّ الانتخابات المحلية من أهمّ العمليات الانتخابية رغم أنّ الكثيرين يرون العكس ويعطون اهتماما كبيرا للانتخابات التشريعية لأسباب شخصية، إلا أنّني أرى أنّ الانتخابات المحلية هي فرصة كبيرة لخدمة المجتمع المحلي".
- "لأنّها تبدو لي أوّل مستوى يمكن لأي سياسي المرور به في مسيرته السياسية".
- "هي كانت أوّل فرصة لي لدخول الانتخابات".

تتجه أغلبية الإجابات إلى أنّ الانتخابات المحلية هي المرحلة الأولى بكل من يدخل إلى النشاط السياسي وهذا لكونه يفتقد للخبرة السياسية اللازمة لدخول الانتخابات التشريعية، وهذا يفسر إقبال النساء على الترشح لهذه الانتخابات، كما أنّ غالبيتهن في العيّنة المبحوثة يفتقدن الأقدمية والخبرة السياسية.

وذهب العديد من العضوات في إجابتهن إلى أنّ المجالس المحلية أقرب للمواطن والأحسن لخدمته، ووجدت هذه الإجابات عند العضوات اللاتي تتمتعن بالأقدمية الحزبية وداخل المجلس مثل الإجابة الأولى ، ولاحظنا أنّ غالبية الإجابات توضح أنّ الانتخابات المحلية كانت الفرصة الأولى المتوفرة لديهن لدخول النشاط الانتخابي والمشاركة في مجالس شعبية.

عضوات بالمجلس يجهلن صلاحياتهن و دورهن ! .

السؤال (04): حسب رأيك وانطلاقا من صلاحيات المجلس الشعبي الولائي، ما هو دور هذا المجلس على المستوى المحلي؟

الإجابات:

- "دوره نفسه الذي قلت لك سابقا، هو يحل مشاكل المواطنين لكن لا يمكنه أن يحل كل المشاكل، لكن في إطار المعقول".
- "دور عضو المجلس الشعبي الولائي هو تسهيل المهام وإيجاد الحلول بين الإدارة والشعب - ملاحظة (سألت رئيس اللجنة إذا كلامها صحيح)- ودور المجلس هو رفع انشغالات المواطنين وطرحها أمام الوالي، وإذا كان هناك إشكال لم يحل مع أحد المسؤولين الولائيين يُرفع الانشغال إلى الوالي ثمّ إلى نواب البرلمان".
- "ليس له دور كبير حاليا، فليس له صلاحيات كبيرة ما عدا نقل انشغالات المواطنين إلى المسؤولين التنفيذيين وعلى رأسهم والي الولاية، لكن الدّور الرقابي والحرص على ضمان تسيير محلي ناجح لا يوجد بسبب كما قلت عدم وجود صلاحيات كافية".
- "يساهم المجلس الشعبي الولائي في عدّة انجازات منها المشاريع التنموية والاقتصادية والتربوية، أخذ القرار في ميزانية الولاية ودور مشارك وفعّال".
- "له دور هام على المستوى المحلي فيما يخص الرقابة على تنفيذ المشاريع التنموية المحلية والميزانية وكافة القطاعات، بالإضافة إلى تلقي شكاوي المواطنين وحل مشاكلهم - هل لديكم الحق في التحقيق والمتابعة والضغط على المسؤولين المحليين لذلك؟ - لدينا الحق لكن ليس لدينا الصلاحيات الكافية لذلك، فلدينا حدود لا يمكننا تجاوزها خاصّة عند تدخل الوالي ولكن يمكننا التنسيق مع نواب البرلمان".

- "له صلاحيات معبّرة جدّا فهو يحاول مراقبة دور المديريات الولائية وكل السلطات المحلية في أداء مهامها، وكذلك حماية حقوق المواطنين والدّفاع عنهم، ومراقبة كيفية التصرف في الميزانية والنفقات العامّة".
- "أنا حقيقة لا أرى أنّ له صلاحيات كبيرة فهو مقيّد، والعضو في المجلس الشعبي الولائي ولا يمكنه مراقبة والضغط على الوالي ولا حتى في بعض الأحيان المدراء الولائيين (راك فاهمني)، (أجبت بنعم)".
- "يمكن القول أنّ للمجلس صلاحيات لكن حسب رأيي هي غير كافية ولا تمكن هذا المجلس من القيام بمهام خاصّة الرقابية منها على الإدارات المحلية".
- "له دور أساسي في مراقبة ومتابعة الميزانية وأداء المديريات الولائية والسلطة المحلية، ولكن الصلاحيات الموجودة لا تساعد على ذلك ونجد عوائق في تأدية دورنا كما ينبغي".
- "له دور لا بأس به في الرقابة والمتابعة ولكن صلاحياته غير كافية - كيف ذلك؟ -هناك سيطرة كبيرة من طرف سلطة الوالي والمدراء الولائيين لا تسمح لنا بمتابعتهم ومحاسبتهم".

تجمع غالبية إجابات المبحوثات على أنّ هناك مشكل يعيق عمل المجلس الشعبي الولائي بين دوره على المستوى المحلي في الرقابة والمتابعة وحل مشاكل المواطنين في مختلف القطاعات والصلاحيات القليلة المتوفرة لذلك، فالعديد من المبحوثات أشرن إلى وجود تناقض يدخلهم في العديد من الأحيان في دوامة بين شكاوي المواطنين وعدم القدرة على الضغط على المدراء الولائيين لحل هذه المشاكل.

لكن الملاحظ أنّ العديد من المبحوثات قدّمن إجابات توضح عدم فهمهن لدور المجلس حتى ولا يعلمن حقيقة صلاحياتهن ضمنه، وهناك مبحوثة في المقابلة رقم (02) عندما أجابت لم تكن واثقة في نفسها عند تقديمها للإجابة والتفتت إلى رئيس اللجنة التابعة لها وهو رجل بطبيعة الحال وسألته إن كان كلامها صحيح، وهي ملاحظة تفسّر على أنّ هناك نوع من السيطرة الذكورية وأنّ الرجال لهم إطلاع على شؤون المجلس أكثر من النساء.

قانون الكوطا يرفع من نسبة تواجد النساء بالسياسة في الانتخابات المحلية و التشريعية الأخيرة ، و المطالبة بالمزيد.

السؤال (05): ما هو رأيك في مشاركة النساء في الانتخابات المحلية والتشريعية الأخيرة؟

الإجابات:

- "في الانتخابات الأخيرة كانت نسبة النساء ضعيفة في المجلس الشعبي الولائي والبلدي لكن بفضل قانون "الكوطا" ارتفعت هذه النسبة".
- دور المرأة مازال محدود في السياسة ولكن المشكل المطروح: ما هو نوع النساء اللاتي يجب أن يكنّ في السياسة من الناحية العلمية والأخلاقية؟، ويجب معرفة سيرتهن الذاتية، على العكس قانون "الكوطا" زاد المشاكل ولم يحسّن الوضع على ما كان عليه".
- على العموم هي جيّدة نسبيا خاصّة في التشريعيات فقد حصلت النساء على مقاعد معتبرة في البرلمان، لكن أرى أنّ الوضع لم يتحسّن كثيرا فالرجال مازالوا المسيطرين على الحياة السياسية (راك عارف)".
- "نسبة 30 % غيّرت نظرتها للجانب السياسي بعدما كانت مشاركتها في في الجمعيات وأصبح دورها فعال في المجالس".
- تحسّنت كثيرا مشاركتهن مقارنة بالانتخابات السابقة بفعل عوامل أهمّها تحسّن الأوضاع الأمنية وقانون الكوطا والدّليل على ذلك ارتفاع عددهن في المجلس الولائي كما تلاحظ (تضحك)".
- تحسّنت نسبيا خاصّة مع قانون "الكوطا" والنتائج لم تتضح كليا الآن ولكن مع مرور الوقت أي مستقبلا سوف نعرف ما إذا كانت سوف تتحسّن أكثر".
- "يبدو أنّها تحسّنت بشكل ملحوظ بتوسيع دائرة تمثيلها في المجالس المنتخبة".

- "لاحظنا أنّ هناك تحسّن معتبر ومهم، ولكن يبقى غير كافي كما أنّ هذه "الكوطا" التي تمّ وضعها لا تتناسب مع وضع المرأة في الأحزاب الذي يبقى دون المستوى المطلوب".
- "شهدنا تقدّما ملحوظا في زيادة نسبة مشاركة المرأة في السياسة بسبب قانون الانتخابات الأخير، حتّى وإن كانت هذه المشاركة في غالبها ليست نوعية لكن لا بأس بها عموما".
- "تقدّمت النساء في الانتخابات الأخيرة بفضل قانون الكوطا".

ركزت أغلبية الإجابات على دعم قانون الانتخابات الأخير "الكوطا" لزيادة مشاركة النساء في النشاط السياسي بما فيها رفع حصصها في المجالس المحلية والوطنية المنتخبة، والبعض من المبحوثات يرين أنّ هناك تحسّن ملحوظ في مشاركتها في السياسة، لكن أغلب الإجابات توضح أنّ المبحوثات غير راضيات عن وضع المرأة في السياسة حتّى مع قانون "الكوطا"، هناك ملاحظات حول مبحوثة قالت: "راك عارف" وهي تعبير على وضع حسبها معروف عنه الجميع وهو أنّ الرجال يسيطرون على كل شيء في الحياة الاجتماعية بما فيه السياسية وأنّ الوضع لم يتغير، والثانية حول مبحوثة ضحكت وهي دلالة على وجودها في المجلس بسبب هذا القانون حيث أنّ عدد المقاعد في المجلس الشعبي الولائي لم تتعدى أربع مقاعد للنساء وقانون الكوطا رفعها إلى 13 مقعد سنة 2012 م.

علاقة ودية مع الرجال في الاحزاب رغم وجود سيطرة ذكورية !!.

السؤال (06): كيف هو التعامل مع الرجال داخل الحزب؟

الإجابات:

- "كانت المعاملة جيّدة جدّا قبل قانون الكوطا وأصبحت أحسن بعده، والأقدمية تلعب دور في إعطاء المرأة دور أكبر".

- "في بعض الأحزاب هناك نظرة فيها احتقار للمرأة وأنّها ليست في مستوى الرجل خاصّة في الولايات الدّاخلية منها "غليزان"، أمّا حزب "MPA"وجدت العكس تماما فهناك تقدير واحترام للمرأة"
- "في الحزب السيطرة تبقى للرجال في الأمور التنظيمية والتسييرية للحزب على المستوى الولائي وتسند لنا (النساء) بعض المهام في المكاتب البلدية لكن تبقى محدودة جدّا".
- "علاقة أخوية مبنية على الاحترام والتقدير والمشاركة في نشاطات الحزب الداخلية والخارجية".
- "هناك علاقة حدودية وإيجابية بين الرجال والنساء داخل حزب "FLN"".
- "في الحزب ليس هناك إشكال فهناك احترام متبادل وتعاون دائم خاصّة أثناء الحملات الانتخابية".
- "هو جد عادي هناك حماسية بين الجنسين وهناك تعاون، أنا شخصيا وجدت دعما مباشر من طرف زملاء رجال داخل الحزب في بداية نضالي السياسي".
- التعامل عادي داخل الحزب رغم أنّ هناك سيطرة وهيمنة على قيادة الحزب من طرف الرجال، لكن هذا لا يعني أنّ النساء ليس لهم وجود كما أنّ الكبير من الرجال يقدمون دعما معنويا للمناضلات داخل الحزب".
- "بصفة عامّة العلاقة بين الرجال والنساء داخل الحزب عادية فهناك تعاون ودعم من الجانبين لبعضهما خاصّة في الحملة الانتخابية".
- "هناك نوع من السيطرة الرجالية في الحزب ولكنها جد منطقية بحكم الأغلبية والخبرة والأقدمية في الحزب، وكذلك تأهيلهم السياسي وتحكمهم في أساليب النشاط السياسي ولكن العلاقة ودّية جدّا".

أثرت على إجابات المبحوثات نوع من الخلفية الحزبية والذاتية في التطرق إلى معاملاتهم الحزبية مع الرجال، حيث أكدت غالبيتهن أنّ هناك علاقة عادية وودية وتعاونية داخل الحزب رغم تأكيدهن أيضا على وجود نوع من السيطرة والهيمنة الذكورية داخل الحزب خاصّة في قيادة الأحزاب وهو ما يخفي تحفظ على علاقة ضمنية

بين الجنسين داخل الأحزاب تخفي تناقض واضح، فمن جهة هناك تعاون وعلاقة ودّية ومن جهة أخرى تهميش للنساء وسيطرة ذكورية.

علاقة باردة بين الجنسين داخل المجلس ، و هيمنة ذكورية أكثر.

السؤال (07): كيف هو التعامل مع الرجال في المجلس الشعبي الولائي؟

الإجابات:

- "هناك معاملة زمالة عادية جدا وهناك ثلاث لجان عرضن على النساء ورفضن نظرا لارتباطات خارج المجلس وقلت خبرتهن وأنا الوحيدة التي ترأست لجنة نظرا وأقدمية".
- "الحمد لله بعض الرجال مازالوا ينظرون بنفس نظرة المجلس الشعبي الولائي من الرجال والبعض الآخر غيّر نظرته حتى من الأحزاب الأخرى نفس النظرة اتجاه المرأة وهي نظرة الرجل "الغليزاني" (تضحك)".
- "في المجلس الشعبي الولائي هناك تعامل باحترام لكن نلاحظ على العموم أنّ الرجال هم الذين يقومون بكل المهام تقريبا".
- "علاقة أخوية مبنية على الاحترام والتقدير والمشاركة في جميع اللجان والزيارات الميدانية، وهذا حسب رأيي وخبرتي في ثلاث عهدات".
- "هناك اختلاف نوعا ما في التعامل، فالعلاقة باردة وفاترة نوعا ما بين الرجال والنساء في المجلس الشعبي الولائي وهذا راجع حسب رأيي إلى الانتماءات الحزبية، فالأعضاء لا يعرفون بعضهم في البداية وهذا شيء عادي جدا لكن مع الوقت تبنى علاقات جد قوّية وإيجابية بيننا وهذا أمر أكيد (تبتسم)".
- "أمّا في المجلس فنعم ليس هناك توافق بين الجنسين في مختلف النشاطات داخل المجلس، وحقيقة نلاحظ أنّ هناك سيطرة ذكورية خاصّة وأنّ كل اللجان ما عدا واحدة يترأسها رجال".
- "يختلف الأمر نوعا ما في المجلس الشعبي الولائي مقارنة بالحزب في العلاقة بين الرجال والنساء، فهناك نوع من السيطرة الذكورية بالإضافة إلى وجود

تباعد بين الجنسين خاصّة في الذين لا ينتمون إلى نفس الحزب وبالخصوص في بداية العهدة".

- "يختلف نوعا ما عن الحزب حيث هناك سيطرة ذكورية ملحوظة لكن على العموم العلاقات زمالة وأخوة وتعاون بين الجنسين داخل المجلس".
- "يختلف الوضع نوعا ما وهذا طبيعي فالمجلس يضم أحزاب متعدّدة قد تصل إلى ائتلاف ثلاثة أو أربعة أحزاب، والعديد من الرجال والنساء يعرفون بعضهم ويحصل تعارف بينهم داخل المجلس ولكن مع تعاقب السنوات تتغير الأمور لتصبح أكثر تعاونية بينهم".
- "التعامل مع الرجال في المجلس الشعبي الولائي هو نفسه كما في الحزب لنفس الأسباب السالفة الذكر ولكن على العموم هي علاقة جدّ ودّية وأخوية وزمالة".

هيمنة الرجال على النشاط السياسي الحزبي و في المجالس المنتخبة أيضا.

السؤال (08): بصيغة أخرى من هو المسيطر في الحياة السياسية بصفة عامّة؟

الإجابات:

- "الهيمنة الذكورية الرجالية انتهت وهي قضية شخصية ومبادئ بالنسبة للمرأة والمستوى العلمي والخبرة فقط".
- "حسب رأيي المسيطر هو الرجل لحد الآن".
- "رغم تحسّن وضعية المرأة في المشهد السياسي في غليزان بصفة خاصّة والجزائر بصفة عامّة إلا أنّ هذا التحسّن يبقى نسبي (ونقولك الراجل) مازال هو الذي يفرض نفسه في السياسة".
- "الرجل هو المسيطر دائما في الحياة السياسية بحكم العدد والخبرة والعادات والتقاليد".
- "لا أرى أنّ هناك محاولات سيطرة من أي جهة فنحن نتعاون كزملاء فقط".
- "حسب اعتقادي أنّ الرّجل مازال يسيطر على الحياة السياسية بشكل عام، سواء في الحياة الحزبية أو داخل المجالس المنتخبة".

- "توجد سيطرة ذكورية واضحة نوعا ما خاصّة وأنّ أغلب رؤساء اللجان رجال ما عدا لجنتين، بالإضافة إلى أنّ الأغلبية عددية رجال".
- "على العموم المسيطر هو الرجل لحد الآن باعتباره ذو خبرة ومتمرس في الحياة السياسية مقارنة مع النساء، ونسبة الرجال أعلى من نظيرتها عند النساء".
- "لا أرى أي سيطرة من أي جانب فالكل يعمل لهدف واحد وغاية واحدة (تعجب في بداية الإجابة)".
- "مازالت هناك عقلية سيطرة من طرف الرجال داخل السياسة".

حسب رأي أغلب الإجابات المذكورة من طرف المبحوثات اللاتي يؤكّدن أنّ الرجل هو المسيطر ولدينا ستة إجابات مقابل أربع يرين العكس، وهو ما يؤكد وجود توجّه في الآراء فيه إجماع على سيطرة الرجال على الحياة السياسية.كما ترجع الكثير من الإجابات الهيمنة الذكورية في الحياة السياسية إلى عامل الخبرة و الاقدمية التي يتميز بها الرجال في السياسة مقارنة بالنساء في الممارسة السياسية لدى الرجال تظهر تمرس و تحكم واضح سببه المباشر الخبرة و الاقدمية .

وخلال قيامنا بالمقابلات لاحظنا ممارسات تؤكد ذلك حيث في المقابلة الأولى عند شروعنا في القيام بها تدخل نائب رئيس المجلس الشعبي الولائي وقاطعنا دون أن يطلب الإذن منها رغم أنّها في مكتبها وهي رئيسة لجنة داخل المجلس وطلب مني التعريف بهويتي وما سبب وجودي في المجلس، وأنّه كان يجب عليّ المرور عليه لطلب الإذن، والجدير بالذكر أنّها لم تبدي أي انزعاج لتصرفه وهو ما يدل على ملاحظتنا أثناء المقابلة على نوع من السيطرة الذكورية، كما أنّنا لاحظنا وجود سيطرة واضحة عند نشاطات المجلس وأشغالها اليومية. في الملاحظة التي قمنا بها عندما تدخل نائب رئيس المجلس ، يمكننا إضافة أمر آخر إلى وجود سيطرة ذكورية و هو السلطة الأبوية لدى الرجال لها خلفية تربوية و أسرية تنعكس على النشاط السياسي . و إذا عدنا إلى الشق النظري لنستشهد بالتحليل الذي قدمه **بيار بورديو** حول الهيمنة الذكورية و خصوصية نظرتها للجنس الآخر و تقديم النظام الاجتماعي نوع من الشرعية لها حيث يقول **<<**إن

قوة النظام الذكوري تتراءى فيه أمر يستغني عن التبرير ذلك أن الرؤية مركزية الذكورة تفرض نفسها كأنها محايدة ، و أنها ليست بحاجة إلى أن تعلن عن نفسها في خطب تهدف إلى شرعنتها ، و النظام الاجتماعي يشتغل باعتباره آلة رمزية هائلة تصبوا إلى المصادقة على الهيمنة الذكورية التي يتأسس عليها >>[1].

تحفظ على مسألة تغير في نظرة المجتمع المحلي لمشاركة المرأة في السياسة ، و غالبية ترى أنه مازال يعارض مشاركتها .

السؤال (09): هل ترين أنّ هناك عوائق تفرضها الضوابط الاجتماعية في المجتمع المحلي على مشاركة المرأة في السياسة أم الأمور تحسّنت في هذه المسألة؟

الإجابات:

- "بالعكس فالنظرة بدأت تتغيّر مع العولمة ووصول المرأة للجامعة وميدان العمل".
- "الأمور لم تتحسّن والضوابط الاجتماعية مازالت تفرض نفسها كعائق أمام مشاركة النساء حسب رأيي الخاص".
- "إذا رجعنا إلى الواقع مازال المجتمع المحلي في غليزان يرى أنّ المرأة ليس لها الحق في الدخول إلى السياسة (مازال مغلق شوية - تضحك -)".
- "في السابق كان هناك نوع من الرفض بسبب رفض المجتمع والعرف، لكن في الآونة الأخيرة الأمور تغيّرت نسبيا".
- "أرى أنّ الأمور تحسّنت وتغيّرت ونظرة المجتمع المحلي بدأ يتفهم ضرورة إشراك المرأة في السياسة".
- "الأمور تحسّنت مقارنة بالماضي رغم وجود بعض الإشكالات هنا وهناك خاصّة في المناطق الريفية والبعيدة جدّا عن المناطق الحضرية أين مازال المجتمع محافظ جدّا".

[1]- بيار بورديو ، الهيمنة الذكورية ، (ترجمة سلمان قعفراني) ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، لبنان ، 2002 ، ص 19.

- "نوعا ما رغم وجود انفتاح في المجتمع المحلي (غليزان) إلا أنّه مازلت هناك رواسب وتراكمات ذهنية داخل المجتمع التي ترفض السماح للمرأة الدخول للسياسة".
- "لا يمكننا إنكار هذه العوائق وأنّ المجتمع المحلي لا يتجاوب بإيجابية كافية مع مسألة مشاركة المرأة، لكن الصورة تحسّنت والأمور تغيّرت نسبيا ودليل ذلك وجود نساء في البرلمان والمجلس الشعبي الولائي (أنا كيما راك تشوف مثال حيّ - تضحك -)".
- "نعم خاصّة في المناطق الرّيفية والأحياء الشعبية في المدن (خاصّة غليزان) نجد أنّ العقليات مازالت محافظة جدّا وترى أنّه من (العيب) مشاركة المرأة في السياسة".
- "هناك قبول لكن مازال ضعيف ونسبي ويتفاوت بين المدن والأرياف، حيث نجد في المدن النساء يتمتعن بحريّة أكثر من الأرياف".

تباينت إجابات المبحوثات بين من يرين أنّ الأوضاع تغيّرت وأنّ هناك قبول بالمشاركة السياسية للمرأة داخل المجتمع المحلي ومن يرين أنّ الأوضاع لم تتغيّر، وأنّ المجتمع المحلي وضوابطه ترفض هذه المشاركة خاصّة في المناطق الريفية، لكن هناك غالبية تؤيد التوجّه الثاني وترى أنّ هناك تحفظ ورفض واسع لمشاركة المرأة في السياسة، وهناك توجّه ثالث بينهما يرى أنّ هناك تحسّن نسبي وضعيف لهذه النظرة داخل المجتمع المحلي.

المرأة في الجزائر لديها مشكل التوفيق بين شؤونها الأسرية و حياتها السياسية .

السؤال (10): هل تجدين صعوبة في التوفيق بين شؤونك الأسرية وحياتك السياسية؟ وكيف تقضين وقتك في الأسبوع بين العمل المنزلي وعملك كذلك ارتباطاتك السياسية؟

الإجابات:

- "بالنسبة لي لا أجد أي إشكال فأنا كبيرة في السّن لدي بنتين واحدة في 27 سنة والأخرى 19 سنة فهنّ يتدبرن شؤون المنزل وأنا متفرغة كليا للجنة ولعملي".
- "هناك مشكل كبير في التوفيق بين شؤوني المنزلية والشؤون السياسية والعمل ولم أستطع لحد الآن التوفيق وحتى مازلت لم أتزوج بعد وإذا تزوجت فهو مشكل آخر (تضحك)".
- "نكذب عليك (تضحك) عندي مشكل كبير في التوفيق بين شؤوني الأسرية من أعمال منزلية هامّة كتنظيف المنزل وأقوم بتأجيلها إلى نهاية الأسبوع، وأحيانا أقوم بطهي الغذاء والعشاء وأقوم بجلب الطعام من الخارج (pizza) أو (دجاج) وغيرها من مطاعم الأكل السريع".
- "الحمد لله هناك توفيق بين العمل السياسي وكأستاذة والشؤون المنزلية".
- "أحيانا نعم أجد صعوبة لكن في غالب الأحيان أجد الأمر عادي جدّا، وفي المرات التي أجد فيها صعوبة تكون هناك ظروف خاصّة كضغط إضافي في العمل أو النشاط السياسي فأكون مرهقة لا أقدر على القيام بأشغال المنزل كما يجب، لكني أجد مساعدة من طرف ابنتي".
- "في بعض الأحيان نعم - تبتسم - (ما نكدبش عليك ننغبن خطراتش) ولكن في غالب الأوقات ليس هناك إشكال في التوفيق بينهما".
- "نعم - تضحك - (نكذب عليك) في بعض الأحيان هناك صعوبة كبيرة في التوفيق بين الشؤون المنزلية والأخرى خارج المنزل، ولكن هذا أمر طبيعي فحتّى الرجال يجدون صعوبة في هذا الأمر".

- " - تبتسم - نعم هناك صعوبة نوعا ما (راك عارف الدّار قضيانها صعيب) ولكن رغم الصعوبات التي تفرضها ارتباطاتي خارج المنزل إلا أنني أحاول الاعتناء بعائلتي قدر الإمكان".
- " - تضحك - (ما تأمنش) في بعض الأحيان (نقول كون علي نبقى في الدار ولا نجيب خدامة) الأمور تكون أكثر صعوبة في أيام الأسبوع أكثر منها في نهاية الأسبوع".
- "هناك صعوبة حقيقية لكنها أمر عادي جدا فيجب أن تكون المرأة منظمة في أمور حياتها فقط".

الملاحظ من الإجابات هو كثرة الضحك والابتسامات في هذا السؤال وهذا أمر طبيعي لكون السؤال ذو طابع شخصي، كما لاحظنا تكرار عبارة (مانكذبش عليك) وهو ما يوضّح صراحة المبحوثات في هذا السؤال، كما أنّهن أجبن في عموم الإجابات بالأغلبية بأنهن يجدن صعوبة في التوفيق بين شؤون المنزل وارتباطاتهن الخارجية وأنّهن يؤجلن أشغالهن المنزلية إلى نهاية الأسبوع، فيما ذهبت بعض المبحوثات اللاتي لا يتعدّين اثنين من مجموع عشرة مبحوثات بأنّهن لا يجدن أي صعوبة.

حسب إجابات المبحوثات يتضح أن هناك عبأ كبير يتحملنه نتيجة محاولتهن التوفيق بين شؤون بيوتهن و الارتباطات خارج بيوتهن ، فهن يلجأن حسب الكثير من الإجابات إلى مساعدة بناتهن أو خادمات يساعدنهن .

حسب الدراسة التي أنجزت في إطار رسائل الماجيستار السابقة لدينا رسالة موسومة بـــ " الضغوط المهنية لدى المرأة العاملة المتزوجة و انعكاساتها على علاقتها الأسرية " للطالبة شويطر خيرة ، تذهب الدراسة إلى أن هناك ضغوط تفرضها الارتباطات خارج المنزل عن المرأة المتزوجة و تقول :<<المشكلات الأسرية التي تعاني منها المرأة العاملة:

1- التناقض بين الواجبات المنزلية و المهنية ... 2- مشكلة تربية أطفال المرأة العاملة ... 3- تأزم الحياة الزوجية للمرأة العاملة >>[1].

صعوبة الاندماج : الاقدمية و المستوى التعليمي عوامل تساعد المرأة على الاندماج بسرعة في السياسة .

السؤال (11): هل ترين أنّ النساء يندمجن بسرعة في العمل السياسي أم العكس؟ أحكي لنا كيف انخرطت في النشاط الحزبي وعن تجربتك السياسية؟

الإجابات:

- "في سنوات الأزمة كانت صعوبة كبيرة في الاندماج كنا نحن امرأتين ولكن الآن الانخراط أصبح سهلا، لكن المستوى التعليمي هو الذي يصنع الفرق في هذه المسألة".
- "أنا شخصيا اندمجت بسرعة وهذا راجع إلى المستوى التعليمي والشخصية والذكاء الشخصي، أمّا هناك أخريات يجدن صعوبة في الاندماج وهذا راجع إلى المستوى التعليمي وتقنيات الاتصال الاجتماعي".
- "النساء بصفة عامّة يجدن صعوبة في الاندماج في العمل السياسي إلا قليلات من لهن تجربة سياسية سابقة وهنّ كما قلت قليلات، أنا على سبيل المثال وجدت صعوبة في البداية ولكن تدريجيا قمت بالاندماج".
- "المرأة لكي تندمج في العمل السياسي لابد لها من الخبرة والتأهيل السياسي وهنّ على العموم يندمجن بصعوبة في الجزائر".
- "ليس هناك فرق بينهما فكل من الرجال والنساء يندمجن بنفس الوتيرة في العمل السياسي حسب نظري، وأنا شخصيا لم أجد صعوبة كبيرة في الاندماج".

[1]- شويطر خيرة ، الضغوط المهنية لدىالمراة العاملة المتزوجة و انعكاساتها على علاقاتها الاسرية ، رسالة ماجستار ، قسم علم النفس و علوم التربية ، جامعة وهران ، سنة 2011 ، ص 17.

- "الإجابة عن هذا السؤال تتوقف على حالة ووضعية كل امرأة فهناك من يتميّزن بالذكاء والمستوى الثقافي والتعليمي العالي وهن لا يجدن صعوبة في الاندماج، وهناك العكس ويجدن صعوبة في التكيف وإتقان العمل السياسي".
- "هذا أمر نسبي يتفاوت من حالة لأخرى".
- "في السابق كانت النساء تجدن صعوبة في الاندماج لأنّه كان وسط رجالي خالص، لكن الآن مع زيادة عدد النساء في الأحزاب والمجالس أصبح الأمر مختلف وهن يندمجن بسرعة".
- "نعم لا أرى أي صعوبة تواجه النساء خصيصا في مسارهن السياسي إلا في بعض الحالات عند النساء الأقل تأهيلا وخبرة، لكن على العموم لا وجود الإشكال في هذه المسألة".
- "النساء يجدن صعوبة في الاندماج في العمل السياسي مقارنة بالرجال".

تذهب غالبية المبحوثات إلى أنّ الأمر نسبي يتوقف على عاملي الخبرة والتأهيل، وهناك إجابات مقارنة بين الماضي والحاضر حيث ذهبت إلى أنّ هذا كان يطرح كإشكال في السنوات الماضية لكن الآن يرين أنّه لا يوجد إشكال في اندماجهن في النشاط السياسي بسرعة، وترى بعض المبحوثات أنّ هناك إشكالا يواجه النساء في اندماجهن بسرعة في السياسة نظرا لقلة خبرتهن وتأهيلهن السياسي مقارنة بالرجال.

تدعيم مشاركة المرأة في السياسة : مطلب مجتمعي !.

السؤال (12): هل ترين حسب رأيك أنّ مشاركة المرأة في السياسة حاجة مجتمعية تفرضها ظروف موضوعية، أم هي استجابة لوضع إقليمي ودولي فرض على النظام السياسي توظيفهن فقط؟

الإجابات:

- "المجتمع هو في حاجة إلى رفع مستوى تفعيل دورها السياسي وهي تمثل نسبة كبيرة في المجتمع وكان لزاما عليها دخول المعترك السياسي للدفاع عن حقوقها وحاجياتها".

- " - في اثنين - فهي حاجة مجتمعية نظرا لدور المرأة في المجتمع كمواطنة، وكذلك الوضع الإقليمي والدّولي".
- "بطبيعة الحال هي حاجة مجتمعية لكن النظام يتصرف بطريقة غير صحيحة في التعامل مع مشاركتها السياسية، فمن المفروض أنّه يأخذ في الحسبان تقبل المجتمع من عدمه لمشاركتها".
- "بدأت تبدو على أنّها حاجة مجتمعية وهذا مع تغير المجتمع لكن سابقا لا يمكن ذلك، ولكن في بعض المناطق في المجتمع المحلي خاصّة في الأرياف مازالت بعيدة عن كونها مطلب مجتمعي فهناك رفض لمشاركتها في السياسة".
- "نعم أنا أرى أنّها حاجة داخل المجتمع تطالب بها النساء وفئات مجتمعية وحتّى الرجال في غالبهم يعارضون دخول المرأة إلى السياسة - تضحك - وتضيف (واللي راهم رافضين يجي النهار يبدلوا رايهم)، وأيضا التغيرات الدّولية والمنظمات الدّولية تفرض على الجزائر تحسين وضع المرأة عندها".
- "طبعا هي مطلب وحاجة مجتمعية فالمجتمع الجزائري تغيّر وانفتح أكثر".
- "الوضع الراهن الداخلي أكثر من الخارجي يفرض مشاركة المرأة في السياسة".
- "يمكنني القول الاثنين معا، فالمجتمع بحاجة إلى ادمجا المرأة أكثر في السياسة، وهي أيضا استجابة لوضع إقليمي ودولي مفروض على مجتمعنا، يمكن القول أنّنا لسنا بعد مستعدين لذلك وأنّ المجتمع يجب أن ينضج أكثر سياسيا".
- "هي استجابة لضغوط دولية فقط".

الإجابات في مجملها ذهبت إلى كون تدعيم مشاركة المرأة في السياسة حاجة مجتمعية تضعها أسباب وعوامل داخل المجتمع باعتبار المرأة تشكل نسبة كبيرة في المجتمع يمكن أن تتجاوز 50 % من مجموع السكان في الجزائر وأنّها يمكنها أن تهتم بشؤون النساء أكثر من الرجال، وهذا ليس غريبا باعتبار أنّ المبحوثات من النساء المنتخبات وهنّ يرين حسب وسطهن الاجتماعي القريب الداعم لمشاركتهن وبعض

الإجابات ترى أنّ زيادة مشاركتها مرتبط بالعمل الدّاخلي المتمثل في المطلب الاجتماعي والعامل الخارجي الراجع إلى ضغوطات بعض الدّول الغربية والمنظمات الدّولية.

تذهب المبحوثات الى أن هناك توجه كبير داخل المجتمع لتدعيم مشاركتها في السياسة و أنه لا توجد أي اشارات لمعارضة المجتمع المحلي لذلك ، و ذلك لتبرير وضعيتهن لتصبح لهن شرعية اجتماعية لممارستهن للسياسة .و في الجانب النظري لدينا ما يوضح العكس و هو ما ذهبت اليه الباحثة فاطمة بودرهم حينما تقول << من أهم العقبات واجهتها الجزائر خلال تنفيذ منهاج عمل " بيجين " و المبادرات الاخرى التي تلتها تمثلت في :

- الانماط الجاهزة و القيود الثقافية التي مازالت سائدة .
- عزوف النساء في غالب الاحيان عن المشاركة الايجابية في الحياة السياسية و اكتفائها بأدوارها التقليدية >>[1].

غياب الاستراتيجية لدى السياسيات ،عشوائية الممارسة .

السؤال (13): عندما دخلت للحياة السياسية هل كانت لك إستراتيجية سياسية محدّدة الأهداف ومبادئ إيديولوجية أم كان الدخول عضوي وغير مبني على تخطيط؟ كيف ذلك؟ (المطالبة بالشرح أكثر).

الإجابات:

- "كانت لدي أهداف من بينها محاولة على الأقل الوصول إلى المجلس الشعبي الولائي أو الوطني لتمثيل المرأة ولكي أقدّم مثال أو نموذج قدوة للنساء لدخول المعترك السياسي".
- "كان دخول عضوي ولكن الآن على العكس لدي مخططات وأهداف إيديولوجية ورؤى سياسية".

[1]- فاطمة بودرهم ، تمكين المرأة الجزائرية من العمل السياسي ، التحديات و الآليات ، مجلة : دراسة استراتيجية ، الجزائر ، 2006 ، ص 104.

- "عندما دخلت لم يكن لي أهداف محدّدة ماعدا كون هدفي الرئيسي هو القيام بتجربة سياسية، وبالتالي هدف شخصي لكن مع الوقت تطور الأمر ليصبح الهدف أكثر نضجا وهو خدمة الصالح العام".
- "قبل دخولي فكرت في الأمر وخططت له ولم يكن عشوائي من عدّة جوانب: الأسرية والاجتماعية والعمل وتقديم أشياء إيجابية للمجلس".
- "لا لم تكن لدي إستراتيجية سياسية واضحة بل كان دخولي بدافع الاهتمام ثم تطور مع الوقت".
- "لم تكن لدي إستراتيجية كبيرة عندما دخلت إلى الحزب لكن مع مرور الزمن واكتسابي خبرة بدأت تتشكل لدي أهداف أكبر في السياسة".
- "(نكذب عليك) - تضحك - لم تكن لدي إستراتيجية واضحة ما عدا الدخول إلى النشاط الحزبي لكن مع الاندماج والتعمق أكثر في السياسة تكونت خطة محدّدة شخصية لدي".
- "في البداية لا لكن مع الأقدمية داخل الحزب بدأت في التفكير في أهدف معيّنة وأوّلها هو الوصول إلى المجلس الشعبي الولائي وهو إنجاز كبير بالنسبة لي".
- "لا أستطيع القول أنّه كانت لي إستراتيجية لكن خطة بسيطة بأهداف بسيطة أيضا أهمها الوصول إلى المجلس الشعبي الولائي".
- "في البداية لا لكن مع الوقت تتكوّن لدي نوعا ما إستراتيجية سياسية".

ما أثار انتباهنا في هذه الإجابات أنّ المبحوثات كنّ أكثر صراحة في هذا السؤال الشخصي، وهو أنّهن اعترفن أنّهن لم تكن لهنّ أي إستراتيجية وهو ما يوضح عفوية قرارهن في الانضمام إلى العمل السياسي، وهناك فرق بين من ينضم بإستراتيجية وهدف منذ البداية ومن تتكون لديه هذه الإستراتيجية مع الخبرة والأقدمية، وهناك عوامل تتحكم في ذلك أهمّها في الثقافة السياسية ووجود إرادة شخصية سياسية أصلا، وكذلك التنشئة السياسية ومدى الاستعداد النفسي لذلك.

تحفض و رفض للسؤال المتعلق بالأخلاق ، و تأكيد من البعض على وجود مشكل السمعة الاخلاقية لدى المشاركات في السياسة .

السؤال (14): انطلاقا من نظرة المجتمع الذي يرى أنّ بعض النساء المشاركات في السياسة لا يتمتعن بالسمعة الأخلاقية كيف تعلقين على ذلك؟ وهل هناك معايير أخلاقية تطبق لذلك داخل الأحزاب؟

الإجابات:

- "حسب نظري هناك تحقيقات حول المرأة وإن كانت سمعتها تسيء إلى الحزب فهو أمر لا يرضاه الحزب".
- "أوافق على هذا الطرح للمجتمع وأنا وجدت إشكال في التعامل مع نساء لا يتمتعن بأخلاق حسنة ولهذا يجب فرض معايير لمشاركة المرأة في السياسة داخل الأحزاب وفي المجالس".
- "هذا سؤال فيه نوع من الإحراج، هذا الأمر نسبي ويختلف من حزب لآخر ولكن هناك العديد من النساء السياسيات لا يتمتعن بأخلاق حسنة".
- "المرأة في أي مجال تحدّد أخلاقها وسمعتها وتسير وفقها سواء في السياسة أو غيرها، المرأة التي تحترم نفسها يحترمها الجميع، وهناك نساء لا يتمتعن بسمعة سيئة".
- "لا أظن أنّ هناك نساء كثيرات غير متخلقات في السياسة وإن كان هناك عدد معيّن فهذا النوع من النساء نجده في كل المجالات سواء في العمل أو الجمعيات أو أي مجال اجتماعي آخر".
- "لا يمكنني الحكم على النساء بأنّهن متخلقات أم لا سواء من هن في المجلس أو في الحزب لكن عموما هذا أمر نسبي يتوقف على بعض الحالات لكن ليست نسبتهن كبيرة".
- "لا يمكن القول أنّ كل المشاركات في السياسة لا يتمتعن بالأخلاق الحسنة وليس العكس، فهناك حقيقة من لهن سمعة سيئة وهناك (بنات الفاميليا ونسا الرجالة والمحترمات)".

- "(ملامح التحفظ والتردّد) لا أدري لكن يبدو لي أنّه لا توجد نساء غير متخلقات بكل ما للكلمة من معنى لكن توجد حالات قليلة جدا، والشاذ لا يقاس عليه (تضحك)".
- "لا أستطيع الحكم على الغير (إجابة فيها ملامح التحفظ) لكن الحالات تختلف باختلاف المجتمع والسياسة ككل الحالات (تصيب المليح والدوني)".
- "لا يمكن إنكار وجود حالات نساء غير متخلقات لكن هذا الأمر عادي نجده في كل المجالات وليس السياسة فقط".

لاحظنا من خلال هذا السؤال الأخير أنّ المبحوثات كنّ متحفظات جدّا في الإجابة نظرا لخصوصية السؤال بما أنّه يتطرق إلى مسألة أخلاقية في السياسة، وهنّ يحسسن بطريقة غير مباشرة بأنّك تشير إليهن أو هنّ معنيات لذلك فالبعض منهن قدّمن إجابات مقتضية وغير واضحة مثل عبارة (بنات الفاميليا ونسا الرجالة والمحترمات) في إشارة إلى أنّنا كلنا محترمات ولا يمكن المساس أو التجريح في شرفنا، كما أنّ هناك من ذهبن إلى أنّ المسألة عادية وموجودة في كل المجالات، وذهبت العديدات منهن إلى أنّ الظاهرة موجودة وأنّ هناك نساء غير متخلقات وأنّ المشكل في ذلك هو عدم وجود معايير لاختيار النساء داخل الأحزاب. التوجه الموجود الآن حسب إرادة النظام السياسي هو تحقيق مشاركة نسوية في السياسة بأكبر نسبة ممكنة ، و ليس التركيز على النوعية أي النساء الأكثر كفاءة و خبرة سياسية و اللاتي تتمتعن بشكل أساسي بأخلاق و سيرة و سمعة حسنة داخل المجتمع .

2-3: المشاركة السياسية للمرأة بين الانفتاح السياسي والضوابط الاجتماعية.

1-2-3: عرض نتائج الاستبيان حول المشاركة السياسية للمرأة بين الانفتاح السياسي والضوابط الاجتماعية.

أ- الأسئلة الشخصية:

1- السّن:

الجدول رقم (01): توزيع العيّنة حسب السّن.

فئات السن	التكرار	النسبة (%)
[25 - 20]	42	28
[30 - 25]	39	26
[35 - 30]	26	17,33
[40 - 35]	18	12
[45 - 40]	12	08
[50 - 45]	10	06,66
[55 - 50]	03	02
[60 - 55]	00	00
المجموع	150	100

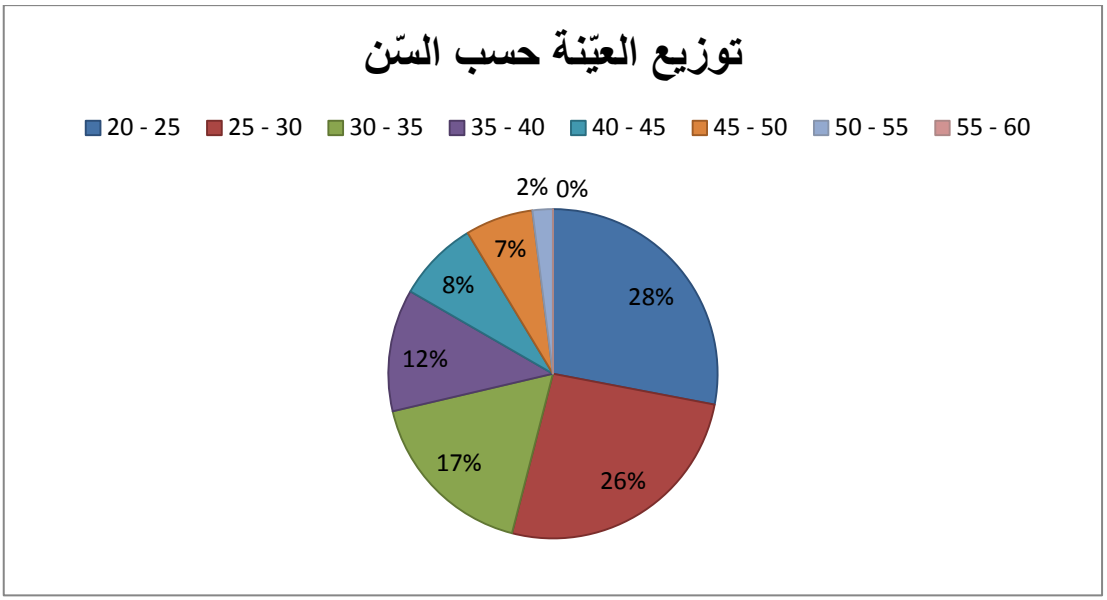

كما يبيّن الجدول رقم (01) حسب فئات السّن حيث الفئة الأولى من [20 – 25 سنة] كانت بنسبة 28 % وهي أعلى نسبة في العيّنة، تليها الفئة الثانية من [25 – 30 سنة] بنسبة 26 % ثمّ الفئة الثالثة من [30 – 35 سنة] بنسبة 17,33 % والفئة الرابعة من [35 – 40 سنة] بنسبة 12 %، والفئة الخامسة من [40 – 45 سنة] بنسبة 8 % ثمّ الفئة السادسة من [45 – 50 سنة] بنسبة 06,66 % والفئة السابعة من [50 – 55 سنة] بنسبة 02 %، وآخر فئة من [55 – 60 سنة] بنسبة 00 %.

انطلاقا من هذه النتائج نلاحظ أنّ الفئات الشبابية تأخذ حصّة كبيرة من العيّنة بنسبة تقدّر بـ 80 % وهي الفئة التي تمتد من 20 سنة إلى 40 سنة، وللعلم أنّ العيّنة عشوائية لم يتم فيها تحديد فئات عمرية دون غيرها، وتوزع النسبة الباقية المقدّرة بـ 20 % على باقي الفئات الأخرى فوق سن 40 سنة، وهذا التقسيم للفئات العمرية للعيّنة يخدم الدّراسة بشكل كبير، فهو يساعد على توضيح الرؤى ووجهات النظر لدى الفئات الشابة في المجتمع المحلّي أكثر ويمكنها تقديم بيانات ذات دلالة علمية كبيرة يمكنها توضيح توجه المجتمع المحلي بغليزان حول هذه المسألة.

2- الجنس:

الجدول رقم (02): توزيع العيّنة حسب الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة (%)
الذكور	80	53,33
الإناث	70	46,66
المجموع	150	100

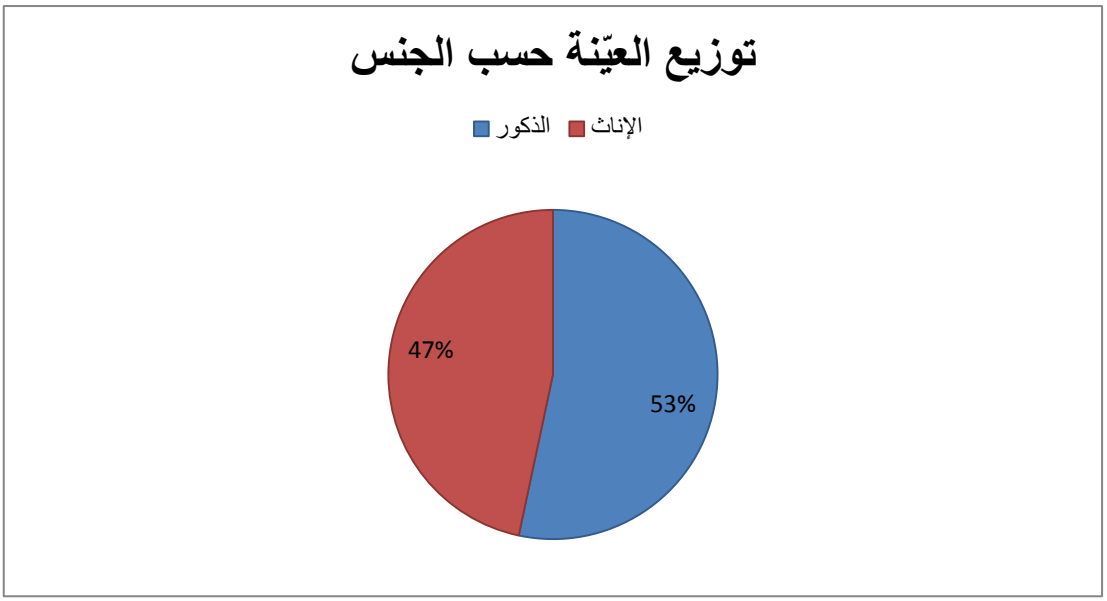

- فيما يخص متغيّر الجنس قد قسّمنا العيّنة بين الجنسين على الشكل التالي: 80 مبحوث ذكر و 70 مبحوثة أنثى وذلك لإعطاء الذكور أفضلية من مجموع العيّنة لأنّه في تقنية المقابلة اخترنا عيّنة تتكون من 10 نساء عضوات بالمجلس الشعبي الولائي، لذلك اخترنا أن تتكون عيّنة الإناث في الاستمارة أقل بعشرة مبحوثين مقارنة بالذكور وذلك لكي نرى توجهات الرجال وآرائهم في مسألة مشاركة المرأة في السياسة، وبالتالي فنسبة الذكور من العيّنة هي 53,33 % والإناث هي 46,66 %.

3- المستوى التعليمي:

الجدول رقم (03): توزيع العيّنة حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة (%)
الابتدائي	07	04,66
المتوسط	32	21,33
الثانوي	46	30,66
الجامعي	65	43,33
المجموع	150	100

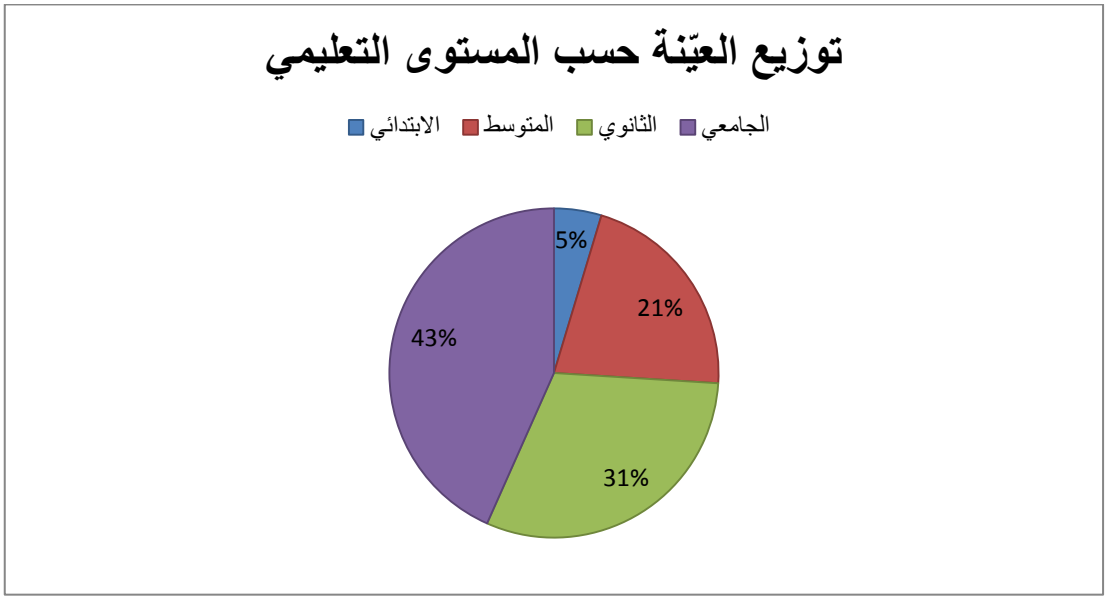

- نلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (03) أنّ المستوى التعليمي الذي وجد بنسبة كبيرة في عيّنة الدّراسة العشوائية بالنسبة لهذا المتغيّر هو الجامعي بنسبة 43,33 %أي القريب من نصف العيّنة، يليه المستوى الثانوي بـ 30,66 % والمتوسط بنسبة 21,33

%، وأخيرا الابتدائي بنسبة 04,66 %، ومن خلال هذه النتائج نلاحظ أنّ كلا المستويين الجامعي والثانوي يتجاوزان نسبة 70 % وهي الغالبية المطلقة من العيّنة، وهذا يدل على أنّ العيّنة لها مستوى تعليمي عالي ممّا يساعد على الحصول على إجابات ذات مصداقية ودلالة لأنّها صادرة عن فئة متعلمة ولها مستويات دراسية لا بأس بها خاصّة بالنسبة للجامعيين، حيث أنّ إجاباتهم تعبّر عن فهم عميق لموضوع الدّراسة ووجهات نظر عقلانية.

4- الوظيفة:

الجدول رقم (04): توزيع العيّنة حسب الوظيفة.

الوظيفة	التكرار	النسبة (%)
بدون وظيفة	54	36
عقد ما قبل التشغيل	78	52
وظيفة ثابتة	18	12
المجموع	150	100

-

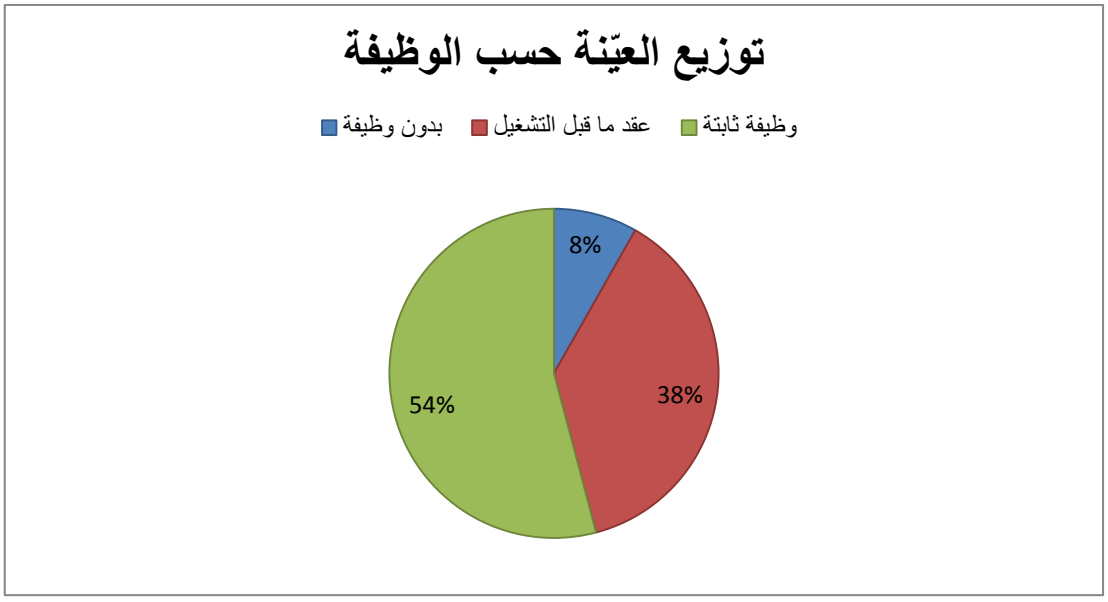

- في هذا الجدول الذي يتعلق بمتغيّر آخر للبيانات الشخصية للعيّنة وهو الوظيفة، حيث الفئة الغالبة في العيّنة هي أصحاب عقود ما قبل التشغيل بنسبة 52 % تليها فئة الذين لا يشغلون أي وظيفة أي البطالين بنسبة 56 %، وفي الأخير نجد الفئة الخاصّة بالموظفين المثبتين في وظائف دائمة بنسبة 12 %، وإذا ربطنا هذا المتغيّر مع متغيّر الجنس والسن والمستوى التعليمي نلاحظ أنّ العيّنة في غالبها من الذكور والإناث الجامعيات والشباب الذين إمّا هم في مرحلة البطالة أو عقود ما قبل التشغيل، بالنسبة للإناث لدينا فئة الجامعيات الماكثات بالبيت بنسبة كبيرة من العيّنة وهنّ فئة يمكن أن تعطينا نظرة وتصوّر نسائية من زاوية مختلفة ذات دلالة علمية هامّة.

5- الحالة المدنية:

الجدول رقم (05): توزيع العيّنة حسب الحالة المدنية.

الحالة المدنية	التكرار	النسبة (%)
أعزب/ عزباء	67	44,66
متزوج (ة)	56	37,33
مطلق (ة)	25	16,66
أرمل (ة)	02	01,33
المجموع	150	100

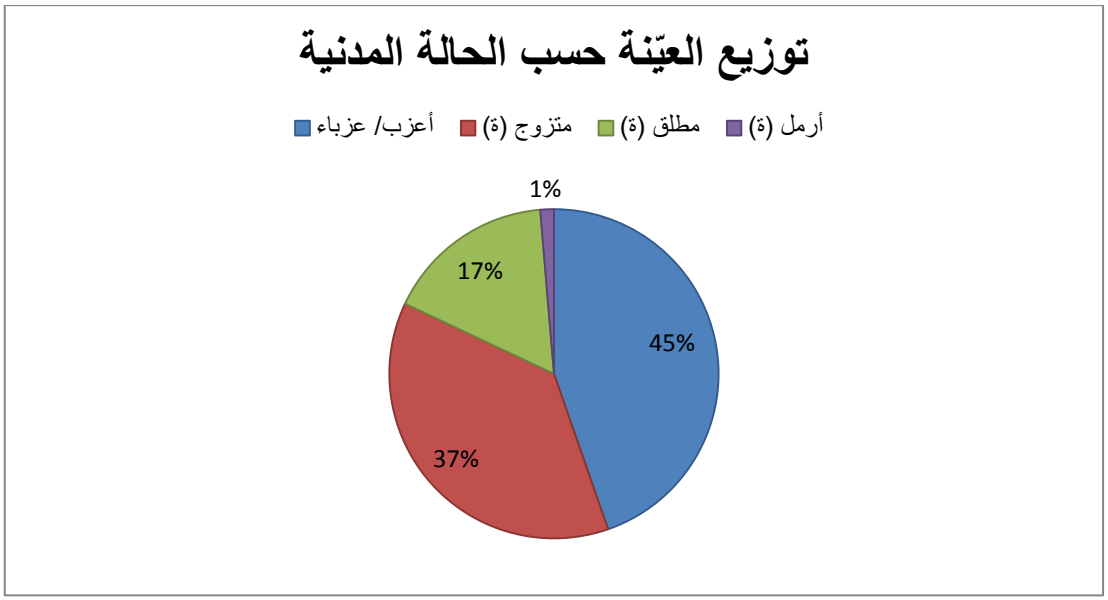

- في الجدول رقم (05) نعرض متغيّر الحالة المدنية الذي جاءت نتائجه كالتالي: الفئة ذات أعلى نسبة هي العزاب بنسبة 44,66 % أي تقريبا نصف العيّنة، وجاءت بعدها فئة المتزوجين بنسبة 37,33 % وتليها فئة المطلقين بنسبة 16,66 %، وفي الأخير الأرامل بنسبة 01,33 %، وحسب نتائج الجدول فإنّ كلا من العزاب والمتزوجين يشكلون أكثر من نصف العيّنة بنسبة 81,99 %.

- من خلال هذه النتائج نلاحظ أنّ هذه الغالبية في العيّنة ذات صفة متناقضة بالنسبة للموضوع، فالفئة الأولى أي العزاب سواء من الرجال أو النساء لهم وضعية اجتماعية خاصّة بحكم أنّهم لا يرتبطون بالجنس الآخر من الناحية الرّسمية الشرعية والقانونية أي الزواج وبالتالي فآرائهم تختلف عن الفئات الأخرى وهامّة أيضا، وكذلك فئة المتزوجين التي تختلف عن الفئة الأولى بحكم ارتباطهم بالجنس الآخر وبالتالي آرائهم مختلفة.

ب- أسئلة الموضوع:

6- كيف ترى مشاركة المرأة في السياسة؟

الجدول رقم (06):

الأجوبة	التكرار	النسبة (%)
إيجابية	70	46,66
سلبية	80	53,33
المجموع	150	100

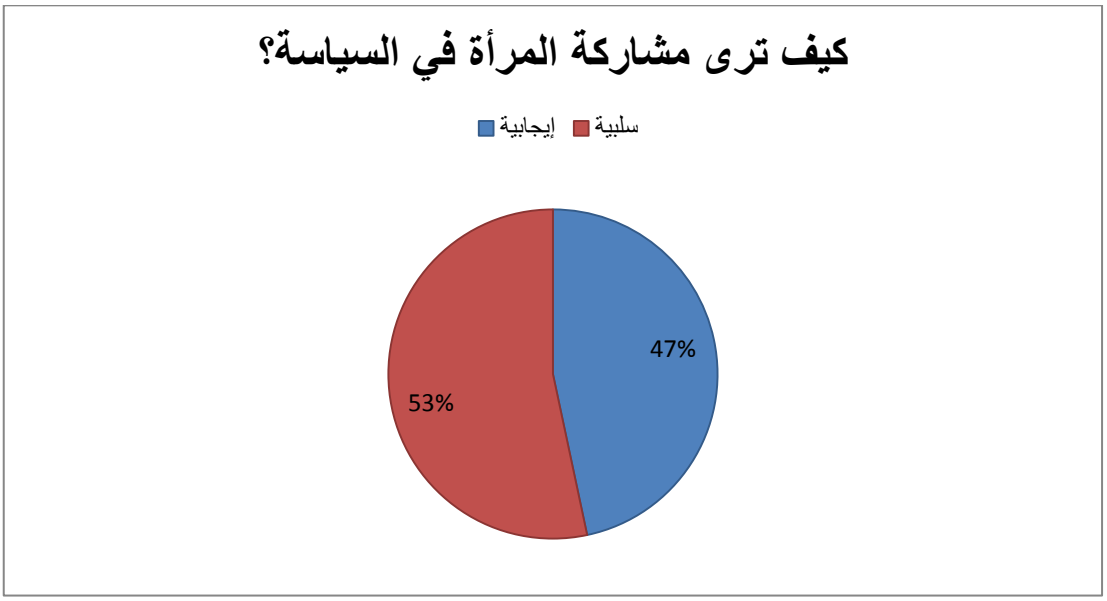

- يعتبر هذا السؤال عام ومحدّد لتوجه المبحوثين الأولي، أي محاولة معرفة الآراء العامّة والأولى للمبحوثين قبل الشروع في أسئلة الاستبيان الأخرى حول الموضوع، وطرحنا السؤال: كيف ترى مشاركة المرأة في السياسة؟ ليس لمعرفة حكم القيمة حول ايجابياتها أو سلبياتها، أي بمعنى آخر ليس لكي نعرف نظرة المبحوث لمشاركة المرأة

بل لمعرفة كيف يرى مشاركتها الحالية هل هي حقيقة موجودة وايجابية أم شكلية وسلبية، وجاءت إجابات المبحوثين كالتالي: لدينا 70 تكرار لإجابات ترى أنّها إيجابية بنسبة 46,66 % في مقابل 80 تكرار لإجابات ترى أنّها سلبية بنسبة 53,33 %، ونلاحظ أنّ تكرارات الإجابات ونسبها متقاربة بين من يرى أنّها سلبية ومن يرى العكس وبالتالي فإنّ توجّه المبحوثين يتذبذب بصفة متقاربة بين من يلاحظون أنّ المرأة لها مشاركة إيجابية ومن يرى أنّها سلبية.

7- هل ترى أنّ مشاركتها تتعارض مع الضوابط الاجتماعية (العرف، العادات، التقاليد)؟

الجدول رقم (07):

الأجوبة	التكرار	النسبة (%)
نعم	95	63,33
لا	55	36,66
المجموع	150	100

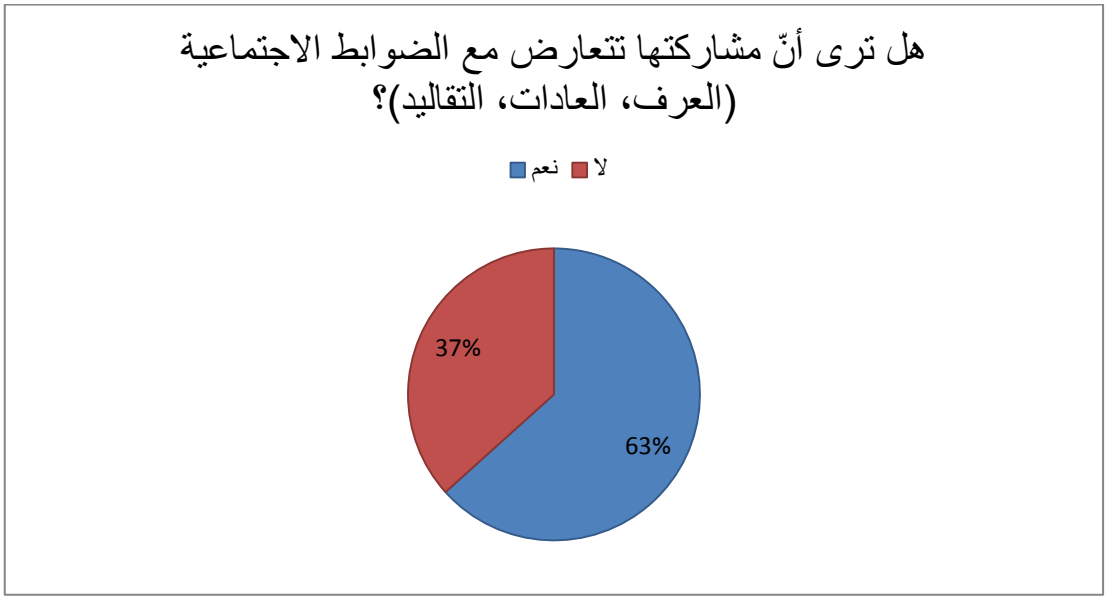

- يدخل هذا السؤال في صلب موضوعنا مباشرة إذ يتعرض إلى الضوابط والقواعد الاجتماعية ومدى تأثيرها على مشاركة المرأة في السياسة، ومن خلال الإجابات الواردة فيه التي جاءت كالتالي: من يرون أنّها تتعارض جاءت بـ 95 تكرار إجابة بنسبة 63,33 % وهي نسبة حاسمة في هذا السؤال حيث أنّ الأغلبية يرون أنّها تتعارض، فيما 55 تكرار إجابة أي بنسبة 36,66 % يرون أنّها لا تتعارض وإذا ما قارنا أو قاربنا إجابات هذا السؤال مع السؤال السابق نلاحظ توافق نسبي، حيث في السؤال رقم (06) جاءت إجابات من يرون أنّ مشاركتها مازالت سلبية أكثر بنسبة قليلة لا تتجاوز 10 % عن من يرون العكس، وفي هذا السؤال أيضا الذين يرون أنّ مشاركتها تتعارض أكثر من الذين يرون العكس وهذا يعود إلى الوضع السلبي لمشاركتها وكذلك الضوابط الاجتماعية.

- أمّا عن السؤال التوضيحي فجاءت الإجابات مختلفة فمنها من يرى أنّ المجتمع بما فيه المرأة لم تتحرّر من قيود الضوابط الاجتماعية التقليدية ومنها ما يرجع إلى الاختلاف بين الحياة السياسية والاجتماعية، ومنها ما تقول بأنّ المجتمع بقواعده يسمح للمرأة للدخول لبعض المجالات فقط كالتعليم والصّحة وليس السياسة، ومنها ما ترى أنّ المجتمع ما زال محافظ، ووجدنا هذه الإجابة في العديد من إجابات المبحوثين، ومن الإجابات تعيد هذا إلى أنّ تنشئة المرأة وتربيتها لا تسمح لها بدخول السياسة.

8- ما هو رأيك في ترشح المرأة في الانتخابات المحلية والتشريعية؟

الجدول رقم (08):

الإجابات	التكرار	النسبة (%)
موافق	58	38,66
غير موافق	92	61,33
المجموع	150	100

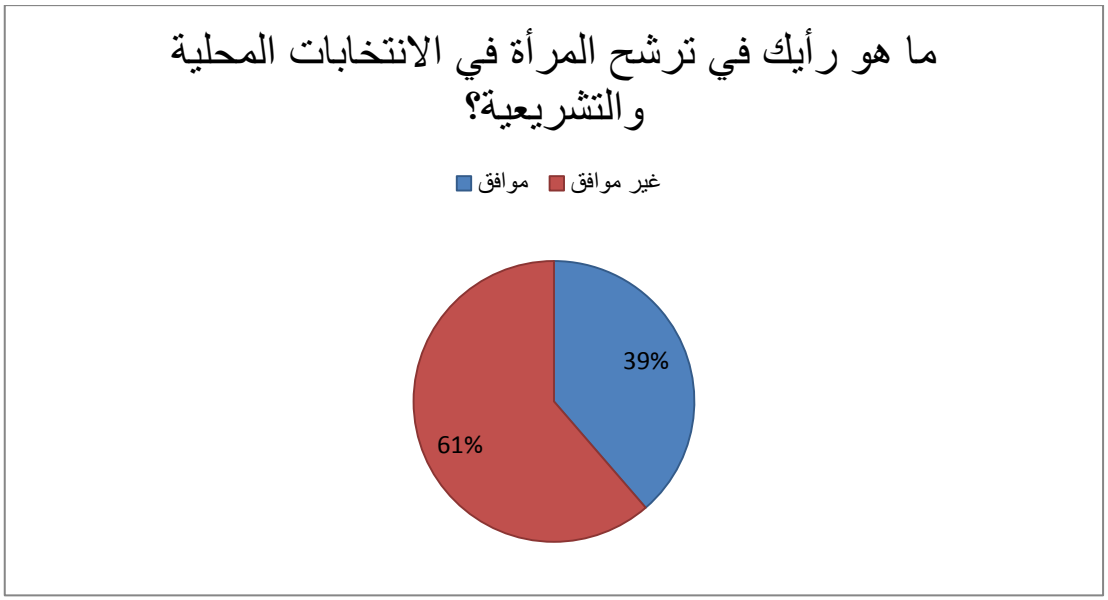

- نحاول من خلال هذا السؤال رصد آراء العيّنة حول موافقتها من عدمها فيما يخص مشاركة المرأة في انتخابات المجالس الشعبية، ويتضمن هذا السؤال في محتواه معرفة رأي العيّنة بصفة عامّة المشاركة السياسية للمرأة وما يرتبط بالسؤالين السابقين وبصفة خاصّة مشاركتها في انتخابات محلية لاختيار ممثليها في المجالس الشعبية المحلية والوطنية، وجاءت إجابات المبحوثين متباينة بشكل واضح ولافت حيث أجابت غالبية العيّنة 92 تكرار إجابة أي بنسبة 61,33 % بأنّها غير موافقة على مشاركة النساء في هذه الانتخابات في حين يرى الجزء المتبقي من العيّنة 58 تكرار إجابة أي بنسبة 38,66 % بأنّها موافقة على هذه المشاركة، وهذه الإجابات لا تخرج بشكل عام عن إجابات العيّنة المبحوثة في السؤالين السابقين (01، 02) من أسئلة الموضوع، حيث أنّ المبحوثين في السؤال المتعلق برأيهم في المشاركة السياسية بشكل عام في السؤال (01) إلى السلبية ثمّ في السؤال (02) حول تعارض هذه المشاركة مع الضوابط الاجتماعية بالغالبية بأنّه يتعارض ولذلك فإجابات هذا السؤال لم تخرج عن نطاق هذه الإجابات.

9-هل تتعارض مشاركة المرأة في السياسة مع الشريعة الإسلامية؟

الجدول رقم (09):

الأجوبة	التكرار	النسبة (%)
نعم	104	69,33
لا	46	30,66
المجموع	150	100

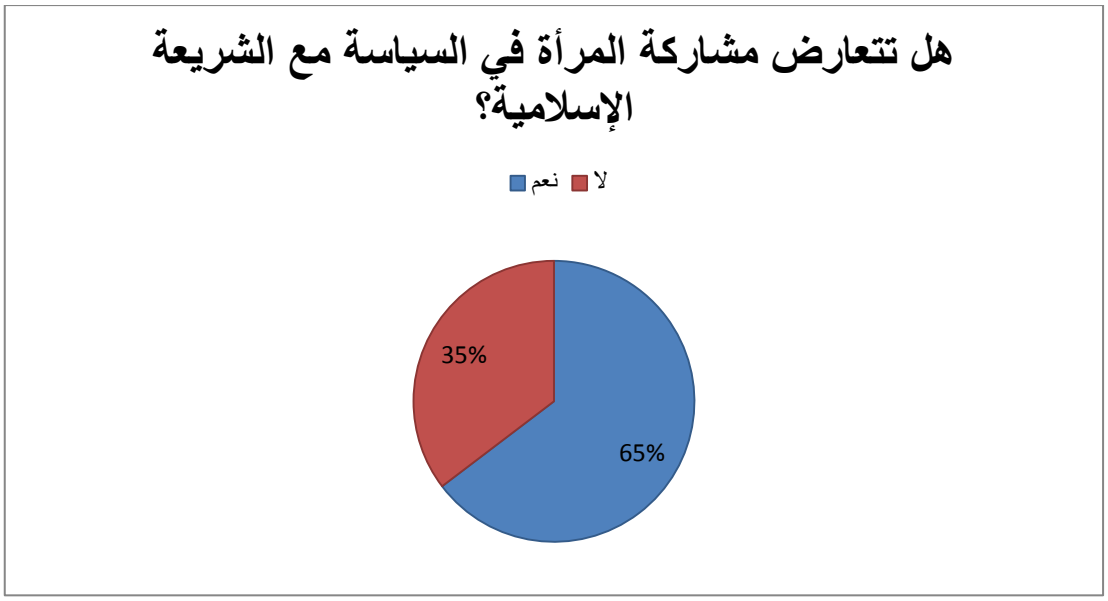

- ترتبط الشريعة الإسلامية بما أنّ الإسلام دين الدّولة كما ينص عليه الدّستور الجزائري من الاستقلال، وهي المرجعية الأولى والأساسية داخل المجتمع الجزائري في كل المسائل، والمجتمع الجزائري مسلم في ديانته بالقواعد والضوابط التي تحكم العلاقات والتفاعلات الاجتماعية وكل النشاطات الاجتماعية بما فيها السياسة، فهذا السؤال يركّز على الشريعة الإسلامية كأحد الضوابط الاجتماعية ونظرتها لمسألة مشاركة المرأة في السياسة، وحسب إجابات المبحوثين فإنّ الغالبية الساحقة بما فيها من رجال ونساء أيضا

بتكرار إجابة قدّر بـ 104 إجابة وبنسبة 69,33 % ترى أنّ مشاركتها تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية والأقلية من الإجابات التي قدّرت بـ 46 تكرار إجابة أي بنسبة 30,66 % يرون أنّ الشريعة تعارض مشاركتها في السياسة.

- وفي السؤال التوضيحي المفتوح يرى الفريق الأوّل أي الذين أجابوا بأنّها تتعارض مع الشريعة أنّ في التاريخ الإسلامي المرأة لم تشارك في السياسة وذهب العديد منهم إلى الاستدلال بالحديث النبوي الذي في معناه يذهب إلى أنّ الله يلعن قوما يولون أمرهم لامرأة، أي أن تترأسهم امرأة وتقودهم من الناحية السياسية بغض النظر إن كانت عضو في مجلس محلي أو وطني أو وزيرة أو رئيسة جمهورية، ويذهب آخرون أنّ خروج المرأة للعمل في حدّ ذاته فيه شبهة ويتعارض مع الشريعة لما فيه من اختلاط بين الجنسين فما بالك بالسياسة التي تضطر المرأة فيها إلى السفر والمبيت خارج بيتها.

- أمّا الفريق الثاني الذين يرون أنّها لا تتعارض مع الشريعة فيقولون أنّ كتاب الله وسنة الرّسول صلى الله عليه وسلم لم يرد فيها ما يمنع ذلك أي لا وجود لنص شرعي صريح يمنع ذلك، وبالتالي لا يرون سببا للقول أنّ الشريعة الإسلامية تتعارض مع المشاركة السياسية للمرأة.

10- هل تحسّن مستوى مشاركة المرأة في الانتخابات (التشريعية والمحلية) الأخيرة؟

الجدول رقم (10):

الأجوبة	التكرار	النسبة (%)
نعم	97	64,66
لا	53	35,33
المجموع	150	100

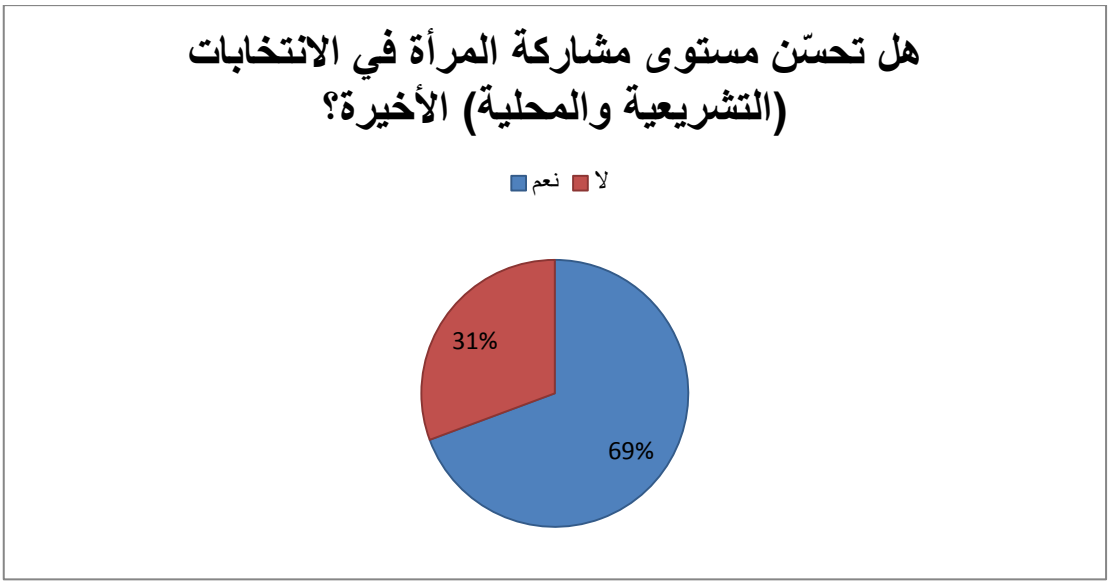

- يتعلق هذا السؤال بقانون الكوطا الأخير الذي حدد نسبة معينة للنساء في القوائم الانتخابية قدرت بـ 30% و أثرها على واقع مشاركتها في الاستحقاقات الانتخابية المحلية و التشريعية الأخيرة على مستوى القوائم الانتخابية ، و حسب إجابات المبحوثين نلاحظ أن معضهم بتكرار 97 إجابة ، بنسبة 64.66% أجابوا بنعم أي أنهم يريدون أن هذا القانون ساهم في تحسين مشاركتها في الانتخابات ، في حين يرى أصحاب الإجابات الباقية بتكرار 53 إجابة و نسبة 35.33% بأن القانون العضوي للانتخابات الأخيرة (2012) لم يتغير واقع مشاركتها كثيرا ، و في الإجابات التوضيحية جاءت الإجابات متقاربة من الجانبين فيما يخص نوعية هذه المشاركة ، فالذين يريدون أن هذا القانون ساعد في تحسين المشاركة يتوافقون مع الذين يرون العكس في أن هذه المشاركة تحسنت من حيث التعداد أو الكم و ليس النوع ، و أنها متفاوتة من منطقة إلى أخرى فهم يرون أن هناك إشكال في القرى و المداشر حيث أن النساء رغم هذا القانون لا يشاركن نظرا للأعراف و القواعد الاجتماعية السائدة التي ترى أن المرأة لا يمكنها أن تشارك في السياسة .

11- هل المرأة يمكنها أن تكون أحسن في النشاط السياسي مقارنة بالرجل ؟

الجدول رقم (11):

الإجابات	التكرار	النسبة
نعم	68	%45.33
لا	82	%54.66
المجموع	150	%100

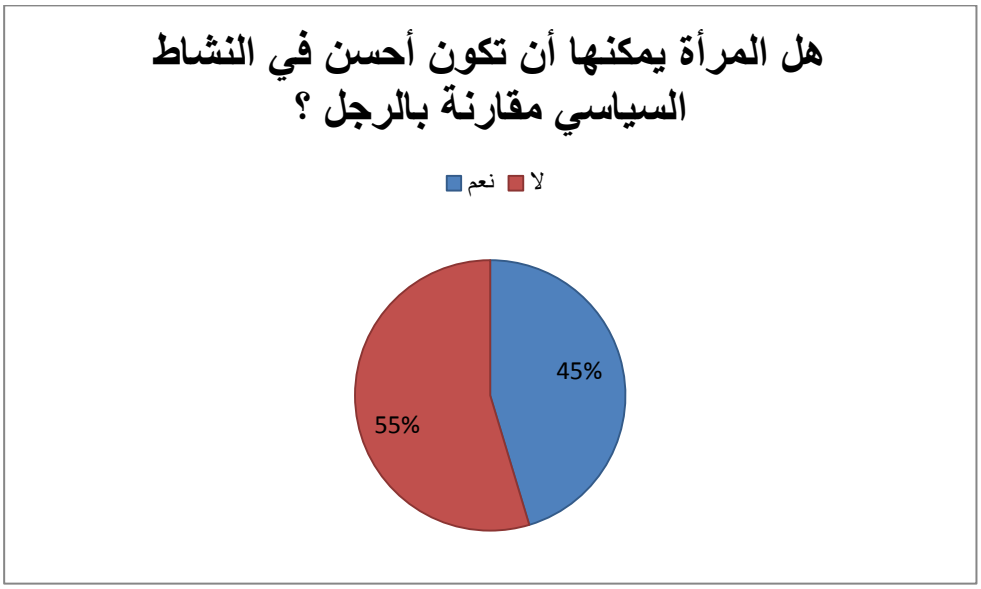

- يوضح هذا الجدول إجابات المبحوثين عن هذا السؤال المتعلق بتقييم الدور الذي يمكن أن تقوم به المرأة في النشاط السياسي مقارنة بالرجل و جاءت هذه الإجابات في مجملها في توجه الإجابات السابقة عن الأسئلة الأولى حيث أن نسبة الغالبة في الإجابات جاءت بـــ لا أي أنها ليبست أحسن من الرجل في النشاط السياسي بتكرار 82 إجابة أي بنسبة 54.66% و الإجابات بنعم أي أنها يمكنها أن تكون أحسن من الرجل جاءت بتكرار 68 تكرار إجابة أي بنسبة 45.33% و هو ما يوضح توجه العينة المبحوثة إلى أن النساء لا يمكنهن أن يكن أحسن من الرجال ، و الملاحظ أن الذين أجابوا بـــ لا فيهم نسبة كبيرة من النساء أنفسهن ، و بالتالي ليس لهن ثقة في النساء ، فجاءت إجابات

المبحوثين في الأسئلة المفتوحة متباينة فالذين يرون أنها يمكن أن تكون أحسن من الرجل في النشاط السياسي أنها لديها نفس الإمكانيات و المؤهلات لدى الرجل ، و إجابات أخرى بأنها تتميز بالذكاء السياسي و الخبرة لديها في السياسة ليست أقل من الرجل ، و إجابات أخرى ترى أن الوقت مازال مبكرا لكي تكتسب المرأة خبرة أكثر و تكون في المستقبل أحسن من الرجل في النشاط السياسي خاصة مع قانون الكوطا الأخير ، أما عن الأغلبية التي ترى أنها لا يمكنها أن تكون أحسن من الرجل في النشاط السياسي فيرجعون ذلك إلى طبيعة المرأة التي لا تناسب حسبهم مع متطلبات النشاط السياسي ، كما يرون أنها غير مؤهلة سياسيا لكي تكون أحسن ، و يرون البعض الآخر ، أن السياسة وسط رجالي بامتياز لا يمكن للمرأة أن تندمج فيه بصفة كاملة ، و إذا رجعنا للأسئلة السابقة و هي السؤال 06 الذي جاءت فيه الإجابات حول السؤال المتعلق برأي العينة في مشاركة المرأة في السياسة حاليا ، مقاربة جدا لإجابات هذا السؤال 11 فالأغلبية بنسبة 55.33% يرون بأنها سلبية ، و كذالك السؤال 07 حول تأثير الضوابط الاجتماعية في مشاركتها و تعارضها معها جاءت فيه الإجابات متقاربة مع هذا السؤال 11 بنعم أي تتعارض بنسبة 63.33% و كذال السؤال حول رأيهم في ترشحها للانتخابات المحلية التشريعية و جاءت أيضا الإجابات موافقة للسؤال 11 حيث الأغلبية بنسبة 61.33% غير موافقين.

12- هل ترى أن قانون الكوطا حسن من وضع المرأة في السياسة ؟

الجدول رقم 12:

الإجابات	التكرار	النسبة %
نعم	88	%58.66
لا	62	%41.33
المجموع	150	%100

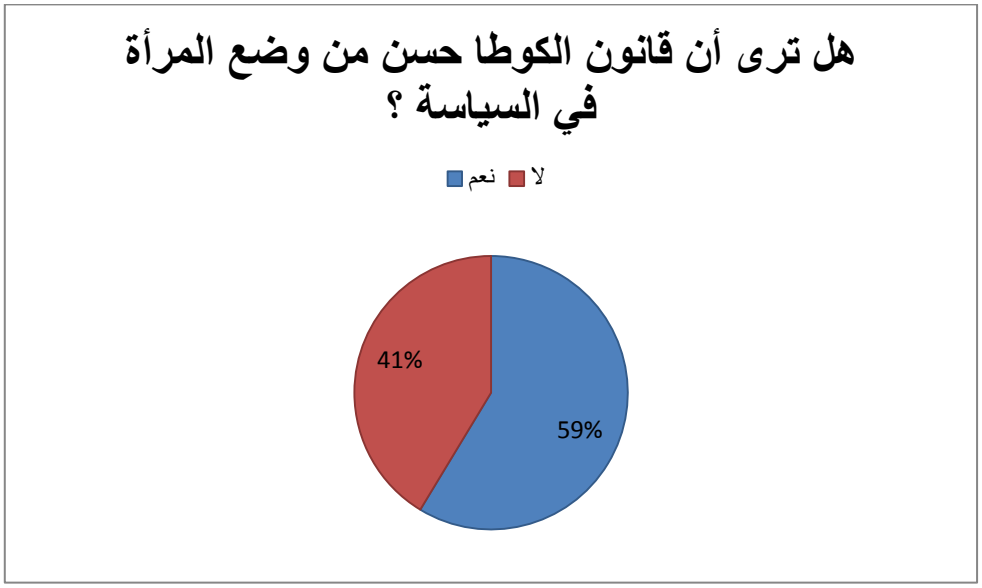

حسب نتائج الجدول رقم 12 الذي يوضح توجه العينة في مسألة تأثير قانون الكوطا في تحسين وضع المرأة في السياسة حيث أجابت غالبية العينة بنسبة 58.66%لأنه أثر إيجابا و حسن من وضعها ، و نسبة 41.33% أجابت بـــ لا أي أنه لم يغير من وضعها . لكن هذا السؤال تطرق الى تحسينه لوضعها حسب الغالبية و لم يحدد ان كان هذا التحسن في الكم أو النوع و الذي يبدوا أنه تحسن في الكم أكثر من النوع.

13- حسب رأيك ما هي دوافع النظام السياسي من رفع نسبة مشاركة المرأة في السياسة؟

الجدول 13:

الإجابات	التكرار	النسبة%
تحقيق التوازن و المساواة مع الرجال	24	%16
من اجل تحسين ديكور الساحة السياسية	52	%34.66
تعزيز حقوق المرأة السياسية	25	%16.66
تلبية لمطالب خارجية	43	%28.66
المجموع	150	%100

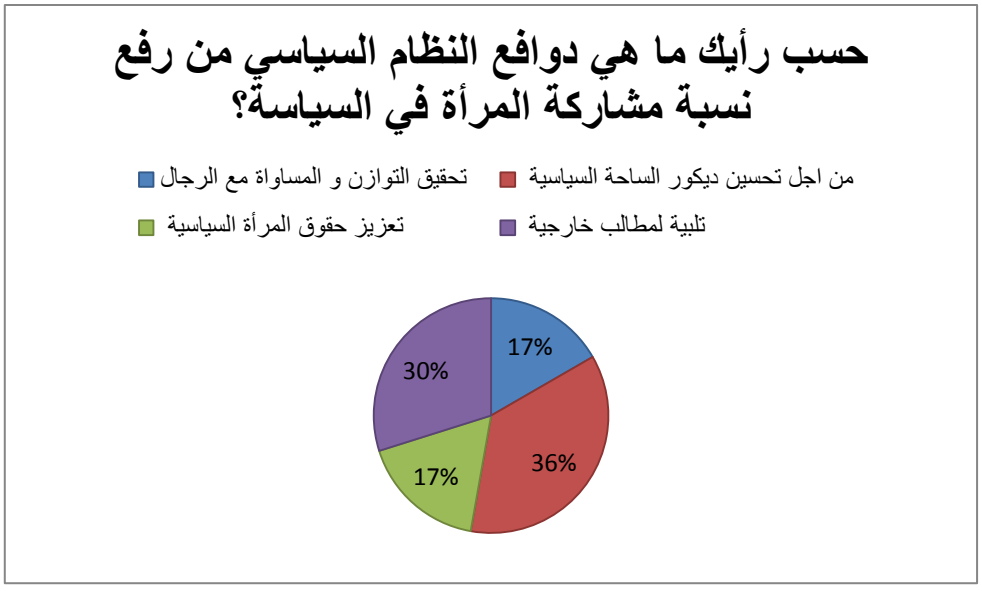

- يعتبر هذا السؤال من الأسئلة الهامة في هذه الاستمارة ، فهو يبحث في رصد توجهات العينة حول العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار سياسي لتحسين حضورها السياسي في الجزائر ، و اشتمل على أربعة اقتراحات تمثل أهم العوامل الممكن أن تعتبر ذات تأثير هام على اتخاذ هذا القرار من طرف النظام السياسي و توجهت أغلبية توجهات العينة إلى الاقتراح الثاني و الذي يذهب إلى أن تحسين مشاركتها السياسية جاء من أجل

تحسين ديكور الساحة السياسية بـ 52 تكرار إجابة بنسبة قدرت بـ34.66% و هي أعلى نسبة سليها الاقتراح الرابع الذي يذهب إلى أن هذا القرار جاء تلبية لمطالب خارجية بـ 43 تكرار إجابة بنسبة 28.66% ، و لدينا الاقتراح الثالث الذي جاءت فيه توجيهات العينة ضعيفة مقارنة بالاقتراحين السابقين و الذي يذهب إلى أن السبب وراء القرار هو تعزيز حقوق المرأة في السياسة بـ 25 تكرار إجابة و بنسبة 16.66% و لدينا آخر اقتراح الذي ليس بعيد عن الاقتراح السابق من حيث توجه العينة المبحوثة و الذي يذهب إلى أن هذا القرار يعود إلى تحقيق التوازن و المساواة مع الرجال بـ 24 تكرار و إجابة و نسبة 16% و إذا رجعنا إلى نسبة الأسئلة السابقة فنجد أن هذا السؤال حسب إجابات المبحوثين لا يخرج عن إطار الإجابات في السؤال رقم 10 حيث أجاب غالبية المبحوثين بأن مستوى مشاركة المرأة في السياسة في الانتخابات التشريعية و المحلية و الأخيرة بنسبة 64.66%وهو ما يدل أن سياسة تدعيم حضور المرأة في السياسة لم تتمكن من تحقيق أهدافها و كذالك السؤال رقم 12 أجابت غالبية العينة بأن قانون الكوطا حسب من وضعها في السياسة لكن بنسبة متقاربة جدا مع الذين مع الذين ذهبوا إلى العكس حيث جاءت الإجابات الأولى بنسبة 58.66% و الثانية بـ 41.33% و حتى و أن إجابة الفئة الأولى بنسبة أكبر نسبيا فهو لا يتناقض مع إجابات المبحوثين في السؤال 13.

14- هل مازالت مسألة مشاركة المرأة في السياسة غير مقبولة في المجتمع الجزائري؟

الجدول رقم (14):

الإجابات	التكرار	النسبة %
نعم	97	%67.66
لا	53	%35.33
المجموع	150	%100

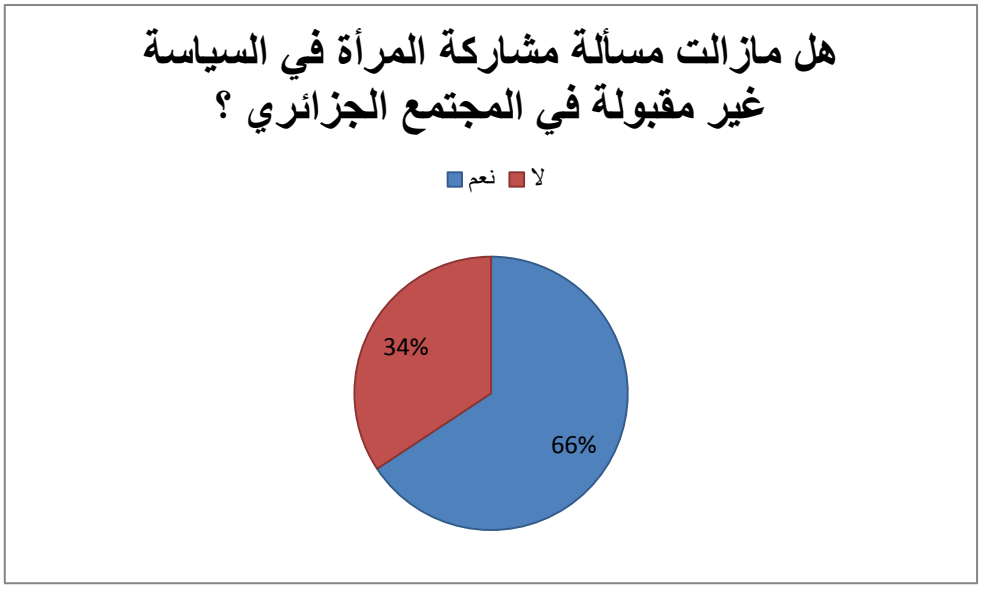

- يعتبر هذا السؤال جوهري و محدد لتوجه العينة المبحوثة حول مسألة قبول المجتمع الجزائري خاصة المحلي خاصة بالولايات الداخلية حيث أن العينة المبحوثة من ولاية غليزان و هي ولاية داخلية ، بمشاركة المرأة في السياسة و جاءت إجابات المبحوثين فاصلة و واضحة بشكل كبير حيث أن الذين يرون أن المجتمع مازال يرفض أو يتحفظ كانوا الأغلبية بتكرار إجابة قدر بـ 97 ن و نسبة 64.66% ، و الذين يرون العكس أي أنه المجتمع لا يعارض مشاركتها جاءت بـ 53 تكرار إجابة أي بنسبة 35.33% ، و هي نتائج توضح أن العينة لها فضل في توجهها من هذا السؤال فهي ترى بأن المجتمع

المحلي مازال يعارض مشاركتها في السياسة و هي إجابات جاءت متوافقة مع السؤال 09 الذي يتعلق بموقف الشريعة الإسلامية من مشاركة المرأة السياسية و هي إحدى الضوابط الاجتماعية التي لها تأثيرها في توجهات أفراد المجتمع من هذه المسألة حيث جاءت الإجابات في غالبيتها بنعم أي أن الشريعة تعارض مشاركتها بنسبة 69.33% و هو ما يبين توافق توجهات العينة حول موقفها من الضوابط الاجتماعية من مسألة مشاركة المرأة السياسية .

15- هل يمكن السماح لأقاربك النساء خاصة الزوجة و الأخت و الابنة بالمشاركة في السياسة للرجال فقط ؟

الجدول رقم 15.

الإجابات	التكرار	النسبة %
نعم	21	%26.25
لا	59	%73.75
المجموع	80	%100

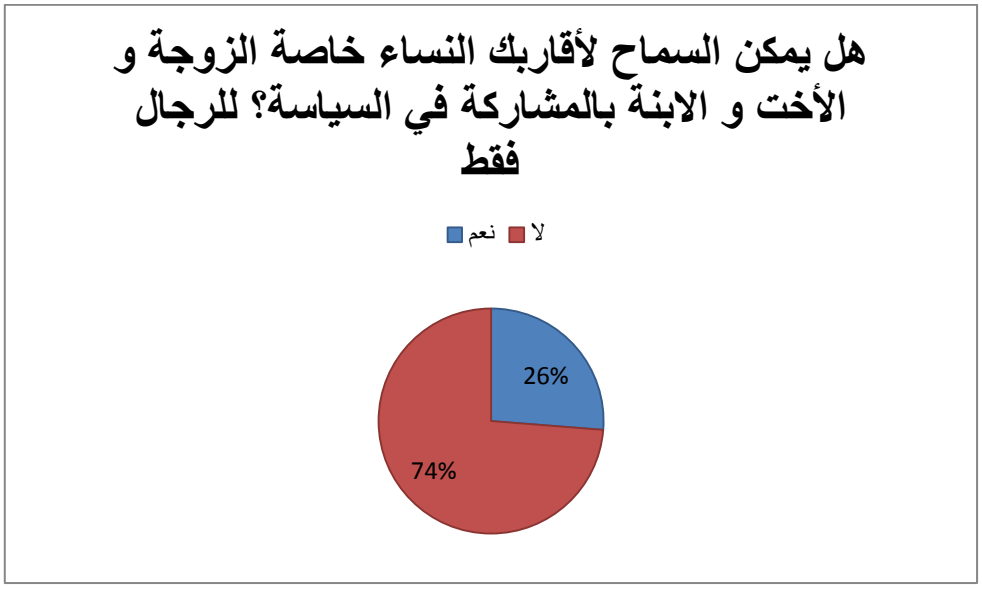

- وجه هذا السؤال إلى الرجال فقط ، و تم استثناء النساء من العينة و هذا نظرا لطبيعة السؤال الذي يهدف إلى تحديد رأي الرجال من مسألة مشاركة المرأة في السياسة لكن من الناحية الشخصية أي هل يمكن للمبحوث السماح لأقاربه النساء الزوجة ، الأم ، و الأخت من المشاركة في السياسة .

- و أجاب غالبية العينة بأنهم يرفضون مشاركة أقاربهم النساء في السياسة بـ 59 تكرار إجابة أي بنسبة 73.75% ، و أجاب الباقي بنعم أي أنهم يسمحون بمشاركة أقاربهم النساء في السياسة بـ 21تكرار إجابة أي بنسبة 26.25% و نلاحظ هنا أن الغالبية الساحقة لا توافق على مشاركتهن في السياسة و جاءت هذه الإجابات عن هذا السؤال متوافقة مع أسئلة سابقة في الاستبيان و هي السؤال رقم 09 الذي أجابت فيه غالبية العينة بأن الشريعة الإسلامية تتعارض مع مشاركتها في السياسة و من هذا المنطلق أجاب المبحوثين أنهم لا يوافقون على مشاركة أقاربهم ، و لدينا أيضا السؤال 14 حول قبول المجتمع لمشاركتها جاءت بأنها غير مقبولة بنسبة 64.66%.

- و جاءت الإجابات التوضيحية في السؤال المفتوح متباينة بين من يوافقون و من يعارضون مشاركة أقاربهم النساء في السياسة فالذين يقولون لا أي الغالبية ، بأن سماحهم لزوجاتهم أو بناتهم أو أخواتهم أو أمهاتهم يتعارض مع الشريعة الإسلامية و هو ما يتوافق مع السؤال 09 ، و آخرين ذهبوا أنه انتقاص من رجولتهم و بالتالي يصبحون ديوثين حسب قولهم و ذهب مبحوثين آخرين أن خروج المرأة سواء الزوجة أو الأخت أو الأم أو البنت للسياسة سوف يؤدي بها إلى إهمال واجباتها المنزلية و أجاب آخرون بأن خروجها يؤثر سلبا على شرفها و سمعتها و معها سمعة زوجها أو الأسرة ككل.

- أما الذين أجابوا بأنهم لا يمانعون خروجها إلى السياسة فهم يرون أن خروجها إلى ممارسة السياسة لا يختلف عن خروجها إلى العمل فان لم يعارضوا الثاني فهم لا يرون مانعا لمعارضة الأول ، و أجاب آخرون أن الأوضاع تغيرت في المجتمع و أن المرأة الآن أصبحت أكثر وعيا و كفاءة و استعداد للعب أدوار أخرى أكثر أهمية في المجتمع ، و أجاب عدد آخر من المبحوثين بأنهم لا يبالون بكلام الناس كما أجابوا أي أنهم لا يرون

أن مشاركة النساء من الأقارب فيها إشكال أو أمر يمكنه التأثير على سمعة و شرف المرأة أو على الأسرة .

16- ما دوافع المرأة للمشاركة في السياسة ؟

الجدول رقم 16.

الإجابات	التكرار	النسبة %
عن وعي	13	%08.66
عن غير وعي	37	%24.66
بسبب المصلحة الشخصية	57	%38
من اجل منافسة الرجل فقط	43	%28.66
المجموع	150	%100

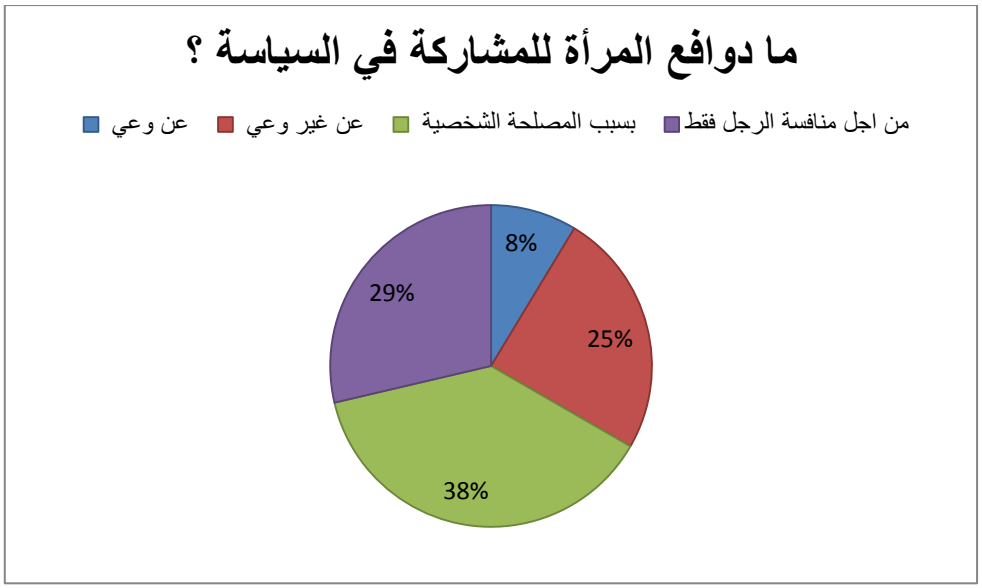

- يركز هذا السؤال على دوافع المرأة الذاتية أو الموضوعية للمشاركة في السياسة و عرضنا فيه مجموعة من الاقتراحات تشكل مجمل الدوافع التي يمكن أن تدفع المرأة للمشاركة في الحياة السياسة . و توجهت غالبية إجابات المبحوثين إلى أن الدافع الرئيسي لدخول المرأة للمشهد السياسي هو المصلحة الشخصية بـ 57 تكرار إجابة أي بنسبة 38% و يأتي بعده الدافع المتعلق بمنافسة الرجل في السياسة 43 تكرار إجابة أي بنسبة 28.66% و يليه الدافع المرتبط بإثبات الذات داخل المجتمع و السياسة بـ 37 تكرار أي 24.66% و في آخر الدوافع التي يرى المبحوثين أن لها تأثير على مشاركتها هي مشاركتها عن وعي بـ 13 تكرار إجابة و نسبة 08.66% من خلال هذه النتائج نلاحظ أن الدوافع المرتبطة بمصالح و توجهات ذاتية تغلب على الدوافع المتعلقة بالمبادئ و التنشئة السياسية و خدمة الصالح العام و المساهمة في النشاط الحزبي البناء في الحياة السياسية.

17- هل تلعب التنشئة الاجتماعية و السياسية دور في تكوين شخصية المرأة في الممارسة السياسية ؟

الجدول رقم 17.

الإجابات	التكرار	النسبة %
نعم	52	%34.66
لا	98	%65.33
المجموع	150	%100

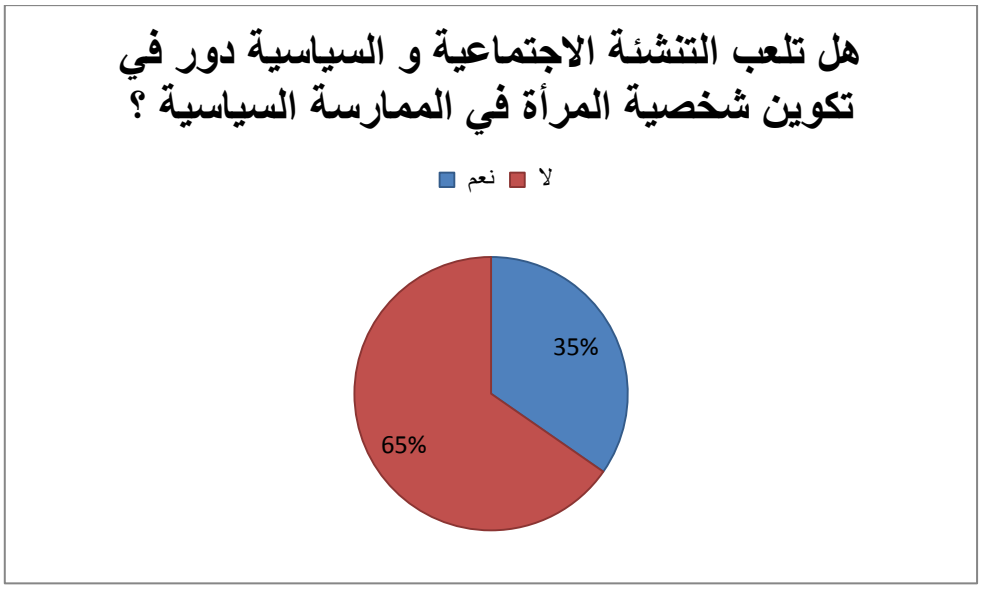

- في مضمون هذا السؤال نريد أن نعرف ما إذا كانت التنشئة الاجتماعية و السياسية تلعب دورا في تكوين و بناء شخصية سياسية للمرأة في الجزائر و ليس بصفة عامة ، و من خلال النتائج نلاحظ أن غالبية العينة ترى أن التنشئة الاجتماعية والسياسية لا تلعب دورا في تكوين شخصية المرأة في الممارسة الاجتماعية في الجزائر ب 98 تكرار إجابة أي بنسبة 65.33 % واللذين يرون العكس و اجابو بنعم من العينة جاءت ب 52 تكرار أي بنسبة 34.66 % وبالتالي فان غالبية العينة كبيرة تجاوز 50% يرون أن التنشئة الاجتماعية و السياسية ليست داعما تكوين نساء قادرات على خوض المعترك السياسي بكل مستوياته وعندما نتكلم عن التنشئة الاجتماعية والسياسية نتطرق إلى دور الأسرة والمدرسة والمجتمع و المجتمع المدني و الطبقة السياسية التي لا تعتني بالتنشئة السياسية يمكنها تأهيل المرأة للعب أدوار بارزة و ريادية في السياسة .

و جاءت إجابات هذا السؤال متوافقة مع إجابات السؤال السابق رقم 16 حيث أن الدور الضعيف للتنشئة الاجتماعية و السياسية جعل من المصلحة الشخصية و منافسة الرجل كمركب نقص في إمكانياتها الاجتماعية و السياسية ، دوافع رئيسية لمشاركتها السياسية .

18- كيف هو التكوين السياسي للمرأة ؟

الجدول رقم 18

الإجابات	التكرار	النسبة %
ضعيف	88	%58.66
متوسط	43	%28.66
جيد	19	%12.66
المجموع	150	%100

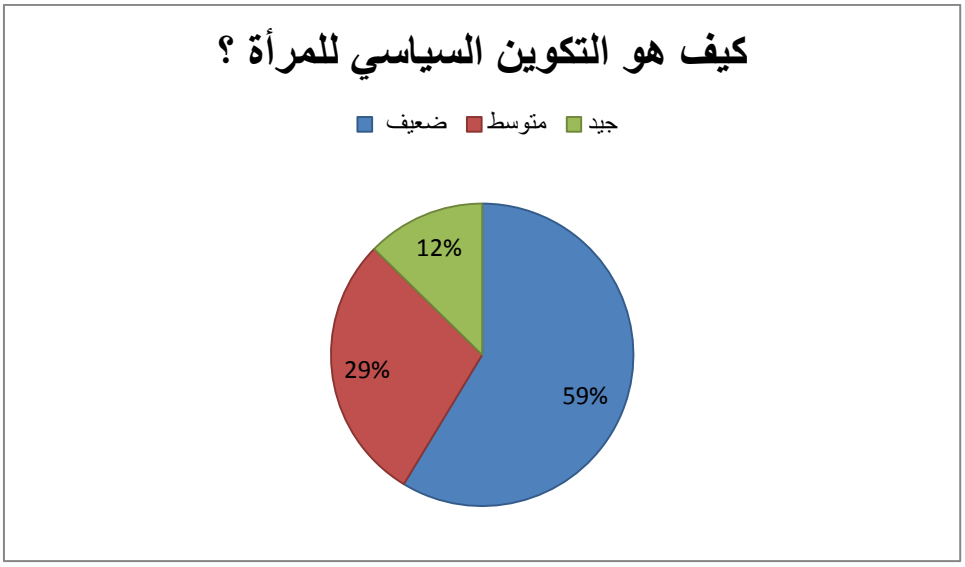

- يرتبط هذا السؤال بالسؤال السابق 17 حيث هو سؤال توضيحي له.
- و يتطرق إلى التكوين السياسي بصفة خاصة لدى المرأة في الجزائر و حسب إجابات المبحوثين نلاحظ أن غالبيتهم يرون أن تكوينها ضعيف بـ 88 تكرار إجابة و بنسبة 58.66% ، و تليها إجابة أن تكوينها متوسط بـ 43 تكرار إجابة و بنسبة 28.66% و في الأخير الذين يرون أن تكوينها جيد بـ 19 تكرار إجابة و بنسبة 12.66% ، و جاءت هذه الإجابات لتوضيح و تأكد الإجابات السابقة في السؤال 17

حول مستوى تنشئتها الاجتماعية و السياسية و التي جاءت الإجابات فيها بأن هذه التنشئة لا تلعب دورا ايجابيا في تأهيلها للعمل السياسي و أيضا السؤال 16 حول قناعاتها و حوافزها الشخصية للمشاركة السياسية التي جاءت موافقة لتكوينها و تنشئتها السياسية أي أنها تبنيها على أساس المصلحة الشخصية و منافسة الرجل في الحياة السياسية .

19- هل يعتبر التوفيق بين العمل المنزلي و خارج المنزل و النشاط السياسي إشكالا عند النساء في الجزائر ؟

الجدول رقم 19.

الإجابات	التكرار	النسبة
نعم	104	69.33
لا	46	30.66
المجموع	150	100

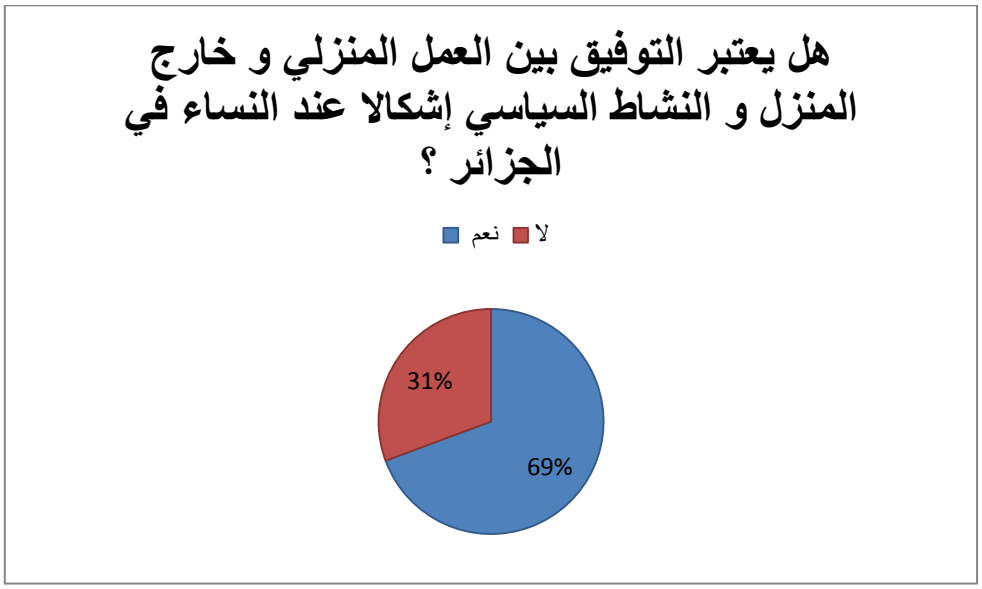

- يتطرق هذا السؤال إلى مسألة التوفيق بين الفضاء الخاص و العام بما فيه النشاط السياسي عند المرأة في الجزائر ، حيث تجمع غالبية العينة بـ 104 تكرار إجابة و

بنسبة 69.33% على أن التوفيق بين أداء مهام الجانبين يطرح كإشكال و عائق مستمر يوميا لدى المرأة التي ترتبط بالنشاط المنزلي و خارج المنزل .

- و تجيب بقية العينة بالنفي بـ 46 تكرار إجابة و بنسبة 30.66% و هو ما يدل على إجماع العينة على وجود حالة خلل وظيفي للنساء داخل المجتمع الجزائري بسبب عدم قدرتهن على التوفيق بين شؤون الفضاء الخاص و العام و في السؤال التوضيحي المرفق رقم (19) فالغالبية التي ترى بأن التوفيق بين الجانبين يطرح إشكالا عند النساء بالجزائر فتبرر إجابتها بأن المهمة صعبة على المرأة نظرا لثقل مسؤولياتها بالأسرة ، و يجيب آخرون بأن العمل المنزلي يحتم على المرأة أن تتفرغ له بحكم طبيعة دورها في المجتمع و يرى آخرون أن الوقت يضغط على المرأة في هذه المسألة ، و للإشارة فان جزء كبير ممن أجابوا بنعم هم من النساء أنفسهن الذين أقروا في إجاباتهم التوضيحية أنهن يلقين صعوبات في التوفيق بين شؤون الأسرة و العمل و أي نشاط خارج المنزل .

- أما الذين أجابوا بـ لا أي أن المسألة لا تطرح كإشكال فيرون أن المرأة الجزائرية بدأت تتعود على دورها في المنزل و خارج المنزل كما أنه عليها تنظيم شؤونها فقط لكي تستطيع التوفيق بينهما.

20- كيف ترى نظرة المجتمع المحلي لمشاركة المرأة في السياسة ؟

الجدول رقم 20.

الإجابات	التكرار	النسبة %
قبول	37	24.66
تحفظ قبول نسبي	97	64.66
رفض	16	10.66
المجموع	150	100

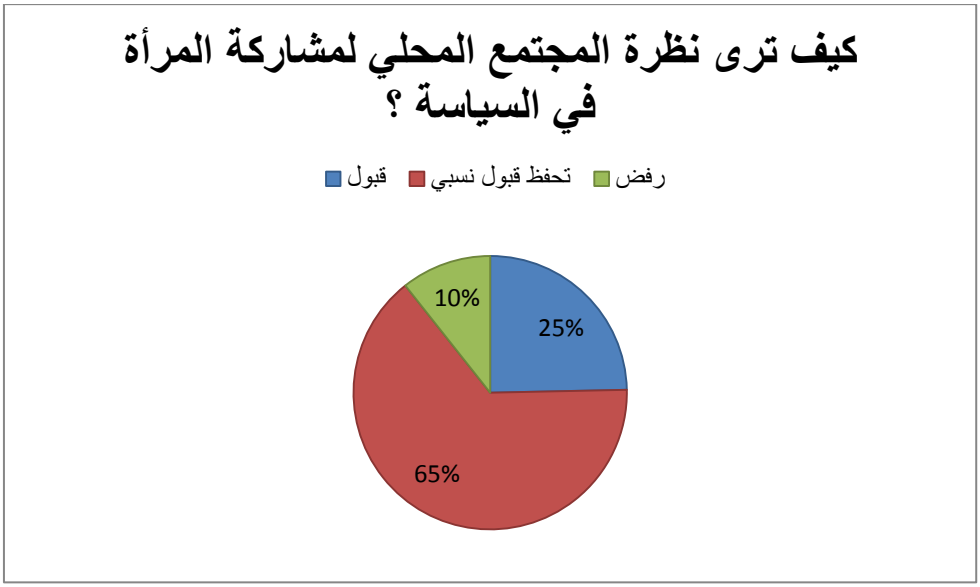

- يرصد هذا السؤال يرى المبحوثين في عينة الدراسة حول نظرة المجتمع المحلي غليزان حول مشاركة المرأة في السياسة . حسب إجاباتهم فالغالبية الساحقة ترى أن للمجتمع تحفظ و قبول نسبي لمشاركتها في السياسة حيث لدينا 97 تكرار إجابة بنسبة 64.66% و تليه الإجابات التي ترى أن هناك قبول بـ 37 تكرار إجابة و بنسبة 24.66% و أخيرا الذين يرون أن هناك قبول بـ 16 تكرار و بنسبة 10.66% و الملاحظ أن الذين يرون أن هناك قبول هم في غالبيتهم نساء ، و الذين يرون أن هناك رفض هم في غالبيتهم رجال ، مما يفسر بعض التوجه الذاتي و الانتماء الجنس للتوجهات في هذا السؤال .

21- هل مازال الرجل هو المسيطر في الحياة السياسية حسب رأيك؟

الجدول رقم 21.

الإجابات	التكرار	النسبة%
نعم	107	71.33
لا	43	28.66
المجموع	150	100

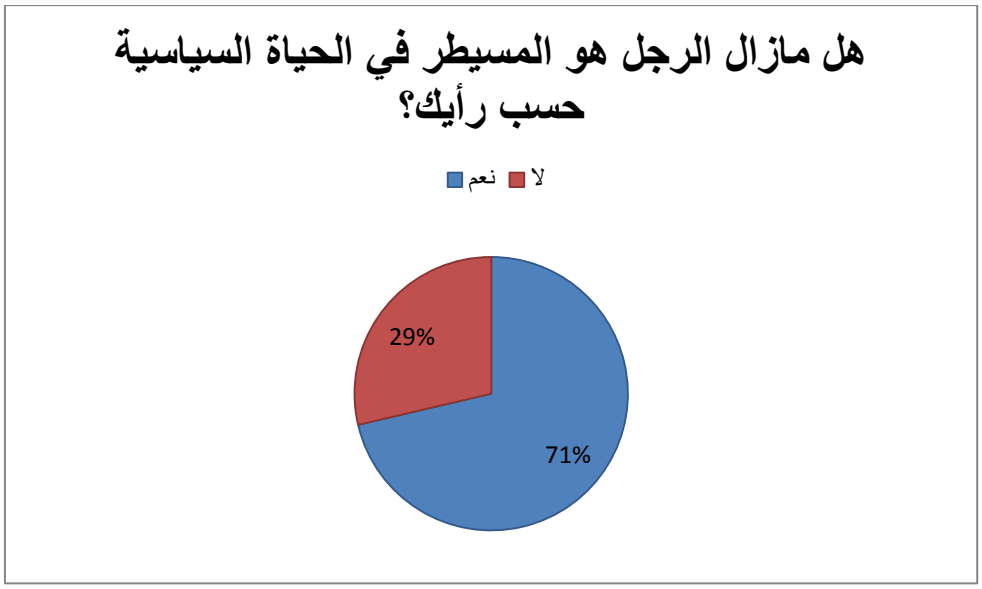

- يتناول هذا السؤال مسألة السيطرة الذكورية في الحياة السياسية ، و من خلال الإجابات نرى أن العينة ترى أن الرجل مازال يسيطر على جوانب النشاط السياسي حيث أجابوا بـ نعم بـ 107 تكرار إجابة أي نسبة 71.33% أما الذين أجابوا بـ لا أي أنهم لا يرون سيطرة ذكورية على الحياة السياسية بالجزائر فجاءت بـ 43 تكرار إجابة أي 28.66% و نلاحظ أن الغالبية الساحقة أجابت بأن هناك سيطرة ذكورية على الحياة السياسية بالجزائر لها تأثير على النشاط السياسي النسوي سلبا . و لا يخرج هذا التوجه في الإجابة عن هذا السؤال عن السياق العام للإجابات السابقة عن العديد من الأسئلة المتعلقة بوضع المرأة في الحياة السياسية و كذلك مدى تقبل المجتمع الذي وصف في الدراسات النظرية السابقة بالرجولي و الأبوي . الذي تهيمن فيه نظرة ذكورية مازالت رغم التغيرات الاجتماعية و الإصلاحات السياسية تفرض نفسها في المجتمع خاصة المحلي ، كما هو الحال بولاية غليزان . نظرة ذكورية تهميشية للدور النسوي في الحياة العامة ومجالات الفضاء العام بما فيها النشاط السياسي .

22- هل مشاركة المرأة في السياسة شكلية و صورية أم هي فعلية فعالة؟

الجدول (22):

الإجابات	التكرار	النسبة%
شكلية و صورية	98	65.33
فعلية و فعالة	52	34.66
المجموع	150	100

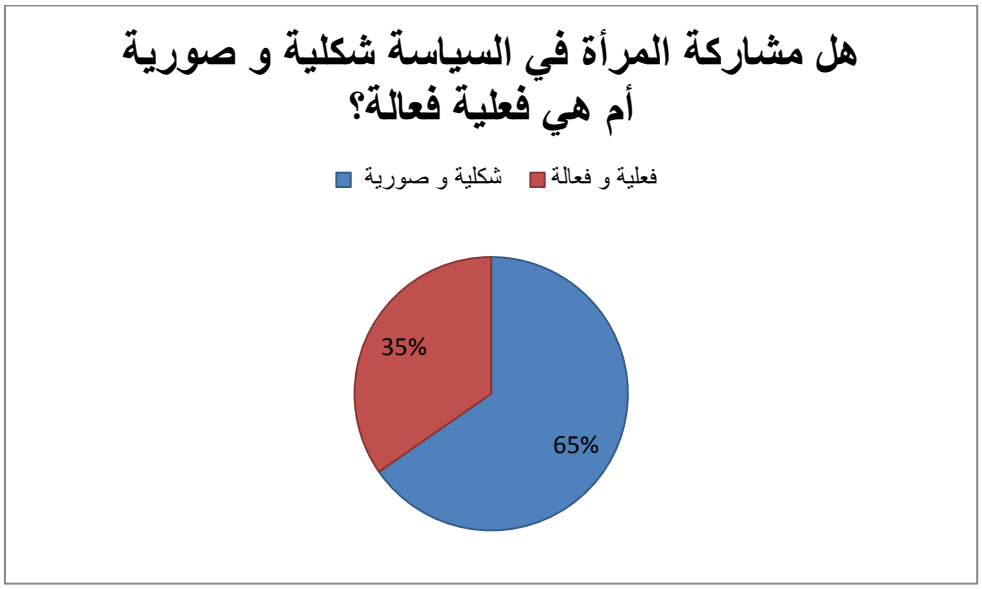

- في هذا السؤال نتطرق إلى نوعية هذه المشاركة السياسية النسوية باعتبارها واقع سياسي يجب تقييمه في منظور العينة ن فتوجهت الإجابات إلى أن هذه المشاركة في مجملها شكلية و صورية بـ 98 تكرار إجابة و بنسبة 65.33% و هي نسبة تعبر عن الغالبية ، في حين ترى باقي العينة أن هذه المشاركة نرى أن غالبية توجهت في إجاباتها إلى أن هذه المشاركة الموجودة حاليا النساء في شتى جوانب السياسة من أحزاب و مجالس محلية و وطنية و من وزارة و غيرها من هيئات ترتبط بالسياسة تبقى دون فعالية وليست بالمستوى المطلوب من حيث نوعيتها و ذكرت إجابات المبحوثين في السؤال التوضيحي أن المرأة لم تتمكن من إظهار أداء مقبول في السياسة و يذهب

آخرون إلى ضعف تكوينها السياسي ، ذهب آخرون أن النساء الموجودات في الساحة السياسية ليست لهم علاقة بالسياسة و لا يعرفون عنها الكثير و ذهبت إجابات أخرى إلى أن السياسة للرجال ، و لا يمكن للمرأة أن تكون أحسن ، و لاحظنا أن أصحاب هذه الإجابات هم من الرجال ما عدى ثمانية نساء فقط الذين يرين أن المرأة يمكنها أن تكون أحسن لكن مستقبلا .

- أما الجزء الآخر من الإجابات التوضيحية . أي الذين أجابوا بان المرأة تشارك بفعالية في السياسة . فيرون أن المرأة تبلي بلاءا حسنا في السياسة . و آخرون يرون أنها تتحسن مع الوقت في السياسة ، و آخرون ذهبوا إلى أن مشاركتها لا تختلف عن مشاركة الرجل من حيث النوعية و لاحظنا أن غالبية الإجابات هي للنساء .

23- هل الجزائر بحاجة إلى دعم مشاركة المرأة في السياسة في الوقت الراهن؟

الجدول رقم 23.

الإجابات	التكرار	النسبة%
نعم	60	40
لا	90	60
المجموع	150	100

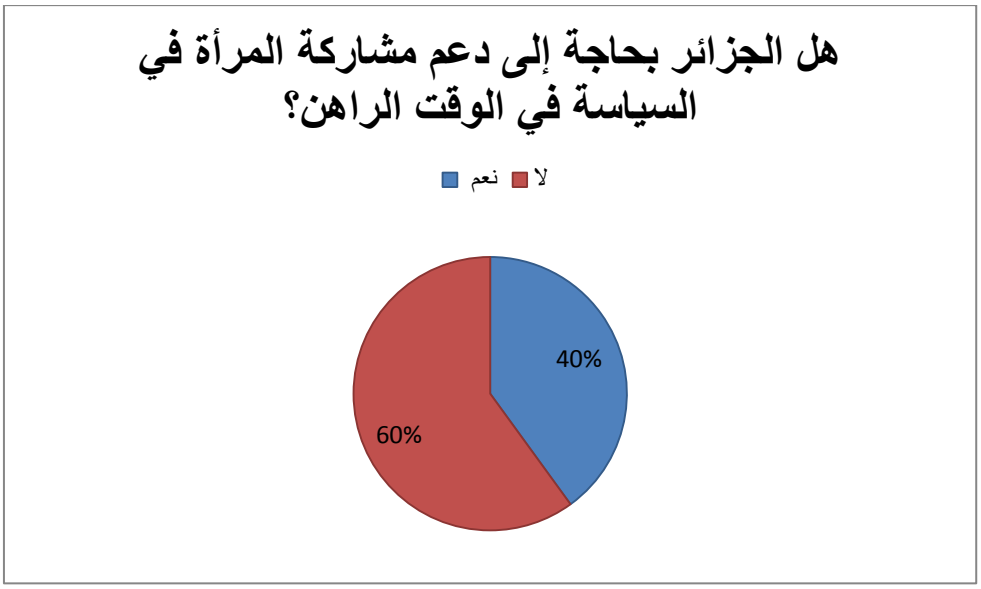

- نحاول من خلال هذا السؤال رصد توجهات العينة حول أهمية دعم المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر ، حسب الإصلاحات الأخيرة ، أم أنها لا تحتاج حقيقة لدعمها في الاندماج في الحياة السياسية ، و حسب النتائج الواردة في هذا الجدول التي تؤكد أن العينة تذهب إلى أن الجزائر لا تحتاج في الوقت الحالي لأي دعم لمشاركة المرأة في السياسة بـــ 90 تكرار إجابة ، بنسبة 60% و الذين أجابوا بأنها تحتاج إلى دعم لمشاركتها السياسية فجاءت بـــ 60 تكرار بنسبة 40%.

- و من خلال السؤال التوضيحي ، نقدم الإجابات التبريرية للمبحوثين ، حيث أن الذين أجابوا بـــ نعم أي أن الجزائر بحاجة إلى دعم مشاركة المرأة في السياسة في الوقت الراهن و الملاحظة هم في غالبيتهم نساء ، أن الجزائر بحاجة إلى كل فئات الشعب من رجال و نساء لبناء الدولة و لذلك عليها دعم هذه المشاركة ، أما إجابات أخرى ذهبت إلى أن هذا النوع من الدعم يمكنه أن يساهم في تفتح المجتمع و إخراجه من حالة الانغلاق (حسب تعليقات المبحوثين) ، و إجابات أخرى ربطت بين عدم دور المرأة في السياسة و تحسين وضعها في المجتمع . أما الذين أجابوا بـــ لا أي أن الجزائر ليست بحاجة إلى هذا الدعم فجاءت إجابات بأن الجزائر تمر بفترة صعبة و هناك مسائل أهم للاهتمام بها مقارنة بهذه المسألة ، و ذهب إجابات أخرى أن المرأة في حد ذاتها لا تهتم كثيرا بمستوى الدعم الذي تقدمه الحكومة و النظام السياسي لها في الجانب السياسي و

ذهبت إجابات أخرى إلى أن هناك مسائل أهم بالنسبة للمرأة كوضعها الاجتماعي و داخل الأسرة و حقوقها الاجتماعية في العمل و الدعم المالي للمرأة الماكثة بالبيت (حسب إجابات المبحوثين) و للإشارة فان أغلب المبحوثين الذين أجابوا بـــ لا من الرجال مع إجابات معتبرة للنساء قدرت بـــ 28 تكرار إجابة .

24- هل ترى أن النساء المشاركات يتمتعن بأخلاق مقبولة ؟

الجدول رقم (24):

الإجابات	التكرار	النسبة %
نعم	66	45.34
لا	82	54.66
المجموع	150	100

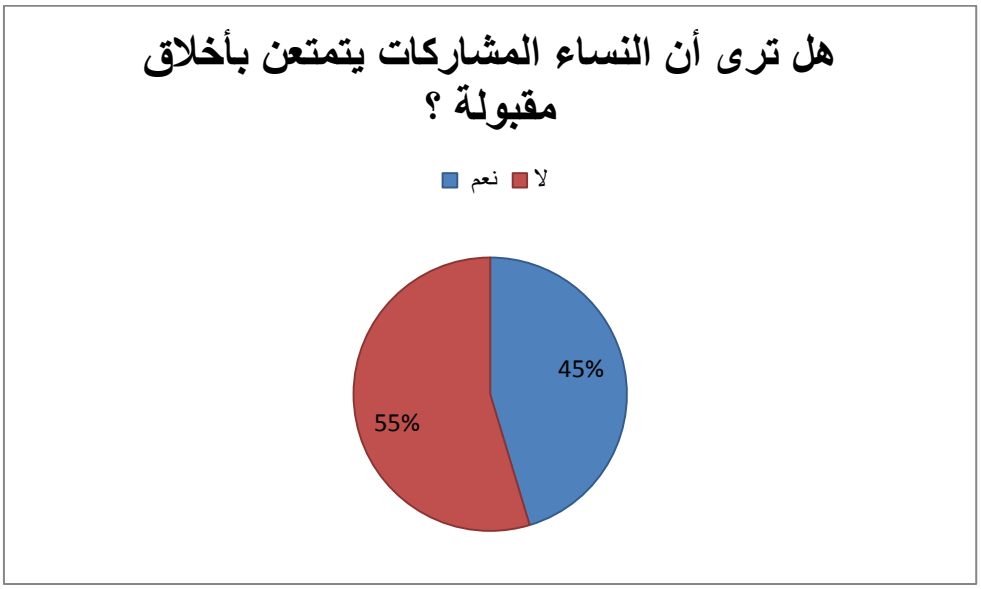

- سؤال خاص يرتبط بجانب آخر في الموضوع و هو العامل الأخلاقي في النساء المشاركات في السياسة ، وهو خاص في حال ما إذا وضعناه في السياق العام للأسئلة السابقة و هو يهدف إلى معرفة رأي و توجه العينة فيها يخص الجانب الأخلاقي للنساء

الموجودات داخل الأحزاب و في المجالس المنتخبة ، و حسب إجابات المبحوثين التي جاءت بـأن الذين أجابوا بــ نعم أي أن النساء المشاركات في السياسة يتمتعن بأخلاق حسنة بــ 66 تكرار إجابة بنسبة 44% و الذين أجابوا بــ لا أي أنهن لا يتمتعن بأخلاق حسنة بــ 82 تكرار إجابة بنسبة 54.66% أي الأغلبية في هذا السؤال ، و حسب هذه النتائج نلاحظ أنها لا تخرج عن توجه الإجابات السابقة في السؤال (21) المتعلق بنظرة المجتمع المحلي لمشاركة المرأة في السياسة و التي جاءت بالأغلبية بالتحفظ بنسبة 64.66 و كذلك السؤال (15) المتعلق برأي المبحوثين(الرجال) في مشاركة أقاربهم النساء في السياسة و جاءت الإجابات بالأغلبية بالرفض بــ 59 تكرار إجابة من مجموع 80 تكرار إجابة أي بنسبة 73.75%.

- و في السؤال التوضيحي ، جاءت الإجابات متباينة بين من أجابوا بأن النساء يتمتعن بالأخلاق الحسنة و الذين أجابوا بأنهن لا يتمتعن بها ، فالذين أجابوا بــ نعم برروا إجاباتهم بأنهن مثل كل النساء الجزائريات يلتزمن بأخلاق مقبولة في المجتمع الجزائري و أنهن بنات فاميليا كما أجاب بعض المبحوثين أي أبناء عائلة و في إجابات أخرى أنه لا يمكننا أن نحمك على كل النساء المشاركات في السياسة بأنهن غير متخلقات لمجرد وجود حالات شاذة ضمن هؤلاء النساء غير متخلقات و عن الذين أجابوا بالعكس أي لا النساء لا يتمتعن بالأخلاق الحسنة فأجابوا بأن المرأة المتخلقة تبقى في البيت حسب المبحوثين السياسة للرجال و دخول المرأة إليها دليل على عدم تخلقها و النساء الموجودات الآن في السياسة في غالبهم ليست لهن سيرة حسنة و هذه بعض الإجابات التي وردت و هناك إجابات أخرى أن خصائص الحياة السياسية خاصة البرلمانيات لا تناسب المرأة المحترمة حسب معايير المجتمع الجزائري ، خاصة المتزوجة ، و حسب إجابات المبحوثين.

25- هل ترى أن الأحداث التي ميزت بعض الدول العربية مؤخرا (2011-2013) ساهمت في تدعيم مشاركة المرأة أكثر في السياسة ؟

الجدول رقم 25.

الإجابات	التكرار	النسبة %
نعم	93	62
لا	57	38
المجموع	150	100

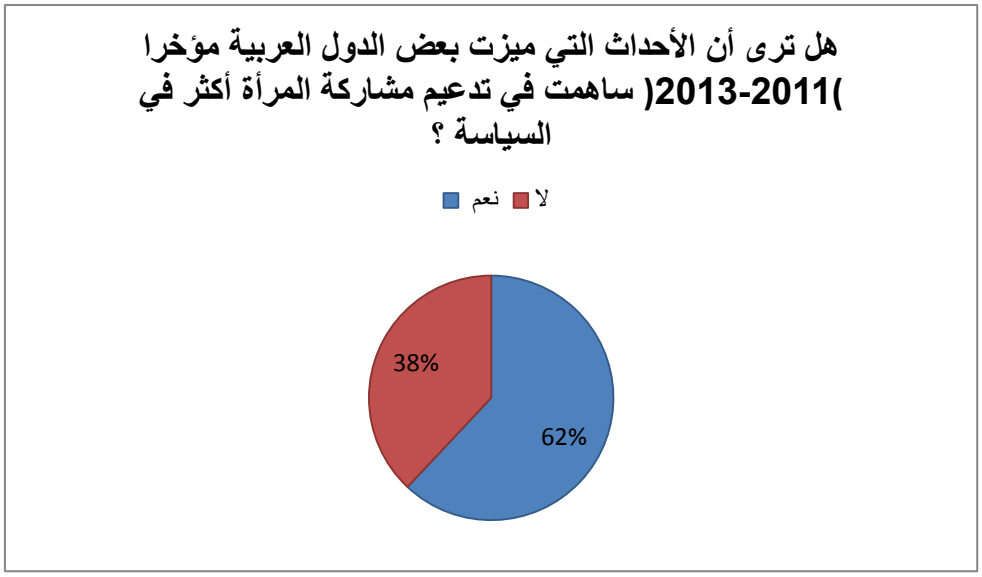

- يتطرق هذا السؤال إلى عامل خارجي و بأحداث بارزة أثرت على مجريات الأمور سياسيا و اجتماعيا في كل المنطقة العربية و هي ما سمي بـ الثورات العربية و التي انطلقت سنة 2011الى غاية 2013 حيث لازالت مستمرة إلى حد الآن في سوريا و علاقتها بمسألة تدعيم مشاركة المرأة في السياسة خاصة و إذا علمنا أن قانون الكوطا و تدعيمه لحضور المرأة بنسبة معتبرة في القوائم الانتخابية جاء سنة 2012 أي في ظل هذه الاضطرابات في الدول العربية المجاورة (تونس و ليبيا) و غيرها من الدول العربية الأخرى (مصر و سوريا و اليمن) فهل يمكن اعتبار هذه الأحداث عامل مؤثرا أم لا .

- و اعتبر غالبية المبحوثين بان لهذه الأحداث تأثير على تدعيم المرأة في السياسة بـ 93 تكرار إجابة أي بنسبة 62% و ترى الأخرى انه ليس لها تأثير بـ 57 تكرار إجابة و بنسبة 38% ، و السؤال التوضيحي جاءت إجابات الذين أجابوا بـ نعم بأن هذه الأحداث قريبة من الجزائر خاصة في تونس و ليبيا و أنها تزامنت مع الإصلاحات السياسية و أنها تزامن مع الإصلاحات السياسية و لذلك فهي ضغطت على النظام ليقوم بتدعيم حضور المرأة ، و إجابات أخرى ترى أن المرأة طالبت بتدعيم حقوقها السياسية منذ سنوات سابقة لنكها لم تستفد من ذلك إلا في سنة 2012 و هو دليل على أن لهذه الأحداث دخل ، حسب إجابات المبحوثين ، أما الذين يرون العكس فأجابوا بأن الأحداث التي جرت في الدول العربية ليست لها علاقة بالجزائر و أن الإصلاحات شأن داخلي ، و إجابات أخرى ترى أن الجزائر سباق في تدعيم حقوق المرأة منذ سنوات ماضية و ليس الآن فقط و هي أحسن من العديد من الدول العربية في هذا المجال حسب إجابات المبحوثين .

- و جاءت هذه الإجابات في هذا السؤال متوافقة مع الإجابات في الأسئلة السابقة في السؤال (23) بأن الجزائر ليست بحاجة إلى تدعيم حضور المرأة في السياسة في الوقت الراهن بنسبة 60% و بالتالي فان تدعيم حضورها سنة 2012 ليست بناءا على طلب أو حاجة مجتمعية لذلك و إنما نتيجة لضغط عامل خارجي .

26- ما هو رأيك في مسألة مشاركة المرأة في السياسة في الجزائر و دعمها و علاقتها بالضوابط الاجتماعية في المجتمع المحلي ؟.

- في السؤال الأخير في هذا الاستبيان الذي هو سؤال مفتوح و شامل ، أردنا من خلاله إعطاء الفرصة للعينة المبحوثة لتقديم آرائها بحرية تامة حول الموضوع ، و من خلال الإجابات نرصد توجهات آراء العينة حول مدى تأثير الضوابط الاجتماعية المحلية على مشاركة المرأة في السياسة.

- و جاءت الإجابات كالتالي :- غالبية الإجابات ترى بأن المجتمع الجزائري و خاصة المحلي لا يوافق على دمج المرأة أكثر في السياسة و نقدم بعض الإجابات النموذجية

الأوضاع الحالية لا تسمح بمشاركة المرأة في السياسة بالاظافة إلى انغلاق المجتمع و في إجابة أخرى مشاركة المرأة في السياسة ليست ضرورية و الضوابط الاجتماعية تتعارض معها ، و نحن مجتمع محافظ ، و مشاركة المرأة في السياسة مفروض علينا و نحن لا نوافق عليها ، و يقصد المبحوث هنا بـــ نحن أي المجتمع ، و في إجابة أخرى الإسلام و العادات و التقاليد و العرف كلها تتنافى مع خروج المرأة للعمل و إلى السياسة ، و المرأة مكانها في البيت و إخراجها للعمل و السياسة يتعارض مع مبادئنا و عقليتنا .

- أما في الإجابات الأخرى التي ترى العكس أي أن هذه الضوابط الاجتماعية لا تعارض تشجيع مشاركتها في السياسة فنقدم إجابات نموذجية عنها : المجتمع المحلي الآن أصبح أكثر تفتحا و هو يتقبل مشاركة المرأة في السياسة و في إجابة أخرى مسألة عمل المرأة و دخولها للسياسة لم تعد إشكالا في الجزائر أو في المجتمع المحلي بغليزان و هناك مسائل أهم ، و في إجابة أخرى حتى و إن كانت هناك ضوابط تتحفظ على مشاركة المرأة في السياسة ، إلا أنه على العموم هذه المسألة أصبحت عادية و مقبولة في العديد من أوساط المجتمع المحلي بالجزائر .

- أنا شخصيا لا أرى أي إشكال في مشاركة المرأة في السياسة ، و لا أرى أن المجتمع يعارض مشاركتها بل على العكس تماما و الدليل على ذلك زيادة أعدادهن في السياسة ، و قدرت إجابات الذين أجابوا بأن الضوابط الاجتماعية لا توافق على مشاركتها بـــ 77 إجابة من مجموع 150 ، و الذين يرون العكس بـــ 73 إجابة من مجموع 150.

2-3 : المشاركة السياسية للمرأة بين الانفتاح السياسي و الضوابط الاجتماعية

2-2-3 :مقارنة نتائج الاستبيان و المقابلة

انطلاقا من النتائج المتحصل عليها في الاستبيان الموجه للعينة المبحوثة و المقدرة بـ 150 مبحوث من المجتمع المحلي لولاية غليزان و المقابلة التي تم اجراؤها مع عشرة عضوات بالمجلس الشعبي الولائي لولاية غليزان من أصل ثلاثة عشر عضوة ، سوف نقوم في هذا المطلب بمقارنة النتائج في محاور رئيسية ستوضح الفرق بين توجه الآراء و تناقضها في إجابات الشرائح العريضة في المجتمع المحلي و آراء النساء الممارسات للسياسة.

1) – في التوجه العام للأسئلة المتعلقة بوضع المرأة في السياسة بالجزائر هناك تقارب نسبي بين الأجوبة الواردة في الاستبيان و المقابلة حيث أجاب المبحوثين في السؤال (6) الذي جاءت الإجابات حول رأيهم في المشاركة الحالية بالسلبية بنسبة 53.33%و 46.66% إيجابية، و السؤال (8) أن العينة غير موافقة على مشاركتها بنسبة 61.33% و موافقة بـ 38.66% أما إجابات المبحوثات في المقابلة جاءت متقاربة نوعا ما مع إجابات الاستبيان حيث يرين في السؤال (5) حول رأيهن في مشاركة النساء في الانتخابات المحلية و التشريعية الأخيرة حيث أبدين عدم رضاهن عن وضع المرأة في السياسة رقم قانون الكوطا، لكنهن يتعارضن مع السؤال (8) في الاستبيان في كونهن يردن توسيعا إضافيا أكثر لمشاركتهن في السياسة و هذا أمر طبيعي، كما ذهبن في السؤال (9) من المقابلة حول وجود عوائق تتعلق بالضوابط الاجتماعية في المجتمع المحلي أمام مشاركة المرأة إلى أنه لا توجد أي موانع أو عوائق تتعلق بالضوابط الاجتماعية أمام مشاركة المرأة بالسياسة، في حين ترى إجابات الاستبيان في السؤال (7) المتعلق بالعرف و العادات و التقاليد و النظم الاجتماعية المحلية و تعارضها مع مشاركتها حيث إجابة العينة بنسبة 63.33% بنعم أي أنها تتعارض و السؤال (9) المتعلق

بالشريعة الإسلامية كضابط اجتماعي يعارض مشاركتها بنسبة 69.33% إجابة بنعم أي أن الشريعة ترفض مشاركتها في السياسة.

و في تعليقنا على وجود تباين في نقاط معينة في هذا المحور الأول للمقارنة وكذالك وجود بعض التقارب، في كون المبحوثات في المقابلة لهن نظرة المشاركات و الفاعلات السياسيات و بتالي هناك ذاتية كبيرة في أجوبتهن لتبرير أن المشاركة السياسية المقبولة داخل المجتمع رغم وجود إجابات تتفق مع إجابات الاستبيان أما الاستبيان فإجاباته تعتبر عن نظرة المجتمع المحلي حقيقية للأمور فهي أقرب إلى الواقع والموضوعية.

2) – و هناك تعارض واضح في وجهات النظر بين المبحوثات في السؤال (12) من المقابلة المتعلق بمدى إذا كانت المشاركة السياسة و دعمها هي حاجة مجتمعية أم هي استجابة لوضع إقليمي و دولي فرض على النظام السياسي لتدعيم مشاركتهم، حيث ترى المبحوثات أن تدعيم مشاركة المرأة في السياسة مطلب وحاجة مجتمعية، اما في الاستبيان في السؤال (7) حول تعرض و رفض مشاركتها من طرف المجتمع عن طريق ضوابطه لدينا أغلبية أجابت بنعم أي أن الضوابط الاجتماعية ترفض مشاركتها بنسبة 63.33% ما يدل على أن هذه المشاركة ليس مطلبا مجتمعيا بما أنه يرفضها حسب إجابات العينة.

3) - في السؤال (10) من الاستبيان المتعلق بمدى تأثير قانون الانتخابات الأخيرة أي قانون الكوطا في تحسين حضور المرأة في الانتخابات حيث ذهبت غالبية العينة إلا أن هذا القانون ساهم في تدعيم حضورها في الانتخابات الأخيرة، لكن في سؤال (22) في المقابلة المتعلق بنوعية مشاركتها نجد أن الإجابات تتعارض مع السؤال السابق حيث ترى الغالبية من الإجابات أن مشاركتها صورية وشكلية وهو ما يوضح أن هذا التحسن كان الكم والتعداد و ليس في النوع، و نجد في المقابلة رضاً عام عن مشاركتها في الانتخابات الأخيرة وأنها تحسنت بفعل قانون الكوطا و هن يرين أن هذا التحسن مقبول جدا و لكنه غير كافي و أنه تحسن كمي و نوعي و هو ما يتعارض مع إجابات الاستبيان.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للمشاركة السياسية للمرأة في حزب التجمع الوطني الديمقراطي والمجلس الشعبي الولائي بغليزان.

2-3: المشاركة السياسية للمرأة بين الانفتاح السياسي والضوابط الاجتماعية.

3-2-3: التقرير النهائي للملاحظة النهائية.

- من خلال ملاحظة ميدانية قمنا بها طيلة مدّة قيامنا بالدّراسة الميدانية لموضوع بحثنا وحتّى قبل قيامنا به، حيث بدأت هذه الملاحظة الميدانية منذ بداية تفكيرنا في الموضوع وبالتحديد منذ سنة 2012 م أثناء الحملة الانتخابية في محليات وتشريعيات 2012 م وداخل حزب نموذجي وهو "التجمع الوطني الديمقراطي" وكذلك بعض الملاحظات بالمجلس الشعبي الولائي.
- ومن خلال دراسة ميدانية بالملاحظة وجدنا أثناء الحملة الانتخابية ضعف في الحضور النسوي في العديد من نشاطات الأحزاب في هذه الحملة بولاية غليزان، فعدد التجمعات التي نشطتها مترشحات نساء قليلة جدّا مقارنة بالرجال، كما أنّ حضور النساء إلى مقر الأحزاب التي زرناها في الحملة قليل جدّا لا يتجاوز وجود امرأة أو اثنتين في مكاتب الأحزاب سواء في عاصمة الولاية أو بلدياتها، والملاحظ أيضا في الحملة الانتخابية 2012 م عدم تمكن العديد من الأحزاب إلى الحصول على ترشحات نسوية كافية خاصّة في البلديات الصغيرة، كما أنّ أغلب النساء المرشحات امتنعن عن نشر صورهن في القوائم الانتخابية وعندما استفسرنا عن السبب قيل لنا أنّه بسبب خوفهن من آراء المجتمع المحلي لأنّه محافظ ويخفن من تأثير نشر صورهن على سمعتهن.
- في الحزب النموذجي محل الدّراسة لاحظنا من خلال حضورنا لاجتماعات الحزب وكما سبق وأن قلنا في تقرير الملاحظة الميدانية داخل الحزب أنّ هناك هيمنة ذكورية واضحة وتهميش للنساء من طرف الرجال ومن طرفهن أيضا أي عدم وجود ثقة ذاتية لديهن، كما أنّ عددهن يبقى قليل جدّا مقارنة بالرجال وهنّ لا

يحتلن مواقع قيادية محلية داخل الحزب، كما أنّ النقاشات التي دارت حول الترشحات لم تشارك فيها النساء بفعالية.

- أمّا في المجلس الشعبي الولائي وخلال قيامنا بالمقابلات مع بعض العضوات أو غالبيتهن أي 10 نساء من مجموع 13 عضوة امرأة داخل المجلس لاحظنا مجموعة من الملاحظات تثبت في مجملها سيطرة ذكورية واضحة جدّا، كما أنّ العلاقة بين الجنسين مبنية على مبدأ الأولوية الذكورية والفوقية، ومن هذه الملاحظات لدينا تدخل نائب رئيس المجلس الشعبي الولائي أثناء قيامنا بأوّل مقابلة ومقاطعته لنا وبدا الموقف وكأنّه وصي على المبحوثة التي هي عضو في المجلس، ولاحظنا أيضا أنّ النساء العضوات المشاركات في الاجتماع لا يساهمن بفعالية في النقاشات، كما أنّه داخل المجلس وطيلة مدّة تواجدنا للقيام بالمقابلات في العديد من المرات هناك تواجد ذكوري حيث أنّه تعذر علينا إيجاد المبحوثات في مقر المجلس بينما الرجال يتواجدون دائما وباستمرار، كما أنّه هناك ملاحظة هامّة جدّا وهي ترأس الرجال لكل اللجان ما عدا لجنة واحدة الخاصّة بالصّحة التي تترأسها امرأة لها أقدمية بالمجلس وهو دليل آخر على السيطرة الرجالية على المجلس الشعبي الولائي.
- من خلال الملاحظات التي قمنا برصدها طيلة مدّة دراستنا الميدانية يمكننا أن نجملها في مجموعة نقاط تتمثل في:

هناك وضعية تهميش مازالت المرأة تعانيها في الحياة السياسية خاصّة داخل الحزب السياسي، خاصّة في المستوى القيادي الوطني والولائي، كما أنّها رغم قانون الانتخابات الأخير ورفع نسبة ترشحها في القوائم الانتخابية إلا أنّ العديد من الأحزاب تجد صعوبة في ذلك وهذا راجع إلى قيود مازال يفرضها المجتمع المحلي عليها، كما أنّنا لاحظنا سيطرة رجالية أو ذكورية على النشاط السياسي بالمجلس الشعبي الولائي ما يفسّر حضورا عدديا دون فعالية حقيقية في الواقع.

النتائج النهائية للدراسة:

من خلال دراسة ميدانية التي تمّ عرضها فيما سبق وبناءا على النتائج المتحصل عليها باستعمال ثلاث تقنيات للبحث السوسيولوجي وهي الاستبيان والمقابلة والملاحظة الميدانية والتي تمت في مستويات وجوانب مختلفة، حيث أنّ الاستبيان قمنا به مع عيّنة قدّرت بـ 150 مبحوث في المجتمع المحلي لولاية غليزان ويمثل مجتمع البحث، وكذلك مقابلة مع 10 مبحوثات من مجموع 13 نائبة أو عضوات بالمجلس الشعبي الولائي وهنّ يمثلن عيّنة له خصوصية في الدّراسة لكونهن معنيات بالدّراسة بما أنّهنّ نساء، وكذلك ممارسات للسياسة وبالتالي فتحليل المعلومات المتحصّل عليها وهي كيفية (نوعية) يعتبر مهمّا جدّا في الدّراسة ومقارنتها مع النتائج المتحصل عليها من التقنية الكمية (الاستبيان)، كما أنّنا دعمنا الدّراسة بتقنية كيفية أخرى تعتبر من أهمّ التقنيات السوسيولوجية على الإطلاق وهي الملاحظة نظرا لما تقدّمه من توضيح أكثر ومساعدة منهجية داعمة للتقنيات الأخرى، ويمكن تلخيص النتائج المتحصل عليها فيما يلي:

1): مشاركة المرأة في السياسة لا تعبّر بشكل كبير على وعيها السياسي وتعبير عن حجم مسؤولية المواطنة لديها ورغبة مبنية على عقلانية في التوجّه وإنّما هي في غالب الأحيان تشارك لتحقيق مصالح شخصية أو تستغل من طرف الأحزاب عن طريق الإغراءات الاجتماعية لرفع مستوى مشاركة النساء في السياسة فقط، وهذه تنفي الفرضية الأولى التي طرحت في الدّراسة.

وإجابة عن تساؤل فرعي في الدّراسة مشاركة المرأة في السياسة وجود حقيقي نسبي ومحدود جدّا، ولكن مشاركتها مجرد تواجد بشكل واضح وهو ما تؤكّده الدّراسة الميدانية.

2): المجتمع المحلي مازال يتحفظ وبشكل كبير على مشاركة المرأة في السياسة، فرغم تراجع حدّة تحفظه إلا أنّه مازال يربط المرأة بالفضاء الخاص (المنزل) ويعارض خروجها وحريتها في الانخراط في أوجه ومجالات الحياة العامّة، إذا ما قلنا أنّ العمل

فقط يطرح كشرط للزواج فكيف نطرح مسألة المشاركة السياسية، والملاحظ أنّ المدن الدّاخلية والمناطق الرّيفية أكثر من الحضرية تتحفظ أكثر في هذه المسألة، وهذا ما يؤكّد الفرضية الثانية في الدّراسة وتجيب عن التساؤل الفرعي الثاني في الإشكالية.

3):نجد النساء في الجزائر إشكالا يتعلق بالتوفيق بين الفضاء الخاص والعام، حيث أنّ النساء العاملات والممارسات للسياسة يجدن صعوبة في الاهتمام بأسرهن وأشغال منازلهن وهو ما تؤكده المقابلة والاستبيان، وهي الإجابة التي تؤكد الفرضية الثالثة في الدّراسة والسؤال الفرعي الثالث في الإشكالية.

4): من خلال الملاحظة الميدانية والمقابلة توصلنا إلى أنّ هناك فارقا كبيرا بين النساء اللاتي يتمتعن بتجربة سياسية واللاتي يتمتعن بالأقدمية الحزبية وفي المجلس الشعبي الولائي واللاتي لهن تنشئة وثقافة سياسية، والنساء الجديدات في الأحزاب واللاتي لا يتمتعن بتجربة سياسية وهن لأوّل مرّة في المجلس وليس لهنّ مستوى تعليمي وتنشئة سياسية، حيث أنّ الفئة الأولى هنّ أحسن في الممارسة وعلى إطلاع أوسع بشؤون السياسة والتمثيل المحلي وصلاحيات المجلس، وعلى عكس الفئة الثانية وهذا ما يؤكد صحّة الفرضية الرابعة في الدّراسة التي تذهب إلى أنّ التنشئة الاجتماعية والسياسية تلعب دورا كبيرا في تكوين شخصية المرأة السياسية وزيادة وعيها وبالتالي دخولها إلى السياسة بثقة أكبر وتحسن أدائها السياسي.

5): المرأة الجزائرية لم تتمكن بعد من اكتساب تنشئة سياسية تؤهلها لممارسة السياسة رغم وجود أقلية ونسبة ضعيفة من النساء الموجودات في الساحة السياسية، لكن بصفة عامّة المرأة في الجزائر بعيدة عن المستوى المطلوب في الممارسة السياسية وهذا راجع إلى عوامل تتعلق بالضوابط الاجتماعية و"الطابوهات التي تضعها الحياة الاجتماعية في الجزائر" أمامها والتي تكرس ذهنيات سلبية عند المرأة بأنّها غير مؤهلة لممارسة السياسة وأنّها حكر على الرجل، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الخامسة في الدّراسة، وتجيب عن التساؤل الفرعي الرابع في الإشكالية.

6): هناك سيطرة ذكورية واضحة في الحياة السياسية بالجزائر بكل أوجهها سواء في الحزب أو المجالس المنتخبة، وهو ما تؤكده نتائج الدّراسة الميدانية في الاستبيان أو المقابلة رغم تأكيد المبحوثات أنّها لم تعد كما كانت، إلا أنّ هذا لا ينفي وجودها وهو ما لاحظناه من خلال الممارسات داخل الحزب النموذجي والمجلس الشعبي الولائي، وهذا ما يؤكد صحّة الفرضية الأخيرة في الدّراسة والتساؤل الفرعي الأخير في الإشكالية.

التوصيات والاقتراحات:

انطلاقا من النتائج المتحصّل عليها في الدّراسة أردنا أن نقترح مجموعة من التوصيات والاقتراحات تخص موضوعنا ومسألة تحسين مشاركة المرأة وكيفية وضعها في مسار يمكن أن لا يتعارض مع ضوابط المجتمع أو يزيح بعض العراقيل، ولا يمكن أن تكون هذه التوصيات في مجملها صائبة أو أنّنا ندّعي ذلك بل هي مجرّد اقتراحات وتوصيات تحتمل الخطأ أو الإصابة وهي طبعا نسبية وليست حقيقة مطلقة فهي مجرد اجتهاد بسيط من طرفنا وهي كالتالي:

1- دعم قنوات التنشئة السياسية وتوعية المرأة بدورها الاجتماعي والسياسي سواء من طرف المؤسسات التعليمية أو الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني أو الأحزاب.
2- العمل على تهيئة ظروف تدعيم مشاركة المرأة في السياسة عن طريق تغيير الذهنيات الاجتماعية حول الموضوع تدريجيا وعبر مراحل وليس فرض الأمور بالطريقة التي هي عليها الآن، وإذا كان المجتمع خاصّة المحلي غير مستعد الآن فليس على النظام السياسي والسلطة السياسية الضغط عليه.
3- إعادة النظر في المسائل التشريعية المرتبطة بالمرأة خاصّة في قانون الأسرة وتعزيز حقوقها الاجتماعية وتعزيز دورها الاجتماعي، وتحسين وضعها في الأسرة والمجتمع قبل التطرق إلى مشاركتها في السياسة.
4- تغيير نظرة الطرف الآخر للمرأة (الرجل نحو المرأة) والعمل على تقليص حالات السيطرة الذكورية في المجتمع بإقناع الرجل بأنّ المرأة يمكنها أن تكون مساند وشريك إيجابي له في المجتمع.
5- إحداث تحول ديمقراطي داخل الأحزاب في مسألة المساواة بين الجنسين وليس الاكتفاء بحضورها العددي دون فعالية داخل الحزب.

الخاتمة

الخاتمة:

حاولنا من خلال دراستنا تقديم مقاربة سوسيولوجية، موضوعية لمشاركة المرأة في السياسة بالجزائر، ولكن تركيزنا كان حول المجتمع المحلي (لولاية غليزان) في الشق التطبيقي (الميداني) ومدى توافق أو تعارض الإصلاحات السياسية في الجزائر مع ضوابط المجتمع، حيث أنّنا تطرقنا إلى مقاربتين أساسيتين في الموضوع وتتعلقان بالمسار التاريخي لهذه المشاركة من جهة والجانب التشريعي والقانوني المتمثل في ثلاث قوانين أساسية لها علاقة بالموضوع وهي الدّستور والأسرة والانتخابات من جهة أخرى، وهذا في الفصل الأوّل (النظري)، وفي الفصل الثاني (النظري) لدينا مقاربة سوسيوسياسية ، تتعرض الأولى إلى تناول سوسيولوجي لمكانة ودور المرأة في كل من الفضائين الخاص والعام والمقارنة بينهما، إذ ما كان هناك عدم توافق بين دور المرأة داخل الأسرة وخارجها.

وننتقل بعدها إلى جزء هام في الدّراسة في شقها النظري ونتناول فيها الدّراسات النظرية ومختلف القراءات والمقاربات المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة والضوابط الاجتماعية وذلك من خلال ثلاث محاور تمثلت في المرأة والحياة الحزبية في الجزائر وذلك في فترة الأحادية والتعدّدية، والمحور الثاني هو الانتخابات وذلك فيما يتعلق بمكانة ودور المرأة في الانتخابات في الجزائر، والمحور الثالث يتعلق بصلب الدّراسة وهو الإصلاحات السياسية والخصوصية الاجتماعية في المجتمع الجزائري وتأثيراتها في المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر.

الدّراسة في شقها التطبيقي (الميداني) لدينا تناول سوسيولوجي لواقع مشاركة المرأة في السياسة من جهة سواء في الأحزاب عبر حزب نموذجي وهو التجمع الوطني الدّيمقراطي، أو في مجلس منتخب وهو المجلس الشعبي الولائي وذلك باعتماد تقنيتين كيفيتين وهما المقابلة والملاحظة الميدانية، ومن جهة أخرى دراسة نظرة المجتمع المحلي وضوابطه المختلفة من قواعد اجتماعية وعرف وعادات وتقاليد وضوابط دينية لمسألة مشاركتها في السياسة وذلك عبر اعتماد تقنية الاستبيان لعيّنة عشوائية من

المجتمع المحلي مكوّن من 150 مبحوث وذلك لمعرفة توجهات آراء المجتمع المحلي حول الموضوع من جانب، ومن جانب آخر تدعيم الدّراسة بنتائج كمّية توضح الصورة أكثر حول موضوع دراستنا، واشتمل الجانب التطبيقي أيضا على مبحثين كما توجد مقارنة بين نتائج الاستبيان والمقابلة لنخلص في الأخير إلى نتائج نهائية، ونستخلص منها مجموعة من الاقتراحات.

إذا عدنا إلى الجانب المتعلق بالدّراسة النظرية في فصلها الأوّل وجزئها المتعلق بالمسار التاريخي لوضع المرأة في العالم وفي المنطقة العربية وفي الجزائر لاحظنا أنّ المرأة عرفت وضعا جد صعب في المجتمعات القديمة، حيث افتقدت إلى أدنى الحقوق كإنسان على الأقل ،ما عدا بعض الحالات تمثل الفرس، وحالة استثنائية في العالم في هذه الفترة وهي عند المسلمين، حيث قدّم الإسلام نموذجا فريدا في تقديمه حقوقا خاصّة للمرأة لحماية كرامتها، أمّا في أوربا في العصور الوسطى لم تتحسّن وضعيتها ولكن مع التقدّم إلى عصر النهضة بدأت تتغيّر وضعيتها إلى الأحسن مع "حركة تحرير المرأة"، وتكتسب حقوقا اجتماعية و سياسية تدريجيا مع بداية القرن 20 م.

في العالم العربي عرفت المرأة عصرا ذهبيا مع الإسلام لكن تراجعت مكانتها في المجتمع في العصور التي تلت صدر الإسلام وتتحسن فيما بعد استقلال الدّول العربية من القوى الاستعمارية الأوروبية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. ولكنها رغم ذلك لم تحقق حقوقا اجتماعية وسياسية مقارنة بأغلب دول العالم حديثا ،رغم الإصلاحات السياسية في العديد من الدّول العربية.

في الجزء المتعلق بالقراءة القانونية لموضوعنا الذي قسم بدوره إلى ثلاث مستويات أو جوانب تتعلق أوّلها بقانون الأسرة باعتباره قانونا محدّدا بشكل مباشر للأحوال الأسرية والشخصية للمرأة وهو الذي يوضح حقوقها في فضائها الخاص، وكذلك بعض الأمور التي ترتبط بفضائها العام، ولاحظنا أنّ قانون الأسرة الجزائري لا يمنح حقوقا اجتماعية كافية للمرأة وليس حتى حقوقا سياسية، وفيه نوع من الضبابية في التعامل مع هذا الأمر. ولدينا بعده الدّستور الذي يعتبر مرجعية قانونية هامّة جدّا فهو

الذي يوضح الإطار التشريعي والقانوني لكل القوانين الأخرى، وفيه تتضح كل الحقوق الاجتماعية والسياسية للمرأة.

وخلال قراءتنا للدساتير الجزائرية وجدنا أنّه بعد الاستقلال وجدت بعض الحقوق الاجتماعية للمرأة في دستوري 1963 م و 1976 م ،ولكنها تبقى سطحية وقليلة ومبهمة في مجملها، وبعدها تغير الوضع مع دستور 1989 م وهو أوّل دستور تعدّدي للجزائر بعد الاستقلال، ولاحظنا زيادة حقوق المرأة الاجتماعية والسياسية، وكذلك دستور 1996 م وتعديل 2008 م الذي مهّد لتحديد "كوطا" للنساء فيما بعد في 2011 م للنساء في القوائم الانتخابية، وفي الأخير قانون الانتخابات الذي يمثل قانونا له صلة مباشرة مع موضوعنا، حيث أنّ التشريعات المتعلقة بالانتخابات لم تهتم بالمرأة كفاعل سياسي في الجزائر وهي لم تعطها حتّى حق التصويت في السنوات العشرين الأولى للاستقلال وهو انتقاص من حقوقها ومكانتها كمواطنة في المجتمع، لكن مع أواخر سنوات الثمانينات تعززت حقوقها السياسية والانتخابية مع التعدّدية، لكن سرعان ما واجهتها أزمة أمنية وسياسية حادّة في سنوات التسعينات لتعود للتحسّن مع مطلع القرن 21 م وتتوج بقانون عضوي يسمح لها بالحصول على نسبة معيّنة في القوائم الانتخابية.

في الفصل الثاني من الدّراسة تطرق في جزئها الأوّل إلى المرأة في المجتمع بصفة عامّة في كلا فضائيه العام والخاص في مقاربة سوسيولوجية تتعرّض للدّراسات السابقة التي تناولت الموضوع، حيث وجدنا أنّ المرأة حققت إنجازات لا بأس بها في مجال التعليم في الفضاء العام لكنّها لم تحقق نفس التطور على مستويات أخرى في هذا الفضاء خاصّة في عالم الشغل، أمّا في الفضاء الخاص فهناك توجه لربط المرأة بكل ما لها من مكونات وطبيعة وشخصية بالمنزل وأنّها تقترن في ذهنية الرّجل في هذا الفضاء بالشرف والعفة داخل المجتمع الجزائري، وفي آخر هذا المبحث من الفصل الثاني تطرقنا إلى التوفيق بين الفضائين العام والخاص في المجتمع الجزائري، ومن خلال دراسات سابقة لاحظنا أنّ المرأة تجد صعوبة كبيرة جدّا في التوفيق بينهما.

أمّا في الجزء الثاني (المبحث الثاني) من هذا الفصل النظري تطرقنا إلى جزء يعتبر قلب هذه الدّراسة وعمقها، وهو المشاركة السياسية للمرأة ومدى تأثرها بالضوابط الاجتماعية في الجزائر، وهذا من خلال مستويات مختلفة ، أوّلها الحياة الحزبية، حيث تطرقنا إلى مشاركة المرأة في الحزب الواحد بعد الاستقلال وفي التعدّدية ولاحظنا أنّها كانت ضعيفة أو تنعدم في غالب الأحيان في الأحادية، وتحسّنت نسبيا مع بداية التعدّدية لتعود إلى التراجع مع الأزمة الأمنية، ولكن تعرف تغيّر إيجابي نسبي مع بداية القرن الحادي والعشرين.

ثاني هذه المستويات هي الانتخابات حيث من خلال دّراسات تطرقت إلى الموضوع لاحظنا فتورا في مشاركة المرأة في العملية الانتخابية كناخبة ومنتخبة في السنوات الأولى للانتخابات أي عهد الأحادية وهو ما يتوافق مع المشاركة الضعيفة في الحياة الحزبية، ولكنها تحسنت مع التعدّدية لتشهد تراجع في التسعينات، ولكنها تحسّنت أيضا مع انتهاء أو استقرار الأوضاع الأمنية بعد سنة 1999 .

في آخر مطلب لهذا المبحث لدينا دراسة نظرية ترتكز على الدّراسات التي تطرقت إلى علاقة الانفتاح السياسي والمشاركة للمرأة والضوابط الاجتماعية في الجزائر، حيث هناك صورة غير واضحة لكنها مازالت توحي بأنّ المجتمع الجزائري على العموم مازال متحفظا في مسألة مشاركة المرأة في السياسة خاصّة في المجتمع المحلّي في الولايات الدّاخلية والمناطق الرّيفية والنائية حيث تسود ضوابط وأنماط اجتماعية مازالت تقليدية.

في الفصل الثالث والأخير للدّراسة وهو ميداني ينقسم بدوره إلى مبحثين أوّلهما يتطرق إلى مشاركة المرأة السياسية داخل الأحزاب والتمثيلية بالمجلس الشعبي الولائي في ولاية غليزان، ويتطرق إلى تعريفين في المطلب الأوّل للحزب محل الدّراسة وهو "التجمع الوطني الدّيمقراطي" و"المجلس الشعبي الولائي"، وفي المطلب الثاني نخصصه للحزب محل الدّراسة وفيه تقرير للملاحظة الميدانية وعرض أرقام حول مشاركتها بالحزب، أمّا المطلب الثالث لهذا المبحث فيه عرض لمشاركة المرأة في المجلس الشعبي

الولائي وذلك بعرض مسارها في المجلس الولائي المحلي، وتحليل نتائج مقابلة مع عشرة عضوات بالمجلس، ومن مجموع الأسئلة التي تناولتها المقابلة لدينا وضعها في السياسة حيث يجمعن أنّها تحسّنت بفضل قانون "الكوطا" وهنّ يرين أيضا أنّ المجتمع المحلّي أصبح أكثر تقبلا لمشاركتها في السياسة، في حين يرين أنّ المرأة تنقصها التجربة السياسية والحنكة اللازمة مقارنة بالرّجل لكي تصبح أفضل، كما لم يخفين وجود هيمنة ذكورية في الساحة السياسية.

في المبحث الثاني نتطرق إلى قلب الدّراسة الميدانية وربطها بالموضوع الأساسي للدّراسة والذي يتعلق بوضع المشاركة السياسية للمرأة بين الانفتاح السياسي والضوابط الاجتماعية، وفي مطلبين الأوّل فيه عرض لنتائج الاستبيان والذي ذهبت فيه العيّنة في عموم الأسئلة إلى أنّ الضوابط الاجتماعية في المجتمع المحلّي تعارض مشاركتها، حيث يرون أنّ العادات والتقاليد والعرف والقواعد الاجتماعية والشريعة الإسلامية لا توافق على مشاركة المرأة في السياسة، كما يرون أنّ المرأة غير مؤهلة لممارسة السياسة، ويرون أنّ الجزائر ليست بحاجة إلى دعم المشاركة السياسية للمرأة في الوقت الرّاهن، كما يرون أنّ مشاركتها شكلية جدّا وليست فعّالة وأنّ سبب تدعيم مشاركتها يتمثل في تحسين ديكور الساحة السياسية وتلبية لمطالب خارجية، وأنّ دوافعها للمشاركة تبقى شخصية أكثر منها موضوعية، وأنّ النساء المشاركات في السياسة لا يتمتعن بأخلاق مقبولة وأنّ الأحداث الأخيرة في الدّول العربية (2011 م- 2013 م) ساهمت في تدعيم مشاركتها.

وفي المطلب الثاني نقارن بين نتائج الاستبيان والمقابلة حيث وجدنا أنّ هناك تعارضا واختلافا واضحين بين إجابات العيّنة الممثلة للمجتمع المحلّي في الاستبيان وعيّنة الممارسات للسياسة في المجلس الشعبي الولائي بالمقابلة، في العديد من النقاط وأهمّها أنّ المجتمع المحلّي يعارض المشاركة السياسية للمرأة في الاستبيان والعكس في المقابلة وهو ما يوضح نظرة دفاعية ذاتية لدى الممارسات للسياسة لتبرير توجههن ووضعيتهن على العكس بالنسبة لعيّنة الاستبيان، وفي آخر مطلب لدينا تقرير نهائي

وشامل للملاحظة الميدانية التي توضح في عمومها وجود معارضة لضوابط المجتمع المحلّي لمشاركة المرأة في السياسة ودليله الإقبال الضعيف على الأحزاب وعدم قدرة الأحزاب على تجنيد عدد كافي من النساء في صفوفها وفي قوائم الانتخابات الأخيرة خاصّة في الأرياف والبلديات الصغيرة والمعزولة.

و في آخر هذه الخاتمة سوف نعرض مجموعة من المقتطفات في مقالات صحفية تعرضت للموضوع والتي جاءت متقاربة جدّا مع نتائج دراستنا النهائية، وقد رصدنا هذه المقالات في جريدتين واحدة تكتب باللّغة العربية و هي الخبر والأخرى باللّغة الفرنسية وهي "el watan".

في مقال للخبر بيوم الأربعاء 31 أكتوبر 2012 م بعنوان: دعت الرئيس بوتفليقة لمراجعة المرأة في قوائم الترشيح – لجنة مراقبة الانتخابات تجمّد تنصيب فروعها الولائية: <<دعت اللّجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات المحلية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى مراجعة حصّة مشاركة المرأة بالمجالس المنتخبة المحدّدة قانونا بـ 30 % ، بسبب عدم قدرة غالبية الأحزاب على إيجاد مترشحات>>[1] وهذا ما يدل على ما ذكرناه في تقريرنا للملاحظة الميدانية حول وجود صعوبة لدى الأحزاب لتجنيد وترشيح نساء في الانتخابات الأخيرة في 2012 م خاصّة في المناطق الريفية والنائية البعيدة عن المدن والمناطق الحضرية.

في مقال آخر في نفس الجريدة (الخبر) بعنوان: المؤتمر الرابع للمنظمة – المرأة العربية تستفيد من ضغوط الغرب على الحكومات وليس تلبية تطلعاتهن – صوت "نون النسوة" آخر ما تسمعه أذن صانعي القرار -بتاريخ الأربعاء 2013/02/27 م: <<تختم اليوم أعمال المؤتمر الرّابع لمنظمة المرأة العربية المنعقد منذ أوّل أمس بالعاصمة تحت عنوان "المقاولات النسائية"...نقطة سوداء أخرى ميّزت أعمال المؤتمر ،وهي استغراق النساء في الإشادة بالحقوق التي منحت لهن من الحكومات، علما بأنّ القاصي والداني في وطننا العربي يعلم جيّدا أنّ صوت المرأة هو آخر صوت يسمع ، رغم أنّها هي التي تدفع

[1]- ح. يس،مقال: دعتالرئيسبوتفليقةلمراجعةحصّةالمرأةفيقوائمالترشيح،جريدةالخبر،الأربعاء 31 أكتوبر 2012 م،ص 02.

الثمن غالبا، تشريدا واغتصابا وقتلا ، في الاضطرابات، أمّا كانت أم بنتا أم زوجة. وإن حاولت رئيسات الوفود تبييض صورة قاتمة للواقع النسائي العربي، فإنّ إطلالة بسيطة على عملهن الميداني تصيبك بالانهيار فكم من قانون نجحن في تمريره في برلمانات دولهن، يعززن به مكانتهن. أليس مبدأ "الكوطا" في البرلمان وغيره من فضائل الضغوط الغربية على حكومتنا الرّشيدة ! ماذا فعلت الناشطات في المنظمة للفتيات العربيات، ضحايا الزواج المبكر أو زواج القصر في المنطقة العربية؟ وما مصير صراخ بنات الصعيد إزاء الختان القسري؟>>[1]، نتائج أعمال هذا المؤتمر توضح ما توصلنا إليه أنّه رغم الحقوق التي تمنح للمرأة بسبب أحيانا ضغوط هيئات وجهات دولية ، فإنّها تبقى دائما مهمّشة في الواقع.

في مقال آخر لنفس الجريدة نقلا عن أحد شخصيات السّاحة السياسية "أبو جرة سلطاني" رئيس حركة مجتمع السلم سابقا ، بعنوان: سلطاني يقول إنّها حققت الكم ولم تحقق النّوع، إصلاحات بوتفليقة حول المرأة خدشت هيبة البرلمان حيث جاء في المقال: <<قال رئيس حركة مجتمع السلم أبو جرّة سلطاني: إنّ نظام المحاصصة للمرأة في القانون العضوي للمشاركة السياسية "كرّس الرداءة وخدش حياء البرلمان والمجالس المنتخبة"، بما أنّه "حقق تحسّنا كميا ولكنه لم يحقق ما يرجى منه نوعيا" ... ويطرح رئيس مجتمع السلم السابق "محاربة النقيضين للحصول على مكانة حقيقية للمرأة، من يعتبرونها آلة إنجاب ومن يريدون تحريرها من كل شيء"، ورفع الفوارق الاجتماعية المصطنعة "بما أنّ حديث السلطة نفسه يشجع المحاصصة بتسميات المرأة الرّيفية والصحراوية والقروية ... ونهاية الإصلاحات المكرّسة لمشاركة المرأة في السياسة يقول سلطاني: "إنّها أبقت المرأة في منزلة الدّيكور أو التأنيث كما لا تزال تتخبط في موضوع الأسرة>>[2] حسب تصريح "أبو جرة سلطاني" نلاحظ نقده الواضح لنتائج تطبيق قانون "الكوطا" بأنّها لم تحقق الأهداف المحدّدة مسبقا وجاءت على عكسها، فهي لم تحقق النّوع

[1]- جلال بوعاتي، مقال: المرأة العربية تستفيد من ضغوط الغرب على الحكومات وليس تلبية تطلعاتهن، جريدة الخبر، الأربعاء 27 فيفري 2013 م، ص 17.

[2]- عاطف قدادرة، مقال: سلطاني يقول إنّها حققت الكم ولم تحقق النّوع: إصلاحات بوتفليقة حول المرأة خدشت هيبة البرلمان والمجالس المنتخبة، الخبر، السبت 02 مارس 2013 م، ص 03.

في التمثيل النسوي في البرلمان والمجالس المنتخبة بل حققت الكم فقط، وهو أيضا ما وصلنا إليه في النتائج النهائية للدّراسة.

وفي مقال قصير في نفس الجريدة الذي ينقل حادثة توصف بالكوميدية والهزلية ولكنّها معبّرة عن الواقع الاجتماعي الجزائري، وجاء المقال كالتالي: <<الانتخابات تهدّدها بالانفصال عن خطيبها: أصبحت إحدى المترشحات للانتخابات المحلّية في ولاية الأغواط مهدّدة بالانفصال عن خطيبها بعد علمه بترشحها وطالبها بالانسحاب إذا ما اختارت بناء عش الزوجية معه، وفي حال بقاءها مرشحة للانتخابات وعرض صورتها في الملصقات الإشهارية فإنّه سيقرر تركها والانفصال عنها دون رجعة، الأمر الذي جعل المترشحة محتارة بين خيار الحياة السياسية أو الحياة الزوجية>>[1] رغم أنّ الحادثة مضحكة نوعا ما لكنّها تعبّر عن رفض داخل المجتمع لمشاركة المرأة، وقد تعتبر هذه الحادثة شاذة لكن هي موجودة واقعية ،ولكن نتائج الدّراسة توضح العكس أي أنّها ليست حادثة أو حالة شاذة.

في مقال آخر في جريدة تكتب باللّغة الفرنسية وهي جريدة "el watan" في تحقيق أجري وعنوان المقال معناه بالعربية: رغم الرفض في الوسط الاجتماعي النساء يردن الاستثمار في المجالس الشعبية البلدية، وجاء فيه:<<وإذا كانت النساء يستطعن أن يكن رجال سياسيين كالبقية؟ مهما يكن أنّ كل الأحزاب السياسية مطالبة بإدراج 06 نساء على الأقل في قوائمها للانتخابات المحلية، وهو ما يطلق نقاشا حادّا حول الموضوع في وسط حالة الحساسية والكراهية لمشاركة المرأة في السياسة داخل الأحزاب>>[2]، وفي نفس المقال أيضا: <<المشاركة في الانتخابات المحلية دائما هي قضية رجالية، التمثيلية النسوية في المجالس المنتخبة المحلية لا تتجاوز0,77% وثلاث رؤساء بلديات نساء فقط في كل التراب الوطني، وهذا الواقع تغيّر هذه السنة ، مما أثار انزعاج بعض المرشحين: "أنا أفضل أن لا يكون هناك "كوطا" والأحزاب لها الحرّية في اختيار مرشحيها>>[3]،

[1]- مقال: الانتخابات تهدّدها بالانفصال عن خطيبها، الخبر، السبت 02 ماي 2012 م، ص 23.

[2] - Amel blidi, journal el watan, enquête : malgré le résistances du milieu social, les femmes comptent investir les A.P.C, mercredi 21 novembre 2012, P 04.

[3]- نفسالمرجع،ص 04.

ونقلا عن نفس الصحيفة في نفس المقال هناك عرض لإحصائيات تتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات والمجالس المنتخبة: **<<**أرقام من مجموع 1541 رئيس بلدية يوجد إلا 03 نساء يمثلن 13,77% في المجالس الشعبية الولائية، 145 امرأة تمّ انتخابهن في الانتخابات التشريعية وتمثيلهن لا يتجاوز 7 % في المجلس الوطني، وبزيادة قدّرت بـ 31,39%، 34 % من النساء هنّ إطارات في مناصب مسؤولية، 13 % هنّ في قطاع التربية و 66 % في القضاء[1]**>>**.

[1]- نفس المرجع ، ص 04.

المراجع

المراجع :

الكتب :باللغة العربية :

1- سويدي محمد ، علم الاجتماع السياسي ، ميادينه و قضاياه ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية بن عكنون ، الجزائر ، 1990.

2- لبصير عبدا لمجيد ، موسوعة علم الاجتماع ، دار الهدى ، الجزائر ، 2010.

3- بودرهم نصيرة ، المرأة و السياسة ، مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية ، الجزائر ، 2006.

4- بودهان موسى ، الدساتير الجزائرية ، 1963، 1976 ، 1989 ، 1996 ، مع تعديل 2008 ، كليك للنشر ، الجزائر ، طبعة 2008.

5- جابي ناصر ، مواطنة من دون استئذان ، منشورات الشهاب ، الجزائر ، 2006.

6- جابي ناصر ، لماذا تأخر الربيع الجزائري ، منشورات الشهاب ، الجزائر ، 2012.

7- المصدق رقية ، المرأة و السياسة ، دار توباقل ، الجزائر، 1990.

8- لعروسي رابح كمال ، المشاركة السياسية و تجربة التعددية الحزبية في الجزائر ، دار قرطبة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2007.

9- فهمي خالد مصطفى ، حقوق المرأة ، بين الاتفاقيات الدولية و الشريعة الإسلامية و التشريع الوضعي (دراسة مقارنة) ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2007.

10- لوعيل محمد الأمين ، المركز القانوني للمرأة في قانون الأسرة الجزائري ، دار هومة ، الجزائر ،2006.

11- بن سادون نادي ، حقوق المرأة من البداية حتى أيامنا ، عويدات للنشر و الطباعة ، لبنان ، 2001.

12- بغدادي مولاي ملياني ، حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية ، قصر الكتاب ، الجزائر ، 1997.

13- وهبي الكبيرة هيفاء ، المرأة و التحولات الاقتصادية و الاجتماعية ، دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر ، سوريا ، 1987.

14- جغلول عبدا لقادر ، المرأة الجزائرية ، ترجمة سليم قسطون ، دار الحداثة ، الجزائر ، 1987 .

15- يحياوي عمر ، الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الإسلامية و القانون الدولي ، دار هومة ، الجزائر ، 2003 .

16- العظيم عبدا لعظيم أحمد ، المرأة في صدر الإسلام ، سلسلة الفكر الإسلامي ، مكتبة بستان المعرفة ، الإسكندرية ، 2001 .

17- داودي عبد القادر ، الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية ، دراسة شرعية قانونية مقارنة ، دار البصائر ، الجزائر ، 2007.

18- بركات درار أنيسة ، نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1985.

19- بورديو بيار، الهيمنة الذكورية، ترجمة قعفراني سلمان، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، لبنان ، 2002.

20- ايفانز سارة ، الحرية و نضال المرأة الأمريكية ، الدار الدولية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1996.

21- المرأة و التشريع الوطني، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة ، الجزائر ، 2009.

22- القانون الأساسي و النظام الداخلي للتجمع الوطني الديمقراطي ، الجزائر ، سبتمبر ، 2008.

باللغة الفرنسية :

1- Boudon Raymond, Besnard philippe, Cherkaoui Mohamed, Lécuyer Bernard-pierre, Dictionnaire de sociologie , Larousse, 2005, pour la présent édition, pour la premier édition, Larousse paris, 2005.

2- Harbi Mohamed, FLN mirage et réalité, E.D J.A, paris 1980.

3- Ramzi Samia, la Femme au Maghreb et au Mechrek, Entreprise Nationale du Livre, Algérie, 1986.

4- Remaoun Hassane (sous la direction), l'Algérie aujourd'hui : approches sur l'exercice de la citoyenneté, CRASC, ORAN, 2012.

المقالات: الجرائد و المجلات:

باللغة العربية:

1- بودرهم فاطمة ، تمكين المرأة الجزائرية من العمل السياسي ، التحديات و الآليات ،مجلة دراسات إستراتيجية ، العدد الحادي عشر ، مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية ، الجزائر ، 2006.

2- العايدي عبدا لكريم ، المرأة المواطنة و المشاركة السياسية ، مجلة المواقف ، العدد 04 ، ديسمبر ، معسكر، 2009.

3- بيبرس إيمان ، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي ، جمعية نهوض و تنمية المرأة ، مصر ، العدد 3528.

4- صوفي عبدا لحي هنا ، الكوتا العربية النيابية النسائية بين التأييد الدولي و المواقف العربية المتناقضة ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، رقم 23 ، لبنان ، 2009.

5- الجوهري هناء، المشاركة السياسية و الحياة العامة، المرأة و المجتمع، وجهة نظر علماء الاجتماع، مصر، سنة 1997.

6- الجريدة الرسمية ، قانون عضوي رقم 12-03 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لــ 12 يناير 2012 ، يحدد كيفيات توسيع حظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

7- ح.يس ، دعت الرئيس بوتفليقة لمراجعة حصة المرأة في قوائم الترشيح– لجنة مراقبة الانتخابات تجمد تنصيب فروعها الولائية- ، جريدة الخبر ،الجزائر ،31 أكتوبر 2012، الوطن، ص 02.

8-بوعاتي جلال ، المؤتمر الرابع للمنظمة – المرأة العربية تستفيد من ضغوط الغرب على الحكومات ، و ليس تلبية لتطلعاتهن، جريدة الخبر، الجزائر ، 27 فيفري 2013، أحوال الناس ص 17 .

9-قدادرة عاطف ، سلطاني يقون أنها حققت الكم و لم تحقق النوع – إصلاحات بوتفليقة حول المرأة خدشت هيبة البرلمان و المجالس المنتخبة، جريدة الخبر، الجزائر، السبت 02 مارس 2013، الوطن ص 30 .

10- الانتخابات تهددها بالانفصال عن خطيبها، جريدة الخبر، الجزائر، 31 أكتوبر 2012، سوق الكلام ص 23.

باللغة الفرنسية:

1- Bey Ahmed, quotas elles ne font pas (encore) la loi, jeune Afrique N° 2651- 2652, Alger, édition d'Algérie, du 30 octobre ou 12 novembre 2011, P92.

2- Blidi Amel, malgré les résistances du milieu social, les femmes comptent investir les APC, enquête, El waten, Algérie, mercredi 21 novombre2012, P04.

3- Tlemceni Rachid, femme et politique en Algérie revue Maghreb-Machrek, N°200, paris, été 2000, p 26-27.

4- Amire Nabila, absence de représentativité de la femme dans les institutions (les systèmes des quotas est un pas, même s'il et discriminatoire), dossier, El Waten, Algérie, jeudi 08 mars 23012, P3.

مواقع الانترنت و البرامج التلفزيونية :

1- www.google .com. w.majalah-droit.ici.st, 07auot.vu 06/02/2013 21 :35.

2- www.google.com, w.forum du science social-network.com 03 fevrei2013, vu 23 mars2013 a 19 :45,P1.2.3.4.

3- www.google.com,w.djazairess.com/fr/author? Name = Ahmed Kettab, une recherche sur la place de la femmes en matières d'élections dans le monde, 24/07/2004, vu 21/03/2013/2012 .a 18 :30, P03.

4- - www.google.com,Wikipidia.org/wiki/المجلس الشعبي الولائي , vu 17/09/2013, a 20 :17.

5- tunisien roman fight for rightsأجريت مقابلات مع بعض النساء التونسيات، Euronews, (news+) ,08mars2013,.

6- ترقية المرأة سياسيا .... حضر الكم و ماذا عن الكيف ،حصة : قضايا و آراء ، قناة الجزائرية ، يوم السبت 2013/02/09.

7- مشاركة المرأة : فاعل سياسي أم مجرد ... ديكور؟ حصة هنا الجزائر، قناة الشروق، 2012/11/18 .

رسائل الماجستر :

1- بلحوسين رحوي عباسية ، المرأة الجزائرية و الانتخابات ، قسم علم الاجتماع ، جامعة وهران ، 1999/1998.

2- بن رحو سهام ، المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر و تونس منذ الاستقلال إلى 2004 ، (دراسة مقارنة)، قسم علم الاجتماع ، جامعة وهران ، 2007/2006.

3- بن العمري يوسف ، توزيع الأدوار داخل العائلة الجزائرية النووية ، رسالة ماجستير ، قسم علم الاجتماع ، جامعة وهران ، 2009/2008.

4- شويطر خيرة ، الضغوط المهنية لدى المرأة العاملة المتزوجة و انعكاساتها على علاقتها الأسرية ، قسم علم النفس و علوم التربية ، جامعة وهران ، سنة 2011/2010.

الملاحق

دليل المقابلة الاستطلاعية الموجهة لبعض قيادات الحزب الولائية RND في غليزان حول موضوع مشاركة المرأة داخل الحزب في الانتخابات المحلية و التشريعية 2012.

تتمحور أسئلة هذه المقابلة حول وضع مشاركة المرأة في القوائم الانتخابية لمحليات و تشريعيات 2012 وكذلك وضعيها كمناضلة وعضو بالمكتب الولائي و البلدي و الحزب ككل بولاية غليزان و الأسئلة الموجهة لسيادتكم هي كالتالي :

1- كم هو عدد النساء المنخرطات في حزبكم؟
2- هل عددهن في ارتفاع أم انخفاض مقارنة بالسنوات الماضية؟
3- هل ساعد قانون تحديد نسبة لمشاركتهن في زيادة تواجدهن بالحزب وفي القوائم لدى حزبكم ؟
4- هل ترون أن النساء يندمجن بسرعة في العمل السياسي أم العكس؟
5- كم عدد المترشحات في القوائم الانتخابات التشريعية الأخيرة في حزبكم؟
6- كم عدد المترشحات في القوائم الانتخابات المحلية في حزبكم؟
7- كيف تقيمون نسبة تمثيلهم في قوائم حزبكم؟
8- هل ترتيبهن متقدم في قوائم حزبكم في الاستحقاقات الأخيرة؟
9- هل ترون أن العنصر النسوي يمكنه أن يدعم العمل الحزبين داخل الحزب التجمع الوطني الديمقراطي؟
10- هل حقيقة وصلنا إلى توقيف وتوازن بين الجنسين بفضل القانون الأخير لنسبة تمثل المرأة؟

دليل المقابلة (للدراسة الميدانية)

هذه المقابلة موجهة لعضوات في المجلس الشعبي الولائي لغليزان

س1-متى انخرطتي في النشاط السياسي؟

س2-ماهي الأسباب التي دفعتكي إلى الانخراط في العمل الحزبي؟

س3- لماذا ترشحت في النتخابات المحلية؟

س4- حسب رأيك وانطلاقا من صلاحيات المجلس الشعبي الولائي ماهو دور هذا المجلس على المستوى المحلي؟

س5- ماهو رأيك في مشاركة النساء في الإنتخابات المحلية والتشريعية الأخيرة؟

س6- كيف هو التعامل مع الرجال داخل الحزب؟

س7- كيف هو التعامل مع الرجال في المجلس الشعبي الولائي؟

س8-بصيغة أخرى من هو المسيطر في الحياة السياسية بصفة عامة؟

س9- هل ترين أن هناك عوائق تفرضها الظوابط الاجتماعية في المجتمع المحلي على مشاركة المرأة في السياسة أم الامور تحسنت في هذه المسألة؟

س10- هل تجدين صعوبة في التوفيق بين شؤونك الأسرية وحياتك السياسية وكيف تقضين وقتك في الأسبوع بين العمل المنزلي وعملك كذلك ارتباطاتك السياسية ؟ نريد بعض التفاصيل عن حياتك اليومية إن أمكن ذلك؟

س11- هل ترين أن النساء يندمجن بسرعة في العمل السياسي أم العكس؟احكي لنا كيف انخرطت في النشاط الحزبي وعن تجربتك السياسية؟

س12- هل ترين حسب رأيك أن مشاركة المرأة في السياسة هي حاجة مجتمعية تفرضها ظروف موضوعية أم هي استجابة لوضع اقليمي ودولي فرض على النظام السياسي توضيفهن فقط؟

س13-عندما دخلت للحياة السياسية هل كانت لك استراتيجية سياسية محددة الأهداف ومبادئ إيديولوجية أم كان الدخول عفوي وغير مبني على تخطيط؟كيف ذلك؟(المطالبة بالشرح أكثر)

س14-انطلاقا من نظرة المجتمع الذي يرى أن بعض النساء المشاركات السياسة لا يتمتعن بالسمعة الأخلاقية كيف تعلقين عل ذلك وهل هناك معايير أخلاقية تطبق لذلك داخل الأحزاب؟

جامعة السانيا- وهران -

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

رسالة الماجستير

علم الاجتماع السياسي

الدّولة – السلطة – الظاهرة الانتخابية

استبيان حول المشاركة السياسية للمرأة بين الانفتاح السياسي والضوابط الاجتماعية في الجزائر.

دراسة ميدانية في حزب التجمع الوطني الديمقراطي والمجلس الشعبي الولائي بغليزان.

إعداد الطالب:

- فعفاع عواد ياسين.

في إطار دراسة أكاديمية لإنجاز رسالة الماجستير أعددنا هذه الاستمارة لدراسة ميدانية حول موضوع المشاركة السياسية للمرأة في النشاط السياسي في الجزائر خاصّة في الانتخابات المحلية والتشريعية سنة 2012 م والمجالس المنتدبة وتأثير تعديل قانون الانتخابات، لذا نرجو من حضارتكم الإجابة عن الأسئلة الموجودة أدناه بوضع علامة (×) في الإجابة التي تختارونها ونشكركم على تعاونكم معنا.

أ- الأسئلة الشخصية:

1- السن:.....

2- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

3- المستوى التعليمي: الابتدائي ☐ المتوسط ☐ الثانوي ☐

الجامعي ☐

4- الوظيفة:

5- الحالة المدنية:

أعزب/عزباء ☐ متزوج (ة) ☐ مطلق (ة) ☐ أرمل (ة) ☐

ب- أسئلة الموضوع:

1- كيف ترى مشاركة المرأة في السياسة؟

إيجابية ☐ سلبية ☐

3- هل ترى أنّ مشاركتها تتعارض مع الضوابط الاجتماعية (العرف، العادات والتقاليد)؟

نعم ☐ لا ☐

لماذا؟.....

4- ما هو رأيك في ترشح المرأة في الانتخابات المحلية والتشريعية؟

موافق ☐ غير موافق ☐

5- هل تتعارض مشاركة المرأة في السياسة مع الشريعة الإسلامية؟

نعم ☐ لا ☐

لماذا؟.....

6- هل تحسّن مستوى مشاركة المرأة في الانتخابات (التشريعية والمحلية) الأخيرة؟

نعم ☐ لا ☐

لماذا؟.....

7- هل المرأة يمكنها أن تكون أحسن في النشاط السياسي مقارنة بالرجل؟

نعم ☐ لا ☐

لماذا؟.....

8- هل ترى قانون "الكوطا" حسّن من وضع المرأة في السياسة؟

نعم ☐ لا ☐

9- حسب رأيك ما هي دوافع النظام السياسي من رفع نسبة مشاركة المرأة في السياسة؟

- تحقيق التوازن والمساواة مع الرّجل ☐
- من أجل تحسين ديكور الساحة السياسية ☐
- تعزيز حقوق المرأة السياسية ☐
- تلبية لمطالب خارجية ☐

10- هل مازالت مسألة مشاركة المرأة في السياسة غير مقبولة في المجتمع الجزائري؟

نعم ☐ لا ☐

11- هل يمكنك السماح لأقاربك النساء خاصّة الزوجة والأخت والإبنة بالمشاركة في السياسة؟ (للرجال فقط)

نعم ☐ لا ☐

لماذا؟.....

12- ما هي دوافع المرأة للمشاركة في السياسة؟

- عن وعي ☐
- بسبب المصلحة الشخصية ☐
- من أجل إثبات الذات ☐
- من أجل منافسة الرجل فقط ☐

13- هل تلعب النشأة الاجتماعية والسياسية دور في تكوين شخصية المرأة في ممارسة السياسة؟

نعم ☐ لا ☐

لماذا؟.....

14- كيف هو التكوين السياسي للمرأة؟

ضعيف ☐ متوسط ☐ جيّد ☐

15- هل يعتبر التوفيق بين العمل المنزلي والعمل خارج المنزل والنشاط السياسي إشكالا عند النساء في الجزائر؟

نعم ☐ لا ☐

لماذا؟.....

16- هل مازال الرجل هو المسيطر في الحياة السياسية حسب رأيك؟

نعم ☐ لا ☐

17- كيف ترى نظرة المجتمع المحلي لمشاركة المرأة في السياسة؟

قبول ☐ تحفظ (قبول نسبي) ☐ ☐

18- هل مشاركة المرأة في السياسة شكلية وصورية أم هي فعلية وفعالة؟

شكلية وصورية ☐ فعلية وفعالة ☐

لماذا؟.....

19- هل الجزائر بحاجة إلى دعم مشاركة المرأة في السياسة في الوقت الراهن؟

نعم ☐ لا ☐

لماذا؟.....

20- هل ترى أنّ الأحداث التي ميّزت بعض الدّول العربية مؤخرا (2011 - 2012) ساهمت في تدعيم مشاركة المرأة أكثر في السياسة؟

نعم ☐ لا ☐

لماذا؟.....

21- ما هو رأيك في مسألة مشاركة المرأة في السياسة في الجزائر ودعمها وعلاقتها بالضوابط الاجتماعية في المجتمع المحلي؟

.....

.....

- **جدول فهرست جداول الاستبيان:**

رقم الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01): توزيع العيّنة حسب السّن.	
الجدول رقم (02): توزيع العيّنة حسب الجنس.	
الجدول رقم (03): توزيع العيّنة حسب المستوى التعليمي.	
الجدول رقم (04): توزيع العيّنة حسب الوظيفة.	
الجدول رقم (05): توزيع العيّنة حسب الحالة المدنية.	
الجدول رقم (06):كيف ترى مشاركة المرأة في السياسة؟	
الجدول رقم (07): هل ترى أنّ مشاركتها تتعارض مع الضوابط الاجتماعية (العرف، العادات، التقاليد)؟	
الجدول رقم (08):ما هو رأيك في ترشح المرأة في الانتخابات المحلية والتشريعية؟	
الجدول رقم (09):هل تتعارض مشاركة المرأة في السياسة مع الشريعة الإسلامية؟	
الجدول رقم (10):هل تحسّن مستوى مشاركة المرأة في الانتخابات (التشريعية والمحلية) الأخيرة؟	
الجدول رقم (11):هل المرأة يمكنها أن تكون أحسن في النشاط السياسي مقارنة بالرجل ؟	
الجدول رقم 12:هل ترى أن قانون الكوطا حسن من وضع المرأة في السياسة ؟	
الجدول 13:حسب رأيك ما هي دوافع النظام السياسي من رفع نسبة مشاركة المرأة في السياسة؟	
الجدول رقم (14):هل مازالت مسألة مشاركة المرأة في السياسة غير مقبولة في المجتمع الجزائري؟	

الجدول رقم 15:هل يمكن السماح لأقاربك النساء خاصة الزوجة و الأخت و الابنة بالمشاركة في السياسة للرجال فقط ؟	
الجدول رقم 16: ما دوافع المرأة للمشاركة في السياسة ؟	
الجدول رقم 17: هل تلعب التنشئة الاجتماعية و السياسية دور في تكوين شخصية المرأة في الممارسة السياسية ؟	
الجدول رقم 18: كيف هو التكوين السياسي للمرأة ؟	
الجدول رقم 19: هل يعتبر التوفيق بين العمل المنزلي و خارج المنزل و النشاط السياسي إشكالا عند النساء في الجزائر ؟	
الجدول رقم 20: كيف ترى نظرة المجتمع المحلي لمشاركة المرأة في السياسة ؟	
الجدول رقم 21:هل مازال الرجل هو المسيطر في الحياة السياسية حسب رأيك؟	
الجدول (22): هل مشاركة المرأة في السياسة شكلية و صورية أم هي فعلية فعالة؟	
الجدول رقم 23:هل الجزائر بحاجة إلى دعم مشاركة المرأة في السياسة في الوقت الراهن؟	
الجدول رقم(24):هل ترى أن النساء المشاركات يتمتعن بأخلاق مقبولة ؟	
الجدول رقم 25: هل ترى أن الأحداث التي ميزت بعض الدول العربية مؤخرا (2011-2013) ساهمت في تدعيم مشاركة المرأة أكثر في السياسة ؟	

- **جدول المعلومات الخاصة بالمبحوثات في المقابلة**

الاسم واللقب (الحروف الأولى فقط)	الحزب الذي تنتمي إليه	السن
ب.ع	FLN	52
س.أ	FLN	48
م.ف	HMS	39
ب.ح	FLN	44
ب.ف	FLN	32
م.س	MPA	46
ش.ع	FLN	50
ر.م	FLN	63
أ.ف	FLN	43
غ.م	MPA	37

ملخص

المشاركـــة المـــرأة في السياســـة في عـــدة أبعـــاد اجتماعيـــة وسياســـة، وفي حضورهـــا في الساحـــة السياســـة يثبـــت تمتعـــها بحقوقهـــا الاجتماعيـــة كفاعلـــة اجتماعيـــة ومواطنـــة، وكـــذلك حقوقـــها السياســـة لمختلـــف الأنشطـــة السياســـة الحزبية والانتخابية وبالتالي فاعلة سياسية والوصول إلى تفعيل نوع من الموضوع المرتبط بمشاركة المرأة في السياسة بين جانبين أحدهما سياسي وهو الانفتاح السياسي الناتج عن الإصلاحات السياسية خاصة الأخيرة في 2012 وثانيهما اجتماعي أي نظرة وموقف المجتمع عن طريق ضوابط لهذه المشاركة وتدعيمها من طرف السلطة. ومن جهة أخرى التطرق إلى أبعاد أخرى لها علاقة بصلب الموضوع وفي النتائج توصلنا إلى أن المجتمع الجزائري الجزائري مازال يتحفظ على مشاركتها السياسية وأن هناك اضطراب في العلاقة بين الرجل والمرأة في السياسة وسيطرة ذكورية في الساحة السياسية.

الكلمات المفتاحية:

المرأة؛ المشاركة السياسية؛ المجتمع المحلي؛ الانتخابات؛ الحزب السياسي؛ التنشئة السياسية؛ المواطنة؛ الفضاء العام؛ الفضاء الخاص؛ الضوابط الاجتماعية.

نوقشت يوم 03 ديسمبر 2014